

مازندین شد  
۱۳۸۳

کتابخانه مجلس شورای ملی  
اسم کتاب فهرست کتب (الشفا و الشفا)

هو الف  
هو ضو مع تالف



17.  $\frac{1}{2}$

نصارى دفتري

$$\begin{array}{r} 108.0 \\ 125.0 \\ \hline 233.0 \end{array}$$

بسم الله  
هذا كتاب اشباه نظائير

مجلس

[illegible]

لقد انقلب وجه الكلب فورا بعد وسع الداء الى طيب

الاشباه والنظائر

بازرسی شد  
۱۶ - ۲۷

کتابخانه عمومی و مراکز اسلامی شورای اسلامی  
۱۳۸۵  
فصلی نیک تائیس ۱۳۲

۸۰۰۳



وبسم الله الرحمن الرحيم **تستعين**

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبسم** فلما يتر الله تعالى بانام  
كتاب الانبياء والنظام الفقهي على مذهب الحنفية المشتمل على سبعة انواع  
ارادت ان اظهر سنة في اوله ليسهل النظر فيه الاول في القواعد **الاولي**  
للقواب والآلية وفيها بيان ما تكون النية فيه شرطاً وما لا تكون وبيان دخولها  
في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهي والتركات **الثانية**  
الامور بمقاصدها وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحي والحرمة باعتبار مقصده  
وفيها ان الكلام في النية يقع في عشرة مواضع **الثاني** في بيان حقيقتها **الثالث** في ثمرتها  
لاجله **الرابعة** في تعيين المنوي وعدمه **الرابع** في بيان تعرض لصفة المنوي من الفرض  
والنافلة والاداء والقضاء **الخامس** في بيان الاخلاص **السادس** في بيان الجمع بين  
عبادتين بنية واحدة **السادس** في فقرتها **الثاني** في بيان عدم اشتراط ارادته وفيه  
حكمها في كل ركن **الثاني** في محلها **الثاني** في شروطها وفيها بيان ما ينافيها وقاعدة في البيع  
وهي تخصيص العامة بالنية وبيان ان المشقة تدخل النية ولا وبيان ان البيوع عينية  
المجانسة والمستحلف وبيان ان الايمان مبنية على اللفاظ دون الاغراض وفيها  
فروع في الطلاق وبيان دخول النيابة في النية وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم  
العبيته ايضاً وبيان ما يتعلق بالكلام نحواً وفيها بيان سماع اية التسمية تحت  
لم يقصد

لم يقصد تلاوتها وبيان ان هذه القاعدة تجوز في العوض ايضاً **القاعدة**  
**الثالثة** اليقين لا يزول بالشك وفيها قواعد اول اصل بقاء ما كانت  
عليها كان عليه وبيان ما تفرع عليها من الطهارة والعبادات والطلاق والكناس  
المراة وصول النفقة اليها واختلاف الزوجين في التكليف من الوطى والسكوت  
والردة والرجعة في العدة وبعدها واختلاف المتبايعين في الطوع  
ودعوى المطلقة المحيل **الثانية** الاصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف  
في اليقظة والجواب على ما ورد عليها **الثالثة** من شك هل فعل ام لا فالاصل  
عدمه ويدخل فيها من يتبع الفعل وشك في القليل واكثر وبيان ان ما  
يتعين لا يزول الا باليقين وبيان الشك في الوضوء والصلاة هل صلا  
او لا والشك في تعيين الفروض المترك وبيان ما اذا اخبره عدل بترك شيء  
والاختلاف بين الامام والقوم وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق  
وعملده وفي الخارج من ذكره وفي قدر الدية وما يدعي عليه وفي الزكاة  
والصوم المندور وفي العين من كونها بالله تعالى او بطلاق او عتاق **الرابعة**  
الاصل العدم وفيها بيان الاختلاف في وصول العتق وفي فسخ الشريك  
والمضارب وفي ان المال فرض او مضاربة وفي قدوم العيب في شرط  
الخيار وفي الزوجة وفي بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرحم  
بعثاً دخلت نديها فيه وفي اخرها التنبيه على تقييد القاعدة وبيان  
ما خرج منها **الخامسة** الاصل اضافة الحادث الى قرب او قاته وبيان وجود



الخامسة في القوب والنفارة في البئر وبيان ما اذا اقر ببقاء عين العبد  
 في ملك البائع وكذبه المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابائهم  
 في المرض والصحة وفي اختلافهم في كون الاقرار ببعضهم في الصحة  
 او المرض وفيما اختلفوا في اسلامها بعد موت الزوج او قبل وفي اختلاف  
 بائع القاضى المذلول وغيره وبيان ما خرج عن هذه القاعدة السادسة هيل  
 الاصل في الاشياء الاباحة والخطر والتوقف وتبيان ثمرة الاختلاف  
 السابعة الاصل في الابضاع التحريم وفي مسائل التحريم في الفروج وبيان طلاق  
 المهر والعقد المهر والمنسي وبيان ما خرج عنها وفيما بيان وطى الترابي الذي  
 يجلب الان من الرود والهند وبيان ان اصحابنا احتاطوا في الفروج الاسئلة  
 وفيها قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة وبيان ما يشمل الصحيح والفاصل  
 ما يختص بالصحيح وبيان ما اورد علينا مع جوابه وفيها خاتمة فيها قواعد  
 الاولى يستغنى عن قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل الثانية بيان  
 الشك والوهم والظن وغالب الظن واكثر الرأى **الثالثة** في بيان حد الاستحباب  
 وحجية ما فرغ عليه القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير وبيان ان اسباب  
 التخفيف سبعة والمرضى السفر والاكراد والسيان والجرح والعسر وعموم  
 البلوي والنقص وفي بيان ما وسع فيه ابوخيفة في العبادات وغيرها على  
 هذه الامة وما وسع فيه الائمة الاربعة وضمتنا هذه القاعدة بقوا يد  
 مهمة الاولى المشافى على قسرين وفيها تنبيه في الفرق بين مرض الزوج  
 ومرضها

ومرضها **الثانية** تخفيفات الشرع انواع **الثالثة** ان المشقة والخرج انما يعتبران  
 ان عند عدم النص **الرابعة** بيان قولهم اذا اضاف الامر اشق واذا اشق مضاق  
 وبيان ما جمع به بينهما القاعدة الخامسة الضرر يزال وبيان ما ابني عليها  
 من ابواب الفقه ويتعلق بها قواعد الاولى الضرورات تنجى المحظورات **الثانية**  
 ما ايج للضرورة يتقدر بقدرها ويقرب منها اجاز لعذر بطل بزل **الثالثة**  
 الضرر لا يزال بالضرر وبيان ان مقتضى لما قبلها وفيما بيان ما يتحمل فيه الضرر  
 الخاصة لدفع ضرر عام وبيان ما فرغ عليها وفيما بيان ما اذا تعارضت ضررات  
 او مفسدان وبيان احكام من ابتلى ببليتين وبيان قولهم در المفساد  
 اول من جلب المصالح وما تفرغ عليها القاعدة السادسة العادة محكمة وبيان  
 ما فرغ عليها من الماء الجاري والماء الكثير والجحش والنفاس والعل  
 المفسد للصلوة وكون الشئ مكبلا او مودنا وصوم يوم الشك  
 ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام  
 المتقدم اليه بغير اذن صريح وبين الايمان والتذوق والوصايا له  
 والاوقاف عليها وبيان ما ثبت العادة وبيان انما تعتبر اذا اطرقت  
 او غلبت لا ان ندرت وفيما بيان حكم البطالة في المدارس وفيما بيان  
 مساحة الامام في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيارة اهله وفيما  
 بيان تعارض العرف مع الشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج  
 عن قولهم الايمان مبنية على العرف وبيان ان العادة المطردة تنزل منزلة

نية



الشرط وما تفرع عليه من استحقات الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بانه  
يجل بالاجرة وفيه بيان ان العارية اذا شرط ضمها لملك هل يصح او لا  
وبيان جواز البنات وانه لا يجب التساؤل عند الشراء من الاسواق  
وبيان ان العرف الذي تحتمل عليه الالفاظ انما هو المقارن لا المتأخر وانه  
لا يعتبر في التعاليف والدعاوي والافاسير وفيه ان الواقف اذا شرط  
النظر لحاكم المسلمين وكان في زمنه بشافعيًا ثم صار الآن حنفيًا  
هل يكون له او لا وبيان ان الشرط للنظر للقاضي هل يقاضى ببلده او بالقوة  
او لا وفيه بيان ان المعبر العرف العام لا الخاص وهذا اخر القواعد الكلية **الشرع**  
**الثاني في قواعد كلية** يخرج عليها ما لا يخبر من الصور الجزئية **الاول** الاجتهاد  
ولا ينقض بمثله وفيه بيان ان القاضي اذا رد شهادة فليس بغيره قبولها الا في  
اربعة وانه لو حكم بشي ثم تغير اجتهاده وبيان ما خرج عنها وبيان مكشهاه  
اضى بنا رحمهم الله كلامهم قولهم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه وبيان قولهم وحكم بوجه  
وبيان قول المؤمنين مستوفيا بشرائط الشرعية وحكاية شمس الائمة الحلواني مع قاضي  
عنب وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب وبيان اذا حكم بقول  
ضعيف في مذهب او برأية مرجوح عنها او خالف مذهب عمدا او ناسيا وبيان ان  
القضاء على خلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي  
وامره انما ينفذ اذا وافق الشرع والا رد **القاعدة الثانية** اذا جتمع الحلال  
والحرام غلب الحرام الحلال وبيان ما تفرع عليها من شبهة محرمه باجنبيات وما  
اذا كان احدا بويه مأكولا والاخر غير مأكول وما اذا شارك الكلب المعلم  
غيره

غيره او كلب المس كلب الجوسي وما اذا وضع الجوسي يده على السلم الخارج وما  
اذا حجز المسلم عن مذقوسه فاعانه مجوس ووطر جارية المشتركة وما اذا كان  
بعض الشجرة او الصيد في الحبل وبعضها في الحرم وما اختلطت المذكات بالية  
وما اذا اختلط ودك الميتة بالزيت وما اذا اختلطت زوجته بغيرها وفيه بيان  
ما اذا اسلم وتحتة خمس وما اذا رمى صيدا فوقه في ماء او سطح ثم تردى  
الى الارض وبيان ما خرج عنها من كل العشرة وفي اخرها تنبيه فيما اذا جتمع  
بين حلال وحرام في عقد او نية وبيان دخوله في ابواب النكاح والمهر والبيع  
والاجارة والكفالة والابراء والهبة والهبة والوصية والاقرار والشهادة  
والقضاء والعبادات والطلاق والعتاق وعارية الرهن والوقف وفي اخره  
تنبيه على ما اذا جتمع في العبادة جانب الحضر وجانب السفر ثم فصله  
في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع الا في مسائل **القاعدة**  
**الثالثة** هل يكره الا يثار بالقرب **القاعدة الرابعة** التابع تابع ويدخل فيها  
قواعد **الاول** انه لا يفرق بالحكم وفيها بيان حمل المجارية والشرب والطريق  
وخرج عنها مسائل **الثانية** التابع يسقط بسقوط المتبوع ويقرب منها قولهم  
يسقط التكو الفرج بسقوط اصله **الثالثة** يفتقر في التوابع ما لا يفتقره  
في غيرها وفيها بيان ما يفتقر ضمنا لا قصدا **القاعدة الخامسة** تصرف الامام  
على الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان امره انما ينفذ اذا وافق الشرع  
وفي اخرها تنبيه على تصرف القاضي في اموال اليتامى والاوقاف وفيها بيان  
احد انه للوظائف بغير شرط الواقف ونقير به في المنزلات في الاوقاف **القاعدة**  
**السادسة** الحدود تنبأ بالشبهة وفيها بيان ان القصص كالحدود والحد  
خمس ثل وبيان مخالفة التعزير لهما **القاعدة السابعة** العتق لا يخل



تحت اليد وفيها بيان ما خرج عنها **القاعدة الثامنة** اذا اجتمع امران مجتنب  
واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الاخر غالبا وبيان ما تفرع  
عليها من اجتماع المحدثين وما يوجب الجزاء على المحرم وبيان ما يجزئ عتبه  
المجدد وكعتى الطواف وتلاوة آية السجدة وبيان تعدد السجود  
في الصلوة والفرق بين جابر الصلوة وجابر الحج وما اذا زنى مرارا وشرب  
مرارا او قذف مرارا او جماعه وما اذا وطئ في نهاره وضامرا وتعدد  
جنابة المحرم والوطئ شبهة وما اذا زنى بامة فقتلها او حرمة كذلك له  
وما اذا تعددت الجنابة على واحد وما اذا وطئ المعتدة بشبهة **القاعدة**  
**هذه التاسعة** اعمال الكلام اوله من احواله متى امكن والا اهل وفيها بيان  
الحقيقة اذا تعذر او هجرت شرعا او عرفا وما اذا تعذر الحقيقة  
والجواز وفيها بيان ما اذا جمع بين امراتة وغيرها في الطلاق وفيها بعض  
من كل الوقف والقول بنقض القسمة وما ذكره السبكي والخصاص في  
الله تعالى عنها وفيها تنبيه التامس من خير من التاكيد وبيان ما تفرع عليه  
من انه لو تكرر الطلاق او اليمين بالله تعالى منجرا او معلقا **القاعدة**  
**العاشرة** الخراج بالضم وبيان معناه وما دخل فيها وما خرج عنها **القاعدة**  
**الحادية عشر** لا ينسب الي ساكت قول وبيان ما تفرع عليها وما خرج  
عنها **القاعدة الثانية عشر** الغرض افضل من النفل الا في مسائل **القاعدة**  
**الاربع عشر** ما حرم اخذه حرم اعطاؤه الا في مسائل وفيها تنبيه ما حرم  
فعلة حرم طلبه الا في مسألتين **القاعدة الثالثة عشر** من استعمل النبي قبل اذ عوفي  
بحرمان وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي اخرها الطيفة في العتية **القاعدة**  
**الاربع عشر** الولاية الخاصة اقرب من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات

**القاعدة**

انكسار يعاد في الجواب  
وبين كلمة نعم ولب  
**القاعدة الثانية**  
**عشر**

**القاعدة السادسة عشر** لا عبرة بالنظر البين خطأ هذه **القاعدة الثامنة عشر**  
ذكر ما لا يخرج كذكر مكره وبيان ما خرج عنها **القاعدة التاسعة عشر** اذا اجتمع المباشر  
والمستبب اضيف الحكم الي المباشر وبيان ما خرج عنها والى هنا صارت القواعد  
خمس وعشرين **الفن الثاني** فن الفوائد من الطهارة الى الفرائض على ترتيب  
الكثرة **الفن الثالث** فن الجوارح والفرق من الاشبه والنظائر وفي اوله بيان احكام  
يكثر دورها ويقع بالفقيه جملها هي احكام الناس والاجاهل والمكره واحكام  
الصبيان والعبيد والسكران والاعمى والمجذوم وبيان احكام الاربعه الاقل  
والاستناد والتبيين والانقلاب وحكم النقود وما يتبعين وما لا يتبعين وما يخرج  
فيه احد عما كان الاخر وما لا يخرج وبيان ان اللفظ هل يعود وان الناس  
يملكه ما لا يملكه الاصيل وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان  
الدرابم الربوي كالجihad في بعض المثل دون بعض واحكام الناي والمجنون  
والمعتوه وما يعتبر فيه المخذون واللفظ وعكس احكام الانثى والخنثى والحيث  
والزنى والمحارم وغيبوبة المشتقة وما فارق فيه الدبر القبل واحكام المفقود  
والفسوخ واحكام الكتابة والاشارة وفيه قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة  
والملك والدين وثمن المثل واجرة المثل ومهر المثل والشرط والتعليق والستر والسحر  
والجرح ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع والافتراق في بعض المثل وفي اخره خاتمة  
اشتملت على بعض قواعد وفوايد شتى **قاعدة** اذا ثبت بالواجب وذا عليه  
صل يقع الكل واجبا لا **قاعدة** في اقسام العلوم ومليكون فرض عين  
وفرض كفاية ومنه دو باوجراما ومكرها **قاعدة** عن الالهام البخاري فيما  
ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي **قاعدة** في اعتقاد السنن في مذهب وهذا  
غيره **قاعدة** المفرد المضاف يع في مثل ولا يع في خرب **قاعدة** العلوم



ثلثة **فائدة** ثلثة من الدنائة **فائدة** ليس في الحيوان من يرضل الجنة الا **فائدة**  
**فائدة** المؤمن يقطو **فائدة** في الدعاء برفع والطاعون **فائدة** في الكلب  
 اذا هدم واحضرها هل تعادام لا **فائدة** الفسق هل يمنح اهلية الشهادة  
 والقضاء والامر وغير ذلك او لا **فائدة** في الصلوة على ميت موضع على **فائدة**  
 هل يكره او لا **فائدة** في الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء **فائدة** هل  
 في شروط الامامة المتفق عليها والمختلف فيها **فائدة** كل ان في غير الانبياء والاعيان  
 ما اراد الله له وربه الا الفقهاء **فائدة** اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل  
 هل تصح توليته او لا **فائدة** ثلاث لا يستجاب دعائهم **فائدة** كل شئ  
 يسئل عنه العبد يوم القيمة الا العلم **فائدة** هل يجوز وضع خزانة في المسجد  
 لاجل حفظ المحارم والسجلات او لا **فائدة** ما معنى قول العلماء الاشبه  
**فائدة** اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه الا في مثل **فائدة** المبني على الفاسد  
 فاسد الا في مسئلة **فائدة** اذا اجتمع المحققان ما يقدم منهما **الرابع** فن الالف  
**الخمس** فن الجبل **السادس** فن الاشبه والنظاير **البع** فن الحكايات  
**والف** وفيه وصية الامام الاعظم لادامه الثناء ورحمة الله تعالى **والف**



# هذا اختصار المشاهير

وبه بسم الله الرحمن الرحيم نستعين

الحمد لله على ما انعم وصلى الله على سيدنا محمد **وبعد** فان الفقه اشرف العلوم قدرا واعظمها اجرا وانما عايدة واعمالها فائدة واعلاها مرتبة واسننها منقبة يلا العيون نورا والقلوب سرورا والصبر انشراحا ويفيد الامور انتفاعا وانفتاحا هذا لان بابا الخاضع والعام من الاستخراج سنن النظام والاعمار على وتيرة الاجتماع والالتزام انما يوجوه الحلال والحرام والتمييز بين الجائز والفاسد وجوه الاحكام بخبره ذاخرة ورياضة نافذة ونجوه زاهرة واصوله ثابتة وفروعه نابذة لا يفتي بكثرة الانفاق كنزه ولا يفتي على طول الزمان غنزه وان لا يستطيع كنه صفاته ولو ان اعضا في جميعا ككتبت اهله قوام الدين وقوامه وبهم اتلاف وانتظام واليه المخرج في الآخرة والدنيا والرجع في التدريس والفتوى خصوصان اصحابنا رحمهم الله تعالى لم خصوصية السبق فلهذا في ذلك انهم اتبعوا الناس في الفقه عيال عزابي حنيفه رحمه الله تعالى ولقد انصف اللعام ان يرضى الله تعالى عنه حيث قال من اراد ان يتج في الفقه فليست الى كتب ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما نقله ابن وهب عن حماد وهو كالصديق رضي الله تعالى عنه له اجراء واجرم من دون الفقه والفقه وفرع احكامه على اصوله الي يوم القيمة وات المستخرج الكرام قد انقوا ما بين مختصر ومطول من مؤلف وشروح وفتاوى واجتهدوا في المذهب والفتوى وحرروا ونقحوا لشكر الله تعالى عليهم ألا ان لم ازلهم كتابا يحكي كتاب الشيخ تاج الدين ابن السبكي ان فتوى رحمه الله تعالى مشتملا على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح اكثر الى

تبين

تبين باب البيوع الفاسد التي كتبنا مختصرا والضوابط والاشتمالات منها سميت بالضوابط الزينية في فقه الحنفية وصل الى خمس مائة ضابط فالتفت ان ضابط كتابا على النظم بقوم مشتملا على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع الثاني منها الا ان مؤلف القواعد التي ترد اليها وفعوا الاحكام عليها وهي اصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقي الفقيه الى درجة الاجتهاد وتوفي الفتوى والكثرة فروعها ظفرت به في كتب غريبة او عشت به في غير مظنة ألا ان تحول الله له وقوته لان نقل الاصحح المعتمد في المذهب وان كان مفرغا على قول ضيق او رواية ضعيفة نهت على ذلك غالبا وهو ان الامام ابا طاهر الدباسي جمع قواعد ومذهب ابي حنيفة سبعة عشر قاعدة ورده اليها وله كتابه مع ابي سعيد البربروي الشافعي فانه ما بلغه ذلك س فالهيم وكان ابو طاهر ضريكا يكنى كل ليلة تلك القواعد بسجده بعد ان يخرج الناس منه فالتفت الصبر ويخصير وخرج الناس واعتلق ابو طاهر المسجد وسر فيها سبعة فحصلت لله روى حلة فاحسن به ابو طاهر ففرض به واخرجه من المسجد ثم لم يكره ما فيه بعد ذلك فجمع البربروي الى صحابه وتلاهوا عليهم **الثاني** الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها وبو انفع الاقام للتدريس والفتى والقاضي فان بعض المؤلفين يكتبون ضابطا يستثنى من هذه اشياء فاذكر فيها ان ردت اشياء اخر فمن لم يطلع على الميزان ظن الدخول في امر خارج كما ستره له في موقعا حسنا عند اهل الانصاف وأبته به من هو من اولي الابواب **الثالث** معرفة الجعي والفرق **الرابع** الانفاذ والخاص الجليل الكدس الاشهر والنظائر **التابع** ما حكى عن الامام الاعظم وصاحبيه والمشايخ المتقدمين والمتأخرين من المطايع والمكاتبات والمراسلات والغرائب وارجوا كرم الفتح ان هذا الكتاب

... كوزي بوز طوق

اي او كسر

سبح الله رب العالمين

بقدر

لا تترجمه في غيره

هذا الكتاب هو المختصر في الفقه الحنفي



اذ انما يحول الله وقوته بصيرته لنا ظنين ومرجعا للمدبر ومطلبا به  
 للحق قتيق ومعتدا للقضاة والفتيين وغنية للمحصيلين وكشافا للكره  
 الملهوفين هذا لان الفقه اول فنوني طال طال ما اسهرت فيه عيوني  
 واعلمت بدني اعمال الجهد ما بين يدي وظنوني ولم ازل من زمن  
 الطلب اعنتي بكتبه قديما وحديثا واسعى في تحصيل ما هجر منها عياشيتا  
 الى ان وقعت منها على الجم الغفير واحطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة  
 مطالعة وتأخلا بحيث لم يعثني منها الا النثر اليسير كما استراه عند سردها  
 مع ظم الاشتغال والمطالعة بكتب الاصول من ابتداء امره بكتاب البرذوي والله  
 اعلم بالصواب والتقديم لابي زيد الدبوسي والتتبع وشرحه وشرح شرحه  
 وصوته وشرح البرذوي من الكشف الكبير والتقرير حتى اضممت تحريره  
 المحقق ابن الهمام وسميته لبنا لأصول ثم شرحت المنار شرحا جاء بحول الله  
 وقوته فابقا نوعا فنشر ان شاء الله تعالى بحول وقوته فيما قصدا  
 من هذا التأليف بعد تسميته بالاشباه والنظائير سميته له باسم بعض فنونه  
 سئل من الله تعالى القبول وان ينفع به مؤلفه ومن نظرفيه انه خير مما مول  
 وان يدفع عنه كيد الخبيثين وافتراء المتعصبين ولعمري ان هذا الفن  
 لا يدرك بالتمني ولا ينال بسوق ولعل ولواني ولا يناله الا من كشف  
 عن ساعد الجهد وشرم واعتزل اهله وشر الميزر وفاض البحار وحاطط  
 البعاج بذاب في التكرار والمطالعة بكوة واصيلا وينصب نفسه للتأليف  
 والتحرير بياناً ومقبلا ليس له همة الا معضلة بحلها او مستصعب عزت  
 على الفاهرين فيبقى اليها ويحلبها على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو فضل  
 الله يؤتيه من يشاء وهما انا اذكر الكتب التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية

جماعته كثيرة  
 منهم من اخذوا منه

من اخذوا منه  
 من اخذوا منه

٧  
 المشكيل

الى  
 اي حذ

التي اجتمعت عندي في اواخر سنة ثمان وستين وتسع مائة في شرح الهداية  
 النهائية وغاية البيان والعناية ومعراج الدار والبناء وفتح القدير ومن فروع  
 الكنز الزيلعي والعينين والمسكين ومن شروح القدير وسراج الوهاج والوجهة  
 والمجتبي والاقطع ومن شروح المجمع المصنف وابن الملك ورايت شرحا للفتاوى  
 وقفا وشرح منه المصلي لابن امير حاجو وشرح الوافي الكافي وشرح الوقاية  
 والنقاية وايضاح الاصلاح وشرح تلخيص الجامع الكبير للعلامة الفارسي  
 وتلخيص الجامع للصدر الشهيد والبدائع للكاشاني وشرح التلخيص والمبسط  
 شرح الكافي وكاف الحامك الشهيد وشرح الدرر والغرد لمن لا خسر والهداية  
 وشرح الجامع الصغير في فضله وشرح مختصر الطحاوي والاختيار ومن الفتاوى  
 الحانية والخلاصة والبرازية والظهيرية والولولجية والعدة والعدة والعدة  
 والوقعات للحم الشهيد والتهنيد والتقية والنية والقبلة ومال الفتوى  
 والتفجح للحموي والشهيد للقلانسى وفتاوى قاري الهداية والفتاوى  
 والعمادية وجامع الفصولين والخراج لابي يوسف واقاف الخصا في الاسماء  
 والحكاوي القدسي والتمه والمحيط الرضوي والاشيرة وشرح منظومة الشافعي  
 والمستصفي وشرح منظومة ابن وهبان له ولابن الشحنة والصيرفية  
 وخزانة الفتاوى وبعض خزانه الاكمل وبعض خزانه السراجية والناظر  
 خانية والتجنيس وخزانة الفقه وصيرة الفقهاء وعناقب الكردري وفتاوى  
 عبد القادر الكيلاني **الشرح الاقل** والقواعد الكلية **الاول** لافاقب اللباني  
 شرح به المنهج رحمه الله تعالى في مواضع في الفقه اولها في الوضوء سوا قلنا  
 انها شرط الصحة كما في الصلوة والزكوة والصوم والحج اولها في الوضوء  
 والغسل وعلى هذا قرر واحدنا انا الاعمال بالنسبة انه من باب المقضى

الفن

هذا  
 انا الاعمال بالنسبة



اذ لا يصح بدون تقدير كثره وجود الاعمال بدونها فقد روي امضا  
 اي حكم الاعمال وهو نوعان اخروي وهو الثواب واستحقاق العقاب  
 ودينوي وهو الصحة والفرد وقد اريد الاخروي بالاجماع للجماع  
 على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فان تنفي الاخران يكون مراد اطلاق  
 مشترك ولا عموم له ولا تدفع الضرورة به من صحة الكلام به فلا حاجة  
 الى الاخر والثاني اوجه لان الاول لا يستلزم الخصم لانه قابل بعدم المشترك  
 في لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على الحقيقة المقاصد ايضا  
 وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس بنوي ليس بامور به ولكنه مفتوح  
 للصلاة وانما شرطت في العبادات بالاجماع او بآية وما امر والاولي بعدد  
 الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان العبادات فيها معنى التوحيد بقرينة  
 عطف الصلوة والزكوة فلا يشترط في الوضوء والغسل وسع الخفين  
 وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاول للصحة  
 واقا اشتراطها في التيمم فلذلك آتت عليها لانه القصد واجل البيت  
 فقالوا لا يشترط لصحة الصلوة عليه وتحصيل مهارته وانما هي شرط لاعتقاط  
 الغرض عن ذمة المكلفين وتفرغ عليه ان التوفيق يغسل ثلاثا في قول ابى  
 يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوي عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان  
 لم ينو يغتسل مرة واحدة كما في فتح القدير واقا في العبادات  
 كلها في شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قولهم ان اسلام الكفر  
 صحيح ولا يكون مسلم بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه فثبت الترتيب  
 واما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر الكفر غير صحيح واقا قولهم انه اذا تكلم  
 بكلمة الكفر هازلا يكفر انما هو باعتبار ان عيونه كفر في علم في حصوله من بحث

ان تدفع الضرورة  
 على جليته الخ  
 في اي امام شافعي

الهرل

الهرل فلا يصح صلاة مطلقا ولو صلوة جنازة الا بها فرضا واجبة اذ  
 او تغلوا واستخ بعضهم الجمعة والعبدان ولا يصح اقتداء بامام الابنية  
 ويصح الامامة بدون نيتها خلافا للكرخي واي صفص الكبير في البناء  
 الا اذا صلى خلفه النساء فان اقتل اثنين به بلا نية للامام غير صحيح واذا  
 قطعها لا يخرج عنها الايمان ولو نوي الانتقال عنها الى غيرها فان كانت الثانية  
 غير الاولى ونزع بالتكبير صار مستقلا والا فلا ولو حلف ان لا يؤم احدا  
 فتدكي به انسان صح الاقتداء وهل يحنت قال في الثانية يحنت قضاء  
 لاديانة الا اذا شهد قبل الشروع فلا حنت قضاء وكذا لو ادم الناس  
 هذا الحالف في صلاة الجمعة صححت وحنت قضاء ولا يحنت اصلا اذا اقيم  
 في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤم فلانا فاقم الناس  
 ثانيا ان لا يؤمه ويؤم غيره فاقتدي به فلان حنت وان لم يعلم انترى  
 ولكن لا ثواب له على الامامة وسجود التلاوة كالصلوة وكذا سجدة الكبر على قول  
 يراها مشروعة والمعمدان الخلاف في سبيلها في الجواز وكذا سجدة السهو  
 ولا تفرق بينهما في وقت السلام واما النية للخطبة في الجمعة فشرط صحة باص  
 لو عطف برصد المذبح فقال المحدث للمعطاس غير قاصد لها لم يقع كما في فتح  
 القدير وغيره وخطبة العبدان كذلك لقولهم يشترط لها الخطبة الجمعة موسى  
 بتقدير الخطبة واما الاذان فلما اشترط للصحة وانما هي شرط للثواب عليه  
 واما استقبال القبلة فشرط الجرجاني رحمه الله صحة النية والصحة  
 خلافا كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على ما اذا كان يصل في الصحراء  
 والثاني على ما اذا كان يصل في المحراب كذا في البنائية واقا ستر العورة  
 فلا يشترط للصحة ولم ارفه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العبادة بآياتها

صحيحه

من

مطلقا وكصحت الجمعة  
 وبيان في الخطبة

ما يشترطه

مطلقا وكصحت العبادة ليست  
 بشرط للثواب



فمن عبادته والعبادة  
كلها شعبة من شعبة

على نية وهي كانت فاسدة بغير نية كما لو صلى محذرا على ظن طهارته وسنائه  
تحقيقه **واما الزكاة** فلا يصح اذا اذها بالنية وعلى هذا فاذا ذكره القاضي  
الاسجاني رحمه الله ان من امتنع عن اداؤها اخذها الامام كرها ووضعها  
في اهلها ونحوه لان الامام ولاية اخذها فقام اخذها مقام دفع الملك  
باختياره وهو ضعيف والمعتمد في المذهب عدم اخذ كرها قال له  
في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكاة قال على لا ياخذ منه كرها وللوفر  
لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالجس ليؤدى بنفسه  
انتهى وخرج عن اشتراطها اما اذا تصدق بحج النصاب بلانية فان  
الغرض يسقط عنه واختلفو في سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا  
وتشترط نية التجارة في العوض ولا بد ان تكون مقاربه للتجارة فلو  
اشترى نية للقيمة نيا وان كان وجدر بجاباه لا زكاة عليه ولو نوي  
التجارة في اخرج من ارضه العشرية والخارجية والمستجرة والمستعارة لا زكاة  
عليه ولو قارنت ما ليس بذلك مال كالربة والصدقة والخلع والمهر والدية  
فلا تصح على الصحيح وفي البنية لابد منه قصد استئثار للدين والنيل اكثر  
الحول فان قصد به التجارة ففيها زكاة التجارة ان قارنت الشراء وان  
قصد به الحمل والركوب او لاكل فلا زكاة عليه **واما النية في الصوم** شرط  
صحته لكل يوم وليلة بالنية صحته لانها انما تبطل الا قول والنية ليست  
منها الغرض والسنة والنفل في اصلها سواء **واما الحج** ففي شرط صحته ايضا فلو  
كان او نفلا والعمرة كذلك ولا تكون الآسنة والمنذور كالغرض ولو نذجة  
الاسلام لا يلزمه الا حجة الاسلام كما لو نذر الاضحية والقضاء في الكل كما  
لاذ من جهة اصل النية **واما الاعتكاف** ففي شرط صحته وجبا كان او سنة

او نفلا

النية على الله تعالى في كل صلاة  
النية على الله تعالى في كل صلاة

النية على الله تعالى في كل صلاة  
النية على الله تعالى في كل صلاة

او نفلا

او نفلا واما الكفارات فالنية شرط صحته اعتقا وصيا ما او طعاما **واما النية**  
فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتوقع عليه ان لو شرها بنية الاضحية  
فدبرها غيره بلا اذن فان اخذها مذبوحة ولم يضمنه اجزائه وان ضمنه لا تجزئه  
كما في الضحية الذبحة وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن ماله فلا ضمان عليه  
وهل تنعيت الاضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا او قد اشتراها بنيةها تعينت  
فليس له بيعها وان كان غنيا لم تنعيت والصحيح انها تنعيت مطلقا فيصير  
بلا الغني بعد ايامها صية ولكن له ان يقيم غيرها مقامها كما في البدائع من الاضحية  
قالوا والهدايا كالنصايا **واما المعتق** فعندنا ليس بعبادة وضعا بدليل صحته  
من الكافر ولا عبادة له فان نوي وجه الله كان عبادة مثا عليه وان اعتق  
بلانية صحته ولا ثواب له اذا كان مريحا **واما الكنية** فلا بد لها من النية وان اعتق  
للصم او للشيطان صحته وان اعتق لاجل مخلوق صحه وكان مباحا لا فلا  
ولا انم وينبغي ان يخصص الاعتاق للصم بما اذا كان المعتق كافرا اما ان  
اذا اعتق له قاصدا تعظيما كمن يعتق ان يكون الاعتاق لمخلوق مكرها او  
والكتابة كاعتق **واما الجهاد** فن اعظم العبادات فلا بد من خلوص النية  
**واما الوصية** فكانا لعتق ان قصد التقرب فله الثواب والا فليس صحته فقط  
**واما الوقف** فليس عبادة وضعا بدليل صحته من الكافر فان نوي  
القرية فله الثواب **واما الكحل** فقالوا انه اقرب الى العبادات حتى ان  
الاشتغال به افضل من التحلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة  
مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد  
اعفاف نفسه وتخصيها وحصول ولد وفسرنا الاعتدال في الشرح  
الكبير شرح الكثرة ولم تكن فيه شرط صحته قالوا يصح الكحل مع الهزل

مطلوب من النية في الضحايا عند  
النية عند الذبح

من اعطاء المعتق الكافر  
ب الصم صحيح والاجل  
المخلوق صحيح  
بطريق

مطلوب من ان الجهاد من اعظم  
لعبادات



لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف معناه ففيه اختلاف والفتوى على  
 صحة علم اليهود والاكاف في البزارية وعلى هذا سير القرب لا بد فيها  
 من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله تعالى  
 العلم تعلما وافقاه وتصنيفا **واقا اللفظ** فقالوا انه من العبادات فانثوب  
 عليه متوقف عليها وكذا اقامة الحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه  
 الحكام والولاة وكذا تحمل الشهادات واذا وها **واقا النجاسات**  
 فانها تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجلها فاذا قصدت بها التقرب  
 على الطاعة او التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتب المال  
 والوطى **واقا المعاملات** فانواع فالبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة  
 والاجارة لكن قالوا ان عقد بضاعة لم يصدر بسوف وابين توقف  
 على النية فان نوي به الايجاب للحال كان بيعا والا لاجل صيغة المبيع  
 فان البيع لا يتوقف على النية **واقا المضارعة** التخصيص للاستقبال فهو  
 كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد اوضحناه في شرح الكفر قالوا لا يصح مع  
 الهزل لعدم الرضا بحكمه **واقا الهبة** فلا يتوقف على النية قالوا لو وهب  
 ما رها صحت كما في البزارية ولكن لو لقتن الهبة ولم يعرفها لم يصح لاجل  
 ان النية شرطها وانما هو لفقد شرطها وهو الرضا وكذا لو اكره عليها لم يصح  
 الطلاق والعناق فانها يقعان بالتلقين من لا يعرفهما لان الرضا  
 ليس بشرطهما وكذا لو اكره عليهما يقعان **واقا الطلاق** فصرح وكذا في  
 لا يحتاج في وقوعها اليها فلو طلق غافلا او ساهيا او غلطاً وقع حتى قالوا  
 ان الطلاق يقع بالانفاذ المصحف قضاء ولكن لا بد ان يقصد هابا باللفظ  
 قالوا لو كرر من كل الطلاق بحضرتها ويقول في كل مرة انت طالق لم يقع

وكذا

الفصل  
 في النية  
 الرضا  
 في النية  
 في الرضا  
 في النية

وكذا لو كتب امرأت طالق او انت طالق وقالت له اقر علي فقرأها  
 لم يقع لعدم قصد هابا باللفظ ولا بنا فيه قولهم ان الصريح لا يحتاج  
 الى النية وقالوا لو قال انت طالقنا ويا الطلاق من **واقا** لم يقع  
 ديانته ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتب ان طلاق المخطئ واقع  
 قضاء لاديانته فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء ولا يحتاج  
 اليها ديانته ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها هاردا لم يقع قضاء وديانته  
 لان الشرع جعل هاردا به جدا وقالوا لا تصح نية الثلاث في انت طالق  
 ولانية التباين ولا تصح نية الثنتين في المصدر انت الطلاق الا ان  
 تكون امة وتصح نية الثلاث **واقا الكناية** فلا يقع بها الا بالنية ديانته  
 سواء كان معا مذكورة الطلاق او لا والمذكورة انما تقوم مقام النية في القضا  
 الا في لفظ الحرام فانه كان كناية ولا يحتاج اليها فيمضي الى الطلاق اذا كان  
 الزوج من قوم يريدون بالحرام الطلاق **واقا** تفويض الطلاق والخلع  
 والا يلا في الظاهر فما كان منه مريحا لا يشترط له النية وما كان كناية اشترطت  
**واقا** الرجعة فكما لنكاح لانها استدامته لكن ما كان منها مريحا لا يحتاج اليها  
 وكنايته لا يحتاج اليها **واقا الويل** بالله فلا يتوقف عليها فينعقد اذا  
 حلف عامدا او ساهيا او غلطاً او مكرها وكذا اذا فعل المحلوف عليه  
 كذلك **واقا** نية تخصيص العام في البيمين فقبوله ديانته اتفاقا  
 وقضاء عند الخصم رحمه الله تعالى والفتوى على قوله ان كان الحالف  
 مظلوما كذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف والنية المستحلف  
 والفتوى على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما لا ان كان ظالما وكذا  
 في الولوية والنجاسة **واقا** الاقرار والوكالة فيصيحان بدونها

ابن دة برث نفع

محل  
وامكنياته

محل  
في ان الطلاق والخلع  
له والا يلا

محل  
في مقبولية تخصيص العام  
في البيمين



علی مرتک

مطلب  
به به توقف القصص  
نیز قصد القاتل و اقامه

مطلب  
مخرج القوم من القلعة  
عبد بن محمد

مطبوع في دار طباعة  
في مدينة القاهرة

مصطلح  
فريسيين التور

إلا أنه يعذر

٥٤

مطلوب  
الانقطاع بالانتفاء فيكون المطلوب هو ما قبله  
مطلوب  
فقرينة انضمامه فغير  
المعنى وكما سادها

مطلوب  
الحق وكما سادها  
نزيه الكمال



اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني لاحبا للعلام بانه مستيقظ بخلاف  
 العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه على ذلك وكذا القاري اذا قال  
 كتبوا يناب لان المحارث والفقهاء ياخذون بذلك اجرا <sup>يناب</sup> يترتب رجل جاء  
 الى بزاز يشتري منه ثوبا فلم يفتح للتاع قال سبحان الله او قال الحمد لله  
 او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه وقبوله  
 كره انتهى وفيه ايضا اذا قال المسلم للذمي اطال الله بقاءك قالوا ان نوي  
 بقلبه ان يطيل بقاءه لعل انه يسلم او يؤذي الجزية عن زل وصغار  
 لا بأس به لان هذا دعاء له الى الاسلام والمنة المسلمين انتهى ثم قال  
 رجل امسك المصحف في بيته ولا يقرأ فيه قالوا ان نوي به الخير والبركة  
 لا بأس به ويجوز له ثواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الفسق قالوا ان  
 نوي ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو افضل  
 واحسن وان تسبح في السوق وانا ان الناس يشتغلون بامور الدنيا  
 وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع فهو افضل واحسن من ان يسبح وحده  
 وغير السوق وان تسبح على وجه الاعتبار يوجب على ذلك وان يسبح على ان  
 الفاسق يعمل الفسق كان انما ثم قال ان سجد للسلطان فان كان قصده  
 التعظيم والتحية دون الصلوة لا يكف اصله امر الملائكة بالسجود لادم  
 وسجود اخوة يوسف عليهم السلام ولو اكره بالسجود للملك بالقتل فان  
 امره به على وجه العبادة فالافضل الصبر كمن اكره على الكفر فان كان للتحية  
 فالافضل السجود انتهى وقالوا الاكل فوق الشج حرام بقصد الشهوة  
 وان قصد التقوي على الصوم ولاكل الضيف فتحم وقالوا الكافر  
 اذا تزنس بسم فان رماه مسلم فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل

الكافر

جواب عن سؤال في سجد للملوك

سجد للملوك في حق الكافر

الكافر لا ولو لاحوف الاطالة لا وردنا في كثرة مشاهدة لما استثناه من القدر  
 وهو الامور بمقاصدها وقالوا في باب اللقطة ان اخذها بنية ردها حلت  
 رفعها وان اخذها بنية نفسه كان غاصبا انما وفي التارخانية من الخطر والاباحة  
 اذا توسد الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره والا يكره وان غرس في المسجد فان قصد  
 الظل لا يكره وان قصد منفعة اخري يكره وكذا به اسم الله تعالى الدرام ان كانت  
 بقصد العلامة لا يكره وللشراون يكره والجلوس على جوف في مصحف ان قصد  
 الحفظ لا يكره والا يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشتمل عليهما الكلام على النية  
 وفيها مباحث **الاول** في بيان حقيقة **الثاني** في بيان ما استعمل لاجله **الثالث**  
 في بيان تعيين المنوي وعدم تعيينه **الرابع** في بيان التوض لصفة المنوي  
 القضية والنفي والاداء والقضاء **الخامس** في بيان الاطلاق فيها **السادس**  
 في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة **السابع** في وقتها **الثامن** في بيان  
 عدم اشتراط استراحتها وفي حكمها في كل ركن من الاركان **التاسع** في محلها **العاشر**  
 في شروطها **الحادي عشر** في اللغة كما في القاموس نوي الشيء ينويه نية وتخفف  
 فقصدته انتهى وفي الشرع كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى  
 في ايجاده الفعل انتهى ولا يرد على النية في التروك لانه كما قدمناه لا يتعربا  
 الا اذا صار التروك كفا وهو فعل وهو المكلف به في النهي لا التروك بمعنى التعمد  
 لانه ليس داخل تحت القدرة للعبد كما في التحرير وعرفها القاضي البيضاوي  
 رحمه الله تعالى بانها شرعا الارادة المتوجسة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى  
 وامتناعا للحكم ولغة اتباع القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع  
 او دفع ضرر حال او مالا **الثاني في بيان ما شرعت لاجله** قالوا المقصود منها  
 تمييز العبادات عن العادات وتبين بعض العبادات عن بعض كما في البناء

عد

طلب التمكن يقال بلغت الشيء  
 اي طلبته احسن



وقبح التقدير كالأحكام المفطرات فذلكون حجة أو تدلوا بالعدم الحاجة  
 اليه والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون هبة أو لغرض  
 دينوي وقد يكون قربى زكاة أو صدقة والذبح قد يكون للكل فيكون مباحا  
 أو مندوبا أو لاضحية فيكون عبادة أو لقدم امير فيكون حراما أو كفرا على  
 قول ثم القرب لله الى الله تعالى يكون بالغرض والنفل الواجب فشذت لتمييزها  
 عن بعضها فتفرع على ذلك ان ما لا يكون عادة أو لا يتبس بغيره لا يشترط  
 فيه كالايمان بالله تعالى كما قدمناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة  
 القرآن والاذكار لانها متميزة لا تلتبس بغيرها وما عدا الايمان لم اره مريحا  
 وكذا يخرج على الايمان المصحح به ثم رايت ابن وهبان رحمه الله تعالى في شرح  
 المنظومة قال ان ما لا يكون للعبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية  
 لا تحتاج الى نية ونقل العيني رحمه الله في شرح البخاري الاجماع على ان تلاوة القرآن  
 والاذكار والاذان لا يحتاج الى النية **فان قلت** في تعييب المنوي وعدمه  
 الاصل عندنا ان المنوي اذا ان يكون من العبادات او فان كان عبادة  
 فان كان وقتها فلهذا لا يردى بمعنى انه يسر وغيره فلا بد من التعييب كالصلوة  
 كما كان ينو الظاهر فان قرئه باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت او بالوقت  
 ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسيه لا يجزئ في الصحيح وفرض الوقت  
 كظهر الوقت الا في الجمعة فانما بدل الاصل الا ان يكون اعتقاده انما  
 فرض الوقت فان نوي الظاهر لا غيراختلف فيه والاصح الجواز قالوا  
 وعلامة التعييب للصلوة ان يكون بحيث لو سئل اي صلوة تلتى  
 يمكن ان يجيب بلاءه قل وان كان وقتها فعينا دلها بمعنى لا يسر غيرها  
 كالصوم في يوم رمضان فان التعييب ليس بشرط ان كان التقدير صحيحا

سنة في الصحيح في غير هذا

عبادة

مقبيا

مقبيا فيصح بطلان النية ونية النفل واجب اخر لان التعييب في المتعين  
 لغو وان كان مريضا ففيه روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان سواء  
 نوي واجبا اخر او نفلا **واذا** الى فرقان نوي عن واجب اخر وقبحا  
 نواحيه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان  
 وان كان وقتها مثل كذا كوقت الحج يشبه المعيار باعتبار انه لا يصح  
 في السنة الواحدة والظرف باعتبار ان افعاله لا تستغرق وقتا  
 فيصاب بطلان النية نظرا الى المعيارية وان نوى نفلا وقع عما نوي  
 نظرا الى الظرفية ولا يسقط التعييب في الصلوة بضيء الوقت لان البعد  
 باقية بمعنى انه لو شرع متنفلا صح وان كان حراما ولا يتعين جزاء اجزاء  
 الوقت بتعيين العبد قولاً وانما يتعين بفعله كالحائض في اليمين  
 لا يتعين واحد من فصل الكفارة الا في ضمن فعله هذا في الاداء **واذا**  
 في القضاء فلا بد من التعييب صلوة او صوما او حجاً **واذا** ان كثرت الفوايت  
 فاضتلوا في اشراط التعييب لتمييز الفروض المتخذة من جنس واحد والصح  
 انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فصام يوما تاريا عنه ولكن لم يقين  
 انه صام عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضان ما لم يقين انه صام  
 عن رمضان سنة كذا **واذا** قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يتعين الصلوة  
 ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوي اقل ظهر عليه او اخر ظهر عليه جاز  
 وهذا هو المحققين لم يعرف الاوقات الفائية او اشبهت عليه او اراد  
 التسهيل على نفسه وذكر في المحيط ان نية التعييب في الصلوة لم يشترط  
 باعتبار ان الواجب مختلف متعدي بل باعتبار ان مراعات الترتيب واجب  
 عليه ولا يمكن مراعات الترتيب الا بنية التعييب حتى لو سقط الترتيب



بكثرة القوايت تكفيه نية الظهر لا غير وهذا كل وما ذكره اصحابنا  
 لقاضيان رحم الله تعالى وغيره خلافه وهو المعتقد كذا في التبيين وقاوا  
 في التيمم للجبب التميز بين الحدث والجنابة حتى لو تيمم الجنب يريد به  
 الوضوء جاز خلافا للخصا في رحم الله تعالى لكونه يقع لهما على صفة واحدة  
 فيتميز بالنية كالصلوة المفروضة قالوا وليس بصحيح لان الحاجة اليها  
 ليقع طهارة فاذا وقع طهارة جاز ان يؤذي به ما شاء لان الشرط  
 برأى وجودها لا غير التركيب انه لو تيمم للصوم جاز ان يصلي بغيره  
**حاشا لهذا البحث** التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين في  
 الجنس الواحد لقول عدم الفائدة وانصرف اذا لم يصادف محله كان  
 لغوا ويعرف باختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات كلها في قبل  
 المختلف حتى الظهري من يومين او العصري من يومين بخلاف ايام  
 رمضان فانه يجمعها شهرود الشهر فتفرق على ذلك انه لو كان عليه قضاء  
 يوم بعينه فصامه بنية يوم اخر او كان عليه قضاء وصوم يومين او اكثر  
 فصام يوما من قضا يومين جاز بخلاف ما اذا نوي من رمضان  
 حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوي ظهري او ظهر او عصر  
 او نوي ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اذا كانت الكفارات  
 لا يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عتق لغا وفي الاجناس  
 لا بد منه كالحقنائه في الظاهر من شرح الكنز **واما في الزكوة** فقالوا العمل  
 خمسة سود عن البهاجي ما يدرهم سود فملكك السود قبل الحول  
 وعنده نصاب اخر كان المجل عن الباقي وفي فتح القدير من الصوم  
 ولو وجب عليه قضا يومين من رمضان ولحد الاول ان ينوي

الى يوم

فيه جنس واحد  
 في التيمم  
 في التيمم

في التيمم  
 في التيمم  
 في التيمم

اول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا  
 لو كان من رمضان على المختار حتى لو نوي القضا لا غير جاز ولو وجبت  
 عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوما من القضا والكفارة ولم  
 يرم القضا جاز وفي الجنابة لو عمل الزكوة من احد الماين فاستحق ما قبل  
 عنه قبل الحول لم يكن المجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الا  
 ستحق وعمل عما لم يكن ملكه فبطل التعجيل انتهى وفيها ايضا لو كان الحسن  
 من الابل الحوامل بعين الجبال فيجعل ثين عنها وعن ما في بطونها لم يجز  
 خمس قبل الحول اجزاء عما عجل وان عجل عما تحل في السنة الثانية لا يجوز  
 هذا كله في الفريض والواجبات كالنذور والوتر على قول الامام رحمه الله  
 تعالى والعبد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوي الوتر لا الواجب  
 للاختلاف فيه وفي صلوة الجنابة ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء للبيت  
 ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة لا يبي تلاوة سجدها كما في القنية  
**واما استوفيل** فاتفقا اصحابنا رحمهم الله تعالى انها تصح بطلق النية واما السنن  
 الرواتب فاختلفوا في اشتراط تعيينها والصحيح المعتقد عدم الاشتراط وانها  
 تصح بنية النفل وبطلق النية وتفرع عليه لو صلى ركعتين على ظن انها للتحمد  
 لظن بقاء الليل فتبين انها بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا  
 يصليها بعده للكرهه واما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى  
 بعده كانتا عن السنة فبعد لان السنة لا بد من الشروع فيها في الوقت وبما  
 وقالوا الوقاء الى الخامسة في الظاهر ساها بعد ما قعد الاخيرة فانه يصح  
 سادسة وتكون الركعتان نفلا ولا يكونان عن سنة الظاهر على الصحيح وهذا  
 لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم الاجزاء يكون السنة لم يشرع بالتحريم

واما في الزكوة فقالوا  
 لو عمل خمسة سود عن ما  
 سود فملكك السود قبل  
 الحول وعنده نصاب  
 اخر كان المجل عن  
 الباقي

الوتر



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

مبتدأة ولم توجد واختلف التصحيح في التراجع هل يقع تراجع بطلاق  
النية أو لا بد من التعيين فصيح قاضيان رحم الله الاشتراط والمعتد خلافه  
كاسن الرواتب وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسان الرواتب  
فعدمه **مسألة** اخرى هي لو صلى بعد الجمعة اربعاً في موضع يشك في صحة الجمعة  
ناوياً اخر ظهر عليه أو أنه أدرك وقته عليه ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة فعلى  
الصحيح المعتد تنوب عنه الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فائت وعلى القول  
الآخر لا شيء فوقعه القدير وهو ايضا يتفرع على ان الصلوة اذا بطل وصفها  
لا تبطل اصلاً وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى خلافاً لما  
رحم الله تعالى فينبغي ان يقال فيها انها تكون عن السنة الا على قول محمد وينبغي  
ان تحذف الصيامات المسنونة بالصلوة المسنونة فلا يشترط لها التعيين  
ولم ارجع نية عليه تكمل السن الرواتب في اليوم والميلة اثنتا عشرة  
ركعة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان  
بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلوة الجمعة اربع قبلها واربع  
بعدها والتراجع عشرون ركعة بعشر قبل العشاء في ليالي  
رمضان وصلوة التمتع على قولها وصلوة العيدين في احدي الروايتين  
وصلوة الكوفة على الصحيح وقبل واجبة وصلوة الخوف والاستسقاء  
على قول واما المستحب فاربع قبل العصر واربع قبل العشاء وركعتان بعد  
ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وست  
الوضوء وتحية المسجد وينوب عنها كل صلوة اذا هاجت عند الدخول وقبل  
تؤدي بعد القعود وركعتان الاحرام كذلك ينوب عنها كل صلوة فرضاً  
كان او نفلاً وصلوة الضحى واقلها اربع وأكثرها اثنتا عشرة ركعة

وصلوة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة كما في شرح منية المصلي وتامها مع الكلام  
في صلوة الرغائب ولبنة برات مذكور فيه لابن امير حاج الحلي **مناصب**  
فيما اذا عين واخطأ اخطأ فيما لا يشترط التعيين لا يضر كتحسين مكان  
الصلوة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر ثلاثاً او  
صلى للذن التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر قال في البنائة ونيت عدد  
الركعات والسجرات ليست بشرط ولو نوي الظهر ثلثاً او خمساً صححت  
وتلغوية التعيين وكما اذا عين الامام من يصلي به فيها غيره ومنه  
ما اذا عين الاداء فيها ان الوقت خرج او القضاء فيها ان اتم باقي وعلى  
هذا الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فاحطأ فيه لا يضر قال في البنائة  
لوساء لهم القاضي عز لون الدابة فذكروا ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا  
لونا اخر قبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى واما فيما يشترط  
فيه التعيين كالخطأ من الصوم الى الصلوة وعكس ومن صلوة الظهر الى العصر  
فانه يفرق ذلك ما اذا نوي الاقتداء بزيد فاذا سمره والافضل ان  
لا يعين الامام عند كثرة الجماعة كيلا يظن كونه غير المعين فلا يجوز  
فينبغي ان ينوي القيام في المحراب كائناً من كان ولو لم يخطئ به انه زيد  
او عمرو جاز اقتداؤه ولو نوي الاقتداء بالامام القائم وهو يري انه زيد  
وهو عمرو صح اقتداؤه لان العبرة لما نوي لا لما يري وهو نوي بالاكتمال  
الاقتداء وفي التنازع انية صلى الظهر ونوي ان هذا ظهر يوم الثلاثاء  
فتبين انه يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى  
ومثله في الصوم لو نوي قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوي  
قضاء ما عليه من الصوم ونوي يوم الخميس وهو غيره جاز ولو كان يري

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



خالد

شخصه فنوي الاقتداء بهذا الامام الذي هو زيد فاذا سؤلا فجاز  
 لانه عرفه بالاشارة فلفت التسمية وكذا لو كان اخر الصفوف لا يري شخصه  
 فنوي الاقتداء بالامام القائم في الحراب الذي هو زيد فاذا سؤلا فغيره  
 جاز ايضا ومثل ما ذكرنا في الخطا في تعيين الميت وعند الكثرة ينوي  
 الميت الذي يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي عدة الفتاوى لو قال  
 اقتديت بهذا الشئ فاذا سؤلا لم يصح ولو قال اقتديت بهذا النسخ  
 فاذا سؤلا ثبت يدعي شيئا لعله بخلافه وعكس انتهى والاشارة هنا لا تكفي  
 لانها لم تكن اشارة الى الامام انما هي الى الشئ او شي فاما لم يصح هذا  
 فنوي الصلوة على الميت الذكر فبان انه انشئ او عكس لم يصح ولم ارحكم  
 ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم اكثر او اقل وينبغي ان لا يفر  
 الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم من لم ينو الصلوة عليه وهو الزايد **مسألة**  
 ليس لمن ينوي خلا في ما يؤدي الاعلى قول محمد في الجمعة فانه اذا ذكر  
 الامام في التشهد او في سجود السهو نواها جمة ويصليها ظهره ولا يذهب  
 انه يصليها جمة فلا استثناء وانما اذا لم يكن النوي من العبادات المقصودة  
 وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتميم قالوا في الوضوء لا ينوي  
 لانه ليس بعبادة واعترض الشارح الزيلعي رج على الكثر في قوله ونية  
 بناء على عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا على القدر في قوله ينوي  
 الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادات ورفع  
 الحدث وعند البعض نية الطهارة تكفي **وقال** في التيمم انه ينوي عبادة  
 مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلوة الظهر  
 قالوا ولو تيمم لدخول المسجد والاذان والاقامة لا يؤدي به الصلوة

جئت من غير نية  
 جئت من غير نية  
 جئت من غير نية  
 جئت من غير نية

مسألة  
 لو نوى سجدة واحدة  
 ثم نوى ركعة  
 ثم نوى ركعة  
 ثم نوى ركعة

مسألة  
 لو نوى ركعة واحدة  
 ثم نوى ركعة  
 ثم نوى ركعة  
 ثم نوى ركعة

لانه

لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها وفي التيمم لقراءة  
 القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز كما في الثانية وهو محمول عليها  
 كما اذا كان محدثا اما اذا كان جنبا فتيمم لها جاز له ان يصلي به كما في  
 البدائع وقد اوضحناه في النسخ الكثر **الرابع** فصل النوي من الفريضة  
 والنافلة والاداء والقضاء اما الصلوة فقال في النهاية انه ينوي  
 الفريضة في الفرض فقال معزيا الى المجتبى لا بد من نية الصلوة ونية  
 الفرض ونية التعيين حتى لو نوي الفرض بحزبه انتهى والواجبات  
 كالنوافل كما في التا تاريخانية **وقال** النافلة والسنة الربطة فقد مضى انما  
 تصح بطلاق النية ونية مبين ونفخ على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف  
 اقراض الخس الا انه يصلي في اوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا  
 ونفلا ولا يميز بين نوي الفرض فيها فان نوي الفرض في الكلي جاز ولو ظن  
 الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك بكل صلوة صلاحها مع الامام جاز  
 ان نوي صلوة الامام كذا في فتح القدير وفي التقنية المصلون سنة **الاول**  
 من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله  
 والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب على تركها  
 فنوي الظهر والفجر اجزائه ولغنت نية الفرض **والثاني** من يعلم ذلك في نوي  
 الفرض فرضا ولكن ما يعلم ما فيه من الفرائض والسنن بحزبه **والثالث** ينوي  
 الفرض ولا يعلم معناه لا بحزبه **والرابع** علم ان فيما يصلي الناس فرائض  
 ونوافل فيصلي كما يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا بحزبه  
 لان تعيين النية شرط وقبل بحزبه ما يصلي في الجماعة ونوي صلوة الامام  
**والخامس** اعتقد ان الكل فرض جازت صلوة **والسادس** لا يعلم ان الله

ان المصلون سنة التيمم

الظاهر عن نية



على عباده صلوات مفروضة وكذا كان يصليها لا وقاها لم تجزه انتهى  
 وأما في الصوم فقد علمت انه يصح بنية مبانية وبطلان النية فلا يشترط  
 لصوم رمضان اداء نية الفريضة حتى قالوا لو توى ليلة التكصوم  
 احرم شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اقل من رمضان اجزأه **فاما** الزكوة  
 فيشترط لها نية الفريضة لان القصد الصدقة متنوعة ولم ار حكم  
 نية الزكوة المعجلة وقاها كلامهم انه لا بد من نية الفريضة لانه تعجيل  
 بعد اصل الوجوب لان سببه هو النصاب الثاني وقد وجد بخلاف  
 المحول فانه شرط لوجوب الاداء بخلاف في تعجيل الصلوة على وقتها فانه  
 غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب وشرطا لصحة الاداء **واما** الحج  
 فقد علمنا انه يصح بطلان النية ولكن علوه بما يقتضيه انه نوي في نفس  
 الامر الفريضة قالوا لانه لا يتجمل المثل في الكثيرة الا لاجل الفرض فاستدلوا  
 بالحقق ابن الهمام انه لو كان الواقع انه لو نوى الفرض لم يجز له ان صرفه  
 الى الفرض محلا له عليه علا بالظاهر وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الفرض  
 لانه لو نوى الغل في وعده حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الفرض  
 في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج  
 الى تبيين النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل **واما** الوضوء  
 والغسل فلا دخل لهما في المبحث لعدم اشتراط النية فيهما **واما** التيمم  
 فلا يشترط فيه نية الفريضة لانه من الوسائل وقد علمنا ان نية رفع الحدث  
 كافية وهذا الشرط كذا لا يشترط لها نية الفريضة لقولهم انما سري  
 حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة لا تشترط لها نية الفريضة وان شرطنا  
 لها النية لانه لا يتنفل بها وينبغي ان يكون صلوة الجنازة كذلك لانها  
 لا تكون

مطلوب لو نوى ليلة التكسوم

ويجوز تعجيل الزكوة قبل المحول ولا التقصير قبل الوقت

مطلوب ان الخطبة لا يشترط لها النية الفريضة

لا تكون الا فرضا كما مر حوايه ولذا لا تعاد نفلا ولم ار حكم صلوة الصبي  
 في نية الفرض وينبغي ان لا يشترط لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي  
 ان ينوي صلوة كذا التي فرضها الله تعالى على المكلف في هذا الوقت ولم ار ايضا  
 حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم الا  
 اشتراط **واما** الصلوة المعادة لا ركنا بركونه او ترك واجب فلا شك  
 انها جائزة لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاول ففعل هذا ينوي  
 كونها جائزة لنقص الفرض على انها نقل تحقيقا واما على القول بان الفرض  
 يسقط بها فلا خلاف في اشتراط نية الفريضة **واما** نية الاداء والقضاء  
 ففي التاخرانية اذا عين الصلوة التي يؤدى بها صح نوى الاداء والقضاء  
 وقال فخر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما  
 يستعمل مكان الاخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس وبيانه ان  
 ما لا يوصف به لا يشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت كالزكوة  
 وصلاة الفطر والعشر والحاج والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء  
 كصلوة الجمعة فلا التبكس لانه اذا قامت مع الامام يصح الظهور واما ما يوصف  
 بهما كالصلوة الخمس فقالوا لا يشترط ايضا قال في فتح القدير لو نوى الاداء  
 على ظن بقاء الوقت فبين خروجه اجزأه وكذا عكسه وفي البناء لو نوى  
 فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه فنوي  
 فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف  
 فيه وفي التاخرانية كل وقت شك في خروجه فنوي ظهر الوقت مثلا  
 فاذا هو قد خرج المخرج راجعا واضلوا ان الوقتية يجوز بنية القضاء  
 والمختار المجوز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء

مطلوب انه لو نوى الاداء على ظن



بالمختار وذكر في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء  
يصح بنية القضاء حقيقة كنية من نوي اداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت  
على ظن ان الوقت باق وكنية الاسباب الذي انشبه عليه شهر رمضان فتحرى  
شهر رمضان بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضه وعكس كنية من نوي  
قضاء الظهر على ظن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسباب الذي  
صاد رمضان بنية القضاء على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار  
انه انما باصل النية ولكنه اخطأ في ظن والخطأ في ظن معفو عنه انتهى  
**واقفاً** الخ فينبغي ان لا تشترط فيه نية التميز بين الاداء والقضاء  
**الخامس في بيان الاصول** صرح الزيلعي بان المصلح يحتاج الى نية الاصل  
فيها ولم ارم من اوضحه ولكن صرح في الخلاصة بان لا رياء في الفرائض وفي  
البرازية شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الريا فالعبوة للاب  
ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلوة لا رضاء  
المختصوم لا تفيد بل يصح لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يوحذ منه  
حسناته يوم القيمة جاء في بعض الكتب انه يوحذ لئلا يغتر بعبادة صلوة  
بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا فلا يوحذ به فالفايدة صبيحة  
انتهى وقد افاد البرازي رحمه الله تعالى بقوله في حق سقوط الواجب  
ان الفرائض مع الرياء صحيحة معلقة للواجب ولكن ذكر في كتاب الامة  
بان البدنة تجزئ عن سبعة ان كان الكل مريد من القرية وان اختلف  
جهتها تامة اضعف وقرآن وصحة قالوا فلو كان احدهم مريداً لمخالفة  
او كان نصراً نياماً لم يجز عن واحد منهم وعللوا بان البعض اذا لم يقع  
قرية خرج الكل عن ان يكون قرية لان الاقامة لا تجزئ فعل هذا

مطلب  
ان الاداء يتحقق بنية القضاء  
حقيقة

مطلب  
بيان الاخلاص

مطلب  
ان لا ينفك يوحذ خطاب

لو ذهبها اضعف لله تعالى وبغيره لا يجزئ بالاولى وينبغي ان تحرر وصرح  
في البرازية من الفاظ التكفير ان الذبح للقادم من جهة اخرى والبر كان  
او غيره يجعل المذبح ميتة واختلفوا في كفر الذبح فالشيخ السعدي  
وعبد الواحد الدردق الحديديك والنسفي والحاكم على انه يكفر والفضل  
واسماعيل الزاهد رحمهم الله تعالى انه لا يفكر انتهى وفي التاتارخانية لو اتم  
خالصاً لله تعالى دخل في قلبه الرياء فمد على ما افتتح والرياء انه لو دخل  
عن الناس لا يصلي ولو كان مع اداس يصلي فاما لو صلى مع الناس يحسنه ولو  
صلى وحده لا يحسن فله نواب اصل الصلوة دون الاحسان ولا يدخل  
الرياء في صوم وفي الينابيع قال ابراهيم ابن يوسف رجه لو صلى رياء فلا اجر له  
وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وبوكان  
لم يصلي وفي اللؤلؤة وإذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فيخاف  
ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي ان يترك انه امر موهوم انتهى وصرح هو ان  
السير بان السوء لا سهم له لانه عند المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز  
الدين وادهاب العدو فان قاتل استحق لانه ظهر بالمقاتلة ان قصده  
القتال والتجارة تبع فلا تقصده كالحاجة اذا تجر في طريق الحج لا ينقص اجره  
ذكره الزيلعي وظاهره ان الحاجة اذا خرج تاجراً فلا اجر له وصرحوا بان لو طاف  
طابا غريب لا يجزيه ولو وقع جرفة طابا غريباً اجزاه والوقوف ظهروا وقالوا  
لوفتح المصل على غيره فانه بطلت صلوة لقصد التعليم ورأيت فرعاء بعض  
كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له ان صل الظهر وكذا دينار ففعل  
بهذه النية انه تجزئ صلوة ولا يستحق الدينار انتهى ولم ارم مثله لا يصح بانها  
وينبغي على قواعدنا ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الرياء لا يدخل

او اميره  
مطلب  
ان الذبح للقادم  
اجير او غيره

ب

مطلب  
ان الحاج اذا خرج تاجراً

مطلب  
بيان ان لا ينفك يوحذ خطاب

مطلب  
ان الرياء لا يدخل في الصلوة



الفريض في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلا بد ان  
 الفرض لا يدخل تحت عقد لا جارة الا ترى ان قولهم لو استاجر الابن  
 الخدم لا جاره ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل افق المتقدمون  
 بان العبادات لا تصح الا بهارة عليها كالاعانة والاذان وتعليم القرآن  
 والعقود ولكن المعتمد ما افق به المتأخرون من الجواز وقد مرنا انه اذا نوى  
 الاعتاق لرجل كان مباحا ولم ار حكمه ما اذا نوى الصوم والحج وشيئا  
 ما اذا اشترك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا صحت هل يناب  
 بقدره او لا فواب له اصلا واما الخشوع فيها بظاهرها وباطنها فستج  
 وفي الغنية شرع في الفرض وشغل الفكر في التجارة او المسئلة حتى ان صلوة  
 لا تجب اعادته وفي بعض الكتب لا بعيد وفي بعضها لم ينقص اجره اذا لم يكن  
 من تقصيره منه انتهى **السنن في بيان الحج بين يدي** وما صدق انما ان يكون  
 في الوصل ثل او في المقاصد فان كان في الوسائل فان الكل صحيح قالوا ان  
 الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنابة ارتفعت جنابته وحصله ثواب غسل  
 الجمعة وان كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين او تغلبين او فرضا ونفلا اما  
 الاول فلا يخلو اما ان يكون في الصلوة فلا يصح او في غيرها فان كان في الصلوة  
 فلا يصح واحدة منهما **قال** في السراج الوهاج لو نوى صلوات فرض كالظهر  
 والعصر يصح اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كانت  
 عن القضاء وقال محمد يكون تطوعا وان نوى كفارة الظهار وكفارة البين  
 يجعله لا يما شاء وقال محمد يكون تطوعا ولو نوى الزكاة وكفارة الظهار  
 يجعله عن ايها شاء ولو نوى الزكاة وكفارة البين فهو عن الزكاة ولو نوى  
 مكتوبة وصلوة جنازة هي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين

الحجية يخرجها كالأول

مطلب ان الخشوع في الصلاة

مطلب ما إذا كان بين العبادتين

مطلب ولو نوى في الصوم القضاء

فان كان

فان كان احدهما اقوى انصرف اليه فصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة  
 وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة  
 البين وكذا الزكاة وكفارة الظهار **واما** الزكاة مع كفارة البين فالركعة  
 اقوى واما في الصلوة فيقدم الاقوى ايضا ولذا قدمنا المكتوبة على سنة  
 الجنازة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين فبعض التي دخل وقتها  
**ونوى** فابتين في الأولى منهما ولو نوى فائتة ووقية فهي لفائتة الا ان  
 يكون في اخر الوقت ولو نوى الظهر والعصر وعليه الفجر يومه فان كان في اول  
 وقت الظهر فهو عن الفجر فان كان في اخره فهو عن الظهر انتهى بقي ما اذا كبر ناد  
 للتحية وسر كوع وما اذا طاف للفرض وقول **وان نوى** فضا ونفلا فان نوى  
 الظهر والتطوع قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يحزبه عن المكتوبة ويبطله  
 التطوع وقال محمد لا يحزبه عن المكتوبة ولا التطوع وان نوى الزكاة والتطوع  
 يكون عن الزكاة وعند محمد عن التطوع ولو نوى نافلة وجنازة فهو نافلة  
 كذا في السراج الوهاج واما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى ركعتي الفجر  
 التحية والسنة اجزأت عنهما ولم ار حكمه ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم  
 الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفه اذا وافقه فان مسئلة التحية انما كانت  
 ضمنا للسنة لمحصل المقصود واما التعدد في الحج فقال في فتح القدير  
 من باب الاحرام لواجر نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كان  
 تطوعا عند ما في الاصح ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لواجر محتمل  
 معا وعلى التعاقب لزمناه عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى  
 وعند محمد في العمية يلزمه احدهما وفي التعاقب الاول فقط واذا لزمناه  
 عندهما ادر تفطت احدهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الفرض فعند

رة

مطلب ما إذا كان بين العبادتين

يا

مطلب ما إذا تعدد الحج



الى يوسف عقيب صيرورة محرم بلا ملة وعند اب حنيفة اذا شرع  
 في الاعمال وقيل اذا توجه سايرا ونص في المستطوع على انه ظاهر الرواية  
 وثمة الخلاف فيما اذا جنى قبل الشروع فعليه دمان للجناية على امر  
 ودم واحد عند اب يوسف ولو جامع قبل الشروع فعليه دمان له  
 للجماع ودم ثالث للرفض فانه يرفض احدا مما ويضئ في الاخر ويقف  
 التي مضى فيها وجهه وثمره مكان التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه  
 قيمته او احمر فدمان وعلى هذا الخلاف اذا اهل بجرتين معا  
 او على التعاقب بلا فصل انتهى اما الا نوب عبادة ثم نوب في اثنا ثلثها  
 الانتقال عنها الى غيرها فان كبرنا ويا للانتقال عنها الى غيرها صا خارجا  
 عن الاول فان نوب ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوب بتجديد الادب  
 وكبر وتماه في مفردات الصلوة من شرحنا على الكثر **فايدة** تنفر على الجمع  
 بين شليين في النية وان لم تكن من العبادات مما لو قال لزوجه انت  
 على حرام ناويا الطلاق والظهار او قال لزوجه انتما على حرام ناويا  
 في احديهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبناه في باب الابل  
 من شرح الكثر نقلا عن المحيط **السابع ووقتها** الاصل ان وقتها  
 اول العبادات ولكن الاول حقيقي وحكي فقالوا في الصلوة لو نوب  
 قبل الشروع فعن محمد لو نوب عند الوضوء ان يصل الظاهر والعصر  
 مع الامام ولم يشتغل بعد النية باليس من جنس الصلوة لانه لما انتهى  
 الي مكان الصلوة لم تحضر النية جازت صلوة بتلك النية وهكذا  
 روى عن اب حنيفة وابي يوسف رهم الله تعالى كذا في الخلاصة  
 وفي التجنيس اذا توضأ في منزله ليصلي الظاهر ثم حضر المسجد وافتتح

مطلق  
 فمن نوب عبادة ثم نوب

مطلق  
 في مكان تنفر على الجمع

مطلق  
 فومان ان وقتها اول

بتلك

بتلك النية فان لم يشغل بجعل امره بكيفية ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لا  
 النية المتقدمة بكيفية الوقت الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبدلها بغيرها انتهى  
 وعنه محمد بن سلمة ان كان عند الشروع بحيث لو شغل اية صلوة تلتحجب  
 على البدلية من غير تفكير فهو نية تامة ولو احتاج الى التأمل لا يجوز وقوع  
 القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلوة للصحة تلك النية مع ثم  
 يحرم بها ما صححه مع العلم بانه يتخلل بينها وبين الشروع المسمى الى مقام الصلوة  
 وليس من جنسها فلا بد من كون المراد باليس من جنسها ما يبدل على الاعراض  
 بخلاف ما لو اشتغل او اكل او نقول عند الشئ اليها ما افعلها غير قاطع بنية  
 وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الافضل ان تكون مقارنته للشروع  
 ولا يكون شارا عا متاخرا لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا البقي  
 لعدم التجزي ونقل ابن وهبان اختلافنا بين المشايخ خارجا عنه  
 المذهب موافقا لما نقل عن الكثر حتى يجوز ان لا يخرج عن التحريم فقبل الله  
 وقبل الى التعوذ وقبل الى الركوع وقبل الى الرفع والكل ضعيف والمعتد ان  
 لا بد من القرآن حقيقة او حكما وفي الجوهرة لا يعتبر بقول الكثر **واما النية**  
 في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي ان يكون في اول  
 السن عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السن المتقدمة  
 على غسل الوجه وقالوا الفصل كالوضوء في السن وفي ايتهم ينوب عند الوضع على  
 الصعيد ولم ارو وقت نية الامامة للثواب وينبغي ان يكون وقت اقتداء  
 احده لا قبل كما ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلوة الامام **هـ**  
 وان كان في اثنا وصلوة الامام هذا للثواب او اما للصحة الاقتداء بالامام  
 فقال في فتح القدير والافضل ان ينوب الاقتداء عند افتتاح الامام

مطلق  
 وصحة الاقتداء في النية



فان نوي حين وقف عالما بان لم يشترع جاز وان نوي ذلك على ظن انه شرع  
ولم يشترع اختلف في قيل لا يجوز انتهى **واقانية** التقرب لصيرورة الماء مستحلا  
فوقها عند الاختراف واما وقتها في الزكوة فقال في الهداية ولا يجوز اداء  
الزكوة الا بنية مقارنة للاداء او مقارنة للعزل مقدار ما وجب لان الزكوة  
عبادة فكان من شرطها البنية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق فانكفي  
بوجودها حاله العزل يسير بتقديم البنية في الصوم انتهى فقد جوز والتقديم  
على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز بنية متاخرة عن الاداء فقال في شرح  
المجمع لو دفعها بلا بنية ثم نوي بعده فان كان المال قايما في يد الفقير جاز  
والا فلا انتهى **واقا** صدقة الفطر فكان الزكوة بنية ومصر فاقولوا الا الذي  
فانه مكر في الفطر دون الزكوة **واقا** الصوم فلا يخلو اما ان يكون فرضا او نفلا  
فان كان فرضا فلا يخلو اما ان يكون اداء رمضا او غيره فان كان اداء  
رمضا جاز بنية متقدمة من غروب الشمس ومقارنة وهو المصلح ومتأخرة  
عن الشروع الى ما قبل نصف النهار الشرعي تيسيرا على الصائمين وان كان  
غير اداء رمضا من قضا او نذر او كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس  
المطلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل القرآن كما في  
فتاوي قاضي ن وان كان نفلا فكمضان اداء واما الحج فالبنية فيه  
سابقة على الاداء عند الاحرام وهو البنية مع التلبية او ما يقوم مقامها  
من سوق الهدي فلا يكن فيه القرآن والتأخر لانه لا تصح افعاله الا اذا  
تقدم الاحرام وهي ركن فيه او شرطا على قولين **فاية** هل يصح بنية عبادة  
او في عبادة اخرى قال في الفتية نوي فوصله مكتوبة او فله  
الصوم تصح بنية ولا تفسد صلوة انتهى **الفاصل** في بيان عدم

مطلب  
ان صدقة الفطر يجوز

مطلب  
ان صدقة الفطر يجوز

مطلب  
ان البنية المتقدمة والتأخر

مطلب  
ان بنية العبادة اخرى

مطلب  
ان شرطا

مطلب  
ان شرطا

اشترطها في البقاء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلوة لا تشترط البنية  
في البقاء للمحج كذا في البنية فكذا بقية العبادات وفي الفتية لا تلزم  
نية العبادات في كل جزء انما تلزم في جملة ما يفعل في كل حال انتهى وفي البنية  
افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطلع فانه على نية الطلوع اجزائه عن المكتوبة ومنه  
الغريب ما في المجتبى ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع  
على ابلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله تعالى ونية القربة وهي  
طلب الثواب بالمشقة في فعله وينوي انه يفعلها مصلحة له في دينه بان  
يكون اقرب عقلا الى ما وجبه عقلا من الفعل واداء الامانة وابعده  
عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم ان هذه النيات من اقل الصلوة  
الى اخرها خصوصا عند الانتقال من ركن الى ركن فلا بد من نية العبادة  
في ركن والنقل كالفرض فيها الا في وجهه وان ينوي في النواقل انها  
لطف في الفرائض وتيسير لها انتهى والحاصل ان المذهب المعتمد  
ان العبادات ذات افعال يكتفي بالنية في اقلها ولا يحتاج اليها في كل  
فعل اكتفاء بالشيء اعلمها الا اذا نوي ببعض الافعال غير ما وضو  
قالوا لو طاف طابا لغريم لا يجزيه ولو وقع بعرفات كذلك اجزاه وقد  
والفرق ان الطواف عند قرب من متقلة بخلاف الوقوف وفرق الزيل  
بينها بفرق اخر وان البنية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام  
فلا يحتاج الى تجديد البنية والطواف يقع بعد التحلل وفي الاحرام  
من وجه فاشترط فيه اصل البنية لا تعيين المجرى انتهى وقالوا لو طاف بنية  
الطلوع في ايام النحر وقع من الفرض ولو طاف بعد ما صل النحر ونوي الطلوع  
اجزاه عن الصدرك كما في فتح القدير وهو مبني على ان نية العبادة تسحب

مطلب  
ان المذهب المعتمد في نية

مطلب  
ان الطواف عند قرب

مطلب  
ان النقل

مطلب  
ان قد اول نور



على اركانها واستفيد منه ان نية الطلاق في بعض الاكابر لا تبطل وفي القية وان  
تعد ان لا ينوب العبادة ببعض ما يفعل من الصلوة لا يستحق الثواب  
ثم ان كان ذلك فعلا لا تتم العبادة بدونه فسدت والا فلا وقد اساء  
انتهى **التاسع** في محلها محلها القلب في كل موضع وقد معنا حقيقة ما وهنا  
اصلا في الاول لا يكفي التكلف بالنية دون وفي القية والمجتهي ومن  
لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي بقلبه او يشك في النية يكفي التكلم بلسانه  
ولا يكلف الله نفس الا وسعها انتهى ثم قال فيما لا يؤخذ بالنية حال كونه  
لان ما يفعله من الصلوة في راسه معوضه وصلوة مجزئة وان لم يستحق الثواب  
انتهى ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمعبر ما في القلب  
وخرج عن هذا الاصل البيهقي فلو سبق له ان يلفظ البيهقي بقصد انعقد  
الكفارة او قصد الحلف على شيء فبقصد لسانه الى غيره هذا في البيهقي بالله  
نعم **واقفا** في الطلاق والعنف في قبضه قضاء لا ديانة **ومن فروع** لو قصر  
بلفظ غير معناه الشرعي وانما قصد معنى اخر كلف الطلاق اذا اراد به  
الطلاق عز وثاق لم يقبل قضاء ويدين وفي الحائنة انت حر وقال  
قصدت به من عمل كذا لم يقصد قضاء وقد حكى في البسيط ان بعض  
الوعاظ طلب من الحائرين شيئا فلم يعطوه فقال منهم متجه اطلقكم ثلثا  
وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافتنى امام الحرمين بوقوع الطلاق  
وقال الغزالي في القلب من شيء انتهى قلت يخرج علم ما وقتادك  
قاضي ن من العتق قال رجل قال عبيد اهل بلخ احرار او قال عبيد  
اهل بغداد احرار لم ينو عبيده وهو من اهل بغداد او قال كل عبد اهل  
بلخ او قال كل عبد اهل بغداد حرا وقال كل عبد في الارض او قال كل عبد

منه يستحق الثواب

في الحائنة

في الدنيا

في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف  
الطلاق ويقول ابى يوسف اخذ عصم بن يوسف ويقول محمد اخذ  
شأدا والفتوي على قول ابى يوسف ولو قال كل عبد في هذه  
الكفة وعنده وفي الكفة او قال كل عبد في المسجد الجامع حر فربما  
الخلاف **ولو قال** كل عبد في هذه الدار وعبيده في فيها يعتق عبيده  
في قولهم **ولو قال** ولدارم كلهم احرار لا يعتق عبيده في قولهم انتهى  
فقتضاه ان الواعظ ان كان في دار طلق وان كان في الجامع  
او الكفة قطع الخلاف والا في تحريرها على مسئلة البيهقي لو حلف لا يتكلم زيدا  
فبما جماعه هو فهم قالوا حلفت وان نزلت دوني ديانة لا قضاء  
انتهى فبعد عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان مسئلة البيهقي لا فرق  
بين كون يعلم ان زيدا فيهم او لا ويتفرع على هذا فروع لو قال لهما يا طالق  
وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا يقع كبر وهو اسم كمال الحائنة  
وفرق المجتهد في التخييل بين الطلاق فلا يقع وبين العتاق فيقع  
خلاف المشهور ولو نجز الطلاق وقال اردت به التعليق على كذا لم يقبل  
قضاء ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير فلانة لم يقبل  
كذلك وفي الكثرة قالت تزوجت عتي فقال كل امرأة لي طالق طلق طلق  
وفي شرح الجي مع لقضخان وعز ابى يوسف انها لا تطلق وبه اخذت  
**وفي المسوط** وقول ابى يوسف اصح عندي ولو قيل له الكثرة غير هذه  
المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينا وبين مسئلة  
الكثرة مذكور في الوالوجية وفي الكثرة كل ملوكي حرعت عبيده الفتي واما  
اولاده ومدبروه وفي شرحه ليزيلى ولو قال اردت به الرهال دون

مصدق  
ولو قال كل عبد في هذه  
الدار

يحن

ت



انبأ ربي وكذا لو نوي غير المدبر ولو قال نويت السرد دون البصيص  
 او كسر لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف  
 ولا عموم لغير اللفظ فلا تغفل فيه في تخصيص ولو نوي انبأ دون  
 الرجال لا يدين وفي الكثرة ان لبست او اكلت او شربت ونوي معين لم يصر  
 اصلا ولو زاد ثوبا او طعاما او شرابا يدين وفي المحيط ولو نوي جميع  
 الاطعمه في لانا كل طعاما جميع مياه العالم في لا يشرب شرابا يصدق قضاء  
 انتهى وفي الكسوف الكبير يصدق ديانته لا قضاء وقيل قضاء ايضا  
 وفي الكثرة ولو قال لموطئة انت طالق ثلاثا لست وفي عند كل  
 طهر طلق وان نوي ان يقع الثلث البعة او عند كل شهر واحدة  
 صحت انتهى ووضح ان طالق لست ونوي ثلثا حله او مفروقه  
 على الظاهر فلو قال لصاحب الهداية في الحجة ووالحي في ولو جمع بين منقحة  
 ورجل فقال احديكما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابي حنيفة  
 ابي يوسف هما الله تعالى انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنيبة وقال طلق  
 احديكما طلق امرأته ولو قال احديكما طالق ولم ينو شيئا لا يطلق امرأته  
 وعنهما انها تطلق ولو جمع بين امرأته وما ليس محل للطلاق كالبركة والحجر  
 وقال احديكما طالق طلق امرأته في قول ابي حنيفة وابي يوسف هما الله تعالى وقال  
 محمد رحمه لا يطلق ولو جمع بين امرأته والحيه واليه وقال احديكما طالق لا يطلق الحية  
 انتهى ولا يخفى انه اذا نوي عدمه في قلنا بالوقوع فيه انه يدين وفيها لو قال لها  
 يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبل او كان لها زوج لكن مات وفيه اطلاق عليها وان كان  
 لها زوج طلق قبل ان لا ينو الاضاها وطلقت وان نوي به الاضاها وصدق ديانته  
 وقضاء على الصحيح ولو نوي به الشتم دين فقط **الصل الثاني من الكتاب**

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

وهو ان لا يشترط في نية القلب التلفظ في جميع تلك العبادات ولذا قال  
 في الحج ولا يعتبر بالثبوت وهو سحر التلفظ او سحر او كره اقول اختاره في الهداية  
 الاول لمن لم يجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 واصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج  
 انه لم ينقل عن الائمة الادب وفي المفيد ذكره بعض ما يحسن النطق بالنية وراه اخرون  
 سنة وفي المحيط الذكر بالنية فيسفي ان يقول اللهم اني اريد صلوة كذا فيسفي  
 وتقبلها مني ونقلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات  
 وقد حققناه في شرح الكثرة في القنية والمجتمعي المختار انها مستحبة وخرج عن هذا  
 الاصل ما يل من النذر لا يكفي في ايجابه النية بل لا بد من التلفظ به حواجا وباب  
 الاعتكاف ومنها الوقوف ولو لم يحدد الا بذكر التلفظ الدالة عليه واما توقفه  
 شروع في الصلوة والحرمان على الذكر ولا يكفي النية فلا بد من الشرايط للشرع  
 واما الطلاق والعتق فلا يقعان بالنية بل لا بد من اللفظ الا في مسئلة فتاوى  
 قاضيان رجل امرأتان عمره وزينب فقال يا زينب فاجابته مرة فقال انت طالق  
 ثلثا وقع الطلاق على التي اجابته ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لانه  
 اخرج الجواب جوابا بالكلام التي اجابت وان قال نويت زينب طلقته زينب انتهى  
 فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية ومنها حديث النفس لا يواخذ به ما لم يملك  
 او يعمل به كما في حديث مسلم وحاصل ما قالوا ان الذي يقع في النفس في قصد  
 المعصية على مراتب العاجس وهو ما يلقي فيها ثم جريانه فيها وهو ان طرئ  
 حديث النفس وهو ما يقع فيه من التردد هل يفعل ام لا ثم اللهم وهو صحيح  
 قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذكر القصد والحزم به فانه جسي لا يؤخذ به  
 اجمالا ليس من فعله وانما هو في رده على لا قدرة له فيه ولا صنع والظاهر الذي لا

مصدق حديث النفس  
 لا يؤخذ به المعصية على  
 مراتب العاجس  
 مصدق ان ما وقع من النفس من  
 قصد المعصية



كان قادر على دفعه بصره الى جس اقل ورويه وكذا وما بعده من حديث  
 النفس فوعان بالحديث الصحيح واذا ارتفع نفس ارتفع ما قبله بالادب  
 وهذه الغلة لو كانت في الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد واما المهرم فقد بين  
 في الحديث الصحيح ان القيمة بالحسنة يكتب حسنة وان المهرم بالسنة لا يكتب حسنة  
 ويستظر فان تركها لله تعالى كتبت حسنة وان فعلها كتبت حسنة واحدة والاصح ومغناه  
 انه يكتب عليه الفضل وحده وهو معنى قوله واحدة وان المهرم فروع واما العزم فالحق  
 على انه يأخذ به ومنهم من جعل المهرم المرفوع وفي النزاهة تركه باب الكراهية حسنة  
 بمعصية لا يثبت ان لم يصح عزمه عليه وان عزمه يثبت ان لم يصح العمل بالجوارح الا  
 ان يكون امرا يتم بحد العزم كالكفر انتهى **العاشرون في شروط النية** الاول الاكلام  
 ولذا لا يصح العبادات من كافر محروبا في باب التيمم عند قول الكافر وغيره فلفي  
 تيمم الكافر لا وضوءه لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه وحسب  
 فاذا سلم بعد ما صلى بها كان قالوا انما انقطع دم الكفاية لاقلة من غير حرج  
 وطهرا بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الفعل لانها ليست من اهل وان صح منها  
 ولصحة طهارة الكافر قبل اسلامه **فائدة** قال في المتقط قال ابو حنيفة رحمه الله  
 اعلم النضر في الفقه والقران لعدم يرتدي ولا يمس المصحف وان  
 اغتسل غم فلا بأس به انتهى ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنعقد بيمينه لانهم  
 لا ايمان لهم وقوله قل وان تكفروا بآياتهم اي الصورة وقد كتبت في الفتاوى  
 ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في النزاهة والمخالصة وهي صبي ونفرا  
 خرجها الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي وبعض الطريق واسم الكافر  
 قهر الكافر للاعتبار بقصده لا بالصبي في المختار انتهى الثاني التمييز  
 فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون **ومر فروع** عدم الصبي والمجنون

يستعد من قول له حنيفة ان  
 يشترط ان يغسل من وجع الى  
 بنية عدم حنيفة بغيره  
 وقد مر من حنيفة ان يشترط  
 يشترط في الوضوء غسل  
 شربة فراجع  
 وحسنه في كلامه  
 فاسطر

والى هذا  
 مظهر خطأ  
 في النية

خطأ ولكنه ان لم يكون الصبي مميزا ولا يستتضي وضوء الكفر ان لعدم تميزه  
 وتبطل صلوة بالسكر كما في شرح منظومة لابن وصبان الثالث العلم بالنوب  
 فمن جهل فرضية الصلوة لم تصح منه كما قدمناه من القينة الا في الحج فانهم صحوا  
 الاحرام المبرم لان عليا احرم بما احرم به النبي عليه الصلوة والسلام ويحرفان  
 عتبر حجاً او عمرة صح ان كان قبل الشروع في الافعال وان شرع تعينت عمرة  
**الرابع** ان لا يأتى بما في بين النية والنوب قالوا ان النية المتقدمة على التحمية  
 حايضة بشرط ان لا يأتى بعدها بما في ليس منى وعلى هذا تبطل العبادة بالار  
 في انما تبطل صحة النية على الصلوة والسلام بالردة اذا مات عليها فان لم  
 بعدها فان كان في حيوة عليه الصلوة والسلام فلا مانع من عودها والافق  
 عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المناغنية القطع فان نوى قطع الايمان  
 صار مرددا للحال ولو نوى قطع الصلوة لم يتصل وكذا سائر العبادات  
 اذا اكتمت في الصلوة ينوب الدخول في اخرى فالتكبير هو القاطع للاول لا لوجود  
 النية واما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال الى الصوم  
 نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلوة جنبان مختلفان  
 لا يجان لا حد لها على الاخر في التحريم وهي في الصوم والركوة جنب واحد كذا  
 في المحيط وفي قرآنه الاكل لو افترج الصلوة بنية الفرض ثم تغيرت في الصلوة وعلى  
 تقو عاصرات تقو عا ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى  
 فعل منافي في الصلوة لم تبطل ولو نوى الصوم من التيمم ثم قطع النية قبل الفجر  
 سقط حكمه بخلاف ما اذا رجع بعد ما امسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية  
 من التيمم لا يبطل ولو نوى قطع السفر بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخس  
 شرائط ترك السيرة ولو نوى الاقامة سيرا لم تصح وصلاحيه الموضع للافا

مطلوب ان لا يأتى بما في بين النية  
 تباد

مطلوب ان لا يبطل صحة النية صلح  
 فوا بطلان صحة النية صلح

مطلوب ان الفرض والنفل  
 ان الفرض والنفل

هـ







عشرة فباعه باحد عشر وتسعة لم يحنث ان غرضه الزيادة لكن لاحت  
 بلا لفظ ولو حلف لا يشتر به عشرة فاشتره باحد عشر حنث وتامه وتلخيص  
 الجامع وبشرحه للفارسي **فروع** لو كان اسمها طائف او حرة فناداها ان قصد  
 الطلاق او العتق وقع والنداء فلا او اطلق فالعتق رده وكرر لفظ  
 الطلاق فان قصد الاستيناف وقع الكل والتاكيد فواحدة ريانة وكل  
 قضاء وكذا اذا اطلق ولو قال انت طائف واحدة في شئتين فان نوبتيه  
 فثلاث دخل بها او لا والا فان نوبتي واحدة وشئتين فثلاث ان كان دخل  
 بها والا فواحدة كما اذا نوى النفر او اطلق ولو نوى الضرب والحى فذلك  
 وكذا في الاقرار ولو قال انت علي مثل امي او كامي رجع القصد بكتشف حكمه  
 فان قال اردت الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان  
 قال اردت به الظهار فهو ظاهر لانه تشبيه بجميعها فان قال اردت الطلاق فهو  
 طلاق باين وان لم تكن له نية فليس شيء عندها وقال محمد بن وهارون عن النجاشي  
 قصد اب يرضى ايلاء وعند محمد بن وهارون لو قال انت علي حرام كاتي ونوى ظهارا او اطلقا  
 فهو على ما نوى وان لم ينو فليقل قول اب يرضى ايلاء وعلى قول محمد بن وهارون لو قرأ  
 الجنب قرأنا فان قصد التلاوة حرم وان قصد الذكر فلا ولو قرأ الفاتحة  
 في صلوة على الجنائز ان قصد التلاوة والدعاء لم يكره وان قصد التلاوة  
 كره عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صح وان قصد  
 الحمد للعطس لم يصح **دج** فعطس فقال الحمد لله فكذلك ذكر الصلوة  
 اية او ذكر او قصد به جوابا لم تكلم فسدت والا فلا **تكميل** والنبابة والنية  
 قال في التيمم القنية مريض يتمم غيره فالنية على المريض دون التيمم انتهى وفي  
 الركوة قالوا العتبية الموكل فلو نواها فدفع الوكيل بلا نية اجزائه  
 كما ذكرناه

وقعا

مطلبه  
فان قال لو حنث بالطلاق

مطلبه  
وان النكح ثم بالتبعية

مطلبه  
فان قرأ الجنب القرآن

مطلبه  
في سجدة واحدة

مطلبه  
في ان العتبية في الركوة نية

كما ذكرناه في الشرح **فالحج** غير الاعتبار لنية المأمور وليس هو من باب  
 النيابة فيما لان الافعال انما صدرت من المأمور فالاعتبار بنية **تكميل**  
 قاعدة الامور بمقاصدها على عدة قواعد كما بينت لك وقد اتينا  
 على عيون ما ثلها والآف ثلها لا تحصى وفروعها لا تستقصى **خاتمة** تجزى  
 قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية ايضا فاذا ما اعتبر ذلك في الكلام  
 فقال كسبويه والجمهور يشترط القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم  
 وانت هي وما تحكي الحيوانات المعلقة وقال بعضهم فلم يشترط وسمى كل ذلك  
 كلاما واختاره ابو حنيفة وخرج على ذلك في الفقه ما اذا حلف لا يكلم نائما حنث  
 يسمع فانه يحنث وفي بعض رواية الميسر لا شرط ان يسمع وعليه ما بينا  
 لانه اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد ووجهه لا يسمع صوتا وكذا في الهذيان  
 والحاصل انه قد اختلف الصحاح فيها كما بيناه في الشرح ولم ار الا ان حكمها اذا  
 كلمه في غير اوجها او سكرانا ولو سمعها في السجدة لم يصح ان يحرقها لعدم  
 وجوبها على المختار لعدم اهلية القاري بخلاف ما اذا سكر من وجب او طلق  
 والسماع في الجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار وكذا تجب سماعها  
 من سكران ومن ذلك المنادى النكرة ان محمد بن نذر واحد بعينه ترقى فوجب  
 بناؤه على الضم والالتفات يعرف واعرب بالنصب ومن ذلك العلم المنقول في صفة  
 ان قصده لم ينج الصفة المنقول منها ادخل فيها ال والا فلا وفروع ذلك كثيرة  
 وتجزى ذلك القاعدة في العرويض فان اشعر عند اهل كلام موزون مقصود  
 ذلك اما يقع موزونا اتفاقا قال ابن قسطنطين المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلم ذلك  
 خرج ما وقع في كلام الله تعالى كقولهم لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون **اور**  
 صلى الله تعالى عليه وسلم هل انت الا اصبغ دمي وفي سبيل الله لا يقصده من غير ذكر وتجب  
 بان المقصود انما هو فائدة المعنى

مطلبه  
في جريان قاعدة الامور

في اي حيز

في حكمه

مطلبه  
ولو سمع اية السجود

مطلبه  
في ان يقال كيف يخرج عليه  
 ما وقع في القرآن لا يكره  
 عليه ان الله تعالى يتكلم بشيء  
 لا يقصده من غير ذكر وتجب  
 بان المقصود انما هو فائدة المعنى

مطلبه  
في ان العتبية في الركوة نية  
 في ان العتبية في الركوة نية



في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد

ما لقيت القاعلة الثالثة اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 عن اي صفة رضى الله تعالى عنه فروعاً اذا وجد احدكم في بطنه شيء فاشكل  
 عليه فخرج منه شيء ام لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا  
 وفي فتح قد يرمى باب الانجاس ما يوضحها فتشوق عبارة تمامها **قوله**  
 نظير النجاسة واجب مقيداً لا مكاناً واما اذا لم يتمكن من الازالة كخفاء  
 خصوصي المحل المصاب مع العلم بتنجس الثوب قبل الواجب غسل طرفه فان  
 غلب نجس او بلا خطر وذل وجهين ان لا اثر للتخريف وان يغسل  
 بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب ووقع الشك في قيام النجاسة لا حال  
 كون المفسول محلها فلا يقضى بالنجاسة كذا اوردته الاستجابي فخرج جامع  
 الكبير قال سمعت الامام تاج الدين احمد بن محمد العرني يقول ويقبض على مسئلة  
 في السير الكبير هي اذا فتحت حصفاً وفيه ذبي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع  
 بيقين فلو قتل البعض او اخرج حل قتل الباقي شك في قيام المحرم كذا هذا  
 وفي الخلاصة بعد ما ذكره مجرأ في التعليل فلو صلوا مع صلوات ثم ظهرت  
 النجاسة وطرف اخر يجب اعادة ما صلى انتهى وفي الظاهر الثوب في نجاسة  
 لا يدرى مكانها يغسل الثوب كلها انتهى وهو الاحتياط وذلك التعليل شك  
 عندي فان غسل طرفه يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسة قبل غسله  
 انه شك في الازالة بعد يقين قيام النجاسة وان شك لا يرفع اليقين قبله والحق  
 ان ثبوت الشك في كون الطرف المفسول والرجل المتنجس هو مكان النجاسة  
 والمقصود والدم الذي يوجب البتة الشك وطهر الباقي واباحة دم البدن  
 ومن ضرورة من كوكا فيه ارتفاع اليقين عن نجاسة ومقصوديه واذا صار  
 منكوكا ونجاسة جازت الصلوة معه الا ان هذا ان صلح بقولكم

في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد

في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد

في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد

في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد

الجميع

الجميع عليها اي قولهم اليقين لا يرفع بالشك معنى فانح لا يتصور ان ثبت  
 شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت الشك فيه لا يرفع به ذكر اليقين  
 فعن هذا صق بعض المحققين ان المراد لا يرفع به حكم اليقين وعلى هذا النقد  
 يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسة  
 كمن لا يرفع حكم ذكر اليقين الي بقى نجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح  
 بعد غسل الطرف لان الشك الطاهر لا يرفع حكم اليقين الي بقى ما حققناه  
 هو المراد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك ففعل الباقي والحكم بطهارة الباقي  
 مشكل والله اعلم ونظيره قولهم النجاسة في المطهرات يعني لو تنجس بعض البتة فتم  
 طهر لوقوع الشك في كل جزء هل هو المتنجس او لا قلت يندرج في هذه القاعدة  
 قواعد منها قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان وينفرد عليها ثلثه في يتيقن  
 الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر ومن يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو  
 محدث كما في السراجية وغيره لكن ذكره محمد انا اذا دخل بيت الخلاء وجلس  
 للاستراحة وشك هل خرج منه او لا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ماء ثم  
 شك هل توضأ او لا كان متوضعا كذا بالغالب فيها وفيه اكل استيقن  
 باليتم وشك في الحدث فهو على يمينه وكذا لو استيقن بالحدث وشك في التيمم اخذ  
 باليقين كما في الوضوء ولو يتيقن الطهارة والحدث وشك في اليقين فهو متطهر  
 وفي البرزانية يعلم انه لم يغسل عضو الكف لا يعم بعينه غسل رجل اليسرى لانه اخر  
 العمل رأى البتة بعد الوضوء سأل عن ذكره بعيد وان كان يعرف كثيراً ولا يعلم  
 انه بول او ماء لا يلتفت اليه وينضح فرجه وازار به الماء قطعاً للوسوسة واذا  
 بعد غشياً في الوضوء او علم انه بول لا تنفع المحل انتفى **ومن قرأ** ذلك ما لو كان  
 لم يدع عروفاً في ذلك فلهذا فلهذا على الاداء او الابرار فلهذا زيد على ان لم

في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد

في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد  
 في حق اليقين لا يرفع بالثبوت ولا يرفع بالاعتقاد



في كل وقت

عليه القام تقبل حتى يشبوا انها حادثة بعد الاداء او الابرار منك فوجود  
 المتجس فالاصل بقاء الطاهر ولذا قال الامام محمد بن حنبل في حوض تلامذه الصغار  
 والعبيد بالايديك الدرس والجرار الوسخة بجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسته  
 كانت وكذا افتوا بطهارة طين الطرقات وفي الملتقط فارة في الكوز لا يدري الهية  
 في الحجرة لا يقضيه بفداحة بانك وفي خزانة الاكل ركي في ثوبه قد راو قد صلب  
 فيه ولا يدري متى اصابه بعيد هامة اخذت احده والتمس من اخر قدمه انتم  
 يعني احتياطاً وعلى بالظاهر اكل البصل وشكره في طبع الفجر صوم لان الاصل  
 بقاء البصل وكذا في الوقوف والافضل ان لا ياكل مع الشكر وعز البصيفة  
 ان مسمى بالاكل مع الشكر اذا كان بصره على او كانت اليد مضمومة او متجهة او كان  
 في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا ياكل فان اكل فانه يستبين  
 رشي لا يقضه عليه فظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بغيره قضى ولا كفارة ولو شك في العزو  
 بما اكل لان الاصل بقاء النهار فان لم يستبين رشي قضى وفي الكفارة روايتان وتعلم  
 في التخرج من الصوم ادعت المرأة عدم وصول النفقة والكسوة المقرنين في  
 مدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاء ثوبها في ذمتها كالمديون اذا اكر وادى  
 دفع الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان في التحكيم من الوطى فالقول  
 لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول لها لان الاصل  
 عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها فالقول لها لان الاصل عدمها  
 ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فلهذا الاخبار اختلفا المتبايعان  
 في الطبع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهنا فبنيته مدرك الاكراه اولي  
 وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم ميتة او ذبيحة  
 مجوسي وانكره البائع لم اراه الا ان مقتضى قولهم القول لدعي البطولات  
 لكونه

مطلوب  
 ما صارت الخاتمة يعلم  
 من اخر حدث احده  
 مطلوب  
 الاكل في البصل شكره في طبع  
 الفجر

مطلوب  
 ان الاصل بقاء النهار

مطلوب  
 فان المرأة لا ياكل  
 المهر وصول النفقة والكسوة  
 مديدة فالقول  
 له

لكونه هكذا اصل البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان اثة في حال صوتهما  
 محرمة فالمشتري متمسك باصل التوجيه المان بتحقيق زوال ادعت المطلقة اختداد  
 الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاءها الا اذا  
 ادعت الحمل فان لها النفقة الماسنتين فان مضت لم تبين ان لا حمل  
 فلا رجوع عليها في فتح قدير **قاعدة البراءة الذم** ولان لا يقبل في شغل  
 شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعي عليه لموافقة الاصل واليمين على اللك  
 لدعواه ما خالف الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمغضوب فالقول قول الغارم  
 لان الاصل البراءة عن ما زاد ولو اقر بشيء او حلف قبل تفسيره بالقيمة فالقول  
 للقرع بينه ولا يدري عليه ما زاد او اقر بشيء فانهم قالوا يلزمه ثلثه دراهم لانها اقل  
 الجمع مع ان فيه اختلافاً فاقبل اقله اثنتان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة  
 لا تانقول الشهور انه ثلثة وعليه يمتنع الاقرار **قاعدة** من شكره فعل شئ  
 او لا فالاصل انه لم يفعل ويدخل فيها قاعدة اخرى من يقن الفعل وشكره في  
 القليل والكثير يحمل على القليل لانه المستيقن الا ان تشتغل الذم بالاصل فلا يبرء  
 الا باليقين وهذا الاستثناء راجع الى قاعدة ثالثية هي ما ثبت يثبت لا يرفع الا  
 بيقين والمراد بغالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يقض من الصلوة شيء  
 واجبت ان يقض صلوته عزمه منه اذكر لا يستحب ذكر الا اذا كان الكثرة فادها  
 بسبب الطهارة او ترك شراخ يقضى ما غلب على ظنه وما اذا علم بركه لورده انهم  
 عنه انتهى في صلوته هل صلاها اعاد في الوقت بشكره ركوعه كوجوده وبه فيها  
 اعادها وان كان بعدها فلا وان شكره كم صلى فان كان اقل مرة استأنف  
 وان كفر تحرك والاخذ بالاقل وهذا اذا شكر فيها قبل الفراغ فان كان بعده  
 فلا شيء عليه الا اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضاً وشكره في تعيينه قالوا بسجد

مطلوب  
 ان ادعت المرأة اختداد الطهر  
 وعدم انقضاء العدة صدقت  
 مطلوب  
 ان لا يقبل في شغل  
 الاصل بقاءها الا اذا

مطلوب  
 وان يشكره بل فعل شئ او لا

مطلوب  
 وما يقض من الصلوة لا يسجد  
 ان يقض صلوته عزمه منه اذكر  
 الا اذا كان غلب على ظنه  
 وتركه انكره في شغل  
 و و و  
 مما



سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة تين ثم يقعد ثم يسجد  
 للسهو كذا في فتح القدير ولو أخبره عدل بعد السلام أنك صليت الظهر  
 أربعاً وسكرك في صدق وكذبه فإنه يعيد احتياطاً لأن الشك في صدق يملك  
 في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الإمام والقوم فإن كان الإمام على يقين  
 لا يعيد ولا أعاد بقولهم كذا في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك  
 في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في الطلوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر  
 قالوا يكون في الظهر والشك ليس بشئ ولو تذكر مصلي العصر أنه ترك سجدة ولا يدري  
 هل تركها من الظهر والعصر الذي هو فيها تحري فإن لم يقع تحريه على شئ يستم  
 العصر وسجد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر فإن لم  
 يعيد فلا شئ عليه وفي المجتبى ومن مثله أنه كبر للافتتاح أو لا وهل أحسن  
 أو لا وهل أصابته النسيئة ثوبه أو لا أو مسح رأسه أو لا استقبال إن كان  
 أقل مرة ولا فلا انتهى ولو شك أنها تكبيرة الافتتاح أو القنوت لم يضر شراً  
 وتماه في الشرح من آخر سجود السهو ولو شك في أركان الحج ذكر المختص في  
 أنه ترك سجدة سما في الصلوة وقال عامة من يحتمل يؤدرك فانياً لأن تكرار الركعة  
 والزيادة عليه لا يفيد الحج وزيادة الركعة تفيد الصلوة فكان التحري  
 في باب الصلوة أحولاً كذا في المعبد وفي البداية أنه في الحج يبنى على الأقل وظاهر  
 الرواية وفي البرزخية شك في القيام في الفجر الأولى أو الثانية رفض وقعد قدر  
 التشهد ثم صلى ركعتين بفاتحة وسورة ثم أتى وسجد للسهو فإن شك في سجود  
 أتاهم الأولى أم الثانية يخطئ فيها وأن في السجدة الثانية لأن أملاً لأن على كل  
 حال وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية فقد تم قيام وصل ركعة وأتم سجدة سهو  
 وإن شك في سجدة أنه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثاً أن كان في السجدة الثانية  
 فدت

**مصلح**  
 في أن أخبر العدل للمصل بعد السلام  
 بقوله أنك صليت بعد الظهر أربعاً  
 وسكرك الصلوة أن صادق  
 أم كاذب

**مطلب**  
 في أن من شك أنها تكبيرة الافتتاح  
 أو القنوت لم يضر  
 شراً

في الحج يبنى على الأقل وظاهر

كان

فدت صلوته وإن في السجدة الأولى يكن أصلاً لها ثم يخرج لأن تمام الآية  
 بالرفع عنده فترتفع السجدة بالرفع ارتفاعاً بالحدث فيقوم ويقعد فيسجد  
 للسهو لأن قال نوع منه تذكر أنه ترك ركعتين فقلت فدت صلوته وإن فعلت بكل  
 على ترك الركوع فيسجد فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة تين صلى صلوته يوم  
 وليلة ثم تذكر أنه ترك القرآن في ركعة ولم يعاد الصلاة أعاد الفجر والوتر وإن تذكر أنه ترك في  
 ركعتين فكذلك وإن ترك الركعة في الأربع فذوات الأربع كلها انتهى **فيها** هل طلق  
 أم لا بقرينة من أطلق واحدة وأكثر من على الأقل كما ذكره الأبيحالي إلى أن يستيقن بالأثر  
 أو يكون باكثر من صلاة في وان قال الزوج عرفت عتائه ثلاثين ركعة وان أخبره عدل حضر وأ  
 ذلك المجلس بأنها واحدة وصدمهم أخذ بقولهم أن كانوا عدولاً وعن الإمام الثاني خلف  
 بطلانها ولا يدري اثلاث أم أقل يتحرى وإن استويا عمل بأثر ذلك عليه كذا في البرزخية  
**وهنا** شك في الخراج انتهى ومذكر وكان في النجوم فإن تذكر احتلاماً واجب الفصل  
 اتفاقاً وإن يجب عند أبي يوسف عداً بالقل وهو المذنب وجب عنده احتياطاً  
 كقولهم بانهض بالماء شربة الفاحشة وكقول الإمام في الفارة البنية إذا وجدت  
 في يروم يدعني وقعت **وهنا** في وجع الماء إلا أن **القول** لو كان عليه دين  
 وشك في قدره وينبغي لزوم إخراج القدر المتيقن وفي البرزخية من القضا إذا شك فيها  
 يدعي عدي بنع أن يرضى ضميراً ولا يحلوا حراً زاعمة الوقوع في الحرام وإن أبي خصمه  
 أن لا يحلفه أن أكبر رأي أن المدعى محقق لا يحلف وإن لم يطل ساعاً لا يحلف انتهى  
**الثالث** له ابل وبقو غم سئة وشك في أن عليه كلها أو بعضها وينبغي أن يلزمه  
 زكوة لكل **الثالث** شك في ما عليه من الصيام **الرابع** شك في ما عليها من العدة هل  
 هي عدة الطلاق أو وفاة ينبغي أن يلزم الأكثر عليها وعلى الصيام أخذ من قولهم  
 لو ترك صلوته وشك أنها آية صلوته يلزم صلوته يوم وليلة عداً بالاحتياط

سنة واحدة  
 وسجدة واحدة  
 وسجدة واحدة  
 وسجدة واحدة

**در مقام**  
 فيهم نوروز  
 دلوي بنجام  
 اولدي بنجام  
 فيض الزمقدم نوروز

**الاحتلام**  
 وجب الفصل  
 اتفاقاً وإن يجب عند أبي يوسف عداً بالقل وهو المذنب وجب عنده احتياطاً

زكوة

**مطلب**  
 في أن من شك أنها تكبيرة الافتتاح  
 أو القنوت لم يضر  
 شراً



**الحج** منكر في المذور هل هو صلوة او صيام او عتق او صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة بين اخذ من قولهم لو قال علي نذرت فعليه كفارة بين لان الشكر في المذور كعدم سمية **الس** **د** هل حلف بالله او بالطلاق او بالعتق ثم رايت المسئلة في البرازية قبيل الايمان حلف وحيث انه بالله او بالطلاق او بالعتاق فحلف باطل انتهى وفي القضية اذا كان يعرف ان حلفه معتقاً بالشرا ويعرف الشر فلا يودخول الدار ونحوه الا انه لا يدرك كان بالله او بالطلاق فلو وجد الشر ما ذا يجب عليه قال يحمل على العين بالله تعالى ان كان المخالف مسلمي قيل له لو قال اعلم ان علي ايما ناكثرة غير آتي لا اعرف عدد ما ذا يصنع قال يحمل على الاقل حكماً واقفاً الاحتياط فلا نهايته انتهى **قلعة** الاصل العدم وفيها فروع **منها** اخذ من القاعدة القول قولها في الوطى لان الاصل العدم لكن في العتق لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بك خبرت وان قلن ثبت فالقول له كونه منك استحقاق الفرق عليه والاصل السلامة من العتق وفي القضية افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها لانه تنكر سقولا نصف المهر انتهى **ومنها** القول قول الشريك والمضرب انه لم يرح لان الاصل عدمه وكذا لو قال ارجع الاكاذ لان الاصل عدم الزايد وفي المجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا اتى بالعين وقال هما اصل ويرجى لارب المال انتهى لان الاصل وان كان عدم الرجح لكن عارضه اصل جزوه وان القول قول القابض في مقدار ما قبض ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كالدائن اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب لا نفاق فالقول للمع البين كما في الثانية والثانية

**مطل**  
في المذور صوم  
ام صلوة ام غيرها

تأويل القيمة

**مطل**  
فان الحلف بالله ام  
بالطلاق والعتق

وفي الثانية خرجت عن القاعدة فليثامل وكذا في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في انه عانها من شرا كذا لان الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انها فرض والاخر انها مضاربة فالقول فيها قول الاخذ لانهما اتفقا على جواز التفرق له والاصل عدم الضمان ولذا قال في الكفر وان قال له اخذت منك الفاء وديعة وهلكت وقال اخذتها غضبا فهو ضمان ولو قال اعطيتها وديعة وقال غضبتها لا انتهى وفي البرازية دفع الا عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هدية فالقول للدافع انتهى لان مدعى الهبة يدعى الابرا عن القيمة مع كون العين متقومة بنفسها **ومنها** لو ادخلت امرأة حلة تديها في فم الرضيع ولا يدرى رب ادخل اللبن فحلقه ام لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الولو الحجة وسيأتي تمامه في قاعدة ان الاصل في الابضاع المحرم **ومنها** لو اختلفا في قبض المبيع والعين الموجهة فالقول لتكره وهي في اجارة الترتيب **ومنها** لو ثبت عليه دين باقرار او ببيته فادعى الا اذا ابراهما فالقول للدائن لان الاصل العدم **ومنها** لو اختلفا في قدم العيب فانكره البائع فالقول له واختلف في تعليقه فقيل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد **ومنها** لو اختلفا في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه علما بان الاصل عدمه قيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكمنا القولين في الشرح والمعمد الاول **ومنها** لو قال غضبت منك الفاء ورحمت فيها عشرة آلاف فقال المخصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول للالكذ كما في اقرار البرازية يعني لتمسكه بالاصل وهو عدم الغصب **ومنها** لو اختلفا في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فللبائع

حر

**مطل**  
واذا قال المرأة حلت ثديها في فم الرضيع

**مطل**  
وان دعوى الاداء والبر بعد ما  
الدين باقرار او ببيته فالقول للدائن  
لان الاصل العدم

**مطل**  
وقدم العيب كون القول لتكره وتعلقه

العارضه العدم وفي الصفات الكليات  
الرجول

**مطل**  
واختلفا في تغيير المبيع القول  
للمشتري



لان الأصل عدم التغيير **تبي** ليس الأصل لعدم مطلقا وانما اسره الصفات  
 العارضة واما في الصفات الأصلية الوجود وتفرع على ذلك لو اشتراه على  
 انه خبائر او كاتب وانكر وجود ذلك العصف به فالقول لان الأصل عدمها  
 لكونها من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر وانكر قيام البكارة  
 وادعاه البايع فالقول للبايع لان الأصل وجودها لكونها صفة أصلية  
 كذا في فتح القدير من ضار المشرق وعلى هذا تفرع لو قال كل ملك ختاري  
 فهو حر فادعاه عبد وانكر المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية بكر فهو  
 حرة فادعت جارية انها بكر وانكر المولى فالقول لها وانما تفرع في نكرنا  
 على الكثرة في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط  
**قاعدة** الأصل اضافية الحادث الى اقرب اوقات **منها** ما قدمناه فيما  
 لورأي في قرب نجاسة وقد علم في ولا يدري مع اصابته بعيدا من اخر حدث احده  
 والمجي في اخر زقده ويلزمه الفصل في الثانية عند البضع في وجوه  
 وان لم يذكر احتلاما والبدايع بعيدا من اخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر  
 من اخر ما بال والدم من اخر ما رجع ولو فقد جيبه فوجد فيها قارة ميتة  
 ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن فيها ثقب بعيد الصلوة مذيوم وضع القطن  
 فيها وان كان فيها ثقب بعيد ما من ثلاثة ايام وقد عمل الشيخان بهذه  
 القاعدة فكما ينجس البئر اذا وجد فيها قارة ميتة من وقت العياها من  
 غير اعادة الشيء لان وقوعها حادث فيضاف الى اقرب اوقات وخالف  
 الاجام الاعظم رحم الله كل فاستحسن اعادة صلوة ثلاثة ايام ان كانت  
 متفتحة او متفتحة والمذيوم وليد على السبب الظاهر دون الموايد  
 احتياطا كالحرج اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات يحال به على الحج **ومن**

لو كان

**مطلب**  
 وان العادة واخرها  
 حدث احده  
 وبيان قاعدة الأصل اضافية  
 وقدر على ان يفتي  
 الحارث الى اقرب اوقات  
 بها

**مطلب**  
 ان وقع الاختلاف بين القاضى والرجل في الحال المأخوذة  
 منه فالقول للقاضى فلا يضاف الى اقرب الاوقات  
 مع كونه ملاما

لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقأت عينه وهو مملوك البايع وقال للرجل  
 فقأت وهو مملوك فالقول للمشتري فينا خذ ارش **ومن** لو ادعت ان روجها  
 ابانها في المرض وضار فارقا فترث وقالت الورثة ابانها في الصحة فلا ترث  
 كان القول قولها فترث وخرج عن هذا الأصل مسألة الكثرة من مثل شئ  
 من القضا وان مات ذمت فقالت زوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة  
 اسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الأصل المذكور يقتضي ان يكون لها وبه قال في  
 وانما خرجوا عن هذه القاعدة فيها لاجل حكم الحال وهو ان سبب المجرمان ثابت  
 في الحال فيثبت فيما مضى وما فرغته على الأصل ما في التمس وغيره لولا اقراره  
 ثم مات فقال المقر اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة  
 والبيت بينة المقر وان لم تفر بينه واراد استحلاله فم فله ذلك انتهى وما فرغته  
 على هذا الأصل قولهم لومات مسلم وتحت نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته فقالت  
 اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم كما ذكره الزيلعي  
 في مثل شئ وما خرج عن هذا الأصل لو قال القاضى بعد عزله لرجل اخذت منك  
 الف ودفعها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذت ظلي بعد العزل  
 فالصحيح ان القول للقاضى مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى  
 اقرب اوقات وهو وقت العزل وبه قال البعض واختار الشافعي لكن المعتمد  
 الاول لان القاضى اسند الى الحالة منافية للضمان وكذا اذا زعم المأخوذة منه  
 انه فعل قبل تقليد القضاة وخرج ايضا عنه ما لو قال العبد لغيري بعد العتق ففعلت  
 يدك وانا عبد وقال المقر بل قطعنا وانت حر كان القول للعبد وكذا لو قال  
 المولى لعبد فذا عتقه قد اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد  
 المعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع

**مطلب**  
 حكمه الحال وهو ان سبب المجرمان  
 ثابت في الحال فيثبت فيما مضى

**مطلب**  
 واختلاف القول والورثة بموت  
 المورث في الصحة والمرض

**مطلب**  
 فان الوكيل بالبيع والبيع والبيع قبل  
 القول والوكيل بعد القول ان كان البيع  
 قائما فالقول للموكل وانما سببها  
 للوكيل  
 ما



اذا قال بعثت وكنت قبل الغزل وقال المؤكل بعد الغزل كان القول للمؤكل ان  
 كان البيع ستهلكا وان كان قابلا فالقول قول المؤكل وكذلك المسئلة الغلة  
 لا يصدق في الغلة القارئة وإنما وفق الأصل ما في النهاية لو اعتقد اتمته ثم قل  
 لها قطعت يدك وانتهت امته فقالت من قطعها واناحة فالقول لها وكذا وكل  
 شيء اخذه منها عند ابي حنيفة وابي يوسف اذكره في قول الشهادات وتحتاج  
 هذا مثل المنظر في الفرق بينهما وفي الجمع من الاقرار ولو اقره في  
 باخذ المال قبل الاسلام ولو ابا تلافى بعده الى السلم بالحرية في دار الحرب  
 او يقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه في الاستدراك في عدم الضمان في  
 الكل انتهى يعني وقال ايضا وما فرغ عليه اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات  
 عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض يترادف فيحصل الموت بالرايد  
 فلا يضاف الى التبع لكن يرجع بنقص العيب كما ذكره الربيعي وليس  
 من فروعه ما اذا تزوج امته ثم اشترى اها ثم ولدت ولدا يحتمل ان يكون حادثا  
 بعد الشراء وقبل فاته لا يحكم عندنا في كونها امه ولد لامه جهة انه حادث اضعف  
 ما قرب او قاتل لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها نصير امه ولد عندنا **قاعدة**  
 بل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وبمذهب الامام الث في  
 رحم الله تعالى او التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبته الى ابي  
 ابي حنيفة رحم الله تعالى وفي البدائع المختار ان لا حكم للافعال قبل الشرع  
 والحكم عندنا وان كان ارضا فالمراد منها عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع  
 فانتهى التعلق لعدم قابلية انتهى وفي شرح المنار للمصنف الاشياء في الاصل  
 على الاباحة عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال بعض اصحاب الحديث  
 الاصل فيها الخطر وقال اصحابنا رحمهم الله الاصل فيها التوقف بمعنى انه  
 لا بد لها

صل الاصل في الاشياء  
 الاباحة

لا بد لها من حكم لكتنا لم نقف عليه بالعقل انتهى وفي الهداية من فصل الحداد ان  
 الاباحة اصل انتهى ويظهر اثر هذا الاختلاف في المسكوت عنه ويخرج عليها  
 ما اشكل حاله فيها الحيوان المشكل امره والنبات المجهول سميته ومنها اذا لم  
 حال النهر هل هو مباح او مملوك ومنها لو دخل برجل حمام ونكح اهل الحمام  
 او مملوك **ومنها** مسئلة الررافة ومذهب الامام الث في رحم الله تعالى  
 بالاباحة الحكم في الكلى وانما مسئلة الررافة فالمختار عندهم حل الكلى وقال  
 الشيخ جلال الدين الاسطوي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقولهم  
 تقتضي حكمها الله تعالى اعلم **قاعدة** الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف  
 الاكرار شرح في الاسلام الاصل في الابضاع الخطر والبيع للضرورة انتهى فاذا  
 تقابل في المرأة المحل والحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي  
 كما في الحكم الشهيد من باب التحريم ولو ان رجلا له اربع جوارك اعتق واحدة  
 منهن بعينها ثم شربها فلم يدر ايتهن اعتق لم يسعد ان يتحرى للوطي ولا للبيع  
 والبيع الحاكم ان يحل بينه وبينهن حتى تبين المعتقة من غيرها وكذلك لا يطلق  
 احدي نسائه بعينها ثلثا ثم نسبها وكذلك ان مير كلهن الا واحدة لم يسعد ان  
 يقربها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك ينبغي القاضى عنها حتى يخرجها غير المطلقة فاذا  
 اخبر بذلك استخلف البتة ما طلق هذه بعينها ثلثا ثم خلى بينها فان كانت  
 حلف و هو جاهل بها فلا ينبغي له ان يقربها فان باع في المسئلة الاولى ثلثا  
 من الجوارك في حكم الحكم فان اجار بيعهن وكان ذلك من رايه وجعل الباقية  
 هي المعتقة ثم رجع اليه بعض ما باع بشر ان يطاء شعبه منهن بالملك الا اقمته  
 او ميراث لم ينبغي له ان يطاءها لان القاضى قضى فيه بغير علم فلا ينبغي له ان يتركو  
 فحينئذ لا بأس لانها زوجته وامته ولا يجوز التحريم في الفروج ولا يجوز

بغير اذن او فسخا لمخضفة - القفا و طائفة  
 فاسيد اشترى كاذب ثم كذب ثم راد دار  
 بصرى

بغوف  
 مسئلة الررافة

فان الاصل في الابضاع التحريم  
 وعند البعض الخطر

فان الاصل في الابضاع التحريم  
 وعند البعض الخطر

جها



في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل للضرورة انتهى ثم قال ولو اعتقد جارية  
من رقيقه ونسبها لم يجز للقاضي التحريم ولا يقول للورثة اعتقدوا اليقين شيئا  
او اعتقدوا التي اكبر ظنكم انها حرة ولكن يستلزم فان رغبوا ان الميت اعتقد هذه بعينها  
اعتقدوا واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتقدوا كلهن واسقط  
عنهن قيمة احداهن وعين فيما بقي انتهى وخرج عن هذا الاصل مسئلة في فتاوى  
قاضي خان صبيته ارضعها قوم كثير من اهل قرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري من  
ارضعها واراد واحد من اهل تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم المصنف ان لم  
يظهر له علامة ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وبذلك باب الرخصة كيد لا يشك  
باب النكاح فلما اختلفت الرضعة بنسبها يحصر من امره الا ان ثم رابت في الكافي  
للحكم الشهيد ما يفيد الحل ولغظه ولو ان قوما كان لكل منهم جارية فاعتقدوا  
جارية ولم يعرفوا المعتق فكل واحد منهم ان يطلق جارية حتى يعلم انها المعتق  
بعينها وان كان اكبر ربا احدهم انه هو الذي اعتق فاحتب اليه ان لا يقرب حتى  
يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو انشأهن رجل واحد قد ذكر  
لمحل له ان يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتق ولو انشأهن الا واحدة حل له  
وطهرهن فلان فعل في الشترى الباقي لم يحل له وطلى شئ منهن ولا يبع حتى يعلم المعتق من  
انتهى **ثم اعلم** ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرة  
فلو كان في الحرة سبب لم تعتبر ولا قالوا لو اخلت امرأة حرة نذرها في رضية  
ووقع الشكر في وصول اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المانع شك كما في الولو الجبة  
وفي الفتية امرأة كانت تعطى نذرها صبيته واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن  
في نذري لبن حينئذ فحرم نذري ولا يعلم ذلك الا من جهتها جاز لانها ان تزود  
هذه الصبيته انتهى وفي الثانية صغير وصغيرة يشترى مشبهة الرضعة ولا

الحكم بالتحريم الجارية بنسبة

**مطل**  
فان امرأة تعطي نذرها صبيته ثم قالت  
لم يكن في نذري لبن حينئذ فحرم نذري  
يجوز ان تزوج لا يشترى

**مطل**  
وفي الثانية صغير وصغيرة يشترى  
مشبهة الرضعة ولا يعلم ذلك حقيقة الا من  
بالنكاح بينهما

يعلم

ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا الا باس بالنكاح بينهما اذا لم يجز بذلك احد فان اخبر  
نفة بخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان المخبر بعد النكاح وهي اكبر ان  
فلا حول ان يفارقها ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه الخطر قبل فحل  
خبر الواحد قالوا انما زيدا قال بكر وكنتي زيد يسعها ويحل وطهرها وكذا البكر  
امة قالت لرجل ان مولاي يعني اليك هدية ووطن صدقها حل وطهرها **واحكم**  
ما اذا وكل شخص في شرا تجارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات  
قبل ان يسلمها للموكل فتعطل القاعدة حرمتها على الموكل لاحتمال ان يشترى لنفسه  
لان الوكيل بشر غير المعين له ان يشترى لنفسه وان كان يشترى الوكيل الجارية بالصفة  
المعينة ظاهرة في الحل وكفى الاصل التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة  
وله نظاير في الفقه ولما كان الاول الاحتياط في الفروج قال في المضرات اذا عقد  
على امته تزويجا عزا وطهرها حراما على سبيل الاحتمال في حسن لاحتمال ان تكون حرة  
او معتقة الغير او محمولا عليها بعقدها وقد حثت الخائف وكثيرا ما يقع لاستيما  
اذا تدا ولتأهل ابي انتهى فاقرب بعض الشفقة من هذا ان وطلى الشراي التي  
يجلبن اليوم من الروم والهند والنزك حرام الا ان يتنصب في المقام من جهة العلم  
من يحسن قسمها فيقسم من غير حيف ولا ظلم او تحصل قسم من محكم او تزوج  
بعد العتق باذن القاضي والمعتق والاحتياط اجتنابهم مملوكات وخراير  
انتهى **فروا** الحكم لانه فان الجارية المجهولة الحال المرجع فيها الى صاحب اليد  
ان كانت صغيرة والباقرها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال  
**تنبيه** في موعج الداراية من كتاب المخط والاباحة ان اصحابنا احتاطوا  
في امر الفروج الا في مسئلة لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل منهما انها في حاق  
عليه تزويجا وطلب ان توضع على يد عدل لا يجاب المذكور وانما تكون له



مطلوب  
فان كان المهر المسمى بالثمن  
مطلوب  
فان كان المهر المسمى بالثمن  
مطلوب  
فان كان المهر المسمى بالثمن

مطلوب  
فان الوقف على ولده او اولاده  
مطلوب  
فان الوقف على ولده او اولاده

مطلوب  
فان ولد المولى ولد  
مطلوب  
فان ولد المولى ولد

مطلوب  
والحلف بان لا يبيع ولا يشرع  
مطلوب  
والحلف بان لا يبيع ولا يشرع

مطلوب  
والحلف بان لا يبيع ولا يشرع

عند كل واحد يوماً حشمتي للملك انتهى قاعدة الاصل في الكلام الحقيقي وعلم  
ذلك فروع كنية منها النكاح للوطى وعليه قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم  
من النساء فحمت من زينة الاب كحيلة ولذا الوقفي شافى بحلمها لم ينفذ لحاشه  
الكتاب بخلاف القضاء بحل مسكوت والفرق في ظاهرنا وحاشا وحرمة المفقود  
عليها بلا وطى بالاجماع ولو قال لامته او منكوحت ان نكحتك فعلى الوطى فلو  
عقد على الامه بعد اعتاقها وعلى الزوجه بعد ابانتها لم يحش كما في كشف الاسرار  
ومنها لو وقف على ولده او وصى لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد  
لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحق ولد الابن واختلف في ولد البنت  
وظاهر الرواية عدم الدخول وحاشا فاذا ولد للواقف ولد يرجع من ولد الابن  
اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا المفرد اما اذا وقف  
على اولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح  
القدير وكان للعرف فيه والى فالولد مفردا وجمعا حقيقة في الصلبي ومنها  
حلف لا يبيع او لا يشتري او لا يجر او لا يستاجر او لا يبيع عن ماله او لا  
يقام او لا يخاصم او لا يضرب ولده لم يحش الا بالمباشرة ولا يحش بالتوكيل  
لانها الحقيقة وهو المجاز الا ان يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل بنفسه كالتفاني  
والامير فحينئذ يحش بهما وان كان يباشره مرة ويؤكل فيه اخرب فانه يعبر  
الاغلب قال لاكثر بعده وما يحش بهما النكاح والطلاق والخلع والعرق  
والكتابة والصلح بدم العبد والجهة والصدقة والقرض والاستراض  
وضرب العبد والذبح والبساق والخباطة والابذاع والاستيلاء والاعارة  
والاستعارة وقضا الدين وقبض والكسوة والحمل انتهى والآفعال والعقد  
في الابان هل يختص بالصحيح او يتناول الفاسد فقالوا الاذن في النكاح  
والبيع

مجازا

والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناول البيع  
على النكاح ان كانت على الماضي تناولته وان كانت على المستقبل لا واليمين على  
الصلوة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كما في الظهيرة وكذا على البيع كما  
في المحيط ولو حلف لا يبيع اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا وتقيداً استحسانا  
ومثله لا يتزوج اليوم كما في المحيط ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا  
بالملك حتى لو ادعى انه مسكنه لم تقبل وفي البرزخية قوله فلان مسكن هذه الدار  
اقرار بكونها ملكا في زرع فلان او غرس او بنى وادعى انه فعل بالاجر فليس  
للمقر ومنها حلف لا يأكل من هذه الثمرة فحش بلحمها لانه الحقيقة دون لبسها فحش  
بحلف في ما اذا حلف لا يأكل من هذه الثمرة فحش بشرها وطلعها لا بما اتصل به  
صفة حادثة كاللبس فان لم يكن لها ثمر حش بما اكدهما اشتراه من ثمنها ومنها  
حلف لا يأكل من هذه الخنطة فانه يحش باكل غيرها للامكان فلا يحش باكل  
خبرها ومنها حلف ان لا يأكل من هذه الخنطة فانه يحش حلف لا يضرب من حجره  
حش بالكرم لانه الحقيقة ولا يحش بالشرب بيده او باناء به حلف في ما حلف  
ومنها اوصى لولائه ولا اعتقا ولهم عتقا اختصت بالاولين لانهم مواله  
حقيقة والآخرين مجازا بسبب ومنها اوصى لابناء زيد وولصتيون وصغلة  
فالوصية للصلبيين ونقص علينا الاصل المذكور بالمسئله من على ابناة الدخول  
الحفدة ومن حلف لا يبيع قدع في دار زيد يحش بالدخول مطلقا ومن حلف  
العتق الى يوم قدوم زيد فقدع لبلد عتق ومن لا يسكن دار زيد عتق لغيره  
المكر وغيره وبان ابا حنيفه ومحمد رجع قالافين قال الله علي صوم جيتاوي  
ليمين انه نذر ويمين واجيب بان الامان يحقن الدم المحتاد في فائس في  
الاطلاق وشبهه تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول

بناء

مطلوب  
فان الحلف بان لا يأكل ولا يضرب  
مطلوب  
فان الحلف بان لا يأكل ولا يضرب

مطلوب  
فان الحلف بان لا يأكل ولا يضرب  
مطلوب  
فان الحلف بان لا يأكل ولا يضرب

مطلوب  
فان الحلف بان لا يأكل ولا يضرب  
مطلوب  
فان الحلف بان لا يأكل ولا يضرب

الحسن الحفظ



فم واليوم اذا قرآن بفعل لا يند كان لطلاق الوقت ومن يؤتم يومئذ دبره  
 وللنهار اذا امتد لكونه معيارا والقعود غير عمد فاعتبر مطلق الوقت واضافة  
 الدار نسبة للسكنى وبعمامة والند مستفاد من الصيغة واليهما لا واجب  
 فان ايجاب المباح بين كتحريم بالنقص مع الاختلاف في الجمع كذا في البداهة ومن  
 هذا لاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحث الاية كعتين لانها الحقيقة  
 بخلاف لا يصلي فانه لا يحث حتى يقيد بها سجدة لانه يكون آتيا بجميع الأركان  
 وهل يحث بوضع الجبهة او بالرفع قولان ههنا غير ترجيح وينبغي ترجيح  
 الثاني كما رجوه في الصلوة ولو حلف لا يصلي النظر لم يحث الا بالاربع ولو حلف  
 لا يصلي جماعة لا يحث بادرار ركعة واختلف فيها اذا اتى بالاكثرة **الخاتمة**  
 فيها فوايد في تلك القاعدة اعني اليقين لايزول بان **القاعدة الاولى**  
 يستثنى منها ما تل **اولي** الاستحاضة المتخذه بانفرا الغتال لكل صلوة  
 وهو الصحيح **الثانية** اذا وجد بلللا ولا يدرى امدت او متى قدنا  
 ايجاب الفعل مع وجود **الشك الثالث** وجد فارة ميتة ولم يدركه وقت  
 وكان يتوضا ههنا قدنا وجوب الاعادة عليه مفصلا مع **الشك الرابع**  
 قلنا انه لو شك هل كبر للافتتاح او لا واحدث او لا او مسح راسه او لا  
 وكان اول ما عرض لاستقبال **الخامس** اصاب ثوبها نجاسة ولا يدرى  
 ابي موضع اصابته غسل الكل على ما قدنا عن الظاهر مع ما فيه من الاختلاف  
**السادس** رمى صيدا فجرحه ثم تغيب عن بصره ثم وجده ميتا ولا يدرى  
 سبب موته يجرم مع وجود الشك لكن شرطا في الكفر لحرمة ان يقع عن  
 طلبه بشرط قاضيان ان يتوارى عن بصره واليه يشير ما في الهداية  
 والمعتمد **الاولى** **السادس** لو اكلت السمكة فارة قالوا ان بشرت على  
 فورها

هذا هو الصحيح  
 في الصلاة  
 في وقتها  
 في مكانها  
 في ثوبها  
 في موضعها  
 في ماله

مطلق  
 ولو حلف لا يصلي جماعة  
 لم يحث بادرار  
 ركعة

مطلق  
 اذا وجد بلللا ولا يدرى  
 امدت او متى  
 كان وقتها  
 في موضعها

مطلق  
 من رمى صيدا فجرحه  
 ثم وجده ميتا  
 في موضعها  
 في ماله

فورها الماء تجس كثر رب الخ اذا شرب الماء على فوره ولو مكثت ساعة  
 ثم شرب لا تجس عند اي حنيقة رج لا احتمال غسلها فيها بلعابها وعند  
 محمد تجس بناء على اصله لانها لا تنزل الا بالطلق كالحكمة وهذا ما  
 يحتاج الى المراجعة ولم ارها الا ان **منها** شكركم فحمل وصل بلده او لا  
 ومنها شكركم فحمل نوبى الاقامة او لا وينبغي ان لا يجوز له الرخص  
 بالشكر ثم رأت في التا تاريخاينة لو شك في الصلوة امقيج ام ص فرصتي  
 اربعا ويقعد على الثانية احتياطاً فكذلك اذا شك في ثنية الاقامة **ومنها**  
 صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصلى بطهارته وينبغي ان لا تقضه **ومنها**  
 جاء من قدام الامام وشكرا متقدماً عليه ام لا ومنها شكركم هل سبق الامام  
 بالتكبير ام لا ثم رأت في التا تاريخاينة واذا لم يعلم المأموم هل سبق امامه باهوية  
 او لا فاذا كان اكبر رآه انكبر بعده اجزأه وان كان اكبر رآه انكبر قبله اجزأه  
 وان استوي الظن ان اجزأه لان امره محمول على السداد حتى يظهر الخطأ انتهى  
 وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشكر في التقدم والتأخر  
**ومنها** مذهب قايمة وشكر في قضائها فهي مست وفي التا تاريخاينة رجل لا يدرك  
 كل في ذمته قضاء الفوائت ام لا يكره لان ينوي الفوائت ثم قال واذا لم يدرك  
 الرجل ان بقى عليه شيء من الفوائت او لا الا فضل ان يقر في سنة الظهر والعصر  
 والعشاء في الاربع الفاتحة والسورة **القاعدة الثانية** الشك تساوي  
 الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح جهة الصواب والوجه بجهان جهة  
 الخطأ واما اكبر الرأي وغالب الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ بالقلب ولا  
 المعتبر عند الفقهاء كما ذكره الامام في اصول وحاصل ان الظن عند الفقهاء  
 من قبل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء  
 في القرآن وان كان من جنس الدعوات تكون بطريق الدعاء  
 فيه ضم ولا بأس بقرئتها والافقح عن السنن الروايات في وجود  
 المستورة او غيرها

مطلق  
 فان الشكر في وصول المسافر  
 بلده وهل يكره الاقامة فيه  
 انقطاع عذر صاحب  
 العذر

يقول هل في ذمته قضاء  
 شيء من الفوائت الى غير ذلك  
 ان قايمة شيء من الفوائت ولو لم  
 يدرك فواته ووقع الشك في سنة  
 لم ان يصل سنن الروايات في  
 في الظهر والعصر والعشاء  
 سنة القضاء ويقيم سورة  
 ان كان من جنس الدعوات  
 بضم السورة خصوصاً ان كان  
 مثل المعوذات والدرجات المذكورة  
 في القرآن وان كان من جنس الدعوات  
 فيه ضم ولا بأس بقرئتها والافقح عن السنن الروايات في وجود  
 المستورة او غيرها



استويا وترجأ أحدهما ولذا قالوا في كتاب الأقرار لوقال على الفظ ظن  
لا يلهي شيء لأنه لشك وغاب الظن لمحقق عندهم باليقين وهو الذي يتبين  
عليه الأحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الأبواب صرحوا في نواقض الوضوء  
بأن الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق بأنه إذا ظن الوقوع لم يقع وإذا  
غلب على ظنه وقع **الفائدة الثالثة** في الاستحباب وهو كما في التحريم الحكم  
ببقاء امرء محقق لم يظن عدمه واختلف في حجية فقيل حجة مطلقا ونفاها كثير  
مطلقا واختار الفحول الثلث أبو زيد وشمس الأئمة وفخر الإسلام ابن تيمية للأنف  
لأنه استحباب وهو المشهور عند الفقهاء والوجه ليس حجة أصلا لأن الله  
أستمر أرعده الأصلي لأن موجب الوجود ليس موجب بقاء فالحكم ببقاء بلا  
دليل كذا في التحريم ومما فرغ عليه النقض أن ذابح من الدار وطلب الشريك  
الشفعة فأنكر المشتري ملكه الطالب فيما فيه فأنقوله ولا نقضه له  
الآبائية **وهنا** المفقود لا يرث عندنا ولا يرث وقد عتقنا فرعاً مما بينت عليه  
في قاعدة أن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته وفي الأقرار بالزانية صحت  
دُخُلنا لانسان عند الشهود فأدعى مالك الضمان فقال كانت نichte بو  
قوع فارة فالقول للضمان لا نكراه الضمان والشهود يشهدون على الضم  
لا على عدم النجاسة وكذلك اتلفتم طوافي فطوبى بالضمان فقال كانت  
ميتة فالتفتها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه لم يكن بحكم الحال  
وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بسنة كتاب الاستحسان وهي  
أن رجلاً لو قتل رجلاً وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصه  
أو لردة ليسمى فأجاب وقال لأنه لو قبل لأدعى إلى فتح باب العدوان  
أن فإنه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عطف فلا يبرأ  
مخلاف

فبيان ان المفقود  
لا يرث عندنا

بخل في المال فاته بالنية الدم اهون حتى حكم في المال بالنكول وقاله  
يجس حتى يقر او يحلف واكتفى في المال بين واحدة وبخمين يمينه  
في الدم انتهى **القاعدة الرابعة** المشقة تجلب التيسير والاصل فيها  
قول تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر الآية وقولنا ما جعل عليكم  
في الدين من حرج وفي الحديث احب الدين الى الله الخفة الصحيح قال العلماء  
رضي الله عنهم يتخرج على هذه القاعدة جميع رضن الشرع وتخفيفاته اعلم  
ان اسباب التخفيف في العبادات وغيره سبعة الاولى التسف وهو نواحي  
منه ما يخص بالطول او ثلاثة ايام وليالها وهو الفطر والقمر والفجر والمح  
اكثر من يوم وليلة وسقوط الضحية عما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به  
والمراد به مطلق الخروج عن المصرو هو ترك الجمعة والعدين والجماعة والتقل  
على الدابة وجواز التيمم والاستحباب القرعة بين نساء والقمر للفرس  
عندنا رخصت اسقاط بعض الغزاة بغير ان الاتمام لم يبقه شرعا حتى اتم به  
وفدت لواته ولم يقعد على رأس الركعتين ان لم ينو اقامة قبل سجود  
الثالثة الفاني المرضي ورضن كفرة التيمم عند الخوف على نفسه او على عضو او  
من زيادة المرض او بهلك بطل والقعود في صلاة الفرض والاضطرار فيها  
والاياء والتخلف عن الجماعة مع حصول الفضية والفطر ورضن للشيخ  
الفاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة  
الفطار والفطر في رمضان والخروج من المعكف والاستنابة في الحج وفور الجار  
واباحة محظورات الاحرام مع الفدية والتداوي بالنجاسات وبالجمرة  
احد القولين واختار قاضيان عدم وساعة للفدية اذا غرض اتفاقا  
واباحة النظر للطبيب حتى للعورة والشوئين **الثالث** الاكراه **الرابع**

بيان إخص السريعة في الصوم والفتوى



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

النسيان الخامس الجبل وسبب ما بهت ان يكون العبر وعوم البسوي  
كالصلوة مع النجاسة المعقولة كما دون ربع النوب من الخففة وقدر  
الدرهم من الغلظة ونجاسة المعذور التي تصيب ثيابه وكان كلما غلظها  
خرجت ودم البراغيت وابق في النوب وأن كثر وبول ترشش على  
النوب قدر رؤس الابره وطين الشوارع وان نجاسة عمر زواله وبول  
سنور فغير اوان الماء وعليه الفتوى وقسم من أطلق في الهرة والغارة  
وخر حاتم وعصفور وأن كثر وخر الطيور المحترمة في رواية وما لانفس  
سائلة وريق النائم مطلقا على المفتي به وافواه الصبيان وغبار الخيل  
وقليل الدخان النجس ومنفذ الحيوان والعقود عن الريح والغبار  
اذا اصاب السراويل المبتلة او المعقولة على المفتي به وكان الحلواني  
لا يصلي في سراويله وتكاديل لفعل التحريم من الخلاق ومن ذكر قولنا  
بان النار مطهرة للروث والعذرة فقلنا بطلانها وما دها تيسير اولا  
لزم نجاسة الخبز في غالب الامصار ومن ذكر طهارة بول الخفاش وخرده  
والبحر اذا وقع في الملبس ورمى قبل التفتت وتخفيف نجاسة الارواح  
عندها وما يصيب النوب من نجاسات النجاسة على الصحيح وما يصيب  
فما لم يكن كنف ما لم يكن اكبر رايه النجاسة وما يطابق استحسانا وقوة  
احرق العذرة في بيت فاصاب ما يطابق ثوب انسان وكذا الابل  
اذا كان عليه طابق حاراً وعلى كونه طابق اوبيت بالوعة اذا كان بم  
طابق وتقاظ منه وكذا الحمار اذا كان اهريق فيه النجاسة فوق  
حيطانها وكوتها وتقاظ وكذا لو كان في الابل كونه معلق في مارة  
فترشع في غسل الكوز فالقول بطهارة المسك وأن كان اصله دما

بطلان المسك وان كان دما  
والزباد وان كان دما  
محرم الاكل طاهر ان  
ما كان دما

والزباد

والزباد

والزباد وان كان عرق الحيوان محرم الاكل والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالمال  
النجس او عكس فانفق على ان العبرة للطاهر ان كان طيناً وشغل على  
الفاسل معاملة الميت فلا يمكن الاحتراز عنه ومارش به التوق اذا بطل به  
قدماه ومواطن الكلاب والطين المشرق وردغة الطريق وشروعة  
الاستنجاء بالجرم ان ليس بزيل حتى لو نزل المستنجي به فماء نجس والقول  
بان كل ما به قاله بزيل النجاسة الحقيقية ومس المصحف للصبيان للتعميم  
الخففة الحضر لشدة نزعة لكل وضوء ومنه وجب نزعه للفعل لعدم كثره  
وان لا يحكم على الماء بالاستحالة مادام مترددا على العضو ولا نجاسة الماء اذا لاقى  
المتنجس ما لا يفصل عنه وان لا يضره التغير بالكت والطين والطلب وكلما  
يعبر صوته عنه وان لا يضره واباحة الشئ والاستدبار عند سبق الحدث  
واباحتها في صلوة الخوف واباحة النافذة على الدابة خارج المهر بالاباء  
وفيه في رواية عن ابي يوسف واباحة القعود فيها بلا عذر ودفع البوصفة  
رج الله في العبادات كلها فاقول ان من المرأة والذكرنا فقتل ولم يشترط البنية  
في الطهارة ولا الذكر وشي في المياه ففقدت الى رأي المستبكر ولم يشترط مقدار  
النية لتكبير ولم يعين من القراء شي حتى الفاتحة عمدا بقوله تعالى فاقروا ما ينشر  
من القرآن والتعيين بحيث لا يجوز غيره عسر واسقط القراءة عن المأموم بل  
منها شفقة على الامام دفعا للتخليط عنه كما يشاهد بالجامع الازهر ولم يخف  
تكملة الافتتاح بلفظ وانما جوزها بكل ما يفيد التعظيم واسقط تعلمكم  
القرآن عن المصلح فجوز به بالفارسي تيسيرا على الشيعين وروي جوعه  
واسقط فرض الطلابة في الركوع والسجود تيسرا واسقط لزوم التفرقة  
على الاصناف الثمانية في الزكوة وصدقة الفطر وجوز تأخير النية في الصدقة

والزباد

الردغة بالتوكير والتكثير  
صوب بالحق

الطلب بالطمع وفي الدم وفيه صواب  
بكل ما عينه بطريقه

مطلوب  
عدم تخصيص كسرة الا  
فتتاح بلفظ بل بما يفيد  
التعظيم

مطلوب  
واسقط فرض الضمان  
الركوع والسجود



وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للرجل الاكسنيين الوقوف ولو في  
 الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا السنة ولم يجعل التسبعة كلها اركان بل الاكثر  
 ولم يوجب العمرة كل ذلك للتيسر على المؤمنين ومن ذلك الابراد بالظهر في  
 شدة الحر ومن ثم لا ابراد في الجمعة لاستحباب التكبير اليها على ما قبل ولكن لا ذكر  
 التكبير اليها كالتظهر في الزمانين وترك الجماعة للظهر او الجمعة بالاعذار  
 المعروفة وكذا سقط البصيرة عن الامم الجمعة والحج وان وجد قابلا  
 دفعا للشقة وعدم وجوب قضاء الصلوة على الحايض بتركها بخلاف  
 الصوم بخلاف السجدة لنزول ذلك وسقوط القضاء عن المفوض عليه اذا زاد  
 على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن الايام بالارأس كذلك على الصحيح جواز  
 صلوة الغرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام بخوف دوزان الرأس  
 وكان الصوم في السنة شهر الحج في العمرة والركوة رتبة العتيرة ولذا قلنا  
 انها وجبت بقدر ميرة حتى سقطت بذلك المال واكل الميتة ومال الغير مع  
 ضمان البذل اذا اضطر واكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله  
 وجواز تقدم ائنة على الشروع في الصلوة اذا لم يفصل اجنبى وتقدم ائنة  
 على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي دفعا  
 للشقة عن جنس الصائمين لان الحايض تظهر بعده والكافر يسلم والصغير  
 يبلغ كذلك واباحة التحلل من الحج بالاهصار والفوات واباحة ابي يونس  
 رجوعه عن حشيش الحرم للحاجة في الموسم تيسرا وليس للحكمة والقتال وبيع  
 الموصوف في الذمة كالتجوز على خلاف القياس دفعا للحاجة المفاليس  
 والاكتفاء برؤية ظاهر الفبرة والانوزج وعشروعية خيبر الشرع للزكوة  
 دفعا للندم وخيار نقد الثمن دفعا للمصلحة ومن هذا القبيل بيع  
 كالحج الذرة

في الحج والعمرة  
 في الحج والعمرة  
 في الحج والعمرة

في جواز الصلوة في السفينة  
 قاعدا مع القدرة على  
 القيام

جواز المس للحرم للقتال  
 وجواز الرد  
 في الحج والعمرة

في الحج والعمرة  
 في الحج والعمرة  
 في الحج والعمرة

الاعانة المحمي ببيع الوفا جوزه من الحج وبيع بخار تسعة وبيان دفع  
 اكثر من باب خيار الشرط ومن ذلك افتنا المتأخرين بالرد بخيار العيب  
 الفاضل اما مطلقا واذا كان فيه غرور رحمة على المشتري ومنه لم يرد  
 بالعيب والتخالف والافالة والحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض  
 والشركة والصلح والبيع والوكالة والاجارة والمزارعة والمساقاة على قولهما  
 انفق به الحاجة والمضاربة والعارية والوديعة للشقة العظيمة فان اكل  
 احد لا يتفقد الا بالامر ملكه ولا يستوفي الا من عليه حق ولا يثاخذ الا به  
 بكماله ولا يتعاضل على اموره الا بنفسه فسهل الامر باباحة الانتفاع بكل الغير  
 بطريق الاجارة والاعارة والقرض وبالاستعانة بالغير وكالة وايداعا  
 وشركة ومضاربة وصفاة وبالاكتفاء من غير المديون حوالة وبالتر  
 على الدين برهن وكفيل وتو بالنفس وباسقاط بعض الدين صلحا او كلف  
 ابراء والحاجة الفدية جوزه في الصلح على اكار ولقد ما شرعت الاجارة  
 لكن جعل المنفعة اجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز قلنا الاجارة  
 على غير منفعة غير مقصودة من العيان لا يجوز للاستفنا عنها بالعارية كما  
 علم في الاجارة البرزائية ومن التخفيف جواز العقود الجارية لان لزومها في  
 يكون سببا لعدم تعاطف الزم اللازمة والالم يستقر ببيع ولا غيره ووقفنا  
 عزل الوكيل على دفع المخرج عنه وكذا القاض وصاحب وظيف **وهذه** اجبة  
 النظر للطبيب والثابت وعند الخطبة والتبديد **وهذه** جواز النكاح من غير  
 نظرا في الشرط من الشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم واهواتهم  
 من نظر كل غايب فتناسب التيسر فلم يكن فيه خيار ردية بخلاف البيع يصح  
 قبل الرواية وله الخيار لعدم الشقة ومن ثم قلنا ان الامر بايجاب في

في ان سهل الامر باباحة  
 الانتفاع بكل الغير

نقد

ل



كتاب النكاح جلد اول

في النكاح بخلاف البيه ومن هنا وقع فيه اوجيفه فحوزه بلا ولي ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم يفسد بالشروط المفسدة ولم يخص بلفظ النكاح والتزويج بل قال يتعقد بما يفيد ملك العين للحال وصحته بحضور ابني العاقلين وناعيين وسكارى يذكر ونبه بعد التحو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فان فقدت بحضرة رجل وامرأتين وكل ذلك دفعاً لثقة الزنا وما يترتب عليه **ومن هنا** قيل عجبت لحنفى يزين **ومن** اباحة اربع نسوة فلم يقصر على واحدة تيسيراً على الرجل وعلى النساء ايضا لكثرة ثبوتها ولم يزد على اربع لما فيه من المشقة على الزوجين في القم وغيره **ومن** مشروعية الطلاق لما في القاع على الزوجية من المشقة عند التنازع وكذا مشروعية الخلع والاقضاء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دأياً لما فيه من المشقة على الرجعة **ومن** وقوع الطلاق على المولي بغير اربعة اشهر دفعاً للضرر عنها **ومن** مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسيراً على المكلفين وكذا التحريم لكفارة اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارة لتدرة وقوعها ومشروعية التحريم في نذر معلق بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالندور وعلى ما عدا الفتوى واليه يرجع الامام رحمه قبل موته بسبعة ايام **ومن** مشروعية الكتابة ليتخلص العبد من دأه الرق لما فيه من العسر ولم يبطلها بالشروط الفاسدة كوعده **ومن** مشروعية الوصية عند الموت ليتدارك الانسان ما فرط منه في حال حيوة وفيه في الثلث دون ما زاد عليه دفعاً للضرر الورثة حتى اجزئها بالجميع عند عدم الوارث واقفها على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وابقيها للزوجة على ملك الميت حتى تقضى حوائجها

كتاب النكاح جلد اول

باب ما عيّن

باب ما عيّن

باب ما عيّن

باب ما عيّن

رحمة عليه ووتعنا الامر في الوصية فجوزناها بالمعدوم ولم يبطلها بالشروط الفاسدة **ومن** سقط الاثم عن المجتهدين في الخطاء والتيسير عليهم بالاكْتفاء بالظن ولو كلفوا الاخذ باليقين لشق وغير الوصول اليه ووتعنا ابو حنيفة رحمه في باب القضاء والشهادات تيسيراً فصحة تولية الفاسق وقال ان فقد لا يعزل وانما صحته ولم يوجب تركه الشهود حملاً لحال المسلمين على الصلاح ولم يقبل الجرح المجرى في القضاء ووسع ابو يوسف رحمه في القضاء والوقف والفتوى على قول فيما يتعلق بهما فجوز للقاضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر ولم يشترط فيه شيء مما شرطه الامام رحمه وصحة الوقف على النفس على جهة تنقطع ووقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المولي ولا حكم القاضي وجوز استبدال المولى عند الحاجة اليه بلا شرط وجوز له مع الشرط ترغيباً في الوقف وتيسيراً على المسلمين فقد بان بهذا ان هذه القاعدة يرجع اليها غالب ابواب الفقه **السبب الثاني** النقض فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف فن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض امر اموالهما الى ولي وتربية وحضانة الى الوالد ورحمة عليه ولم يجبر **ومن** على الحضانة لغيره عليه وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والجزية وتحمل العقل على قول والصحيح خلافه واباحة لبس الحر والحريم الذائب وعدم التكليف الا بغير ما هي الامرار ككونه على النصف من الحر في الحدود والعدد مقاسيات في احكام العبيد وهذه فوايد مرهقة تختم بها الكلام على هذه القاعدة الاولى التي هي على قسمين مشقة لا تشكر عنها العبادة غالباً كمشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة السفر

كتاب النكاح جلد اول

كتاب النكاح جلد اول

كتاب النكاح جلد اول

كتاب النكاح جلد اول

كتاب النكاح جلد اول



التي لا انفكاك للجم والمجاهد عنها وشقة الم الحدود وجسم الزنا وقتل  
 الحنا وقتال البغاة فلا اثر لها في سقوط العبادات في كل الاوقات  
 واما جواز التيمم للخوف من شدة البرد للجناية فالمراد من الخوف الخوف  
 من الغسل على نفسه او على عضو من اعضائه او من حصول مرض  
 ولذا شرط في البدائع لجوازه من الجناية ان لا يجد مكانا يابا فيه  
 ولا ثوبا يتدفق فيه ولا ماء مستحيا ولا حاما والصحيح انه لا يجوز  
 للحدث الاصغر كما في الثانية لعدم اعتبار ذلك الخوف واعضاء الخوف  
**واما المشقة** التي تنفك عنها العبادات غالبا فعلى مراتب **الاول** مشقة  
 عظيمة قادمة كمشقة الخوف على النفوس والاطراف ومناقع الاعضاء  
 فهي موجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن للحج طريق الا من البحر وكان  
 الغالب عدم السلامة **الثانية** مشقة خفيفة كاذني وجع في الصوم  
 واذني صلاخ في الرأس او سوء مزاج خفيف فهذا لا اثر له ولا انفكاته اليه  
 لان تحصيل مصالح العبادات اولى من دفعه مثل هذه المفدة  
 التي لا اثر لها ومن هنا رد عليه من قال من منى بخنا ان المريض اذا نوى  
 الصوم في رمضان عز واجب اخر فانه يقع عما نوى ان كان مرضا  
 لا يضر معه الصوم والافيقه عز رمضان بان مالا يضر ليس بحرخص  
 للفطر في رمضان وكلاهما في مريض رخص له الفطر **تنبيه** مطلق  
 المرض وان لم يضر ان كان بالزوج مانع من صحة صلوة بها بخلاف  
 مرضها **الثالثة** متوسطة بين هاتين كمرض رمضان يخاف من الصوم  
 زيادة المرض او يبطئ البر فيجوز له الفطر وهكذا في المرض المبيح  
 للتيمم واعتبر في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى

قال

في المشقة الخفيفة من وجع الاصبع والصلاخ

لم يجب

في المشقة الخفيفة من وجع الاصبع والصلاخ

قال في فتح القدير يعتبر في كل حق انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفي  
 بالعقبة في الرحلة بل لابد من شق محل او رأس زائلة ومن المشكل  
 التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه او  
 ذهابا او منفعة او حدوث مرض او بطلان ولم يبيحوه بمطلق المرض  
 مع ان مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء بزيادة فاشقة  
 على قيمته لا اليسيرة **الفائدة الثانية** تخفيفات الشرع انواع **الاول**  
 تخفيف اسقاط كاسقاط العبادات عند وجود اذرها **الثاني** تخفيف  
 تنقيص كالقصر في السفر على القول بان الاتمام اصل ولما عي قولنا من ان  
 القصر اصل والاتمام فرض بعده فلا الا صورة **الثالث** تخفيف ابدال كابدال  
 النوى والغسل بالتيمم والقيام في الصلوة بالقعود او الجلوس وكثرة  
 والسجود بالاياء والصيام بالاطعام **الرابع** تخفيف تقديم كالجوع بعوض  
 وتقديم الزكوة على الحول وزكوة الفطر في رمضان وقبله على الصبح بعد  
 ملكه انصاب في الاول وجود الرأس بصفة المؤنة والولاية **الخامس**  
 تخفيف تأخير كالجوع بزلفة وتأخير رمضان للمريض والى فرواخر الصلوة  
 عزوقها في حق شغل بانقاذ غريق ونحوه **السادس** تخفيف ترخيص  
 كصلوة المستحرم بقبلة النجس وشرب الخمر للغصة **السابع** تخفيف تغيير  
 كتغيير نظم الصلوة للخوف **الفائدة الثالثة** المشقة والحرج انما يعتبر  
 في موضع لانص فيه واما مع النص بخلافه فلا ولذا قال ابو حنيفة  
 ومحمد بن بحر عن حشيش الحرم وقطعه الا الا ذكر وجوز ابو يوسف  
 رج رعيه للحرج ورد عليه بما ذكرناه ذكره الزيلعي في جنائيات الاحرام وقال  
 في باب الانحسار ان الامام رحمه الله تعالى يقول بتخليط نجاسة الارض

في ان تخفيفات الشرع تلتزم تخفيف تنقص تخفيف ابدال

في المشقة الخفيفة من وجع الاصبع والصلاخ

ت

في المشقة الخفيفة من وجع الاصبع والصلاخ

في المشقة الخفيفة من وجع الاصبع والصلاخ



باب في ذكر القواعد  
والقواعد في  
الدين

باب في ذكر القواعد  
والقواعد في  
الدين

بقوله صلى الله عليه وسلم انما ركش اى نجس ولا اعتبار عنده بالبلوي في موضع النص  
كما في قول الادمي فان البلوي فيه اعم انتهى وفيه من المصنفين  
من زاد في تفسير الغليظة على قول البيهقي راجع في اجتنابه كما في  
خيار وفي الغليظة على قولهما ولا بلوي في اصابته كما في الاختيار ايضا  
والمحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها بعض فروع الباب والمراد بكونه  
ولا حرج في اجتنابه ولا بلوي في اصابته على اختلاف في العبارتين انما هو  
بالنسبة الى جنس المكلفين فيقع اتفاق على صدق القضية المشهورة  
وهي ان مائة بليت خفت قضيت انتهى **الفائدة الرابعة** ذكر بعضهم  
ان الامر اذا ضاق اشح واذا اشح ضاق وجمع بينهما بعضهم بقوله  
كلما تجاوز عن هذه انعكس المضد ونظرها بين القاعدتين في التعاكس  
قولهم يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء وقولهم يفتقر في الابتداء ما لا  
يفتقر في البقاء وسبب ان شاء الله تعالى ذكره في **القاعدة الخامسة**  
الضرر يزال اصلها قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اخرجها مالك في الموطاء  
عن عمرو بن يحيى عن ابيه مسلا وخرجها الحاكم في المستدرک والبيهقي والدار  
قطني من حديث ابي سعيد الخدري وخرجها ابن ماجه من حديث ابن عبيد  
وعباد بن الصامت رحمهم الله تعالى وفيه في المغرب بانه لا يضر الرجل  
اخاه ابتداء ولا جرماً انتهى وذكره اصمى بنا في كتاب الغصب والشفعة  
وغيرها ويبنى على هذه القاعدة كثير من ابواب الفقه فمن ذكر الربا العيب  
وجميع انواع الخيارات والتجسس اير انواعه على المفتي به والشفعة فانها  
للتشريك لا في حق القسمة وللمجارى لا في حق رجاء الاستوى يجبرها تعلي  
الديار وروى خصص والقصاص والحدود والكفارات وضمان

المتلفات

مطلوب  
وان الامر اذا ضاق  
واذا اشح ضاق وجمع  
بينهما

باب في ذكر القواعد  
والقواعد في  
الدين

المتلفات والجبر على القسمة بشرطه ونصب الائمة والقضاة ودفع الصائل  
وقتل المشركين والبغاة وفي البرازية من كتاب الكراهية باع اغصان  
فرصاد والمشتري اذا ارتقى لقطعهما بطل عي عورات الجيران يومان  
يخبرهم وقت الارتقاء بسنة وامرة او مرتين فان فعل والارفع الي الحكم  
ليعدم الارتقاء انتهى وهذه القاعدة مع التي قبلها متحدة او متداخلة  
ويتعلق بها قواعد **الدول** الضرورات تنجح المحظورات ومن ثم جاز اكل  
الميت عند المحنة واساغة اللقمة بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه وكذا  
اتلاف المال واخذ مال الممنوع من اداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو كان  
الى قتله وزاد ان اشفقت على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها قالوا يخرج  
ما لو كانت الميتة نبيها فانه لا يحل اكله المضطر لان حرمة اعطيه في نظر الفرج  
من ممتنع المضطر انتهى ولكن ذكر اصحابنا ما يفيد فانهم قالوا لو اكره  
على قتل غيره بقتل لا يرضى له فان قتله انما لان مفسدة قتل نفسه اخف  
من مفسدة قتل غيره وقالوا لو دفن بلا تكفين لا يبيح عليه لان مفسدة  
هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي قام السر بالتراب مقامه وكذا قالوا  
لو دفن بلا غسل واهيل التراب على قبره ولا يخرج **الفائدة** ما ابيح للضرورة  
يتقدر بقدرها ولذا قال في ايمان الظهيرة ان البيوع الكاذبة لا تباح للضرورة  
وانما يباح التعويض انتهى يعني لا تدفعها بالتعويض ومن **فروعه** المضطر  
لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرق والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل  
الحاجة لانه انما ابيح للضرورة قال في الكفر وينتفع فيها بعلق وطعام  
وحطب كسلاح ودهن بلا قسمة وبعد الخروج منها لا وما فضل رد الى  
الغنيمة واقتوا بالعفو عن بول السنور والقياب دون الاول لان

باب في ذكر القواعد  
والقواعد في  
الدين

باب في ذكر القواعد  
والقواعد في  
الدين

مطلوب  
في هذا اكل الميتة واصاغة اللقمة  
بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر لا  
كراه ولا يحل اكل الميتة  
اذا كان ميتا

مطلوب  
في ان المضطر لا يأكل من  
الميتة الا قدر سد الرق

باب في ذكر القواعد  
والقواعد في  
الدين



وان كان الشاهد  
ظاهرا فحقه  
وجوبه في حق غيره

من الفرق بين ابار الفلوات  
والفلوات ودم الشهيد  
والماء التي اصابته  
المتوضي

لا ضرورة فالافان لجران العادة بتجريحها و فرقا كثيرا في المشايخ في البصر  
بين ابار الفلوات فيعني عن قليله للضرورة لانه ليس لها رأس حاجرة  
والابل تبع حولا وبين ابار الامصار لعدم الضرورة وبخلاف الكثير  
العمد عدم الفرق بين ابار الفلوات والامصار وبين الصحيح  
والملكسر وبين الرطب واليابس ويعني عن ثياب المتوضي اذا اصابها الماء  
المستعمل على رواية النجاسة للضرورة ولا يعنى عن ما يصب ثوب غيره  
لعدمها ودم الشهيد ظاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة  
والجيرة يجب ان لا تستمر من الصحيح الا بقدر مالا بد منه والطبيب ان ينظر  
من العورة بقدر الحاجة وفرق الشافعية عليها ان المجنون لا يجوز  
تزوج اكثر من واحدة لان دفع الحاجة بها انتهى ولم اره لمشاخنا  
**تدبير** يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل بزواله فبطل التيم  
اذا قدر على استعمال الماء فان كان لفقد الماء بطل بقدره عليه وان كان  
لمرض بطل بمرته وان كان ليرد بطل بزواله وينبغي ان يخرج على هذه  
القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فصحه بعد الكراهة  
او مفرأ فقدم ان يبطل الاكراه على قول بانها لا يجوز الاموت الاصل  
او مرضه او سفره **الثالثة** الضرر لا يزال بالضرر وهي عقيدة لقولهم  
الضرر يزال اي لا يضر ومن فروعها عدم وجوب العارة على الشريك  
وانما يقال لمريدها انفق واجس العين الى استيفاء قيمة البناء وما  
انفقت فالاول ان كان بغير اذن القاضى والثاني ان كان باذنه ولا  
المعتمد وكنتنا وشرح اكثر من مائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك  
يجبر عليها في ثلاث مسائل ولا يجبر السيد على تزويج عبده او امته

من الفرق بين ابار الامصار  
والفلوات ودم الشهيد  
والماء التي اصابته  
المتوضي

من بيان الجيرة  
من الاستدلال بالحاجة

من بيان الجيرة  
من الاستدلال بالحاجة

من بيان جاز لعذر بطل  
بزواله وعدم وجوب  
العارية على الشريك  
ما جاز له

وان

ان كان الشاهد  
ظاهرا فحقه  
وجوبه في حق غيره

وان تضررا وتاكل المضطر طعام مضطر اخر ولا شيء من بدنه **تنبيه** يتحمل الضرر الخاص  
لاجل دفع ضرر عام وهذا مقتضى لقولهم الضرر لا يزال بالمتله وعليه فروع كثيرة  
**منها** جواز الزمى الى الكفار فترسوا بصبيان المسلمين **ومنها** وجوب نقص  
حابط مملوك مال الى طريق العامة على ما كرهه فاعل للضرر العام ومنها جواز  
الحج على البالغ العاقل الحر عند اب ضيفه في ثلاث المقتى الحاجن والطبيب  
الحائل والمكاريب المفلس دفعا للضرر العام ومنها جواز على السفينة  
وعليه الفتوى لدفع الضرر العام ومنها بيع مال مدبرون المحبوس  
عندما انقضاء دينه دفعا للضرر عن الغرارة وهو المعتمد ومنها التسعير  
عند تعدي ارباب الطعام في بيعه بغبن قاهش ومنها بيع الطعام  
المحتكر جبراً على عند الحاجة وامتناعه من البيع دفعا للضرر العام **ومنها**  
منه اتخاذانوة للصليح بين البرازين وكذلك كل ضرر عام كذا في الكفا  
وغیره ونامه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى **تنبيه اخر**  
تقيد القاعدة ايضا بالوكان احدھا اعظم ضررا فان الاشذيز بالحق  
فن ذلك الاجبار على قضاء الدين والتفقات الواجبة **ومنها** حبس  
الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الدين ومنها لو غصب بجهة  
اي خشية واخطا في بناء فان كانت قيمة البناء اكثر ثلثها صاحبه بالقيمة  
وان كانت قيمتها اكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك ومنها لو غصب ارضا  
فبنى فيها او غرس فان كانت قيمة الارض اكثر ثلثها وردت والارض له  
قيمتها ومنها لو ابتلعت دجاجة لؤلؤة ينظر المالكها قيمة فيضمن  
صاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا لو ادخل فضيل غيره في داره فكثر  
ولم يكن اخر اجهه الا بهلذام الجدار وكذا لو ادخل البقر رأسه فقدرت

من بيان الجيرة  
من الاستدلال بالحاجة

من بيان الجيرة  
من الاستدلال بالحاجة

من بيان الجيرة  
من الاستدلال بالحاجة

من بيان الجيرة  
من الاستدلال بالحاجة

من بيان الجيرة  
من الاستدلال بالحاجة

من بيان الجيرة  
من الاستدلال بالحاجة

دوه كوكبي



من النجس فقد راجعه هكذا ذكر اصحابنا كما ذكره الزليق في كتاب الغضب  
 وفصل الث ففقت فقالوا ان كان صاحب البرية معها فهو مفرقا بترك  
 الحفظ فان كانت غير مأكولة كسيرة القدر وحلية ارش النقص او ما  
 كونه ففي ذبحها وجها وان لم يكن معها فان خرط صاحب القدر كسيرة  
 ولا ارش والآفة الارش وينبغي ان يلحق بمسألة البر ما لو سقط ديناره  
 في حجرة غيره ولم يخرج الا بكسرهما ومنها جوار دخول بيت غيره اذا  
 سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه لاختفاه ومنها مسألة  
 انظر بحسن دينه ومنها جوار شق بطن الميتة لخراج الولد اذا كانت  
 ترجي حياته وقد مر به ابو حنيفة رحمه الله فعاش الولد كما في المسقط  
 قالوا بخلاف ما اذا ابتلع الولد فوات فانه لا يشق بطنه لان حرمة الاذي  
 اعظم من حرمة المال وسوى الشا ففقت بينهما في جوار الشق وفي تذيب  
 القلا شئ من الخطر والاباحة وقيمة الدرة في تركته وان لم يترك شئ  
 لا يجب شئ انتهى ومنها طلب صاحب الاكثر القسمة وشريكه يتفرق فان  
 صاحب الكثير يجاب على احد الاقوال لان ضرره لا عدم القسمة اعظم  
 من ضرر شريكه بها ونشأ من هذه القاعدة قاعدة رابعة وهي اذا تعاضل  
 مفسدتان روي اعظم بضررا بار كتاب اخرهما قال الزليق في باب  
 شروط الصلوة في الرصل لا جنس هذه المسائل ان من ابتلى بلبتين  
 وهما متساويتان فاحذبايتهما شاء وان اختلفا فاختار ايسر  
 منهما لان ما نفرة الحرام لا يجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق  
 الزيادة **قال** رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه وان لم يسجد فان  
 يصلي قاعا يومه بالكروك والسجود لان ترك السجود اهلون من

في جوار شق بطن الميتة

جوار شق بطن الميتة

من كان طلب صاحب الاكثر القسمة

من ابتلى بلبتين وهما متساويتان او مختلفتان

الصلوة

الصلوة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز حالة الاختيار له  
 في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال وكذا الشيخ لا يقدر  
 على القراءة قايما ويقدر عليها قاعدا لا يجوز حالة الاختيار  
 في النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قايما مع الحدث  
 وترك القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم  
 يتخير ما لم يبلغ احدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان احدهما قدر ربع  
 ودم الاخر اقل يصلي في اقلهما دما ولا يجوز تركه لان للربع حكم الكل ولو كان  
 في كل واحد منهما قدر الربع او كان في احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلثة ارباعه  
 وفي اخر قدر الربع يصلي في ايتهما شاء لاستوائهما في الحكم والافضل ان يصلي  
 في اقلهما نجاسة ولو كان ربع احدهما طاهرا والاخر اقل من الربع يصلي في النجس  
 ربع طاهر ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قايمة ينكشف من  
 عورتها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت قاعدا لا تنكشف منها شئ فانها  
 تصل قاعدا لما ذكر ان ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها  
 وربع رأسها فركت تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربع لا يفر  
 لان للربع حكم الكل وما دونه لا يعطى حكم الكل والستر افضل لتقليل الكثرة  
 انتهى من هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة  
 لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قايما يخرج البراءة ويصلي قاعدا وهو  
 الصحيح ونقل في شرح منية المصلي تصحى اخر انه يصلي في بيته قايما له  
 وهو الاظهر **وهذه النوع** لو اضطر وعنده ميتة وماله الغير فانه  
 يأكل الميتة وعن بعض اصحابنا انه وجد طعام الغير لا يباح له الميتة وعن  
 ابن سماعة الغضب اول من الميتة وبراخذ الطحاوي وخيره الكرخي

فمن خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو نسي ميتة يقدر على سجدة واحدة

وان الغضب اول من الميتة



في البزازية ولو اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد اكملها وادب على المعتد وفي البزازية لو كان الصيد مذبحا فالصيد اولى وفاقا ولو اضطر وعنده صيد وما لا الغير فالصيد اولى وكذا الصيد اولى من لحم الانسان وعنه محرم والصيد اولى من الخنزير انتهى وذكر الزبيدي من آخر كتاب الكراه يد قال لا تتلقين نفسك في النار او من الجبل او لاقتلك وكان الاتفاق بحيث لا ينجم منه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل ذكر وان شاء لم يفعل صرح حتى يقتل عند ابي حنيفة رولانه ابتلى ببليتين فيخناهما هو الاصول في زعمه عندها يبصر ولا يفعل ذلك لان ما نشره الفعل سعى في اهلاك نفسه فيبصر تحكما عنه واصدان الحرق اذا وقع في سفينته وعلم انه لو صبر فيه يخرق ولو وقع في الماء غرق فعنده بخنا رايهما شاء وعندنا يبصر غم اذا تلقى نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص بخلاف ما اذا قال لا تتلقين نفسك من رأس الجبل او لاقتلك بالسيف فالق نفسه فمات فعند ابي حنيفة رحمه تجب الذية وهي مسئلة القتل بالمتقل انتهى ونظير القاعدة الرابعة قاعدة خاهة وهي ذية الفاسد اولى من جلب المصالح فاذا تعاضل مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالبا لان اعتناء الشارع به بالمنهيات اشكر من اعتناءه بالمأمورات ولذا قال عليه الصلوة والسلام اذا امرتكم بشئ فأتوه منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه وروى في الكنف حدیثا ترك ذرة مما نهى الله افضل من عبادة هة الثقيلين ومنهم من ترك الواجب دفعا للشبهة ولم يسأل في الاقدام على المنهيات خصوصا الكبائر ومن ذلك ما ذكره البزازية في فتاواه

في بين ترك الواجب للشبهة

في بين ترك الواجب للشبهة

ومنهم

الا اعتناء الصالحات على ترك المنكر

ومن لم يجد ستره ترك الاحتجاب ولو على شطآنه لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار انتهى والمرأة اذا وجب عليها الغسل ولم تجد ستره من الرجال تؤخره والرجل اذا لم يجد ستره من الرجال لا يؤخره ويغسل وفي الاحتجاب اذا لم يجد ستره يترك **والفرق** ان النجاسة الحكيمة اقوي والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرو النقاية ومن قرو في ذلك المبالغة في الموضوعة والاشتقاق مبنونة وتكره للصلاة وتخليل الشعر سنة في النظارة ويكره للمحرم وقد تراعى المصلحة لغلبة المصلحة المفيدة فمن ذلك الصلوة مع اختلاف في شرط من شرطها النظارة او الشتر او الاحتجاب فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاخلال بجلال الله تعالى فان لنا الاعلى لكل الاحوال ومتى تعذر شيء من ذلك جازت الصلوة بدونه تقديرا للمصلحة الصلوة على هذه المفسدة **ومن الكذب** مفسدة محرمة ومتى تعذر جلب مصلحة تروا عليه جاز كالكذب للاصلاح بين الناس وعلى الزوجية للاصلاحها وهذا النوع راجع الى ارتكاب احق المفسدين في الحقيقة **القاعدة السادسة في الحاجة** تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة ولهذا جوزت الاجارة على خلاف القياس الحاجة ونذا قلنا لا تجوز اجارة بيت بمناء بيت لا تجوز جنس النفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف **ومن** باضرب الدرك جواز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه بيع المعدوم دفعا لحاجة المفايس **ومن** جواز الاستصناع للحاجة ودخول الحرمان مع جهار مكنة فيها وما يستعمل منها وغربة الشفا **ومن** الافشاء بصحة بيع الوفا حين كثر الدين على اهل بخار او هكذا يصر وقد سئوه بيع الامانة في الشافعية يسئونه الرهن المعاد وهكذا اسماء به في المنقذ

في بين ترك الواجب للشبهة

في بين ترك الواجب للشبهة

في بين ترك الواجب للشبهة

في بين ترك الواجب للشبهة

في بين ترك الواجب للشبهة

في بين ترك الواجب للشبهة

في بين ترك الواجب للشبهة



فاننا سنقرض  
الرب بعهده

وقد ذكرناه في شرح الكنز باب الخيار اي خيار الشراء وفي الفقيه والنفية  
يجوز للمحتاج الاستفاض بالرجع انتهى **القاعدة السادسة العادية محكمة** له  
واصلها قوله صلح ما رآه المثلون هذا فهو عند المحققين قال الطائي  
لم اجده مرفوعا في شيء من كتب الحديث اصلا ولا بسند ضعيف بعد  
طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه موقوف عليه اخرجه الامام احمد رحمه الله **واعلم**  
ان اعتبار العادة والعرف يرجع اليه في الفقه ذم كل كثرة حتى جعلوا  
ذلك اصلا فقالوا في الاصول في باب ما تبرك به الحقيقة بدلالة الاستعمال  
والعادة اسكنا ذكره في اصلاح فاختلف وعطف العادة على الاستعمال  
فقبل هما مراد فان وقبل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه  
الصلح الى معناه المجازي بشرعا او غلبة استعماله فيه ومن العادة نقل الى  
معناه المجازي عرفا وتعامه في الكشف الكبير وذكر الهندي في شرح المفتي  
العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند  
الطبائع السليمة وهي انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القوم له  
والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للنساء  
والفرق والجمع والنقص للنظار والعرفية الشرعية كالصلوة والركعة  
والحج تركت معانيها التقوية بمعانيها الشرعية انتهى فما وقع على هذه  
القاعدة حد المجازي الاصح انه ما بعده الناس جارا **وهنا** وقوع  
البع الكثير في الباء الاصح ان الكثير ما يستكثره الزيف **وهنا** حد الماء الكثير  
المحقق بالمجازي الصحيح تفويضه الى رأي المتكلمين لا التقليد في شيء من  
العشر والعشر ونحوه **وهنا** الحيض والنفاس قالوا لو زاد

به الحزم والادب  
سنة ثمان مائة وثمانين  
في طبع سنة ثمان مائة وثمانين  
الطبعة الأولى في دار المطابع  
السليمانية في القاهرة  
تصنيفه ودراسة كل فصل

فإن الحقيقة تترك مدالة  
الكمال والعادة ترك  
ذرة ما نهى اليه  
وحيث أوصى بالحق عليه عقد  
والله أعلم بالصواب  
به فكل من يرضى به  
في سنة ثمان مائة وثمانين

خط  
في باب العرفية العامة والخاصة  
والعرفية الشرعية وغيرها

هذا الماء الكثير المالح بالماء  
البحري

تناول الثمار الساقطة  
الحض والنفس فوين  
الدم

الدم على أكثر الحيض والنفس ترد إلى أيام عاداتها ومن ذكر العقل فقد  
للصلوة سقوط إلى العرف لو كان بحيث لو أنه رأى يظن أنه خارج الصلوة  
**وهذه** تناول الثمار السقط في أجارة الفطر وفيما لا نص فيه من  
الأموال الربوية يعتبر فيه العرف فيكون كبيت أو نيا **وأما** المنصوص  
على كيله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد خلافا  
لأبي يوسف رحمه الله وقواه في فتح القدير من باب الربوة لا خصوصية  
للربا وأنا العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال في الظهور من الصلوة وكان  
محمد بن الفضل يقول السرة إلى موضع نبات الشجر العانة ليست بعورة  
لتعامل الرجال في الأبدان ذلك الموضع عند الآثار وفي النزاع في العادة الظاهر  
نوع حرج وهذا ضعيف وبعيد لأن التعامل بخلاف النص لا يعتبر اشتراك  
بلفظه وفي صوم يوم الشكر فلا يكره لمن له عادة وكذا صوم يومين قبلين  
والذي سب عدم كراهة صومه بنية النفل مطلقا **وهذه** قبول الهدية للفقير  
من له عادة بالهدايا قبل تولية بشرط أن لا يزيد على العادة فإن زاد عليها  
رد الزائد والأكل من الطعام المقدم ضيافة بلا مخرج الأذن **وهذه** الفاظ الوا  
قتين بنى عن عرفهم كما وقف فتح القدير وكذا لفظ الناذر والموسى والخلف  
وكذا الأقرار بنى عليه أن فيها ذكر وسبب في باب الأيمان ويعلق بهذه العادة  
مباحث **الاول** بماذا ثبتت العادة وفي ذلك فروع **الاول** العادة في باب  
الحيض اختلف فيها فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لا تثبت إلا برتين وعند  
أبي يوسف رة تثبت برة واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف في الآية  
أو في الجملة أو فيهما مستوفى في الخلاصة وغيرها **الثاني** تعليم الكلب الصيد  
بترك الأكل للصيد بأن يصير الترك عادة له وذلك بتركه للأكل ثلاث مرات

مطلع  
قوان الصوم في يوم الشكر  
لا تكرر عن عادة

44



هذا هو الكتاب الذي  
هو في علم الفقه  
والشريعة  
والفقه  
والشريعة

**الثالث** لم أر بأ ذاتي العادة بالاهد للقاضي المتقنية للقبول  
**البحت الثالث** انما تعتبر العادة اذا اطردت او غلبت ولذا قالوا في البيع  
لو باع بدراهم او ذنانير وكان في بلد اختلفت فيها النقود مع اختلاف  
في المائنة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف  
فينصرف المطلق اليه **ومنها** لو باع لتاجر في السوق بغير ثمن ولم يصرحا  
بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البايح يأخذ كل جمعة  
قدرا معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالشرط ولكن  
اذا باعه المشتري بقرينة ولم يبين التفسير للمشتري بل يكون للمشتري  
الخيار فشره من اثبتته والجمهور على انه يبيعه مباحة بلا بيان لكونه حالا  
بالعقد ذكره الزيلعي في التولية **ومنها** في استيجار الكاتب قالوا لا يجزى عليه  
والخياط قالوا الخياط والابرة عليه كلا بالعرف وينبغي ان يكون الكحل على  
الكحل للعرف ومن **هذا بقيل** طعام العبد فانه على المستجر بخلاف علف  
الدابة فانه على المور حتى لو شرط على المستجر فكما في البرازية بخلاف  
استيجار النظر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف  
وتفرع على ان علف الدابة على ماليتها دون المستجر ان المستجر لو شرط  
بلا علف حتى ماتت جوعا لم يضمن كما في البرازية ومنها ما في وقف القنية  
بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه او دونه ليس  
للامام ولا المؤذن ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك  
الموضع ان الامام والمؤذن يأخذونه من غير اذن الاذن في ذلك فله  
ذكر انتهى ومنها البطالة في المدارس كاياام والاعباد ويوم عاشوراء  
رمضان في دروس الفقهاء لم ارها مريحة في كلامهم والمسئلة على وجهين

فان

مثل  
في ان طعام العبد على المستاجر  
وعلف الدابة على المور حتى  
لو شرط على المستاجر  
ففسدت

مثل  
في ان فضل الشئ ليس للامام  
ولا للمؤذن

مثل  
البطالة في المدارس كاياام  
الاعباد ويوم عاشوراء  
ورمضان

فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شيء والا فينبغي ان تلحق ببطالة  
القاضي وقد اختلفوا في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال في يوم البطالة  
فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح ليوم الثالث وقيل لا يا  
التمري وفي النية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح  
واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدار  
لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطالعة والتحرير عند ذك  
الهيئة ولكن تعارف الفقهاء زمانا بطالة طويلة اذت الى ان صار الغالب  
البطالة واياهم التدرس قليلة وبعض المدرسين يتقدموا في اخذ المعلوم على  
غيره محتجاً بان المدرس من الشعار مستدلاً بما في الحاوي القدسي مع ان ما في  
الحاوي انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس فخر في مدرس المسجد كما هو  
في مصر **والفرق** بينهما ان المدرسة تعطل اذا غاب المدرس بحيث تعطل  
اصلاً بخلاف المسجد فانه لا يتعطل لقنية المدرس فائدة نقل والقنية  
ان الامام للمجد يساع في كل شهر اسبوعاً للاستراحة او لزيارة اهل وعيادته  
في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرب يتف اسبوعاً او نحو  
الخصية او ن سراحة لا بأس به ومثل عفو في العادة والشرع ومنها المدارس  
الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها بل يدرس فيها علم الحديث  
الذي هو معرفة المصطلح كتحتمل ابن الصلاح او يقرأ من الحديث كالبخا  
وعلم ونحوها ويتكلم على ما في الحديث من فقه او غريب لغة ومن كل افضلا  
كما هو عرف الناس الآن قال جلال السيوطي وهو شرط المدرسة الشجوية  
كما رتبته في شرط واقفها قال وقد سئل الشيخ الاسلام ابو الفضل بن حجر شيخ  
الحافظ ابو الفضل العراقي عن ذلك فاجاب بان النظام اتباع شروط

خذ  
س

مثل  
في بيان ان المدرس يأخذ من بيت  
الامام ولا يستراحة او الطالعة  
والنحو

مثل  
في بيان الامام يترك الامامة لزيارة  
اقربائه او لخصية في كل شهر  
اسبوعاً

مثل  
في ان فضل الشئ ليس للامام  
ولا للمؤذن

مثل  
البطالة في المدارس كاياام  
الاعباد ويوم عاشوراء  
ورمضان



في تراض العرف مع الله

الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فان كل  
اشياء يكون دروس الحديث كالشعاع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات  
بخلاف المصريين فان العادة جرت بينهم في هذه الاعصار بالجمع بين  
الامرين بحسب ما يقرأ فيهما الحديث **فصل في تراض العرف مع**  
**الشرع** فاذا تعاضدا قدم عرف الاستعمال خصوصا في الايمان فاذا حلف  
لا يجلس على الفراش او على البساط او لا يستضيء بالسراج لم يحث بجلوسه  
على الارض ولا بالاستضاءة بالشمع وان سماها الله تعالى فرشا في ساط  
والشمع سراجا ولو حلف لا يأكل لحما لم يحث بأكلم اللحم السمك وان سماه  
الله تعالى لحما في القرآن ولو حلف لا يركب دابة فركب كافر لم يحث وان  
سماه الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت السماء لم يحث  
فان سماه الله تعالى سقفا لا في ما كل كما فيقدم الشرع على العرف **الاول**  
لو حلف لا يصوم لم يحث بطلق الامساك وانما يحث بصوم ساعة بعد الفجر  
بنية من اهله **الثاني** حلف لا ينكح فلانه حث بالعقد لانه النكاح شرعا  
لا بالوطي كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه للوطي **الرابعة** لو  
قال لها ان رايته الهلال فاني طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع  
لكون الشرع استعمل الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه السلام صوموا لرؤيته  
فلو كان الشرع يقتضي الخصوص واللفظ يقتضي العموم اعتبرنا خصوص الشرع  
قالوا لو اوصى لا قارب لا يدخل الوارث اعتبارا بخصوص الشرع ولا يدخل  
الوالدان والولد للعرف **وهنا فرعان** **الفرع الاول** ان مرعا **الحال**  
حلف لا يأكل لحما لم يحث باكل الميتة **الثاني** حلف لا يبطأ لم يحث بالوطي  
بالدبر واما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء تغير بغيره فالعبرة للغة

**مطلب**  
في تراض العرف مع الشرع  
وتقديم العرف  
**مطلب**  
فاذا حلف لا يجلس على الفراش  
او على البساط او لا يستضيء  
بالسراج لم يحث  
**مطلب**  
ولو حلف لا يأكل لحما لم يحث  
بأكلم اللحم السمك  
**مطلب**  
وان حلف لا يصوم صلوة  
حلت بالجنابة  
**مطلب**  
فان الشرع يقتضي العموم  
واللفظ يقتضي الخصوص  
اعتبرنا خصوص الشرع

في تراض العرف مع الله

كأمر حوا به في الرضاع **فصل** في تراض العرف مع الله صرح الزيلعي وغيره  
بان الايمان منبث على العرف على الحقايق اللغوية وعليها فروع منها الحلف  
لا يأكل الخنزير حث بما يعتاده اهل بلدة في القاهرة لا يحث الا بخنزير البر  
وفي طهران ينصرف الى خنزير الارتر وفي زبيد الى خنزير الذرة والخن  
ولو اكل الى لطف خلاف ما عندهم من الخنزير لم يحث باكل القطايق الا بالنية  
ومنها الشواء والطبخ على اللحم فلا يحث بالذبحان والجرار المستويين  
فلا يحث بالزرة في الطبخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف  
المطبوخ بالدهن ولا بتقليته يابسة ومنها الرأس ما يباع في مصر فلا يحث  
الرأس الغنم ومنها حلف لا يدخل بيتا فدخل بيعة او كنية او بيت ناس  
او الكعبة لم يحث **تنبيه** خرج عن بناء الايمان على العرف ما ثل الاول لو حلف  
لا يأكل لحما حث باكل لحم الخنزير والادوي على ما في اكثر ولكن الفتوى على خلاف  
**وجواب** الزيلعي بان عرف علي فلا يصح مقيدا بخلاف العرف اللفظي فقد  
رده في فتح القدير بقولهم في الاصول الحقيقة تنكح بدلالة العادة  
اذ ليست العادة الاخر فاعلمنا انما الثانية حلف لا يركب حيوانا لم يحث  
بالركوب على ان لا تتناول اللفظ والعرف العلي وهو انه لا يركب عادة فلا  
يصح مقيدا ذكره الزيلعي بخلاف لا يركب دابة كما قد عناه وقد استمر على ما  
وقد علمت رده كمن لم يجب ابن الهمام عن هذا الفرع الثالثة حلف لا يهضم  
بيتا حث بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل بيتا وفرق الزيلعي بينهما  
بامكان العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول ووجه هذا المسلك لم يصح بناء  
الايمان على العرف الا عند تقدير العمل بحقيقة **الرابعة** حلف لا يأكل لحما حث  
باكل الكبد والكركش على ما في اكثر مع انه لا يسمى لحما عرفا ولذا قالوا لا يحط

مطلب  
في تراض العرف مع الله  
وتقديم العرف  
**مطلب**  
فاذا حلف لا يجلس على الفراش  
او على البساط او لا يستضيء  
بالسراج لم يحث  
**مطلب**  
ولو حلف لا يأكل لحما لم يحث  
بأكلم اللحم السمك  
**مطلب**  
وان حلف لا يصوم صلوة  
حلت بالجنابة  
**مطلب**  
فان الشرع يقتضي العموم  
واللفظ يقتضي الخصوص  
اعتبرنا خصوص الشرع



كأنما يبحث على عادة أهل الكوفة فاما في عرفنا فلا يبحث لأنه لا يعد لحوائج  
الشيء وهو حسن جدا ومن هنا واما علم ان البحث يعتبر عرفه قطعاً  
ومن هنا قال الزيلعي في قول الكنتز والواقف على السطح داخل ان المختار  
ان لا يبحث في البحث لأنه لا يسمى داخل عند **البحث** الثالث العادة  
المطرودة بل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرة والمعروف عرفاً  
كالمشروط بشرط انتهى وقالوا في الاجارة لو دفع ثوبا الى خياط ليخطه  
او الى صباغ ليصبغه لم يبعين له اجر انما اختلف في الاجر وعده وقد  
جرت عادته بالعمل بالاجرة فهل تنزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف  
قال الامام الاعظم لاجرة له وقال ابو يوسف ان كان الصانع حريفاً  
اي معاملاً له فله الاجر والا فلا وقال محمد رحمه الله ان كان الصانع  
معروفاً بهذه الصنعة بالاجر وقيام حالها كان القول قول والآقلا  
اعتبار للظاهر المعتاد قال الزيلعي والفتوي على قول محمد رحمه الله انتهى  
ولا خصوصية لصانع بل كل صانع نصب نفسه للعمل بالاجر فان السكون  
كالاشتراط **ومن هذا القبيل** نزول الخان ودخول الحمام والدلال كما  
في البرازية هو **ومن هذا القبيل** المعد للاستغلال كذا في  
الملتقط ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادته  
كالمشروط صريحاً ومنه مسئلتان لم ارها الا ان يكن يخرجهما على ان  
المعروف كالمشروط وفي البرازية المشروط عرفاً كالمشروط شرطاً  
**وهنا** لو جرت عادة المقترض به ذكر زيد قما اقترضه بل يحرم اقرضته  
لعادته منزلة الشرط **وهنا** لو بارزك اقرضته وامررت العادة  
بالامان لك اقرضه لكون بمنزلة الشرط الامان له فيحرم على السمين

وعدم تعيين الاجرة للخياط  
والصباغ

كأنما يبحث على عادة أهل الكوفة فاما في عرفنا فلا يبحث لأنه لا يعد لحوائج  
الشيء وهو حسن جدا ومن هنا واما علم ان البحث يعتبر عرفه قطعاً  
ومن هنا قال الزيلعي في قول الكنتز والواقف على السطح داخل ان المختار  
ان لا يبحث في البحث لأنه لا يسمى داخل عند البحث الثالث العادة  
المطرودة بل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرة والمعروف عرفاً  
كالمشروط بشرط انتهى وقالوا في الاجارة لو دفع ثوبا الى خياط ليخطه  
او الى صباغ ليصبغه لم يبعين له اجر انما اختلف في الاجر وعده وقد  
جرت عادته بالعمل بالاجرة فهل تنزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف  
قال الامام الاعظم لاجرة له وقال ابو يوسف ان كان الصانع حريفاً  
اي معاملاً له فله الاجر والا فلا وقال محمد رحمه الله ان كان الصانع  
معروفاً بهذه الصنعة بالاجر وقيام حالها كان القول قول والآقلا  
اعتبار للظاهر المعتاد قال الزيلعي والفتوي على قول محمد رحمه الله انتهى  
ولا خصوصية لصانع بل كل صانع نصب نفسه للعمل بالاجر فان السكون  
كالاشتراط ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال كما  
في البرازية هو ومن هذا القبيل المعد للاستغلال كذا في  
الملتقط ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادته  
كالمشروط صريحاً ومنه مسئلتان لم ارها الا ان يكن يخرجهما على ان  
المعروف كالمشروط وفي البرازية المشروط عرفاً كالمشروط شرطاً  
وهنا لو جرت عادة المقترض به ذكر زيد قما اقترضه بل يحرم اقرضته  
لعادته منزلة الشرط وهنا لو بارزك اقرضته وامررت العادة  
بالامان لك اقرضه لكون بمنزلة الشرط الامان له فيحرم على السمين

من بيان المعد للاستغلال

ومبارزة الكفار للمسلمين  
واطراد العادة بالامان

اعانة

اعانة المسلم عليه

اعانة المسلم عليه وجب ثالب هذا المحل ورد على سواك فيمن اجره  
مطبخ الطبخ التكر وفيه فخر اذن للثأجر فاجتبان المعروف كالنشر  
فصار كان صريحاً بضمها عليه والعارية اذا شرط فيها الضمان على المستعير  
تفسير مضمونه عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية وحزم به في الجوهرة  
ولم يقل في رواية كمن نقل بعده فرع البرازية عن الينا بيه ثم قال اما الوديعة  
والعين الموجرة فلا يضمنان بحال انتهى ولكن في البرازية قال اعني هذا على  
ان ضاع فان ضامره فاعاره فضاء لم يضمن انتهى وما تفرع عما ان المعروف  
كالمشروط لو جرت الاب بشئهما زاد ودفعه لانه ادعى ان عارية ولا يثبت فقيه  
اختلاف والمختار للفتوى ان كان العرف مستمراً ان الاب يدفع ذلك  
الجهاز ملكاً لعاريته لم يقبل قوله وان كان العرف مشتركاً فالقول للاب كذا  
في نشر وظومة ابن وهبان وقال قاضيان وعندي ان الاب ان كان  
من كرام الناس واشرافهم لم يقبل قوله وان كان من اوسط الناس كان القول  
قوله انتهى وفي الكبرى للخاصي ان القول للزوجة بعد موتها وعلى الاب البتة  
لان الظاهر هت هذا الزوج كمن دفع ثوبا الى قصار ليقمه ولم يذكر له  
فانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنقول اليه العرف  
فالقول المفتي به نظر المعرف بلدها وقاضيان نظر الى حال الاب في العرف  
وعا في الكبرى نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجتزئ ملكاً او الملتقط  
من البيوع وعزالي القامه الصغار الاشياء على ما جرت به العادة فان كان له  
الطالب الحرام في وقت او كان الرجل يأخذ المال من حيث وجده ولا ياتى  
في الحرام والحلال فالسؤال عنه حسن انتهى وفيه ايضاً ان دخول البرذمة  
والاكافي في بيع الخواص على العرف وفيه ايضاً ان حمل الاجير الاحمال الى داخل  
الداخل البار

اسباب الانية

فيما يدخل الى الاحمال

انما يبحث على عادة أهل الكوفة فاما في عرفنا فلا يبحث لأنه لا يعد لحوائج  
الشيء وهو حسن جدا ومن هنا واما علم ان البحث يعتبر عرفه قطعاً  
ومن هنا قال الزيلعي في قول الكنتز والواقف على السطح داخل ان المختار  
ان لا يبحث في البحث لأنه لا يسمى داخل عند البحث الثالث العادة  
المطرودة بل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرة والمعروف عرفاً  
كالمشروط بشرط انتهى وقالوا في الاجارة لو دفع ثوبا الى خياط ليخطه  
او الى صباغ ليصبغه لم يبعين له اجر انما اختلف في الاجر وعده وقد  
جرت عادته بالعمل بالاجرة فهل تنزل منزلة شرط الاجرة فيه اختلاف  
قال الامام الاعظم لاجرة له وقال ابو يوسف ان كان الصانع حريفاً  
اي معاملاً له فله الاجر والا فلا وقال محمد رحمه الله ان كان الصانع  
معروفاً بهذه الصنعة بالاجر وقيام حالها كان القول قول والآقلا  
اعتبار للظاهر المعتاد قال الزيلعي والفتوي على قول محمد رحمه الله انتهى  
ولا خصوصية لصانع بل كل صانع نصب نفسه للعمل بالاجر فان السكون  
كالاشتراط ومن هذا القبيل نزول الخان ودخول الحمام والدلال كما  
في البرازية هو ومن هذا القبيل المعد للاستغلال كذا في  
الملتقط ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادته  
كالمشروط صريحاً ومنه مسئلتان لم ارها الا ان يكن يخرجهما على ان  
المعروف كالمشروط وفي البرازية المشروط عرفاً كالمشروط شرطاً  
وهنا لو جرت عادة المقترض به ذكر زيد قما اقترضه بل يحرم اقرضته  
لعادته منزلة الشرط وهنا لو بارزك اقرضته وامررت العادة  
بالامان لك اقرضه لكون بمنزلة الشرط الامان له فيحرم على السمين

قال اعني ان ضاع فان ضامره فضاء لم يضمن انتهى وما تفرع عما ان المعروف  
كالمشروط لو جرت الاب بشئهما زاد ودفعه لانه ادعى ان عارية ولا يثبت فقيه  
اختلاف والمختار للفتوى ان كان العرف مستمراً ان الاب يدفع ذلك  
الجهاز ملكاً لعاريته لم يقبل قوله وان كان العرف مشتركاً فالقول للاب كذا  
في نشر وظومة ابن وهبان وقال قاضيان وعندي ان الاب ان كان  
من كرام الناس واشرافهم لم يقبل قوله وان كان من اوسط الناس كان القول  
قوله انتهى وفي الكبرى للخاصي ان القول للزوجة بعد موتها وعلى الاب البتة  
لان الظاهر هت هذا الزوج كمن دفع ثوبا الى قصار ليقمه ولم يذكر له  
فانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنقول اليه العرف  
فالقول المفتي به نظر المعرف بلدها وقاضيان نظر الى حال الاب في العرف  
وعا في الكبرى نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجتزئ ملكاً او الملتقط  
من البيوع وعزالي القامه الصغار الاشياء على ما جرت به العادة فان كان له  
الطالب الحرام في وقت او كان الرجل يأخذ المال من حيث وجده ولا ياتى  
في الحرام والحلال فالسؤال عنه حسن انتهى وفيه ايضاً ان دخول البرذمة  
والاكافي في بيع الخواص على العرف وفيه ايضاً ان حمل الاجير الاحمال الى داخل  
الداخل البار

في ان المعروف كالمشروط

في ان المعروف كالمشروط

لودفعه الاب بغير جهار ثم قال  
انما عارية

البرزعة  
يؤخذ ويدرك كبري كجرك  
ايه القتل قد روي ككش  
دخول برزعة ككش  
اصح

الاحمال في الاسواق لا يجب  
السؤال وان كان الغالبية



الباب مبني على التعار في ذكره في الاجارات وفي اجارات مينة المفتي  
 دفع غلامه الى حايك مدة معلومة لتعليم النسخ ولم يشترط الاجر على  
 احد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ نظر الى  
 عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للمولى فباجر مثل الغلام  
 على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه انتهى ومما بنوه على العرف ان اكثر اهل  
 السوق اذا استاجر واحاروا وكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل  
 وكذا في منافع القرية وتامة في مينة المفتي وفيها لو دفع غلاما الى حايك  
 ليشجه بالنصف جوزه من مخار واو البليخ وغيره للعرف انتهى  
**المبحث الرابع** العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو  
 المقارن الي بقى دون المتأخر ولذا يقولون لا عبرة بالعرف الطاري  
 فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعديلات فيبقى على عموم  
 ولا يختص العرف وفي اخر البسط اذا اراد الرجل ان يغيب فخلعت  
 امرأته فقال كل جارية انتبهت بها فري حرة و هو يعني على كل سفينة جارية  
 علمت نيتة ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى ولا الجوار المنشأت في  
 البحر كالاعلام والمراد السفن فاذا نوي ذلك علمت نيتة لانها ظالمه  
 في هذه الاختلاف في نية المظلم فيما يخلف عليه معتبرة وان خلقت  
 بطلا في كل امرأة اتز وجها عليك فليقل كل امرأة اتز وجها عليك  
 فلي طالب و هو ينوي كل امرأة على رقبك فتعمل نية لانه نوي حقيقة  
 كلامه انتهى **واما** الاقرار فهو اخبار عن وجوب بقاء و ربما تقدم  
 الوجوب على العرف الغالب ولذا لو اقر بدهم ثم فسرها الزنا يوفى  
 او ينهر

مطلب  
 في العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن  
 الابق دون المتأخر

مطلب  
 اذا اراد الرجل ان يغيب فخلعت  
 امرأته فقال كل جارية انتبهت بها فري حرة  
 حرة و اراد بالحياة السفينة  
 الجارية لا معتقة

مطلب  
 في العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن  
 الابق دون المتأخر

او ينهرجة يصدق ان وصل وان اقر بالف من من متاع او فرض لم يصدر  
 عند الامام راج اذا قال هي زبوني وصل او فصل وصدقاه ان وصل وان  
 اقر بالف غصبا او وديعة ثم قال هي زبوني صدق مطلقا وكذا الدعوى  
 لا تبطل على العادة لان الدعوى والاقرار اضرار بما تقدم ولا يقيد به  
 العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال في الزنا  
 من الدعوى معزيا الى الالامشي اذا كانت النقود في البلدة مختلفة اصلها  
 ارفع لا يصح الدعوى بالم بيتين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حر وفي البلاد  
 نقود مختلفة حر لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاربع التي  
 وقد اوسعت الكلام في ذلك في شرح الكنز من قول البيه ويكن ان يخرج عليها  
 مثلثان احدهما مسئة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بها فاشهر مخصوص  
 حمل عليها ما وقف بعدها لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان  
 الحاكم اذ ذلك وقتا ثم صار الان صنفين لا قاضي غيره الا نية هل يكون النظر  
 لانه الحاكم اول الالامه متأخر فلا يحمل التقدم عليه فقضى القاعدة الثاني ولذا  
 قالوا في الايمان لو خلفه والى بلدة ليعلمه بكل داعر دخل البلدة بطلب العين  
 بعزل الوالي فلا يحنث اذا لم يعلم الوالي الثاني **واما** الاقرار حكم ما اذا خلعت  
 رأي فمكرار رفعه الى القاضي هل يتعين القاضي حال اليقين **ومن هذا النوع** لو  
 وقف ببلد اعلى الحرم الشريف ونظرا للنظر للقاضي هل ينصرف الى قاضي الحرم او قاضي  
 البلد الموقوفة او قاضي بلد الواقف فينبغي ان يخرج من مسئلة ما لو كان البيت  
 في بلد وماله في بلد اخر فهل النظر على القاضي بلد البيت او القاضي بلد ماله وجوا  
 بالاقول فينبغي ان يكون النظر للقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الارح يكون  
 النظر للقاضي البلد الموقوفة لانه اعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصده

مطلب  
 يوقف الواقف النظر للحاكم وكان  
 الحاكم اذ ذلك وقتا ثم صار

صفت  
 الرامد ضمت بالهمزة  
 كذا في الصحاح

مطلب  
 لو وقف في شرط الفخارة للاحق



وبتحصيل المصلحة وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار لاف ولولاية القاض وقنا  
زعافه عند قاض اخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من ينظر الى التداعي  
والترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة **تيسر** هل المنة في بناء  
الاحكام العرف العامة او مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول  
قال في البرازية معزيا الى الاعلام التجاري الذي ختم به الفقهاء الحكم العام  
لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يثبت انتهى ويتفرع عن ذلك لو استقرض  
الفا واستأجر المقرض لحفظ المرأة او ملحق بكل شهر بعشرة وقيمة لا تزيد  
على الاجر ففيه ثلاثة احوال صحة الاجارة بلا اية اعتبار العرف خوفا  
بخاري والصحة مع الكراهة للاختلاف والنفاد لان صحة الاجارة بالتعارف  
العام ولم يوجد وقد افتى الاكابر بفدها وفي القية من باب اجارة  
الستقرض المقرض المتعارف الذي يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل  
بلدة واحدة عند البعض وعند البعض ان كان يثبت لكن احده بعض  
اهل بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا الشيء لم يعرفه عاصمهم  
بل متعارف خواصهم فلا يثبت المتعارف بهذا القدر قال رضي الله عنه وهو  
الصواب انتهى وذكر فيها من كتب الكراهية قبيل التحريم لو توافقت اهل  
بلدة على زيادة في سجناتهم التي يوزن بها الدراهم والابريص على الخلق  
البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة البرازية وفي اجارة الاصل استأجره  
ليحل طعنا به بغيره منه فالاجارة فاسدة ويجب اجرائها لا يتجاوز الى  
وكذا لو دفع الى هاكيز غزل لا يسجد بالثقة ومنه يخرج وخوارزم  
اقتوا بخوار اجارة الهاكيز للعرف وبما افتى ابو علي النسي ايضا والفرد  
على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى وفيها  
من البيع

هذا هو المذهب  
الاجارة في البيع  
والاجارة في البيع  
والاجارة في البيع

صاحب القية

عليه السلام

من البيع في الكلام عديبه الوفا في القول السادس من انه صحيح قال الحاجة الناس  
فرار منه الترافع اعتادوا الدين والاجارة وهي لا يصح في الكرم وبخار العنادوا  
الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاجارة فاضطر واليها وفاء وما ضاق على الله  
امر الاشع حكم انتهى فالاحكام المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افتى  
كثير من المتأخرين باعتبارها فاقول على اعتبارها ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض احوال  
القاهرة من خلوات الخواص لا يثبت ولا يصح الخلوة في الخانات صحتها فلا يملك صاحب  
الخانات اخراجها ولا اجارة العجوة ولو كانت في قفا **وقد وقع** في حواش  
المجلد بالنعورية ان السلطان النعوري لما بناها سكنها للتجارة بالخلق جعل  
لكل خانة قدر اخذه منهم وكتب ذلك بكتاب الوقف وكذا قول  
على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة والنزول عن الوظائف  
بما يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فيسبغ الجواز وان لو نزل له وقض منه  
المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم وقد اعتبروا واعرف القاهرة في مثل غيرها ما في فتح القدير من قول  
التم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيوتهم طبقات لا يتفق بها  
الآية وقد ثبتت القواعد الكلية وهي الست الاولى لا غاب الا بالنية الثانية **الاجارة**  
بمقاصدها الثالثة البقي لا يزول بالاشك الاربعة الشقة تجلب النسر  
الخامسة الفرز يزال ان كسرة العادة محكمة **والان** نشرع في النوع الثاني  
من القواعد في قواعد كلية يخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية  
**الاجارة** لا ينقض بالاجتهاد ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي  
الله عنه تعالى في مثل وخالف عمر رضي الله عنه في مثل وعلمه بانه  
ليس الاجتهاد الثاني اقوي من الاول وانه يؤدب الى ان لا يستقر

حكمه سائق من سور  
جائين او نماز

مظن  
في بيان حواش  
ان السلطان النعوري

فان لا يحددها في  
فان لا يحددها في

مظن  
فان الاجتهاد لا ينقض  
بالاجتهاد ودليلها  
الاجماع

فالشيطان اذا تساوى  
في القعدة هو ما فرغ



حكم وفيه شبهة شديدة وهذا اول من قوله في الهداية لان الاجتهاد  
 الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به فلهذا ينقض  
 باهودونه انتهى لانه يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح  
 الاول بغير السبق مع ما اوردته في العناية على قوله ان الاول ترجح  
 باتصال القضاء به انه ترجح للاتصال بغيره لان الاصل والقضاي  
 المختص بكيفية ترجح بالقضاء وان اجاب عنه بان الفرع يرجح اصله  
 من حيث بقاءه لانه حيث انه منه فالشيان اذا تيسر وباع القوة فكانت  
 لاحدهما فرع فانه يترجح على ما افرع له الى اخره **ومر فروع ذلك** لو تغير الاجتهاد  
 في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد فلا  
 قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحرى الي جهة ثم تغير اجتهاده  
 الى اخرى ثم عاد الى الاولى وقد يتناه في الشرع وذكر فيه اختلاف في  
 الخلاصة منهم من قال لا يستقبل وممن من قال يستقبل ومنها لو حكم  
 القاضي بردها في الفاسق ثم تاب فاعادها لم تقبل وعند بعضهم  
 بان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد واصله  
 كما في الخلاصة من ردت شهادته لعلمه ثم زالت ثم اعادها في تلك المحادثة لم يقبل  
 الا في اربعة الصبي والعبد والكافر والاعمى انتهى ومنها لو كان رجل ثوبان  
 احدهما نجس فتمسك به وصلى باحدهما ثم وقع تحريم على طهارة الاخر لم يعتبر  
 الثاني وعلى هذا مسئلة في الشهادات شهدت طائفة بمقتل يوم النحر  
 بمكة وطائفة يومه بالكونية لغت فان قضى باحديهما قبل حضور الاخر  
 لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بهام مقتضى الاول انه لو تحريم وظن  
 الطهارة احد الاناثين فاستعمل وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني  
 بل بتيمم

مستطاب وان ما افرع بترجح علمه  
 ما افرع له

مستطاب ومن صلى اربع ركعات لاربعة  
 جهات بالاجتهاد يجوز

مستطاب ولو كان له ثوبان احدهما نجس  
 فتحرى وبسط باحدهما ثم وقع  
 تحريم على طهارة والاخر لم يعتبر  
 الثاني

مستطاب ومن كان له ثوبان احدهما نجس  
 فتحرى وبسط باحدهما ثم وقع  
 تحريم على طهارة والاخر لم يعتبر  
 الثاني

مستطاب ولو كانا اثنا عشرين يرتقيهما  
 ويتيمم اتفقا

بل بتيمم ولكن هذا مبني على جواز التحريك في الاثنا عشر وفيه شبهة فليس التيمم  
 لو كانا اثنا عشر يرتقيهما ويتيمم اتفقا انتهى **ومرنا** لو حكم الحاكم بشي ثم تغير  
 اجتهاده لا ينقض الاول وبحكم في المستقبل بما رآه ثانيا **ومرنا** حكم القاضي  
 في المسائل الاجتهادية لا ينقض وبمعنى قول اصحابنا في كتاب القضاء  
 واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا  
 شروط القضاء ومعنى الامضاء وشرح الكفر وكبتنا المائل المستثناة في  
 النوع الثاني **ثم اعلم** ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة اعني الاجتهاد  
 لا ينقض بالاجتهاد مذهبين **احديهما** نقض القسمة اذا ظهر فيها عين فالحصص  
 فانها وقعت باجتهاد فليس ينقض بمثلها والجواب ان نقضها بغوت شرطها  
 في الابتداء وهو المعاد له فظهر انها لم تكن صحيحة في الابتداء فهو كالمظهر خطأ  
 القاضي بغوت شرطه فانه ينقض قضائه **الثانية** اذا راي العام شيئا ثم مات  
 او عزل فللثاني بغيره حيث كان من امور العامة والجواب ان هذا حكم  
 بدور مع المصلحة فانها الثانية وجب اتباعها **تغييرات الاول** كثير فاما  
 وقبل ان الموتفين يكون عقيب الواقعة عند القاضي من بيع وكساح واجارة  
 ووقف واقرار وحكم بوجوبه قبل بيع النقض لو رفع الى اخر **فاجبت** مرارا  
 بان ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم فبغيره والى  
 فلا يكون حكما صحيحا تشككا بما ذكره العارفي في فصوله وتبعه في جامع الفصولين  
 والكردي في فتاواه البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ  
 القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة ودعوى فان فات هذا  
 الشرط كان قنوي لاحكام وازاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال لو قضى  
 شافعي بوجوب بيع عقار لا يكون قضايا بان الشفعة للمجار ولو كان

مستطاب ولو كانا اثنا عشر يرتقيهما  
 ويتيمم اتفقا

مستطاب في قضاء القاضي بغوت شرطه  
 ونقض قضائه

مستطاب ولو كان القاضي شافعيًا ومذهبيًا  
 وحكمهما في حادثة



القاضي حنفياً لا يكون قضاءه بأنه لا تنفع له المأزاة من الفروع  
ومضى عليه ابن العرس وأوضحه بأمثلة **الثاني** لو قال الموثق وكلم بوجه  
حكماً صحيحاً مستوفياً بشرائطه الشرعية فهل يكتب به **واجب** مراراً بأن لا يكتب  
به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما فيه المنقطة من  
كتاب الشهادات ولو كتب في التجليل ثبت عندي بما ثبتت الحوادث الحكيمة  
أنه كذا لا يصح عالم يبين الأمر على التفصيل ثم قال وحكي أنه بما استقصى قاضي  
عنبه بخاري كان يكتب الإمام الحلواني في محاضره لا فائدة له عليه  
أجوبة في سجلات كتبت بتلك النسخة بعينها بنعم فقال أنكم لا تفسرون  
الشهادة وقبلكم القاضي على أعديكم وقبله شيخنا أبو علي السفي وكان لا يخفى  
عليهما فاقا أنت وأمثالك لا تنفق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفرغ  
وعز السيد الإمام أبي شجاع كتاباً هلياً في ذلك كشيء يحتاج طالبهم  
بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق عندي أن الصواب هو ألا  
ستف رأيته وفي الخلاصة من كتاب المحضر والسجلات الأصل  
في المحاضر والسجلات أن يبين في الذكر والبيان بالبرج ولا يكتب  
بالإجمال حتى قيل لا يكتب في المحضر بأن يكتب حضر فلان وحضر مع فلان  
فأدعى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي  
أحضره إلى أن قال وكذا لا يكتب في بذكر قول فشهد كل واحد منهم بعد  
الاستشهاد ما لم يذكر عقيب دعوى المدعي هذا إلى أن قال ويكتب في التجليل  
حكم القاضي ونقطة الشهادة بتمامها ولا يكتب بما يكتب ثبت عندي على الوجه  
الذي ثبتت الحوادث الحكيمة إلى آخره وحكي فيها واقعة الحلواني مع  
قاضي عنبه إلى أن قال واختار في هذا الباب أن يكتب به في السجلات

دون

دون المحاضر لأن التجليل لا يرد من مصلح آخر فلا يكون في التدارك حرج انتهى  
**الثالث** أنه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب باعتبار الاستواء في الشرط  
السبق فإن وقع التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بالصحة وإن لم يقع  
تنازع بينهما فيها فلا وكذا الحكم بالوجوب إن وقع تنازع في موجب خاص من  
موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي وقعت الدعوى بشرطها كانت  
حكماً بذلك الوجوب فقط دون غيرها وإلا فلا فإذا اقر بوقف عقاره عند  
القاضي وغرط فيه شروطاً وقت ملكه لما وقفه وسلك المناظر تنازعا عند قاضي  
حنفي وحكم بصدقه الوقف ونزوه وموجب لا يكون حكماً بالشرط فلو وقع التنازع  
في شيء من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بقضه مذهب ولا ينعى حكم الحنفية  
السبق إذا لم يحكم بما في الشرط إنما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من صحة  
الشرط فليس للث في الحكم بإبطاله باعتبار اشتراط الغلة له وإن نظر إلى  
الاستدلال الأربع بيتاً في الشرع حكم ما إذا حكم بقول ضعيف في مذهب أو  
مرجوع عنها وما إذا خالف مذهب عدل أو ناسيا لشيء مما لا ينقض للقضاء  
ما إذا حكم بشيء مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الأئمة الأربعة مخالف للجمهور  
وإن كان فيه خلاف في غير ذلك فقد مر في التحريم أن الاجماع انعقد على عدم العمل  
بمذهب مخالف للأربعة لأنضباط مذهبهم وكثرة رعايا وكثرة اتباعهم  
**الرابع** النقض بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف ما ينعقد لقول العلماء  
بشرط الواقف كنقض الشرح به في شرح المجمع للمصنف وابن المكارم وشرح  
السبكي في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنقض وهو حكم  
لادليل عليه سوى أن نقضه في الوقف نقضاً وظاهره أنه يبدل عليه وقول  
أصحابنا كما في البداية أن الحكم إذا كان لادليل عليه لم ينفذ وجارقه أو يكون  
قولاً لا دليل عليه وفي بعض النسخ بأن إلى آخره ويبدل عليه أيضاً في

بجميع النسخة فيكون  
بجميع النسخة فيكون

في أن وقع التنازع بين  
خصمين في الصحة كانت  
الحكم بالصحة

ع

وابة

في أن النقض بخلاف شرط الواقف  
لا نقض بخلاف شرط الواقف

في أن النقض

في أن النقض بخلاف شرط الواقف  
لا نقض بخلاف شرط الواقف



الذخيرة والاولوالية وغيرها بان القاضي اذا قرر في اصطلاحه بغير  
 شرط الواقع لم يحل ولا يحل للفراس تناول المعلوم انتهى وبهذا  
 علم حرمة احداث الوظائف واحداث المرتبات بالاولى وان فعل القاضي  
 ان وافق الشرع نفذ والا رُد عليه الله اعلم **القاعدة الثانية اذا اجتمع**  
**الحلال والحرام غلب الحرام** ومعناها ما اجتمع محرم ومباح الاغلب  
 المحرم والعبارة الاول لفظ الحديث اوردته جماعة ما اجتمع الحلال  
 والحرام الاغلب الحرام الحلال قال العراقي لا اصل له وضيق البهرق واخره  
 عبد الرزاق موقوف على ابن مسعود رضى وذكره الزيلعي في شراح الكنته وكنته  
 الصيدم فوعا **فنوعها** ما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم  
 والاخر الاباحة قدم التحريم وعلمه الاصوليون بتقليل النسخ لانه لا  
 لو قدم المبيح ثم تكرر النسخ لان الاصل والاكثى والاباحة فاذا جعل  
 المبيح متأخرا كان المحرم ناسخا للاباحة الاصلية ثم يصير منسوخا بالمبيح  
 ولو جعل المحرم متأخرا كان ناسخا للمبيح وهو لم ينسخ شيئا لكونه على وفق  
 الاصل وفي التحريم قدم المحرم بتقليل النسخ او احتياطا وقد اوضحناه  
 في شرح المنار في باب التعارض ومن ثم قال عثمان رضى عن الحسن بن  
 الاختين بلكر العين احلتها اية وحرمها اية قال التحريم اهت بالسنن  
 وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لكرمة ابي بصير ما فوق الاثار  
 وحديث اصنعوا كل شئ الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين النكاح  
 والركبة والثاني يقتضي اباحة ملء الوطئ فخرج التحريم احتياطا وهو  
 قول ابي حنيفة واي يرسوخ وما لكر واثفق وخفى محمد رحمهم الله تعالى  
 شعاع الدم وبه قال الامام احمد رحمه الله تعالى **ومنها** لو انشبه محرم  
 باجنبيات محصورات لم تحل كما قدمناه في قاعدة الاصل في الابضاع

महाराष्ट्र शासन न्याय विभाग

حافضه الزرار و حديثه  
انصفوا كل شئ الا النكاح

التحریم ومنها من احدث اوبه فأكله والآخر غير فأكله لا يحل اكله على الصحيح  
فإذا نزل في كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد وإذا نزل في الحمار على فرس فولدت  
بغلام يؤكل والاهل إذا نزل على حشيتي فتحت لا تجوز الاضحية به كذا في الفتا  
الناجية ومنها لو شارك الكلب المعلم والكلب مجوسى والكلب لم يذكر اسم الله  
عليه عند احره كالهذه ومنها ما في صيد الحائض مجوسى اضييد من قد حرم  
والسكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع الحرم والبيع فحرم كما لو عجز مسلم عن مده  
قوس بنفسه فاعاد علامه مجوسى لا يحل اكله انتهى ومنها عدم جواز وطئ الحائض  
المشتركة **هنا** لو كان بعض الشجرة في الحقل وبعضها في الحرم ومنها لو كان الصيد  
في الحقل والبعض في الحرم والنقول في الثانية كما ذكره الاجمالي ان الاعتبار  
لقوايمه لا لمراسه حتى لو كان قايما في الحقل ومرس في الحرم فلا شيء بقله ولا يشرط  
ان يكون جميع قوايمه في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم والبعض في الحقل يجب  
الجزء بقتل تغليب الخطر على الاباحة انتهى **واذا** النقول في الاول وفي الاجمالي  
الاعصان تابعة لاصلها وذكره ثلثه اقام **احدها** ان يكون اصلها في الحرم  
والاعصان في الحقل فعلى قاطع اعصانها القيمة والثالث ان يكون اصلها في الحقل  
واعصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واعصانها والثالث ان يكون  
بعض اطرافها في الحقل وبعض في الحرم فعلى القاطع الضمان سواء كان العفن  
من جانب الحقل او من جانب الحرم ومنها لو اختلطت مع الخبز كونه بسايلج  
الميتة ولا علامه يميز وكانت الغلبة للميتة واستويا لم يجر تناول شيء منها  
ولا بالتحریم الا عند النخسة **واما** اذا كانت الغلبة للذوات فانه يجوز  
التحریم ومنها لو اختلط ذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا عند الضرورة  
والسكنا في صلوة الخلاصة من فصل استباه القبلة في مقتضى الثانية

عنه  
في الوردية

يد  
تأخيه المعلوم

بعض  
و بعض و بعض و الجبار

وَالْقِصَّةُ الَّتِي بَعْضُ الْحَقِّ  
وَبَعْضُ الْخَرَمِ

قانون الاختصاص في تأييد القضاة

مطلب  
في بيان احتلاط مساجد الخضر  
بمساجد الشيعة ولا علاقة بينهما



بشرط ان يكون بينه وبينها  
 وبينه وبينها  
 وبينه وبينها

ان لو اخلط لبن بقر بين اثنان او ماء وبول عدم جواز تناول ولا بالتحريك  
**وهنا** لو اخلطت زوجته لغيرها فليس له الطهي ولا بالتحريك سواء كان مختصرا  
 او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق المهر قالوا لو طلق احدكم زوجته فمهرها  
 حرم الطهي قبل التعيين ولهذا كان وطئ احداهما تعينا لطلاق الاخرى  
 ومن صورها ما لو استأجر اربع فانه يحرم عليه الطهي قبل الاختيار  
 على قول من خبره وهو قول محمد وان في مهرها الله **واقا** الشيطان فقالا  
 بطلاق النكاح قال في الجمع من فضل نكاح الكافر ولو لم يتعد خمس اوثان  
 او اتم وبنت رجل النكاح فان رتب فلا خير وخيره في اختيار اربع مطلقا  
 واحد الاختين وبنت النهر **وهنا** لو ركب صيدا فوقع في ماء او على سطح  
 او جبل ثم ركب منه الى الارض حرم لاهتمال والاحتياط الحزمة بخلاف ما  
 اذا وقع على الارض ابتداء فان يعل لانه لا يكن التحريم عند فقط اعتباره  
 وخرج هذه القاعدة مسائل **الاول** من احد ابوي كتابي والاخر  
 محوسب فان يعل نكاحه وذبحته ويجعل كتابيا وهي تقتضي ان يجعل  
 محوسبا وبه قال الامام الثاني في رحم ولو كان الكتابي الاظهر  
 عنده تغليب الجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا ذلك نظر للتصغير فان المحوسب  
 نشر من الكتابي ولا يجعل الولد تابعا لـ **الثانية** الاجتهاد في الاول ان اذا كان  
 بعضها طاهرا وبعضها نجسا والا قل نجس جازم ويريق ما غلب على طه  
 ان نجس مع ان الاحتياط ان يريق الكل ويتم كذا اذا كان الاقل طاهرا  
 غلبا لا غلب فيها **الثالثة** الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها  
 طاهر جازم سواء كان اكثر نجس **والفرق** بين الثياب والاول ان  
 انه لا يخلق لها في ستر العورة والوضوء خلف في التطهير وهو التيمم وبذلك

منه  
 منه  
 منه

منه  
 منه  
 منه

منه  
 منه  
 منه

منه  
 منه  
 منه

حال

حال الاختيار واما في حال الضرورة فيتحركي للشرب اتفاقا كذا في شرح الجمع  
 قبيل التيمم وينبغي ان يلحق بسنة الا وان الشوب المسحوح تحت من حر  
 وغيره فيجعل ان كان الحجر اقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اره  
 الآن وفي الخلاصة من التحريم في كتاب الصلوة لو اخلط او ائتم با في اصحابه  
 في السفر وهم عيب او اخلط رغبه بارطفت غيره قال بعضهم بتحريم  
 وقال بعضهم لا بتحريم ويترقب حتى يجيئ اصحابه ومثلا في حال الاختيار وفي  
 حال الاضطرار جاز التحريم مطلقا انتهى وقد جوز اصحابنا من كتب التفسير  
 للحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تغيبا او قران ولو قيل به اعتبار الغالب  
 لكان من الاربعة لوسق شاة خمران ثم ذبحها من سعة فاشأ تحمل بلا كراهة  
 كذا في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع ان لو علقها  
 علقا حراما لم يحرم لبسها ولحمها وان كان الورع الترك ثم قال في البرازية بوجه  
 ولو بعد ساعة الى يوم تحمل مع الكراهة انتهى **الخامسة** ان يكون المحرم مستمرا  
 فلو اكل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد اوضحناه في شرح التنزيل  
 من جنبايات الاحرام الساكنة اذا اخلط عليه طاهر براء مطلق فالعبرة بالغالب  
 فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا فينبغي في الطهارات من شرح الكفر بماذا  
 بقية الغلبة التبعة لو اخلط لبن المرأة براء او بدواء او بلين شاة فالغلبة  
 الغالب وثبتت الحزمة اذا استويا احتياطا كما في الغاية واختلف فيما اذا اخلط  
 لبن امرأة بلين اخرى والصحيح بثبوت الحزمة منها من غير اعتبار الغلبة كما  
 يتيقن في ارضاء النافذة اذا كان غالب مال المهدى حلالا فلا بأس بقبول  
 هديته واكل حاله ما يتبين انه من حرام وان كان غالب مال الحرم لا يقبلها  
 ولا ياكل الا اذا قال انه حلال وريته او استقرضه قال الحلواني وكان الامام

منه  
 منه  
 منه

منه  
 منه  
 منه

منه  
 منه  
 منه



في البيع والشراء  
في الميراث  
في النكاح  
في الطلاق  
في العتق  
في الجوارح  
في الجوارح  
في الجوارح

في البيع والشراء  
في الميراث  
في النكاح  
في الطلاق  
في العتق  
في الجوارح  
في الجوارح  
في الجوارح

ابو القاسم الحاكم ياخذ جوايز السلطان والجميلة فيه ان يقتري شيئا بال  
مطلق ثم ينقده من اي حال يشاء كذا رواه الثاني عن الامام وعنه الامام  
رحم ان المبني بطعام السلطان والظلمة يتحرك فان وقع في قلبه حلة  
قبل واكل والا ليقول عليه السلام استفت قلبك الحديث وجواز الامام  
فيمن به وسع وصف قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراسة كذا  
في البرازية من الكراهية التاسعة اذا اختلط حمامة المملوك بغير المملوك  
فظاهر كلامه انه لا يحرم وانما يكره قال في البرازية من اللقطة اتخذ برج  
حمام في قرية ينبغي ان كان يحفظها ويؤلفها ولا يتركها بلا علف كيلا  
ينفتر الناس فان اختلط حمام غير صاحبها لا ينبغي له ان ياخذ ولو اخذها  
طلب صاحبها كالضالة الا حرمها **العاشرة** قال في القنية من الكراهية  
غلب على ظني ان اكثر بيعاعات اهل السوق لا تخلو عن الفد فان كان  
الغالب هو الحرام يتزده عن شراء ولكن مع هذا لو اشتراه بطيب لانهتم  
وقدمناه عن المنتقط في البحث الثالث من قاعدة اعتبار العرفي ثم قال  
ولا باس بشراء جوارح الدلال الذي بعد الجوز في اخذ من كل الوقعة  
وشراء لحم التلحين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز شراء  
بيض المقامر من المكسة وجوز انهم اذا عرفوا انه اخذها قاروا انهم **واحدة**  
مسئلة الخلف قد كورة باق مما في البرازية من الوديعه **واحدة**  
ما اذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان  
تقوم دلالة على انه من الحرام كما في **تنبيه** يدخل في هذه القاعدة ما اذا  
جمع بين حلال وحرام في عقد او نية ويدخل ذلك في ابواب منها النكاح  
قالوا لوجع بين من تحل ومن لا تحل كحرمة وجوسية ووشية وخليفة  
وملكومة

في البيع والشراء  
في الميراث  
في النكاح  
في الطلاق  
في العتق  
في الجوارح  
في الجوارح  
في الجوارح

وملكومة او معتدة ومحرمة صح نكاح الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام  
وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر وعدمه وهي في الهداية وليس  
منه ما اذا جمع بين حنسي او حنسين في عقد فانه يبطل في الكل لان المحرم  
الجميع لا احد بهن او احدهما فقط وكذا لو تزوج امة وحرمة معا في عقد  
يبطل فیهما ومنها المهر فاذا سمي ما يحل وما يحرم كان تزوجها على عشرة  
درهم ودين من خرفها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع فكل المهر فیهما غلب  
الحلال الحرام لان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به واقا اذا  
زوجه الولي الصغير بالكره من مهر المثل فان كان ابا او جدا صح عليه والا فسد  
النكاح وقيل يصح بغير المثل ومنها البيع فاذا جمع فيه بين حلال وحرام  
صفقة واحدة فان كان الحرام ليس بهال كالجميع بين الزكية واليتمة والخمر  
والعبد فانه يتربى البطلان الى المحلل بقوة بطلان الحرام وكذا اذا جمع  
بين خل وخمر وان كان الحرام ضعيفا كان يكون مالا في الجدة كما اذا جمع بين  
المدبر والقن او بين القن والمكاتب او ام الولد او عبد غيره فانه  
لا يسري الفساد الى القن لضعفه واختلف فيما اذا جمع بين وقف ومالك  
والاصح ان لا يسري الفساد الى المالك لان الوقف مال نفع اذا كان مسجدا  
عاما فهو كالحرة بخلافه في العام بالمجته اي الحزاب فكل المدبر وغير هذا  
لقبيل ما اذا بشرط الخيار فيه اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة ويبطل  
فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا سقط الزايد قبل دخول انقلب البيع  
صحيا ومنه ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول  
لا تقصص جهالة الى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم في البيوع  
**ومنها** الاجارة وهي كالبيع لا يشترط انهما يبطلان بالشرط

في البيع والشراء  
في الميراث  
في النكاح  
في الطلاق  
في العتق  
في الجوارح  
في الجوارح  
في الجوارح

في البيع والشراء  
في الميراث  
في النكاح  
في الطلاق  
في العتق  
في الجوارح  
في الجوارح  
في الجوارح

بالمعجزة

في البيع والشراء  
في الميراث  
في النكاح  
في الطلاق  
في العتق  
في الجوارح  
في الجوارح  
في الجوارح







ومنها ما اذا استجنى البول بجرثم نام فاصلا فامتنى فاصاب ثوبه لم يطهر بالبول  
 لان البول لا يطهر به فلا يطهر المتى كما حرموا به ولهذا قال شمس الائمة الحنفية  
 مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا  
 ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا  
 ايضا **وجوابه** ان التبعية فيها هو لازم له وهو المذي بخلاف البول ولم  
 ازمه ثبت عليه ومنها بابا الطلاق والعقاق فلو طلق زوجته وغيرها المتفق  
 عليه وعبد غيره او طلقها اربعا نفذ فيما يملكه ومنها لو استعاضت بالمال  
 على قدر معين فرفضه باريه قال في الكنته ولو عين قدر او جسد او بدناه  
 فحالها ضمن المعير المستعير او المهرتين واستثنى الخارج ما اذا عين اكثر من قيمته  
 فرفضه باقل من ذلك مثل قيمته او اكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا لاجراءه ومنها لو شرط  
 الواقف ان لا يؤجر وقفه اكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم العقد في جميع  
 المدة لا فيما زاد على المشرط لانها كالمال لا تقبل تفرقة الصفقة وخرج به فيناوي  
 قاري الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه **فتبين** وليس في القعدة  
 ما اذا اجتمع في العبادة جانب الحضر وجانب السفر فاقا لا تغلب جانب الحضر  
 ومقتضاها تغليب لانه اجتمع الحج والمحرم لان الصالحين قالوا في الحج  
 على الحقيين لو ابتلاه مقيم فسد فقبل اتمام يوم وليلة انتقلت مدته الى  
 مدة الي فرئيس نلانا فلو كان على عكس انتقلت المدة اليه ومقتضاها  
 اعتبار مدة الاقامة فيها تغليباً لجانب الحضر وبه قال الامام الثوري  
 وعنده لومع احدي الحقيين حضراً والاخرى سفرًا فكذلك على الصحيح طرد القاعدة  
 واما عندنا فلا خلاف ان مدة الي فخر واما لو احرم قاص فليست بغيره دار **اي كثر**  
 اقامته فانه يتم ولو شرع في الصلوة في دار الاقامة فسادت غيبته فليس  
 له القصر

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا

له القصر ولم ارها الا ان وعندنا فايته السفر اذا قضاه في الحضر كعتين  
 وعكس يقضي اربعا لان القضاء يحكم الاداء **واما باب الصوم** فاذا صام مقبلاً  
 فافترق في اناء النهار وعكس حرم الفطر **فصل** هل يدخل في هذه القاعدة  
 قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقتضى فانه يقتضى المانع فلو ضا في الوقت  
 او المانع من سنن الطهارة حرم فعلها ولو جرح جرحين عداً وظاهراً ومضموناً  
 وبهذا ومات بهما فلا قصاص وخرج عنهما ما ثل الاول لو استشهدا  
 فانه يغفل عند الامام ربه ومقتضاها ان لا يغفل كقولهما الثانية لو اختلط  
 الموتى المسلمين بوف الكفار فقتضاها عدم الغسل للكل وان فدية قالوا  
 بتغسيل الكل ولم يفصلوا واستجابنا ففصلوا فقال الحاكم في الكافي في كتابه  
 المحرم واذا اختلط موتى المسلمين وموتى الكفار فمن كانت عليه علامة  
 المسلمين صلى عليه ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فمن لم يكن عليهم علامة  
 والمسلمون اكثر غسلوا وكفنوا وصلي عليهم وينون بالصلوة والرداء  
 للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان الفريقان  
 سواء او كانت الكفار اكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفنون ويدفنون  
 في مقابر المسلمين وقد حرموا المانع على المقتضى في مثل غسل رجل وعلو  
 لآخر فان كلامهما منوع عن التعريف في ملكه لحق الاخر فلكه مطلقاً وتعلق  
 حق الاخر به مانع وكذا تصرف الراهن والمؤجر في المهرض والعين المؤجرة  
 منه لحق المهرض والمستأجر وانما قدّم الحق هنا على الذكر لانه لا يفوت  
 به الانفعة بالتأخير وفي تقديم الذكر تفويت عين على الاخر وتامامه  
 في العبادية ثم ما ثل القاعدة الثالثة لم ارها الا ان لصاحبنا واجوا  
 من كراهية الفتاح ان يفتح بها او يمشي من ثملها وهي الايتار في القرب  
 قالوا ان فدية الايتار في القرب مكروه وغيرها محبوب قال الله

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا

المحطات

مسئلة المتى مستكنة لان كل فعل يذنب اولاً والمذي لا يطهر بالفرج الا ان يجعل تبعا انتهى وقد يقال يكن جعل البول البيا في بعد الاستجمار تبعا ايضا



تعال ويؤثر ون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عزة الدين  
لا يشار في القربات فلا يشار براء الطهارة ولا يستر العورة ولا بالصف  
الاول لان الغرض بالعبادات العظيمة والاحلال فن انهم به فقد ترك  
اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ماء يتوضأ به  
فوجهه يغيره ليتوضأ به لم يجز لا اعرف فيه خلافا لان الاشارة انما يكون  
فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح  
المهذب في باب الجمعة لا يقيم احد لا يجلس ليجلس في موضعه فان  
قام باختياره لم يكره فان انتقل الى بعد من الامام كره قال صاحبنا لانه انما يكره  
وقال الشيخ ابو محمد رحمه الله في الفروق من دخل عليه وقت الصلوة ومعه ما يغيره  
لظهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الاشارة ولو اراد الطهارة اشارة  
بالطعام لاستبقاء الحجته كاله ذكره وان خاف فوات محجته فالفرق ان الحق  
في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاشارة والحقق في حال المحضه نفس وكراهية  
الطالب غيره بنوينة في القراءة لان قراءة العلم والم رعة اليه قربة والاشارة بقرب  
مكروه قال الجلال السيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف  
الاول فرصة فانه يجزئ شخصه بعد الاحرام ويندب للمجور ان يساعده فلهذا  
يفوت على نفسه قربة وهو اجر الضعيف الاول انتهى ثم راي في الهبة من منية  
المنفق فقير محتاج معه درهم فاراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر  
على الشدة فالأشارة افضل والا فلا اتفاق على نفسه افضل انتهى **القاعدة**  
**الرابعة** **التابع** **تابع** يدخل فيها قولنا الاول انه لا يفرد بالحكم ومن فرغها  
الحمل يدخل في بيع الام تبعها ولا يفرد بالبيع والهبة كالببيع ومنها الشرب الطريق  
يلغظان في بيع الارض تبعها ولا يفرد ان بالبيع على الظاهر ومنها لا كفارة  
في قتل

في باب الجمعة لا يقيم احد لا يجلس ليجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى بعد من الامام كره قال صاحبنا لانه انما يكره

في الفروق من دخل عليه وقت الصلوة ومعه ما يغيره للطهارة لم يجز له الاشارة ولو اراد الطهارة اشارة بالطعام لاستبقاء الحجته كاله ذكره وان خاف فوات محجته فالفرق ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاشارة والحقق في حال المحضه نفس وكراهية الطالب غيره بنوينة في القراءة لان قراءة العلم والم رعة اليه قربة والاشارة بقرب مكروه قال الجلال السيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف الاول فرصة فانه يجزئ شخصه بعد الاحرام ويندب للمجور ان يساعده فلهذا يفوت على نفسه قربة وهو اجر الضعيف الاول انتهى ثم راي في الهبة من منية المنفق فقير محتاج معه درهم فاراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فالأشارة افضل والا فلا اتفاق على نفسه افضل انتهى

في ان الحمل يبيع في بيع الام والشرب والطريق في بيع الارض

في قتل الحمل ومنها لا لعان بنفيه وخرج عنها لم تل منها يصح اعتناق الحمل  
لو ان امه بشرط ان تلده لا قبل من ستة اشهر ومنها يصح اخراجه بالوصية بشرط  
الذكور ومنها يصح الايصاله وتوكل ذاته ومنها يصح الاقرار له ان يتن المهر  
سببا صالحا وولده لا قبل من ستة اشهر ومنها انه يرض بشرط ولادته حيا ومنها  
انه يورث فتقسم العرة بين ورثة الجنين اذا ضربت بصلتها فالقته ومنها يصح  
الاقرار به وان لم يبين سببا اذا جاءت به لا قبل المدة في الادم وفي مدة  
يتصور عند اهل الخبرة في الهيايم ومنها صحة تدبيره ومنها نبوت نسبه  
صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام لا تنهت على الحمل قبل وضعه ليس  
على اطلاقه لما علمت من نبوت الاحكام له قبل فامر ادم بعضهما كما اشار اليه في  
العناية وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل او بطلت اجرت  
الحال حالاً فانه يبطل الاجل كما في الحائنة وغيره مع انه صفة للدين والصفة  
تابعة لموصوفها فلا تنفرد بحكم **ومما خرج عنها** لو اسقط المودعة فانه يصح  
لانها حقه وقما خرج لو اسقط حقه في حسن الرهن قالوا يصح ذكره الوادي  
في الفصول ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان  
للمدين وهما باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وقالوا  
في الاجل والجودة فارقين بان شرط القاعدة ان لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد  
فان افردها كرهن والكفيل افردها بالحكم الثانية التابع يسقط بسقوط المستوع  
ومنها من فاته صلاة في ايام الجنون وقلنا بعد القضاء لا يقضى سنها الرجوع  
ومنها من فاته الحج وتحلل بافعال العرة لا يأت بالرمي والمبيت لانهم اصابوا  
للقوفى وقد سقط ومنها الوعوات الفارس سقط سهم الفرس لا حكمه  
وخرج عنها من له حقة ديون الخراج كالمقاتلة والعلماء وطبقتهم واتفقوا  
والفقهاء ولا اولادهم

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق

انما يبيع بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق او بغير العبرة بالعتق



والفقير بغير فرض لا ولا دم تبعا ولا يسقط بموت الأصل ترغيبا وقد أخذناه  
 في شرح الكفر وما خرج الأخرس بغيره تحريك اللفظ في تسمية الافتتاح  
 والتلبية على القول به وأما بالقرأة فلا على المختار مع أن المتزوج قد سقط  
 وهو التلطف ومنها اجراء المولى على رأس الأقرع فإنه واجب على المختار  
**تنبيه** يقرب من ذلك ما قيل سقط الفرع إذا سقط الأصل ومنه قوله  
 قولهم إذا برئ الأصل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وأن  
 لم يثبت الأصل ومنه قوله لو قال له زيد علم والف وأنا ضامن به فأنكر  
 علم ولزم الكفيل إذا ادعاه زيد دون الأصل كما في الثانية ومنها  
 لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بآنت ولم يثبت المال الذي هو الأصل  
 في الخلع ومنها لو قال بعث عبدك من زيد فاعتقه فانكر زيد عتق  
 العبد ولم يثبت المال ومنها لو قال بعته من نفسه فانكر العبد عتق  
 بلا عوض **الثالثة** التابع لا يتقدم على المتزوج فلا يصح تقدم المأموم  
 على إمامه في تسمية الافتتاح ولا في الماركان أن امتثل قبل تركه الإمام  
 وفرغ عليه قاضيان في الفتاوى ما إذا سبق إمامه في الركوع والتجويد  
 في الصلاة **الرابعة** يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها وقريب منها  
 يغتفر في الشيء ضمنا ما لا يغتفر قصدا وفي الفصل التاسع والثلاثين  
 من جامع الفصولين فيما يثبت ضمنا حكما ولا يثبت قصدا منه قن لهما  
 اعتقه أحدهما هو مومس فلو شرب المعتق نصيب التكت لم يجز ولا  
 يمكن التكت من نقل ملكه إلى أحد لكن لو ادرك المعتق الضمان إلى  
 السباكت ملك نصيب ومنه غضب قنًا فأبقي من يده وضمه المالك  
 ملكه الغاصب ولو شره قصدا لم يجز ومنه فضول زوجة امرأة بفساها  
 ثم الزدو

في نسخة ١٦٦ من نسخة  
 من نسخة ١٦٦ من نسخة

فأجر المولى على رأس الأقرع

لو قال له زيد علم والف وأنا ضامن به فأنكر  
 من قال له علم والف وأنا ضامن به فأنكر  
 ادعاه زيد دون الأصل

في نسخة ١٦٦ من نسخة  
 في نسخة ١٦٦ من نسخة

قوله قن لهما ضال الحكم الذي  
 ثبت ضمنا لا قصدا منه قال  
 بغيره فلو شرب المعتق  
 نصيب السباكت لم يجز  
 في نسخة ١٦٦ من نسخة

غضب قنًا فأبقي من يده  
 وضمه المالك

ثم الزدو وكذا بعده بان يزوج امرأة فقال نقضت ذلك النكاح لم ينقض  
 ولو لم ينقض قولنا ولكن زوجة أباها بعد ذلك النقض النكاح الأول وهذه  
 شرائط برعينا وإمام المشتري البائع بقبض المشتري لم يصح ولو دفع إليه  
 خرازة وإمامه أن يكبل فيها حتى إذا البائع لا يصح وكبل عن المشتري في القبض  
 قصدا ويصلح ضمنا وحكما لأجل الخرازة ومنه بغير إمام به فوكل وكبل بقبض  
 فقال الوكيل قد أسقطت الخيار أعني خيار الرقبة لم يسقط خيار الموكل ولو  
 الوكيل وهو يراه سقط خيار الرقبة مؤكل عند أبي حنيفة خلا فالله مارج في  
 من هذا الجنس من لا تجوز إجازته ابتداء وتجوز اشتراؤه ومنه القاضي إذا  
 استخلف مع أن الإمام يؤلم الاستخلاف لم يجز ومنه هذا الحكم خليفة وهو يصح  
 أن يكون قاضيا وإجازة القاضي أحكامه يجوز عنه أن الوكيل بالبيع لا يملك  
 التوكيل به ويملك إجازة بيع بآبع فضول والعن فيه أنه إذا جاز يحيط  
 علمه بالبيع خليفة ووكيل الوكيل كذلك فتكون إجازته في الشراء عن  
 بصيرة بخلاف الإجازة في الابتداء ومنه القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين  
 بأن كان له ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع بغير قبض في الأيام التي  
 لم تكن ولاية القضاء فأجازها نوبته أجاز ما قضى جازت إجازته انتهى  
 فائدة ظفرت بثلثين يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء عكس القاعدة  
 المشهورة الأولى يصح تقليد القاض القضا ابتداء ولو كان عدلا ففق  
 انزل عند بعض الشيخ وذكر ابن الكمال أن الفتوى عليه الثانية لو أبق  
 المذون النجس ولو أذن للأبقي صح كافي قضاء المعراج وقتله قاضيات  
 بما في يده **القاعدة الثامنة** تقرق الإمام على الرعية منوطا  
 بصلح وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح فمسئلة صلح الإمام

في نسخة ١٦٦ من نسخة  
 في نسخة ١٦٦ من نسخة

قضاء القاضي في كل أسبوع يومين  
 وإجازة نوبته عليه جاز

صحت تقليد القاض القضا ابتداء

في نسخة ١٦٦ من نسخة  
 في نسخة ١٦٦ من نسخة



عن الظبية المنية في طريق العاقبة وصرح به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج  
 في مواضع وصرح في كتاب الجنائيات ان السلطان لا يبيع عفوهم قاتل من لا يبيع  
 له واما القصاص والصالح وعلمه في الايضاح بان نصب ناظر وليس من النظر  
 للتحقق العقوب واصطرها ما اخرجه عديد من منصوره البراء قال قال عمر بن  
 انزلت نفسي من حال الله تعالى بمنزلة والاليتيم ان احتجت اخذت منه فلانا  
 ايسرت رددت فان استغثت استعفت وذكر الامام ابو يوسف في كتاب الخراج  
 قال بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر على الصلوة والحب وبعث عبد الله بن مسعود  
 على القضاء وبعث عثمان بن حنيف على مساهة الالفين فجعل  
 بينهم ثمانية كل يوم سطرها ويطهرها لتعار وربعها لعبد الله بن مسعود وربعها  
 الاخر لعثمان بن حنيف وقال انزلت نفسي وانيكم من هذا المال بمنزلة في  
 اليتيم فان الله تبارك وتعالى قال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا  
 فليناكل بما معروف والله ما اركى ارضا يؤخذ منها بشاة في كل يوم الا استخرج  
 خزاياها انتهى فعلى هذا لا يجوز التفضيل ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة  
 والربي الى الامام من تفضيل ونسوية من غير ان يبيل في ذكر الى صوب ولا يخل  
 لهم الا ما يكفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال بشئ بعد ايصال  
 المحقوق الا بما بها قسمه بين المسلمين وان قصر في ذكر كان الله عليه حسبا  
 انتهى وذكر الترمذي من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة انواع  
 قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط  
 بعضها ببعض لان لكل نوع حكما يختص به الى ان قال وعلى الامام ان يتقى  
 الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذكره  
 الله عليه حسبا انتهى وفي كتاب الخراج لابن يوسف رحمه ان ابا بكر رضي

باب في بيان ما لا يجوز ان يبيع السلطان عفوهم

ولا يجوز للامام الا ما كسبه من غنائم ولا يجوز له ان يبيع عفوهم ولا يبيع عفوهم ولا يبيع عفوهم

من كلفته ودرجته في ذلك

قم

قم المال بين الناس بالتوبة فجاء الناس فقالوا له يا خليفة رسول الله انك  
 قسمت هذا المال فتوبت بين الناس ومن الناس الناس لهم فضل وسوابق وقدم  
 فلو فضلت اهل السوابق والقدم والفضل بفضلكم فقال انا عاذكم من هذا  
 والقدم والفضل فاعرفني بذلك وانما ذلك شئ نوا به على الله تعالى وهذا  
 معايش والاسوة في غير من الاثرة في كان عمر بن الخطاب رضي وجاه الفتوح  
 فضل وقال لا اجعل من قال بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه  
 ففرض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدر او لم  
 يشهد بدر اربعة الف وقدر من كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك  
 انزلهم على قدر منازلهم من السوابق انتهى وفي القنية من باب ما يحكي للدرر  
 والمتعمك كان ابو بكر رضي يسوك بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي  
 يعطيهم على قدر الحاجة والنفقة والفضل والاخذ بما فعل عمر رضي فرائدنا  
 احسن فتعتبر الامور الثلاثة انتهى وفي النزاهة السلطان اذا ترك العشر  
 لمن هو عليه جاز غنيا كان فقيرا لكن اذا كان المتروك فقيرا فلا ضمان على  
 السلطان وكان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج بيت  
 مال الصدقة انتهى **تيسر** اذا كان فعل الامام من بيت مال الصدقة فيما يتعلق  
 بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالف لم ينفذ ولهذا  
 قال الامام ابو يوسف راج في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام  
 ان يخرج شئ من يد احد الا بحق ثابت معروف انتهى وقال قاضيان في فتاواه  
 من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن ليقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة  
 حوائط موقوف على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجد قالوا ان كانت  
 البلدة مفتحة عتوة وذكر لا يضر بالمارة والناس ينفذ امر السلطات

باب في بيان ما لا يجوز ان يبيع السلطان عفوهم

باب في بيان ما لا يجوز ان يبيع السلطان عفوهم

العتوة ان الله وغالب اولئك

في نفي الامر السلطان وعلمه







في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود  
 موقوفا دارا والقتل من عباد الله ما استطاع وفي فتح القدير اجمع فقهاء  
 الامصار على ان الحدود تدرك بالبشريات والحديث المروي في ذلك متفق  
 عليه بلفظه الاية بالقبول والبشيرة ما يشبه الثابت وليس بنات واصحابنا  
 فسحوا بالبشيرة في الفعل وتسمى بشيرة اشتباه والبشيرة في المحل فالاول  
 يتحقق في حق من اشبه على المحل والحرمه فظن غير الدليل دليلا فلا بد من الظن  
 والا فلا شبهة اصلا كلفه حل وطى جارية زوجته وابيه او امة او جده او  
 جدته وان عليا وطى المطلقة ثلاثا في العدة او باينا على مال والمختلعة  
 واما الولد اذا اعتقها وهي في العدة وطى العبد جارية مولاه والمترين  
 في حق المرونة في رواية ومعتبر الرهن كالمترين ففي هذه المواضع لا حد  
 اذا قال ظننت انها تحل لي ولو قال علمت انها على حرام وجب الحد ولو ادعى  
 احدها الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقرأ جميعا بعلمها بالحرمه له  
 والبشيرة في المحل في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا باينا بالكنابات  
 والتجارية المبيعة اذا وطئها البايع قبل تسليمها الى المشتري والمجعولة مهررا  
 اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بين الوطى وغيره والتمويه  
 اذا وطئها المترين في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه  
 المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام لان المانع هو البشيرة  
 في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وطى جارية عبده المأذون المدين  
 ومكاتبه وطى البايع الجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي  
 فيها الخيار للمشتري وجارية التي هي اخت من الرضاع وجارية قبل الاستبراء  
 والزوجة المحرمه بالردة او بالمطالبة نابذة او بجاعة لا تهرأ انتمى حاشي

قول بالمطالبة لابنه يعني برش وطى كرمه عند قوله او مولاه اي فلا حد لو وطئ الجارية بغير انتمى مولاه  
 ماد رش را بشارد رش ام اخمين با شد حرام او بغير ان مولاه اي مولاي خود اگاه نكره ۱۲  
 ميتود پدرش را قيد كذا

في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود  
 موقوفا دارا والقتل من عباد الله ما استطاع وفي فتح القدير اجمع فقهاء  
 الامصار على ان الحدود تدرك بالبشريات والحديث المروي في ذلك متفق  
 عليه بلفظه الاية بالقبول والبشيرة ما يشبه الثابت وليس بنات واصحابنا  
 فسحوا بالبشيرة في الفعل وتسمى بشيرة اشتباه والبشيرة في المحل فالاول  
 يتحقق في حق من اشبه على المحل والحرمه فظن غير الدليل دليلا فلا بد من الظن  
 والا فلا شبهة اصلا كلفه حل وطى جارية زوجته وابيه او امة او جده او  
 جدته وان عليا وطى المطلقة ثلاثا في العدة او باينا على مال والمختلعة  
 واما الولد اذا اعتقها وهي في العدة وطى العبد جارية مولاه والمترين  
 في حق المرونة في رواية ومعتبر الرهن كالمترين ففي هذه المواضع لا حد  
 اذا قال ظننت انها تحل لي ولو قال علمت انها على حرام وجب الحد ولو ادعى  
 احدها الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقرأ جميعا بعلمها بالحرمه له  
 والبشيرة في المحل في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا باينا بالكنابات  
 والتجارية المبيعة اذا وطئها البايع قبل تسليمها الى المشتري والمجعولة مهررا  
 اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بين الوطى وغيره والتمويه  
 اذا وطئها المترين في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه  
 المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام لان المانع هو البشيرة  
 في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وطى جارية عبده المأذون المدين  
 ومكاتبه وطى البايع الجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي  
 فيها الخيار للمشتري وجارية التي هي اخت من الرضاع وجارية قبل الاستبراء  
 والزوجة المحرمه بالردة او بالمطالبة نابذة او بجاعة لا تهرأ انتمى حاشي

اي عيال البني  
 لم اوجها

فتح القدير وهذا بشيرة ثالثة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهي بشيرة العقدة  
 فلا حد اذا وطئ محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمه فلا حد على  
 من وطئ امرأة تزوجها بلا شرود او بغير اذن مولاه او مولاه وقالوا  
 يحد في وطئ محرمة المعقود عليها اذا قال علمت انها حرام والفتوى على قولها  
 كما في الخلاصة ومن البشيرة وطئ امرأة اختلفت في صحة نكاحها **ومنها** شرب  
 الخمر للتلاويك وان كان المعتمد تحريم **ومنها** ان لا يجوز التوكيل باستيفاء  
 الحدود واختلف في التوكيل باثباتها وقامتي على انها تذكر بانها لا تثبت  
 بشهادة النساء ولا بكتاب القاضى الا القاضى ولا بالشهادة على الشهادة  
 ولا تقبل الشهادة بحد متقادم سوى حد القذف الا اذا كان لبعده عن اللعان  
 ولا يصح اقرار التكرار بالحدود الخالصة الا ان يضمن المال ولا يستخلف  
 فيها لا لزجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا كفر القاذف ترك منه غير يمين ولا تصح  
 الكفارة بالحدود وانقصا ص ولوبير بن القا في برجلين او رجل وامرأتين  
 على اقرار المقدوف بالزنا فلا حد فلو برهن بثلاثة على الزنا حد وجدا  
 ولا قطع بسرقة مال اصله وان علما وفرعه وان سفل واحدا الزوجين  
 وسيد وعبده ومزبوت مأذون في دخول ولا فيما كان اصله مباحا كما  
 علمت تفاريعه في كتاب السرقة وسقط القطع بدعواه كون المرسوق ملكه  
 وان لم يثبت وهو اللص الظريف وكذا اذا ادعى ان الموصولة زوجة ولم يعم  
 ذلك **تنبيه** يقبل قول المترجم في الحدود وكيفية **فان قيل** جواب  
 ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة الجمع والحدود لا تثبت بالاب  
 الا ترى انها لا تثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى  
 بان كلام المترجم ليس ببدل عن كلام المترجم لكن القاضى لا يعرفه ولا يقف عليه

في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة واخرج الطبراني عن ابن مسعود  
 موقوفا دارا والقتل من عباد الله ما استطاع وفي فتح القدير اجمع فقهاء  
 الامصار على ان الحدود تدرك بالبشريات والحديث المروي في ذلك متفق  
 عليه بلفظه الاية بالقبول والبشيرة ما يشبه الثابت وليس بنات واصحابنا  
 فسحوا بالبشيرة في الفعل وتسمى بشيرة اشتباه والبشيرة في المحل فالاول  
 يتحقق في حق من اشبه على المحل والحرمه فظن غير الدليل دليلا فلا بد من الظن  
 والا فلا شبهة اصلا كلفه حل وطى جارية زوجته وابيه او امة او جده او  
 جدته وان عليا وطى المطلقة ثلاثا في العدة او باينا على مال والمختلعة  
 واما الولد اذا اعتقها وهي في العدة وطى العبد جارية مولاه والمترين  
 في حق المرونة في رواية ومعتبر الرهن كالمترين ففي هذه المواضع لا حد  
 اذا قال ظننت انها تحل لي ولو قال علمت انها على حرام وجب الحد ولو ادعى  
 احدها الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقرأ جميعا بعلمها بالحرمه له  
 والبشيرة في المحل في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا باينا بالكنابات  
 والتجارية المبيعة اذا وطئها البايع قبل تسليمها الى المشتري والمجعولة مهررا  
 اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشتري بين الوطى وغيره والتمويه  
 اذا وطئها المترين في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه  
 المواضع لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام لان المانع هو البشيرة  
 في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وطى جارية عبده المأذون المدين  
 ومكاتبه وطى البايع الجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي  
 فيها الخيار للمشتري وجارية التي هي اخت من الرضاع وجارية قبل الاستبراء  
 والزوجة المحرمه بالردة او بالمطالبة نابذة او بجاعة لا تهرأ انتمى حاشي



وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه وكانت عبارة كعبارة ذكر الرجل لا بطريق  
 البديل بل بطريق الاصاله لانه يصار الى الترجمة عند العجز عن معرفة كلامه كالشهاده  
 يصار اليها عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب للمصدر الشريف من الثامن و  
 الثلاثين **تنبيه** القصاص كالحدد وفي الدفع بالشبهة فلا يشترط الا بالاشتبه  
 الحدود وما فتح عليه انه لو ذبح نائما فقال ذبحته وهو ميت فلا قصاص به  
 وجبت الدية كما في العدة **ومنها** لو حنن القاتل بعد الحكم عليه بالقتل  
 فانه ينقلب دية ولا قصاص من يقتل من قال اقتلني فقتل واختلف في وجوب  
 الدية والاشارة عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبدك او اخي او ابني او ابني كمن  
 في العبد وتجب الدية في غيره واشترط في خزانة المفتين ما اذا قال اقتل ابني  
 وبوصفي فانه يجب القصاص وتامه في البرازية وينبغي ان لا قصاص يقتل  
 من لا يعلم انه يحقون الدم على الثايب او لا **وقال الحنفية** ثلاثة قتلوا رجلا عدا  
 ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفا عنهم قال المحسن لا تقبل شهادتهم الا ان  
 يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف ارج  
 تقبل وحق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى وكنتا مسئلة العفو ونشر الكفر  
 من الدعوى عند قوله وقيل نعم اعط كفيلا فترجعه وكتب في القوايد ان القصاص كالحدد  
 الا في مثل الاول يجوز القضا بغيره في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة  
**التي** الحدود ولا تورث والقصاص يورث الثالث لا يصح العفو في الحدود  
 ولو كان حد القذف بخلافه في القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة  
 بالقتل بخلافه في الحدود وسوي حد القذف في الخامسة يشترط بالاشارة والكتابة  
 من الاخر بخلافه في الحدود كما في الرماية من مثل شق ابسكة لا تجوز  
 الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص اب بعة الحدود وسوي حد القذف

بما يشبهه  
 في قوله لا يورث

في قوله لا يورث  
 في قوله لا يورث

لا سارق

لا توفد على الدعوى بخلافه في القصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه اعلم  
**تنبيه** التعزير يشترط مع الشبهة ولذا قالوا يشترط بما يشترط المال ويجري فيه  
 الحدف ويقضى فيه بالنكول والكفارة تشترط معها ايضا الكفارة القطر فيصا  
 فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والخطاء وباقا دصوم تختلف  
 وصحة كما علم في محله **واما القصد** فمثل سقطها لم ارها الا ان ومن العيب  
 ان انفعته شرطوا في الشبهة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتل  
 وليه الذم فان يعتل به وان كان موافقا للرأي اليه حنيف رحمه الله انتهى  
 النبيذ بجدة ولا يرعى خلافه في حنيف رحمه الله  
**القاعدة** ان بعة العتق لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالعصب ولو شتر  
 فلو عصب صبي فات في يده فجأة او بعتي لم يضمن ولا يرد مالومات بصاعقة  
 او نشت حية او ينقل الى ارض مسبعة او الى مكان الصواعق او الى مكان  
 يغلب فيه الخبيث والامراض فان دية على قلة الغاصب لانه ضمان لكلا في  
 لاضرر من غصب والحر يضمن بالالتزام والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحرة لا يضمن  
 بالغصب ولو صغير او تمام في شرح الربيع فيبيل باب القفصة واما الولد  
 كالحرة ولم ار الا ان حكم ما اذا وطئ حرة بشبهة فاحبلها وماتت بالولادة  
 وينبغي عدم وجوب ديتها بخلافه ما اذا كانت آفة **ومرور** **القاعدة**  
 لو طاعت حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الحائنة ولو كان الواطئ صبيته  
 فلا حد ولا مهر وهذا يقال لنا وطئ خلاعة العتق والعنف بخلافه ما اذا  
 طاعت امه تكون المهر حقا السيد وخرج عن القاعدة قول اصحابنا اذا تناز  
 رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما ودخل بها احدهما فزهر الاول لكونه  
 دليل على سبق عقده والاول ان يقال ان الزوجة في يد الزوج كما في ذمناه

من قوله لا يورث  
 في قوله لا يورث

في قوله لا يورث  
 في قوله لا يورث

في قوله لا يورث  
 في قوله لا يورث

في قوله لا يورث  
 في قوله لا يورث

في قوله لا يورث  
 في قوله لا يورث



ولقولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معلتين بانها في يده  
 الزوج فرب وما في يده في يده فيقال يصل القاعدة الزوج لا يدخل تحت يد  
 احد الا الرقبة فانها في يده زوجها والله اعلم ثم رايته في جامع الفصولين من  
 العاصم عشر ما نهته امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج يد غيره وهي  
 تصدق فالحق لرب الدار فقد صرح بان اليد تثبت على الحرمة بخلاف الدار  
 كما في المتاع انتهى **القاعدة الثامنة في الاجتماع امرات**  
**من جنس واحد** ولم يختلف مقصودها دخل احداهما في الاخر غالبا  
**فن فروعا** اذا اجتمع حدث وجنابة وحيض كفي الفصل الواحد  
 ولو بانشر المحرم فمادون الفرج ولزمت نشأة ثم جامع ومقتضاها الا  
 كنفاء بموجب الجماع ولم اره الا صريحا ومنها لو قضى المحرم بيده جلية  
 في مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا وان كان في مجالس فكل ذلك  
 عند محمد ر. وعلم قولهما يجب لكل يد دم وكل رجل دم اذا وجد ذلك  
 في كل مجلس حتى يجب عليه اربع دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يد او رجل فجعلنا  
 جنابة واحدة معنى لاتحاد القصد وهو الاتفاق فاذا اتحد المجلس بغير  
 المعنى واذا اختلف تعتبر جنبايات كونها اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف  
 لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة ونسوة الا ان من يخاف قالوا  
 في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه نشأة  
 كذا في البسوط وفي الثانية فان جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك المجلس  
 قبل الوقوف بعزقة ولم يقصد به رفض الحجية الفاسدة يلزمه دم اخر  
 بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف روح ولو نوي بالجماع الثاني  
 رفض الحجية الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني انتهى ومنها لو دخل

في الجماع مع امرأة واحدة ونسوة الا ان من يخاف قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه نشأة كذا في البسوط وفي الثانية فان جامعها مرة بعد اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعزقة ولم يقصد به رفض الحجية الفاسدة يلزمه دم اخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف روح ولو نوي بالجماع الثاني رفض الحجية الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني انتهى ومنها لو دخل

المسجد

المسجد وصلى الفرض او الراتبة دخلت فيها تحية ولو طأ في القادم عن  
 فرض ونذر دخل فيطوأ في القدوم بخلاف ما لو طأ في اللافاضة لا يدخل  
 فيه طوأ في الوطأ لان كلاهما مقصود ومقصودها مختلف ولو دخل  
 المسجد الحرام فصلى مع الجماعة لا ينوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس  
 ولو صلى فربطة عقب طوأ في ينبغي ان لا يكفيه عن ركعتي الطوأ في بخلاف تحية  
 المسجد لان ركعتي الطوأ واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية  
 المسجد ولو تلاية فسجد صليته قبل ان يقرأ ثلاث آيات كفت عن الطلوة  
 لحصول المقصود وهو التعظيم وكذا لو ركع لها فركع اجزأت قياسا وهذه  
 من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا لو تلاية وكثر  
 في مجلس واحد كفي سجدة واحدة ولو تعدد السهر في الصلوة لم يتعد  
 الجابر بخلاف الجاهل في اجرام فانه يتعدد بتعدد الجنابة اذا اختلف جنسها  
 لان القصد بسجود السهو رغم ان الشيطان وقد حصل بسجدة بين  
 اخر الصلوة والمقصود في اثنا في جبر استك الحرم فكل جبر فاختلف المقصود  
 ولو زن او قرب الخوا وسرق مرارا كفي واحد سواء كان الاول موجبا لما اوجبه  
 الثالث او لا فلوزن بركا ثم نيتا كفي الرجيم ولو قد في مرارا واحدا وجماعة في مجلس  
 او مجلس كفي واحد بخلاف ما اذا زن في حد ثم زن فانه يحذف ثانيا ولو زن وشرب  
 وسرق اقيم الكل لاختلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالثقة  
 وما بعده شئ وثو في يومين فان كانا من رمضان من تعددت والا فلا كفر  
 للاول تعددت والا اتحدت ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد  
 هو اعدام كونه اقوي ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لاختلاف  
 الجنس ولذا قال الزيلعي في قول الكنترا وخضب رأسه بخنثا اذا كان ما يباعا

مختلفة ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالثقة بالثقة في وجب اعدامه نفسي



وان كان ملتبساً فعليه دمان دم للطيء ودم لتفطية الرأس انتهى ويتعدى  
 الجزاء على المقارن فيما على الفرد به دم يكون محرماً باحرامين عندنا وقد لهم  
 الا ان يتجاوز الميقات غير محرم استثناء منقطع لان حالة الجواز لم يكن  
 قارناً ولو تكرر الوطئ بشبهة واحدة فان كانت بشبهة ملك لم يجب الا مهر واحد  
 لان الثاني صداد في ملكه وان كانت بشبهة اشتباه وجب لكل وطئ مهران  
 كل وطئ صداد في ملكه الغير فالاول كوطئ جارية ابنه او مكاتبه والمنكوحه  
 فاسداً ومن الثاني وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه  
 مشتركة مراً اتحد في نصفه لها وتعد في نصيب شريكها ولا يتعدد  
 في الجارية المستحقة كذا في الظهيرة ومن زنا بامه فقتلها الزم الحد والقيمة  
 لاختلافهما ولو زنت بجمعة فقتلها وجب الحد مع الدية ولو زنت بكبرى فافضاء  
 فان كانت مطاوعة من غير دعوى بشبهة فعليهما الحد ولا شيء في الافضاء  
 لم رضاهما ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى بشبهة فلا حد ولا شيء  
 في الافضاء وجب العقر وان كانت مكرهه من غير دعوى بشبهة فعليه الحد  
 دونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بولها فعليه الدية كاملة والحد وضمن ثلث  
 الدية وان كان مع دعوى بشبهة فلا حد عليهما وان كان البول يستمسك فعليه  
 ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك البول فعليه الدية كاملة  
 ولا يجب المهر عندنا خلافاً للحد رحمه الله وان كانت صغيرة يجمع عليها  
 فربي كالكبرى الا في حق سقوط الارش وان كانت لا يجمع عليها فان كان  
 يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكالامر ولا حد عليه والافعية الدية فقط  
 كذا في شرح الزيلعي من الحدود **واقفاً** المجنانية اذا تعددت بقطع عضوه  
 ثم قتله فانها لا تلهي فيها الا اذا كانتا خطائين على واحد ولم يتخللها

في نصيبه

في نصيبه

اذا تعددت الحائض قطع العضو  
 ثم قتله فانها لا تلهي فيها

بر

برء ومورهاست عقر لانه اذا قطع عضوه ثم قتل فاما ان يكون الخدين او خطائين  
 او احدهما او احدى ارجفهما وكل من الاربعه اقام على واحد او اثنين وكل من الثانية  
 اقام ان يكون الثاني قبل البرء او بعده وقد اوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء  
 والقضاء والمعتدة اذا وطئت بشبهة وجبت احرك وتدخلت والمرء منها  
 سواء كان الواطئ صاحب العدة الاولى وغيره لحصول المقصود وقد علمت  
 ما احترزنا عنه من جنس واحد وبقولنا ولم يختلف مقصودها وبقولنا غالباً  
 والله الموفق **القاعدة الثالثة** اعمال الكلام اول من اهل المصطفى فان لم  
 يكن اهل ولا اتفق اصحابنا في الوصول على ان الحقيقة اذا كانت متعدمة  
 فانه يصار الى الجواز فلو اختلف لاثبت كل من هذه النحلة او هذا الدقيق حيث  
 في الاول باكل ما يخرج منها وبشبهة ان باعها واشترى به فاكروا في الثاني بما يتخذ  
 منه كالخبز ولو اكل غير الشجرة والدقيق لم يثبت على الصحيح والمهور شرعاً الا في  
 كالتعذر وان تعددت الحقيقة والجواز او كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح اهل لعدم  
 الامكان فالاول كقول لامرأة العروضة لا يبيها هذه بنتي لم يحرم بذلك ابداً والثاني  
 لو اوى لواليه ولم يعتق بالكسر وعنت بالفتح بطلت ولو لم يكن معتق بالكسر ولم  
 موال اعتقهم ولم موال اعتقهم انصرف الى مواليه لانهم الحقيقة ولا شيء لواليه  
 مواليه لانهم الجواز ولا يجمع بينهما ومما فرغته على هذه القاعدة ما في الثانية  
 رجل له امرأتان فقال لاهداها انت طالبا فباعا فقالت الثلث تكفني فقال  
 الزوج او قعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شيء وكذا لو قال الزوج  
 الثلث لك والباقي لصا جنتك لا تنطلق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل فافعل  
 لان الشراعي حكم ببطلان ما زاد فلا يمكن ايقاعه على احد وفيها ما كان مستاد  
 الطحاوي حكاه في نية الدهر من الطلاق والوجه بين من يبيع الطلاق

كما جئت به منه جوهراً  
 بالسجدة

اعمال الكلام اول من اهل

ان المهور شرعاً او لم يكن



عليها ومن لا يقع وقال احدكم طالق لا يقع على امرأته ففي الثانية ولو جمع بين  
 متكوتة وجعل وقال احدكم طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول ابي حنيفة  
 روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلق  
 احدكم طلق امرأته ولو قال احدكم طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته وعن  
 ابي يوسف ويحد ههنا الله انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس بجعل للطلاق  
 كالبرية والنجس وقال احدكم طالق طلق امرأته في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدكم طالق  
 لا تطلق الحية انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين احداها صحيحة النكاح  
 والاخرى فاسدة النكاح وقال احدكم طالق لا تطلق صحيحة النكاح كما لو جمع  
 بين متكوتة واجنبية وقال احدكم طالق انتهى وقاصدا ان اذا جمع بين امرأته  
 وغيرها وقال احدكم طالق لم يقع على امرأته في جميع الصورة الا اذا جمع بينها وبين  
 حذرا وبهية لان الجذر لما لم يكن اهلا عمل اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كانت  
 المضمومة ادمية فان صالح في الجملة ان يشكل بالجعل فانه لا يوصف بالطلاق  
 عليه ولذا لو قال لها انا منك طالق لغى وقد يقال ان الطلاق لا زالة الوصلة  
 وهي مشتركة بينهما وما فرقت على القاعدة قول الامام الاعظم رحمه الله اذا قال لعبد  
 الاكبر ست من هذا ابن فانه اعلم عتقا مجازا عن هذا حر وهي الاحكام وقال والمنار  
 من بحث الحروف من او وقال اذا قال لعبد ودايته هذا حر او هذا اذ باطل  
 لانه اسم لحد غير عين وذكر غير محل للعتق وعنده هو كذلك لكن على احتمال  
 التعيين حتى لم يرد التعيين كما في مسألة العبد والعل بالاحتمال اوله من الاضرار  
 فجعل ما وضع لحقيقته مجازا على محتمل وان احتمل حقيقة وهي انكر ان  
 ان الاستعارة عند استحالة الحكم انتهى فيد باولاه لو قال لعبد ودايته هذا

في قوله لا يقع  
 على امرأته  
 في قول ابي حنيفة

في قوله لا يقع  
 على امرأته  
 في قول ابي حنيفة

حر عتق العبد بالاجماع كما في المحبط وبيننا الفرق في شرح المنار ومنها  
 لو وقف على اولاده وليس رثة اولاد او لا رجل عليهم صوتا للفظ على حال  
 عملا بالمجاز وكذا لو وقف على مواله وليس لموال وانما لموالي موالا تحقوا  
 كما في التخيير وليس منها مالوات بالشرط والجواب بلفظ فاننا لانقول بالتعليق  
 لعدم امكانه فيتم بغيره ولا يتوكل على ما نقل عن ابي يوسف وكذا انت طالق ومكة  
 فيتم بغيره اذا اراد في دهنه مكة فيدتين واذا دخلت مكة تعليف وقد جعل  
 الامام الاصيل طي من فرعها ما وقع في فتاوي السبكي فنذكر كلامهم بالتام  
 ثم نذكر ما يسهل الله تعالى ما يناسب اصولنا قال السبكي لو ان رجلا وقف عليه ثم علي  
 اولاده ثم اولادهم ونسل وعقب ذكر او انني للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي  
 منهم رجلا ولد او نسل عاد ما كان جارية عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على  
 نسل على الفريضة وعلى ان من توفي من غير نسل عاد ما كان جارية عليه من ذرية  
 من اهل الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب ويستوي الاخ الشقيق  
 والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل تحقق قبضته من منافع الوقف  
 وشرك ولدا او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ولو بقي جتا ان يبيع  
 الشي من منافع الوقف المذكور وقام في استحقاق مقام المتوفى فاذا انقضت على  
 الفقراء وتوفي المتوفى وعيله وانتقل الوقف الى ولديه احمد وعبد القادر ثم توفي  
 عبد القادر ترك ثلثه اولادهم عليهم ولطفية وولدي ابنه محمد المتوفى  
 في حياة والده وهما عبد الرحمن ومكة ثم توفي عن غير نسل ثم توفيت لطفية  
 وتركته بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة  
 بنت لطفية عن غير نسل فالمن ينتقل نصيب فاطمة **قاجاب** الذي ظهر له  
 الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم من هذا الوقف على ستين جزءا والعبد

مالوا في الشرط والجواب بلفظ

المذكورة



الرحمن منه اثنا عشر وثلثة احد عشر وثلثة سبعة وعشرون ولا يحرم  
 بهذا الحكم في اعقابهم بل كل وقت بحسب **قال** وبيان ذلك ان عبد القادر لما  
 توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم علي وعمر والسبعان ولطفية للذكر مثل حظ الانثى  
 ثلثين لعل في حصة السبعان ولعمر حصة ولطفية حصة وهذا هو الظاهر عندنا ويحتمل  
 ان يقال يشاركهم عبد الرحمن وملكه ولذا لم يترك المتوفى في حصة ابنة ونزل لافترقة  
 ابنتها فيكون لها السبعان ولعل السبعان ولعمر السبعان ولطفية السبع  
 وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان التمكن في ما اخذه بهذا الامور  
 احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احدا من ذريته وهذا ضعيف لان  
 المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر انما في ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب  
 بين كل اصل وفرع لابن التطبيق جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف في الظاهر  
 وقد كنت ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاه في ذلك امره في كل ترتيب  
 الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه  
 شيء قام ولده مقامه وهذا قوي لكن انما يتم لو صدق قول المتوفى في حصة  
 والده ان من اهل الوقف وهذه مسئلة كان قد وقع مثلها في التمام قبل  
 التسعين وستمائة وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه فاسلوا الى الديار المصرية  
 يستلثون عنها ولا ادري ما اجابوه لكني رايت بعد ذلك في كلام الاصحاب  
 فيما اذا وقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل الى اولاده ومن مات  
 ولا ولد له انتقل الى الباقيين من اهل الوقف فوات واحد من ولد المتوفى  
 نصيبه اليه فاذا مات اخر من غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل  
 الوقف فهذا التعليل يقتضي ان انما صار من اهل الوقف بعد موت والده  
 فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حصة والده ليس من اهل الوقف

وانه

والواقف على اولاده على ان من مات منهم انتقل الى اولاده ومن مات ولا ولد له انتقل الى الباقيين من اهل الوقف فوات واحد من ولد المتوفى نصيبه اليه فاذا مات اخر من غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لانه صار من اهل الوقف فهذا التعليل يقتضي ان انما صار من اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حصة والده ليس من اهل الوقف

وانه انما يصدر في عليه اسم اهل الوقف بعد موت والده اذا آل اليه الاستحقاق  
**قال** ومما ينبغي ان بين اصل الوقف والوقف بعد موته وخصوصا ما فيه  
 فاذا وقف مثلا على زيد ثم عمر ثم اولاده فموقوف عليه في حصة زيد لانه عين  
 قصده الواقف بخصوصه وسماء وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط  
 استحقاقه وبموت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق لكل واحد منهم من اهل  
 الوقف ولا يقال لكل واحد من موقوفي عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف وانما  
 الموقوف عليه جهة الاولاد كالفقره قال فبين بذلك ان ابن عبد القادر والدة  
 عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقوفا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه **قال** **المرسكي**  
 وقد يقال ان المتوفى في حصة ابنة تحق ان لو مات ابو جري عليه الوقف فينتقل  
 بهذا الاستحقاق الى اولاده **قال** وهذا قد كنت في وقته ابحث في رجعت عنه فان  
 قلت قد قال الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه شيء فقد سماه  
 من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فيدل على ان اطلاق اهل الوقف على من لا  
 اليه الوقف فيدخل تحت والد عبد الرحمن وملكه في ذلك فيستحقان ونحن انما  
 نرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفها سواء واقف ذلك في الفقهاء **قلت**  
 باسم مخالفة ذلك لما قلناه انما الاولاد لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه  
 شيء فيجوز ان يكون قد استحق شيئا صار به من اهل الوقف وبترتيب استحقاقه  
 فيموت قبل فنقص الواقف على ان ولده يقدم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل  
 اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيحتمل ان يقال ان الموقوف عليه والبطن الذي  
 بعده وان وصل اليه الاستحقاق اعني ان صار من اهل الوقف قد يتأخر استحقاقه  
 اما لانه مشروط بمرور كل سنة كذا فيموت في اثنا عشر او ما اشبه ذلك فيصح  
 ان يقال ان هذا من اهل الوقف والى الآن ما استحق شيئا من الفدية انا العلم

المرسكي

اوله



او لعدم الاستحقاق بمضى زمان او غيره هذا حكم الوقف بعد موت غيره  
 عبد القادر فتمت توقيف عن غير نسل انتقل نصيب الى اخوته على شرط الوقف  
 لمن في درجته فيصير نصيب عبد القادر كل من في اثلاثا لعل الثلثان و  
 للطيفة الثلث ويستمر حرمان عبد الرحمن ومكة فلما مات لطيفة انتقل  
 نصيبها وهو الثلث الى بنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن ومكة بشئ لوجود  
 اولاد عبد القادر وهم يحبونهم لانهم اولاد وقد قدّمهم على اولاد الاولاد  
 الذين هم منهم ولما توفي علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمل ان يقال  
 نصيب كل وهو ثلثا نصيب عبد القادر لها على بقول الواقف من مات منهم من ولد  
 انتقل نصيب لولده وتبقى هي وبنت عمتها مستوعبين لنصيب جدّها زينب لثلاثه  
 ولطافه ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كل ينقسم الان على اولاده  
 على بقول الواقف ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فقد اثبت لحيه اولاد الا  
 ولاد استحقاقا بعد الاولاد وانما جئنا عبد الرحمن ومكة وحياته اولاد  
 الاولاد بالاولاد فاذا انقرض الاولاد زال المحجب فيستحقان ويقسم نصيب  
 عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب ابيها في نقص  
 ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة وهذا امر اقتضاه النزول الحادث بانقرض  
 طبقه الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدد ولا يخلف  
 ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيب لولده فان ظاهره يقتضي  
 ان نصيب على بنته زينب واستمر نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فحالها هذا  
 لعل فيها جميعا ولو لم يخالف ذلك لزمناه مخالفة قول الواقف ان بعد الاولاد  
 لا يكون لا اولاد الاولاد فظاهره يستعمل الجميع فهذان الظاهران تعارض  
 وهو تعارض قوت صعب ليس في هذا الوقت محققا صعب منه وليس الترجيح

تحت في  
 الصعب بالفتح  
 كونه احسن

فيه بالهين بل هو محل نظر النقيب وخطرك فيطرق **منها** ان الشرط يقتضي  
 لاستحقاق اولاد اولاد جميعهم متقدّم في كلام الواقف والشرط يقتضي لا  
 خراجهم بقوله من مات انتقل نصيب لولده متاخرا فالعمل بالمتقدّم اولي  
 لان ابدالين من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر اول **ومن** ان شرط  
 الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل لذلك  
 الاصل فكان التمسك بالاصل اولي ومنها ان من صفة عامة بقوله من مات  
 وله ولد صالح لكل فرد منهم ولجودهم واذا اريد مجموعهم كانه انتقال نصيب  
 مجموعهم المجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجه مع  
 اعمال الاقل وان لم يعمل بذلك كان الغالب اقل من وجه وهو مرجوح ومنها اذا  
 تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارض لا ترجيح فيه **فلا**  
 اول لانه لا ينفذ انه اقرب العرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لا يقل  
 الامر بين وهو الذي يخلفها اذا اشرك بينها وبين اولاد الاولاد محقق وكذا فاطمة  
 والرايد على المحقق في حقها مكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن ومكة  
 فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين تقيم بينهم فيقسم بين عبد الرحمن  
 ومكة وزينب وفاطمة فهل يقيم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعبد الرحمن  
 حصة ولكل من الاناث حصة نظر اليهم دون اصولهم فينزلون منزلة من لو كانوا  
 موجودين فيكون لفاطمة حصة ولزينب حصة وللمكة حصة فيه  
 احتمال وانما في الثاني اميل حتى لا يفضل فخذ على فخذ في المقدار بعد موت  
 الاستحقاق فتمت توقيت فاطمة من غير نسل والباقي من اصل الوقف زينب  
 خالتها وعبد الرحمن ومكة ولدا عمتها وكلامهم قد رجحنا وجب قسم نصيبها بينهم  
 لعبد الرحمن نصفه ولمكة رابعة وزينب رابعة ولا نقول هنا منظر الاصول

لا ينقل الى اصولهم  
 ولعبد الرحمن  
 بنت م



لان الانتقال من مساوهم ومن هو دونهما فكان اعتبارهم بانفسهم اول فاجتمع  
لعبد الرحمن ومكة الخ من حصل لهما بموت علي ونصف ربح الخمس الذي لفاطمة  
بينهما بالفرصة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس واجتمع لزينب  
الخمس من موت والدها وربع خمس فاطمة فاحتجنا الى عدد يكون لخمس  
ونحن ثلاث وربع وهو ستون فقسنا نصيب عبد القادر عليه الرينب خمساه  
وربع خمسة وهو سبعون وللعبد الرحمن اثنان وعشرون وخمس  
ونصف خمس وثلاث خمس ومكة احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس وهذا  
ما ظهر لي ولا اشهر احدا من الفقهاء يقلد في بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي  
رحم الله **قلت** قاله الجلال السيوطي الذي يظهر اختياره اقلاد حول لعبد  
الرحمن ومكة بعد موت عبد القادر عملا بقوله ومن مات من اهل الوقف الى  
اخره وما ذكر السبكي من انه لا يطلق عليه من اهل الوقف لم نوع وما ذكره في تأويل  
قوله قبل استحقاقه خلا في الظاهر من اللفظ وخلا في التبادر الى الاقدام بل صرح  
كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل  
في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصدق ان يصير اليه وقوله لشي من منافع الوقف  
دليل قوي لذلك فانه كمر في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه النفي  
فيتم لان المعنى ولم يستحق شي من منافع الوقف وهذا صريح في رد التاويل الذي  
قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير  
شي من منافع الوقف فلهذا الانفاظ كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق  
وايقنا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله اولا لان من مات  
عن ولد عاد ما كان جاريا عليه على ولده وانه يغني عنه ولاينا في هذا الشرط  
الترتيب في الطبقات بشي لان ذاك عام خصصه هذا كما خصصه ايضا قوله

عليه ان من

عليه ان من مات عن ولد اخره وايضا فاننا اذا علمنا بعموم الشرط الترتيب  
لنرم منه الغاء بهذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير  
انما استحق عبد الرحمن ومكة كما استحق في الدرجة اخذا من قوله عاد على  
منه في درجة فوق قوله ومن مات قبل استحقاقه الاخره مهيلا لا يظهر له اثر في صورة  
بخطا في ما اذا علمناه وخصصنا بعموم الترتيب فان فيه اعمالا للكلامين وجعلنا  
بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به حينئذ فنقول ان مات عبد القادر فم نصيبه بين  
اولاده الثلاثة وولده اسبا لعبد الرحمن ومكة اثلاثا فلما مات عمر عن غير  
مثل انتقل نصيبه الى اخويه ولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر لكل منهم  
لعل خمسان ونطيق خمس وللعبد الرحمن ومكة خمس ان اثلاثا ولما توفيت  
لطيفة انتقل نصيبها بكلها لزينب فاطمة ولما مات علي انتقل نصيبه بكلها لزينب  
وزينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجات زينب وعبد الرحمن  
ومكة فم نصيبهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم لما ذكره  
السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس  
وثلاث بموت فاطمة نصف خمس ومكة بموت عمر ثلثا خمس وبموت فاطمة  
ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر بين زينب سبعة وعشرون وخمس  
واثلاث خمسان وربع خمس وللعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي ثلثا خمس وربع خمس  
وما قاله السبكي من الفرق بعد الاستحقاق لعبد الرحمن ومكة والجرم حينئذ  
بصحة هذه القسمة والسبكي ترد فيها وجعلها باب قسمة المشكوك  
في استحقاقه ونحن لا نتردد في ذلك **ومثل** الامام السبكي ايضا في رجل  
وقد صار حرة ثم ادلادته ثم اولادهم بشرط ان من مات من اولاده انتقل  
نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف

كلام مستأنف تفصيل القسمة  
زاد

هو ثلثا خمس م

ونصف وثلاث ومكة احد  
عشر وهي ثلثا خمس م



وله ولد استحق ولده ما كان مستحقه المتوفى لو كان حيًا فمات حمزة  
 وخلف ولدين هما عماد الدين وخديجة وولد ولدت ابوه في حياة  
 والده وهو نجم الدين ابن مؤيد الدين بن حمزة فاخذ الوالدان نصيبهما  
 وولد الولد نصيب الذي لو كان ابوه حيًا لاخذه ثم ماتت خديجة فمات  
 يختص اخوها بالباقي او يتشاركه ولداخيه نجم الدين **فاجاب** رحمه الله  
 تعارض فيه اللفظان فيمكن فيحتمل الشراكة ولكن الأرجح اختصاص  
 الاخ ويرجى ان التخصيص على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالتخصص **قوله**  
 ومات قبل الاستحقاق كالعامة فيقدم الخاص على العامة انتهى بهذا  
 ما اورده بجلال الاسيوطي في هذه المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحل  
 جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه بجلال الاسيوطي رحمه الله اذكر بعده ما غني  
 فذكر وانما اصيل فيه لكثرة وقوعها وقد افقت فيها اصلها اما حاصل السؤال  
 ان الخافق وقف على ذرية مرتبًا بين البطلون بل ذكر مثل حفظ الانثيين و  
 شرط انتقال نصيب المتوفى عن ولد اليه وعن غيره ولد اليه هو ودرجته وان مات  
 مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي حيًا فمات الواقف عن ولدين  
 ثم مات احداهما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة  
 عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل ثم مات احد الولدين عن غير نسل له  
 وحاصل جواب السبكي ان ما خفف المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده  
 الثلاثة ولا شيء لولدي ابنه المتوفى في حياته ومات من الثلاثة  
 عن غير نسل رك نصيبه الاخوة فيكون النصف بينهما ومات عن غير  
 ولد فنصيبه مادام اهل طبقة ابيه فن مات بعدهم يقسم نصيبهم  
 جميع اولاد الا ولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حصة ابيه فتقص

القسم

القسم بموت الطبقة الثانية ونزول المحجب عن ولد المتوفى في حصة ابيه  
 علما بقوله ثم على اولاد اولاده وانه انما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الي  
 ولده مادام البطل الاول فن مات من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الي ولده في  
 الربع على هذا فالذي يبقى احد من البطن الاول فتتقضى القسم ويكون بينهم بالسوية  
 فن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض اهل تلك الطبقة  
 فتتقضى القسم ويقسم بينهم بالسوية وبكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة  
 بجلال الاسيوطي في شيء واحد وان اولاد المتوفى في حصة ابيه لا يخرجون مع بقاء  
 الطبقة الاولى وانهم يحقون معهم وافق على انتقاض القسم **قلت** اما ما  
 في اولاد المتوفى في حصة ابيه فواجبة لما ذكره الجلال الاسيوطي واما قوله  
 فتتقضى القسم بعد انقراض كل بطن فقد افق به بعض علماء العصر وغروا  
 ذلك الى الخصافي ولم يتشبهوا بما صورته الخصافي وما صورته السبكي فانما  
 حاصل ما ذكره الخصافي بالاختصار وابتدأ ما بينهما من الفرق فذكر الخصافي  
 صور الاول وقدر ذريته بلا ترتيب بين البطلون استحق الجميع بالسوية الاعلى  
 والاغل فتتقضى القسم في كل سنة بحسب قسمتهم وكثرتهم الثانية وقدر عليهم  
 شارطا بتقديم البطن الاعلى ثم ونتم ونشئ لاهل البطن الثاني مادام واحد  
 من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شيء لولده ولده يستحق من مات ابوه قبل له  
 الاحتقاق مع اهل البطن الثاني لانه الاول لكونهم منهم الثلاثة وقدر على ولده  
 واولاده وتسلم لا يدخل ولدهم كان ابوه مات قبل الوقف لكونه حصص  
 اولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله الرابعة وقدر على ولده واولاد  
 اولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم ونتم وقلنا لا شيء للبطن الثاني  
 مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني ونترك ولدا مع وجود

نفته

ولم يرد فلام

اولاده في



الاعلى انقراض الاعلى فلا مشاركة لرجل البطن الثاني لان من الثالث فاذا انقضى  
 الثاني شارك الثالث الخامسة وقذف على اولاده واولاد اولاده  
 وذريته ونسبه ولم يرب ونظر ان من مات عن ولد فقصيه له وحكم قسمته بين  
 الولد وولد الولد بالسوية فما اصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد  
 سهمان سهمه المجهول لهم بالسوية وما انتقل اليهم والده **السادس**  
 وقذف على ولده لصلبه ذكر او انثى وعيا واولاد الذكور من ولده واولاد اولادهم  
 ونسلم وحكمه قسمه الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى  
 بالسوية فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم ونسبه اختص  
 ولده لصلبه ذكر او انثى فاذا انقضوا صار لولد البنين دون اولاد بنات  
 ثم لا وده هؤلاء ابد **السابعة** وقذف على بناته واولادهن واولاد اولادهم  
 وحكمه ان الغلة لبناته ونسلم فلو قال يقدم البطن الاعلى اتبع فان بشرط بعد  
 انقراضهن ونسلم لولده الذكور ونسلم اتبع فان مات بعض ولده الذكور  
 عن اولاد وبقى البعض له اولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء  
 فان رتب فالغلة للباقيين من ولده فاذا انقضوا كانت لولد المتوفى الثامنة  
 وقذف على ولده وولد ولده ونسلم مرتبا بشرط ان من مات عن ولد فقصيه  
 له وعن غير ولد فراجع الى الوقف وحكمه ان الغلة للاعلى ثم ونسلم فان قسم سنين  
 ثم مات بعضهم عن نسل قال تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف  
 وعلى اولاده المتأخرين له بعده فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب الميت  
 كان لولده واما جعل الولد من مات حصته ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون  
 الواقف في التقديم الاعلى يكون قال بعده ان من مات عن ولد فقصيه له وكذا لو مات الاعلى  
 الا واحد فجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثاني مع وجود الاعلى ولو كان

عدد البطن الاعلى عشرة فوات اثنان وولد لكل نسل ثم مات اخر ان عن ولد لكل  
 ثم مات اخر ان عن غير ولد فحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى  
 الميتين الذين تركا اولاداً فما اصاب الاربعة فهو لهم وما اصاب الميتين كان لاولادهم  
 ولو مات واحد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سهمين من النصف  
 وسهم الميت يكون لاولاده فلو قسمناها سنين بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان  
 عن غير ولد ثم مات واحد اربعة اولاد واحد عن اولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك  
 ولدا ومات اخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما اصاب الاحياء اخذوه وما اصاب  
 الميت كان لاولادهم ككل سهم ابيه ثم تنظر الى ما اصاب الاربعة فيقسم ارباعا فيرث  
 سهم من مات عن غير ولد الى اصل الوقف فتعاد القسمة على ثمانية فما اصاب والدم  
 قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيرهم الميت الذي مات عن ولد اثنان فما اصاب  
 الميت كان لولده فلو لم يمت احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن  
 غير ولد او مات بعض الاعلى ثم مات الثاني رجل او جلان عن ولد وحكمه ان لا شيء  
 لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد  
 الامام التحصاف الصورة الثانية من غير زيادة ولا نقص وفرع ان البطن الاعلى  
 لو كانوا عشرة وكان ايمان ما قبل الوقف وترك كل ولد الا حق لهما مادام ولد  
 من الاعلى لانهما من البطن الثاني فلاحق لهما حق لهما حتى ينقرض فلو مات من  
 العشرة وتركوا كل ولد الا ذلك نصيب ابيه ولا شيء لولد من مات قبل الوقف وان  
 استوفوا في الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة فما اصاب الحي اخذوه  
 وما اصاب المتوفى كان لاولادهم فان مات العاشر عن ولد انتقلت القسمة  
 لانقرض البطن الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة  
 واولاد الميت قبل الوقف فتقسم بالسوية بينهم ولا يرث نصيب من مات الى



ولده الآخر قبل انقراض البطن الاعلى فتقسم على عدد البطن الاعلى فما اصاب الميت  
كان لولده فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجعلنا ما على عدد  
البطن الثاني ولم نعمل بالاشتراك انتقال نصيب الميت الى ولده هنا نكون الوقف  
قال على ولده وولد ولد فلزم دخول اولاد من مات قبل الوقف فلزم نقض  
القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فانوا واحد بعد واحد وكل مات واحد  
ترك اولاد الا حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلاثة اولاد  
ومنهم من ترك سنة اولاد ومنهم من ترك واحدا ليس قلت نحن مات كانت  
نصيب لولده فلما مات العاشر كيف تقسم الغلة قال انقض القسمة الاولى واد  
ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر حيا عنهم فاقسمها على عددده ويصل قول  
من مات عن ولد انتقل نصيب لولده لان الامر يؤول الى قوله وولد ولد  
وكذلك لو مات جميع ولد ولد انتقل نصيب فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الثاني  
فوجدناه ثمانية انفس وكذلك كل بطن نصيب لهم فانما يقسم على عددده ويصل  
ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض العصريين من الصورة الثمانية وبيات  
حكمها ان الخصاص قائل بنقض القسمة ومثل مسألة السبكي ولم يثبت على الفرق  
بين الصورتين فان في مسألة السبكي وقف على ولاده ثم اولادهم بأكملهم بين  
الطبقتين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالواو لا يتم  
فصدر مسألة الخصاص في اقتضى اشراك البطن الاعلى مع السفلى وصدر  
مسألة السبكي اقتضى عدم الاشراك فالقول بنقض القسمة وعدهم حتى على  
ان هذا والدليل عليه ان الخصاص في بعد ما قرر بنقض القسمة كما ذكرناه قال  
قلت فلم كان هذا القول عندك المحول به وتركت قوله كلما حدث على احد منهم  
الموت كان نصيبه مردودا الى ولده وولد ولده ولتد ابداما تناسلوا

قال

قال من قبل انا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بابيه فعلنا بذلك  
وقسمنا الغلة على عدددهم انتهى فقد افاد ان سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد  
بصدر الكلام فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال  
بنقض القسمة **فان قلت** صدقت ان الخصاص في صورها بالواو لكن ذكره  
بعد ما يفيد معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاستويا **قلت** **يقول** لكن هو  
اخراج بعد الدخول في الاول بخلاف التعبير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني  
لم يدخل مع البطن الاول فكيف نقضه ان يستدل بكلام الخصاص في علم مسألة السبكي  
مع ان السبكي بنى القول بنقض القسمة على ان الواو اذا ذكر بشرطين متعارفين  
يعمل بالواوهما قال وليس هذا من باب السج حتى يعمل بالاستعانة فان كان هذا رأي  
السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الامام  
رحم الله فهو مشكل في قولهم ان شرط الواقف كنه الشارع فانه يقتضي العمل بالمتأخر  
وجبت ان جنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبنا فان مذهبنا العمل  
بالمؤخر قال الامام الخصاص فانه لو كتب في اول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوصى  
وكتب في اخره علم ان لفظا بيع ذلك والاستبدال بشئ كان له الاستبدال قال من  
قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكس امتنع بعده انتهى قال الحاصل ان  
الواقف وقف على ولاده واولاد اولاده وولد اولاد اولاده ثم عذرية  
وسد طبق بعد طبقة وبطنا بعد بطن تجب العليا والسفلى على ان من مات عن ولد  
انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غيره ولد انتقل نصيبه الى غيره ورجع وذي  
طبقه وعلى ان من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشي من متاعه وترك  
ولدا او ولدا او ولدا سفلى من ذلك استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا  
هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعتبر بنسب الطبقات

نعمه ص



وبعضهم بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في حيوة الواو فقد قبل دخوله فلهما ما خص اباهم لو كان حيا مع اخوة فمن مات من اولاد الواو قبل ولد ولد كان نصيبه لولده ومن مات من غير ولد كان نصيبه لاهله فيسقط الحال كذلك الى انقرض البطل الاعلى وهي مسئلة الخصة في التذييل قال فيها ينقض النسخة حيث ذكر بالواو وقد علمت وان ذكرتم في مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له ولا ينقض اصلا بعده ولو انقرض اهل البطن الاول فاذا مات احد ولدي الواو عن ولد والآخر عن عشرة كان النصف لولد من مات ولد والنصف للآخر لعشرة فاذا مات ابناء الواو استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استوا في الطبقة فقولوا علم ان مات ولد ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراد اى الترتيب فيه ثم كان له شيء ينتقل لاولده وهكذا الى اخر البطون حتى لو قدر ان الميت عن ولد واحد اخلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة اخلف كل اولاد حتى وصلوا الى مائة في البطن العاشر فيعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخرين المائة وان استوا في الدرجة **ثم اعلم** ان المراد من قولهم تحجب الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل اصل يحجب فرع وفرع غيره فلا حق لاهل البطن الثاني مادام واحدا من البطن الاول هو جودا وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل يحجب فرع نفسه لا غيره غيره لكن يقع في بعض الكتب الواو قافي انهم يقولون طبقة بعد طبقة ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك انه من باب التأكيد وان حجب العليا السفلى مستفاد من قول طبقة بعد طبقة ويطنا بعد بطون ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم ما ذكرناه كان ما بعد ثم تأكيدا

في العليا الطبقة

لان

لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الترتيب في انفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر من الشحنة نقل وشرح المنظوم في فتاوى السبكي واقتبس من غير ما نقله الجلال السيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكي عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن القلاح بشي ثم تبين له خطأه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة ابيا تافن رام زيادة الاطلاع فليرجع اليه ولم تنزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين وهو الموقوف في الميراث **تيسر** يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التأكيد فاذا دار اللفظ بينهما تعين الميراث التأسيس ولذا قال اصحابنا لو قال لزوجتي انت طالق طالق طالق طلقت ثلاثا فان قال اردت بذلك كيد صلت قديانته لا قضاء ذكره الزيلعي في الكتابات وفي الخلاصة اذا حلف على امر لا يفعله ثم حلف في ذكر المجلس او في مجلس اخر ان لا يفعله بكذا ثم فعد ان نوي يمينا او التمسك به او لم ينو فعليه كفارة يمينتين وان نوي بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة وفي التمسك به ابي حنيفة رجع اذا حلف بايمان فعليه لكل يمين كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال عنت بالثاني الاول لم يستقيم ذلك في اليمين بالله تعالى ولو حلف بمحبة او عمة يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو نذري هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهو يمينان وفي النوازل رجل قال لاخر ان فعل كذا هو نصراني والله لا اكلمه يوما والله لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كلمه بعد الغد فعليه يمينان وان كلمه بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه انتهى **في الخلاصة القاعدة العاشرة الخارج بالضمات**

ثم وان المجلس والمجالس  
في بعض واخذ فعليه لكل يمين كفارة سواء

اذا حلف على امر لا يفعله ثم حلف  
من ذلك المجلس او في مجلس اخر ان لا يفعله به

حلفان لا يكلمه يوما وشهرا وسنة  
من العجايب

مخرج بالضم



رواه احمد و ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عايشة رضي الله عنها في بعض طرقه ذكر السبب و هو ان رجلا ابتاع عبدا فاقام عنده ما يشاء الله ان يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعملت غلاما فقال الخراج بالضم ان قال ابو عبيد الخراج في هذا الحديث غلامه العبد يشترى به الرجل فيستعد زمانا ثم يعثر منه على عيب دل عليه البايع فيه و ياحذ جميع الثمن ويفوز بغيره كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك بغيره من ماله انتهى وفي الفايق كما خرج من ماله فهو خراج الشجر ثم خرج في الحيوان ذرة و انتهى وذكر في الاسلام في اصوله ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال اصحابنا في باب الخيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالكسب والغلة وتسلم المشتري ولا يضر حصوله لمجانا لانها لم تكن جزءا من البيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان وبثله يطيب الرجح للحديث وهنا سؤال ان لم ارها لاصحابنا احدها لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزيادة قبل القبض للبايع ثم العقد او انفسح لكونه من ضمانه ولا قال به **واجيب** بان الخراج يعمل قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معا واقصر في الحديث على التعليل بالضممان لانه اظهر عند البايع واقطع لطلبه وكتبه اده ان الخراج للمشتري **الثاني** لو كانت الغلة الضمان لزم ان تكون الزيادة للغاصب لان ضمانه ان كان من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة رج في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع الغصب واجيب بان صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج من هو ملكه اذا تلف على ملكه وهو المشتري

في ضمانه ان كان له عيبا في ضمانه

انفسح والغاصب

والغاصب لا يملك الغصب وبان الخراج هو المنفعة جعلها لمن عليه الضمان ولا خلا في ان الغاصب لا يملك الغصب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانه عليه فلا يتناول موضع الخلاف في ذكره الجلال السيوطي وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فيما اذا دفع الاصل الدين الى الكفيل قبل الاداعنة فرج الكفيل فيه كان مما يتعين ان الرجح بطيب له واستدل له في فتح القدير بالحديث وقال الامام رجح بده على الاصل في رواية وينص في رواية وقالوا في البيع فاسدا اذا فسده فانه يطيب للبايع ما رجح المشتري والاصل ان الخرج ان كان لعدم الملك فان الرجح لا يطيب كما اذا رجح الغصب والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفد المكسب فبما لا يتعين لا فيما يتعين ذكر الزيلو في البيع الفاسد قال الجلال الا سيوطي خرج عن هذا الاصل مسئلة وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولده يكون للابرا ولو جنى جنبا خطا فالعقل على عصبته ما دونه وقد يجيء منه وبعض العصباء يعقل ولا يرث انتهى **واقا** منقول مشايخنا رحمهم الله فيها كذا وجب في **القاعدة الحادية عشر السؤل المعاد في الجواب** قال البرازي وفتاواه من اواخر الوكاة وعمر الثاني قال امرأة زينة طالق او عبده حر وعليه المثل في المثل الله تعالى ان دخل هذه الدار فقال زينة كان خالفا بكذا لان الجواب يقضى إعادة فاعاد السؤل ولو قال اجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال اجزت ذلك عني ان دخلت الدار او الزمة نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الي وفيها من كتاب الطلاق قالت له انا طالق فقال يطلاق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى قبل الست طلقته امرت به قال يطلاق لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلقته انتهى **ومنه كتاب الإيمان** قال فعلت كذا امس فقال نعم فقال التل والتمن

وان كان له عيبا في ضمانه

والغاصب لا يملك الغصب



فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي اقرار القينة قال لا خير عليك كذا قال فما  
 التي فقال استنزلت نعم احسنت فهو اقرار عليه ويؤخر به انتهى وقد ذكرنا الفرق  
 بين نعم وبل وما فرقة على ذلك في شرح المناهضة فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله  
 والعام اذا خرج لمخرج الجزاء الاخره من راء الاطلاع فليرجع اليه وفي بيته الذي  
 في فتاوي اهل العصر قالت لزوجها اهل على نقل انتطال في ثلاثا ان اخذت هذا  
 نشئ فقال الزوج انت طالق ثلاثا ولم يزد هل يضمن الجواب اعادة ما في السؤال  
 فيكون تعليقا ان يكون تنجيزا فقال بل يكون تنجيزا انتهى **القاعدة الثانية عشر**  
**لا ينسب الي ساكت قول** فلوراي اجنبي يبيع ماله ففكت ولم ينهه لم يكن وكذا  
 سكوت ولوراي القاض الصبي او المعتودا وعبد هما يبيع ويشترى ففكت  
 لا يكون اذنا في التجارة ولوراي المهر من الراهن يبيع الرهن لا يبطل الرهن  
 ولا يكون رضي في رواية ولوراي غيره يتلف ماله ففكت لا يكون اذنا بالثا في  
 ولوراي عبده يبيع عبدا ماله ففكت لم يكن اذنا كذا ذكره الزيلعي والمأ  
 ذون ولو سكوت عن وطني امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه اخذ ام سكوت  
 عند اطلاق ماله ولوراي المالك رجل يبيع متاعا وهو مفر ساكت لا يكون رها عندنا  
 خلافا لابن ابي بلب ولوراي يفتنه بترق ففكت ولم ينهه لا يصير اذنا في النكاح  
 ولو تكرر وجب غير كفؤ فسكوت الولي عن مطابقة التفرقة ليس رضي وان  
 طال ذلك وكذا سكوت امرأة العتق ليس رضي ولو اقامت معسنتين  
 وهي فجامع الفصولين وقاعارية الخايشة الاعارية لما ثبتت بالسكوت  
 وخرج عن هذه القاعدة ما ثل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق به  
 الاول سكوت البكر عند استجاره وتبها قبل التزوج وبعده **الثانية** سكوتها  
 عند قبض مهرها **الثالثة** سكوتها اذا بلغت بكرة الرابعة **خلفت**

في كونه ان يبيع بغيره فيكون  
 في كونه ان يبيع بغيره فيكون

في كونه ان يبيع بغيره فيكون  
 في كونه ان يبيع بغيره فيكون

في كونه ان يبيع بغيره فيكون  
 في كونه ان يبيع بغيره فيكون

ان لا يشترط في تزوجها اولا ففكت حنت الخامسة سكوت المتصدق عليه  
 قبول لا الموهوب بل ان يبيع سكوت المالك عند قبض الموهوب والمصدق  
 عليه اذن المتابعة سكوت لا وكيل قبول ويرد بركة الثامنة سكوت المقر قبول  
 ويرد بركة التاسعة سكوت الموقوف اليه قبول للتقويض وله رد بركة العاشرة  
 سكوت الموقوف عليه قبول ويرد بركة الحادية عشر سكوت احد المتبايعين  
 في بيع التلجئة حين قال لصاحبه قد بدلي ان اجعله بيعا صحيحا **الثانية**  
 عشر سكوت المالك القديم حين قسم مال بين الغائبين رضي **الثالثة** عشر  
 سكوت المشتري بالخياري حين رأى العبد يبيع ويشترى مطلقا لخياريه **الرابعة**  
 عشر سكوت البائع الذي له حق حبس البيع حين رأى المشتري قبض البيع اذن  
 بقبضه صحيحا كان البيع او فاسدا **الخامسة** عشر سكوت الشفع حين علم بالبائع  
 السكوت عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة **السادسة**  
 عشر لو حلف المولى لا ياذن له ففكت حنت في ظاهر الرواية **الثامنة** عشر سكوت  
 القن وانقياده عند بيعه او رهنه او دفعه بجنابة اقرار به ان كان يعقل  
 بخلاف سكوت عند اجارته او عرضه للبيع او تزويجه **التاسعة** عشر لو حلف المولى  
 فلانا في داره وهوانا في داره ففكت حنت لا لو قال راح في منزلي فاذن يخرج  
 ففكت **العشرون** سكوت الزوج عند ولادة المرأة وترهية اقرار به فلا يملك  
 نفية الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة ام ولده اقرار به **الثانية**  
 والعشرون سكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضي بالعيب ان كانت  
 المخبر عدلا لا لو كان فاسقا عنده وعندهما يورضي ولو فاسقا **الثالثة**  
 والعشرون سكوت البكر عند اجارته وبيع الوالي على هذا الخلاف **الرابعة**  
 والعشرون سكوت عند بيع زوجة او قريب عقارا اقرار به ليس له ان يفي

وقيل لا

في كونه ان يبيع بغيره فيكون  
 في كونه ان يبيع بغيره فيكون

في كونه ان يبيع بغيره فيكون  
 في كونه ان يبيع بغيره فيكون















تسعة السلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق  
 الطهور الكافي والقدرة على استعمال الماء وعدم الجبض النفاس وتنجس خطا  
 المكلف بضيقة الوقت **وشروطه** وهي اربعة مباحرة الماء المطلق الطهور  
 بجميع الاعضاء وانقطاع الجبض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة  
 الظهور بانقضاء مدة غير العذور بذكر الطهرات للنجاسة **حاشا** لا يباح  
 الطاهر القانع وذلك بالانقضاء والتعلق بعفا في الارض بالنفس ومع الصبيل  
 وتحت الخشب وفرك المني من الثوب ومسح المحاج بالخرق المبلة بالماء  
 والنار وانقلاب العين والدبابة والتفوق في الفارة اذا ماتت في سمن والخنقة  
 من الاصل في الحلق ونزع البير ودخول الماء من جانب وخرجه من اخره في الارض  
 بقلب الاعلى اسفل وذكر بعضهم ان قسمه المثلث من المطهرات فلو نجس  
 برة فقم طهره وفي التحقيق لا يظهر وانما جاز لكل الانقضاء لشكر فيه اربعة  
 عادات **الاشوب** يظهر بالفكر من المني الا في مسئلتين ان يكون الثوب جديدا  
 او ان يغيب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح الكنز **الاشوب** كل ما نجس  
 الا بول الخفاش فانه ظاهر واختلف التصحيح في بول الهريرة وحرارة كل شيء كبول  
 وحرارة البعير كسرقين الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم  
 المزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم  
 قلب الثور وما لم يسئل من يدهن الانسان على المختار ودم البقرة ودم  
 البقرة ودم البقرة ودم السمك فاستثنى **حاشا** نجس الاخر  
 طهره كالكول وغيره كالكول على احد القولين وخرق الفارة على اضدي الروايتين  
 الحرة المنفصل من الخنقة كالاذن المقطوعة والسنان قطع الا في  
 حلق صاحب فطاهر وان كثر ما لا ينعم اذا نجس فلا بد من التجفيف الا  
 في

في سبعة اشياء

في سبعة اشياء

الفصل الثاني

في ابدن فتوالي الفصول يقوم مقامه بشرط في الاستحشاء ازالة الرابحة  
 عن موضع الاستحشاء والاصبع الذي استجى به الا اذا عجز والناس عنه خافون  
 نوضاء من ماء نجس وهناك من يعلم بغيره على الاعلام رآى في ثوب غيره  
 نجاسة مانعة ان غلب على ظنه انه لو اخبره ازالها وجب والا فلا امره اذا  
 انتت لانتجس والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس وحرم واللبن والزيت  
 والسمن اذا انتن لا يحرم اكله **الدجاجة** اذا ذبحت وتبقى ريشها واغليت  
 في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجسا وصارت نجسة بحيث لا طريق لاكلها  
 الا ان تحمل الهرة اليها فتاكلها **الحمل** اذا شرع في صلوة وقطعها قبل اكملها  
 فانه يقضيها الا ان فرض والسنة فلا قضاء فيها وانما يؤديها وكذا اذا شرع  
 طائلا ان عليه فرضا ولم يكن عليه اقتدا لاشان بادي حاله فاسد مطلقا  
 وبالا على صحيح مطلقا وبالمثل صحيحا لثلاثة المستحاضة والضاة والخنقة  
 النقرة في الفرض الرباعي فرض في ركعتين الا فيما اذا حدث الامام بعد الاولين  
 ولم يكن قراء فيها فاستخلف مسوقا بها فانها فرض عليه في الرابع السبوق  
 منفرد فيما يقضي الا في اربع لا يقتدي به ولو كبرنا وبالا استئناف صح ويتابع  
 امامه في سجود السهو فاذا لم يعد اليه سجدا اخرها وثبات بتكبيرات التزيق  
 اجما عا السبوق لا يكون اماما الا اذا استخلفه الامام المحدث كما ذكره  
 ملا خسر **المسبوق** يقضي في الصلوة في حق النقرة واخرى في حق التشهد  
 وقامه في البزارية لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد التفرقا ثانيا ثم اسلم  
 في أثناء المدة فانه يقصر بناء على قصد ان يتعدا في الصبي اذا بلغ كما في الغلظة  
 اذا كثر رايه سجدة في مكان متحد كفة واحدة الا في مسئلة اذا قرأها خارج الصلوة  
 وسجدا لم اعادها في مكان في الصلوة فانه تلزمه اخرى لا يكتبه هرا الا في

في سبعة اشياء

اقتداء الانسان بادي حاله فاسد مطلقا

لا يكتبه هرا الا في



في عيد النحر وفي يوم عرفه للتفريق وبازاء عندق وبازاء قطعاً الطريق  
وعند وقوع حريق وعند المخاوفي وكذا في عيد البشاية السنة بالقلب ولا يقوم  
اللسان مقامه الا عند التعذر كما في الشرح الدعوة المستجابة يوم الجمعة  
في وقت العصر عند ناعل قول عامته من يخنا كذا في القيمة اذا صحت صلاة الامام  
صحت صلاة المأموم الا اذا احدث الامام عامداً بعد التقعود الاخير فله  
المطبوقة فان صلاة الامام صحيحة دون هذا المأموم اذا فسدت صلاة المأموم  
لا تقصد صلاة الامام الا في مثل ذلك اقتدي قارئ بآتي فصلوتهما فاسدة  
والمثلان في الايضاح اذا ادرك الامام ركعاً فشرع لتحصيل الركعة في الصف  
الاخير افضل من وصل الصف الاول مع فوتهما منقطعاً بثلاث ولم يرفع قضاء  
ركعتين شرع في الفجر ناسياً من معنى ولا يقضيها الا بغيره بالسنة عقب الفجر  
افضل من الدعاء وقراءة الفاتحة افضل من الدعاء المأثور لكل ذكر فات محمداً بآتي  
فلا يكمل التبيحات بعد رفع رأسه ولا يات بالسبح بعد رفع رأسه المروي حتى  
مكتوف الرأس لم يكره ان يابعه المسنونة كالغرض فلا يصلي عم في القعدة الا في  
ولا يستفتح اذا قام الا الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل  
ركعة الفاتحة والسورة الاو ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي يمسح به كل صلاة  
اذيت مع ترك واجب او فعل مكروه تحريفاً فانها تقاد وجوباً في الوقت فان خرج  
لا تقاد اذا رفع رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود من جمعه باهله لا ينافي  
الجماعة الا اذا كان لعذر دخل المسجد والفجر فوجد الامام يصلي فانه يات  
بالسنة بعيداً عن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام مسجد الجماعة افضل  
من الجماعة الا اذا كان عالماً مسجد الجماعة في حق التوجه في زماناً ما كان  
عند خاتوته وليكلاً ما كان عند منزهة يكره ان لا يرتب بين السور الاو في

عقوب بن ابراهيم افضل  
من الادعية الثمينة

اذا فسدت صلواتك  
صلواتك

والله اعلم بالصواب

ادارہ خیرات و احسان  
مکتبہ اسلامیہ جامعہ اسلامیہ  
لاہور

تقليل القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها نذرة النافلة افضل وقيل لا التكلم  
بين السنة والفرض لا يحطوا ولكن ينقص الثواب بكونه ان يخصص لصلوة مكانا  
في المسجد وان فعل فسبق غيره لا يترجح يكون يشارعا بالتكبير الا اذا اراد به  
التعجب دون التعظيم اذا نقلت المصلي في غير صلوة كتجارته ودرس لم يتطاول وان  
شغلته هوم عن خشوعه لم ينقص اجره ان لم يكن عن تقصير ولا يسحب اعادتها  
لترك الخشوع لا ينبغي للمؤذن والامام انتظار احد الا ان يكون مشرعا  
يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى  
امامتها الا في الجمعة والعيدين يصح نيته امامته من غير تنويه خرج الخطيب  
بعد شروع متقللا قطع على رأس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه  
يتم على الصحيح لم يجد الا ثوب حرير صلى فيه بلا خياشام بخلاف الثوب الخشن  
حيث يتخبر فلو لم يجد الا هذا صلى في الحرير فناء المسجد كالسجدة فيضج  
الاقتداء وان لم تتصل الصفوف في المانع من الاقتداء طريق ثم فيه العجلة  
او نهز تحرك فيه السفن او خلا في الصحراء صحفين والخلا في المسجد  
لا يمنع وان وسع صفوفه الا ان الحكم بقعة واحدة واختلفوا في الحاييل بينهما  
والصححة اذا كان لا يشبه حال امامه المسافر اذا لم يقعد على رأس  
الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى الإقامة قبل ان يتقيد الثالثة بسجدة  
الاسير اذا تخلف بقية صلوة المقيمين الا اذا دخل العدو به المكان ارادوا  
الإقامة فيه خمس عشرة يوما فيقتضيه صلوة المقيمين <sup>الم</sup> فحين <sup>ولم</sup> يشققة برأسه  
الانباء لو كان المريض لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قدر  
عليه الاحم انه يخرج ويصلي قاعدا لان الفرض مقدار سجدة على الاقتداء وظل  
اعتباره حفظ القيام واختلفوا في مرض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة

٧٥  
 من الصلوات  
 التي هي في  
 الكتاب  
 من الصلوات  
 التي هي في  
 الكتاب

الرجاء قلوبهم قلبه كي

بمجرد التأخير من صلي فيه بالخيار  
تجلا في القلوب النجس

*[Faint handwritten text at the bottom of the page]*

یارم باش از غسی،



وان قعد قدر الامم انه يقعد ويراعيه قدر المريض على بعض القيام قام  
بقدره اذا كراهية سجدة واحدة في مجلس واحد فلا فضل الاكتفاء بسجدة  
واحدة واذا كراهية اسم النبي صلى الله عليه وسلم فالفضل تكرار الصلوة عليه  
وان كفاها واحدة فيهما ولا يرفع يديه بسجود التلاوة ولا فدية لسجود  
التلاوة ولا تجب نية التعيين لها والسنة القيام لها اذا قرأ الامام اية  
سجدة فالفضل الركوع لها ان كان في صلوة الخافة والسجدة لها يكره ترك  
السورة في الاخرين من التطوع عدا وان سهوا فعليه السهو ولو ختمها في الحرب  
الفرس هيا لا يسجد وعليه الفتوى لا يجوز الاقتداء بان في الوتر  
وان كان لا يقطع القرآن يخرج عن القرآنية بقصد التناء فلو قرأ الجنب  
الفاتحة بقصد التناء لم يحرم ولو قصد بها التناء في الجنازة لم يكره الا اذا قرأ  
المصلي قاصدا التناء فانها تجزئ لارباب في الفراء بضع في حق سقوطها اذا اراد  
فعل طاعة وخاف الركعة لانه كراهية قراءة الفاتحة لاجل المني متعقب المكتوبة بدعة  
القراءة في المحام جبراً مكرهة وسرّاً لا هو المختار ولا يكره للمحدث من كتب  
الفقه والحديث على الصحيح وضعه القليل على الكتاب مكره الا لاجل الكتلة وضع  
المصحف تحت رأسه مكره الا للحفظ لا ينبغي تأخير الدعاء الا في الصلوة يكره  
الاقتداء في صلوة الغائب وصلوة البراء وليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا  
ركعة بهذا الامام بالجماعة كذا في البراءة بعد السهو لا يجب بقدر السجود  
الا في المسبوق يكره الا اذا كان قاعداً لان نفسه الاسفار بالفضل الا بغير  
الحاج ثأخيه المغرب مكره الا في السفر او علة مائدة والله سبحانه اعلم  
**كتاب الزكاة** الفقيه لا يكون غنياً بكتبه المحتاج اليها في دين العباد  
فتباع نقضاء الدين كذا في منفلو دين وهبات الاعتبار بوزن مكة

من الدين

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره

من له دين على مفلس مقر فقير على المختار المريض مرض الموت اذا دفع زكاة  
الاختة ثم مات وهي وارثته اجزأته ووقعت موقعها فان كان له وارث اخر  
رُدَّتْ لانه لا وصية للوارث تصدق بطلها من الغير عن صدقة فطره توقف  
على اجازته فان اجاز بشرطها وضمنه جازت المأمور بدفع الزكاة اذا  
تصدق بدراهم نصف اجزأته ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور  
قائمة نوى الزكاة الا ان سمى قرضاً اختلفوا والصحيح المجاوز عبد الخدمة اذا اذن  
في التجارة لا يكون التجارة فتجب صدقة فطره عتيق النازر مسكيناً فلا إعطاء  
غيره اذ لم يعين المنذور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئاً فانه يتعق  
ولو عتيق المسكين لانه لا اقتصار على واحد تجب المتنع عن اداء الزكاة واختلفوا  
في اخذها منه جبراً والعهد لا حول الزكاة قربت لا تسمى كل الصدقات حرام عيون  
هاشم زكاة او عتق فيها او عتق الكفارة او مندورة الا ان تطوع والوقف كذا  
اذا الزكاة ام لا فانه يؤذي لان وقتها العراود مالا وصية ثم تذكره لم تجب  
الزكاة الا اذا كان المودع من المعار في دين العباد ما منع من وجوبها الا  
المهر المؤجل اذا كان الزوج لا يريد اداءه يكره اعطاء نصاب لفقيرها الا  
اذا كان مديوناً او صاحب عيال لو فرقة عليهم لم يخص كل نصاباً يكره نقلها  
الا الى قرابة او حوچ او من دار الحرب الى دار الاسلام او الطالب العلم او  
الى الزهارة او كانت زكاة معجلة المختار ان لا يجوز دفع الزكاة لاهل  
البيد دفعها لاخته المتروكة ان كان زوجها معسر اجاز وان كان مبرراً  
وكان مهرها قل من النصاب فكذلك وان كان المعجل قدره لم يجوز دفعه  
وكذا في لزوم الشفعة الولد من الزنا لا يشترط نسبه من الزاني فشيء الا في  
الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى الولد

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره

منه ما ينفق على نفسه  
منه ما ينفق على غيره



من الزنا الا اذا كان من امرأة لها زوج معروف كما في جامع الفصولين  
 الزكاة واجبة بقدره ميسرة فتسقط به ملك المال بعد الحول وصدقة الفطر  
 وجبت بقدره مكنة فلو اقر بعد يوم العيد لم تسقط انفق على اقارب بنه  
 الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقهم وتحمل الصدقة لمن له علة عقار لا تكفيه  
 وعيال سنة ومنه مع الف وعلية مثلها كره له الاخذ واجزا الدافع ولول  
 قوت سنة يباوي نصبا او كسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف  
 فالصحيح حل الاخذ عتقا عن نصاب عنده فتم الحول وعنده اقل من نصاب  
 ان دفعها الى فقير لا يسترد لها مطلقا والى التي استردها ان قابلا وان قسمها السعي  
 بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة مثلا فالحد وجب ولو تحمل السوايم بعد  
 وجوده جاز لا قبل وفي الملتقط من الاجارة للمعلم اذا اعطى خليفته شيئا ويا  
 الزكاة فان كان بحيث يعمل ليلوم يعطه بغير عنها والا **لا تصوم**  
 نذر صوم الابد فاكل بعد نذري لما اكل نذر صوم يوم الذي يقدم فيه  
 فلان فقدم بعد ما نواه تطلوعا ينوب عنه النذر للزوج ان ينوب زوجته عن  
 كل صوم وجب بايجابها لا عن صوم وجب بايجاب الله تعالى وتوقف المشايخ  
 في منعها عن قضاء رمضان اذا فطرت بغير عذر قال بعض اصحابنا لا بأس  
 بالاعتماد على قول المجتهدين وعنه محمد بن مقاتل انه كان يستلمهم ويعتمد قولهم  
 بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام الرضائي بالجحد يشترط صدق  
 كاهنا او منجها فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بينه الصوم  
 في الصلوة صحيحة ولا تغدوها اذا اكل او شرب ما يتغذي به او يتداوى به  
 فعليه الكفارة والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض  
 الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة انشروا

بأنه في كل سنة يباي

لا يصوم في رمضان الا اذا فطرت بغير عذر قال بعض اصحابنا لا بأس

بأنه في كل سنة يباي

لا يصوم في رمضان الا اذا فطرت بغير عذر قال بعض اصحابنا لا بأس

مع في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكره الا اذا نوي تطلوعا اووا  
 اخر على الصحيح والا فضل فطره الا اذا وافق صوما كان يصومه او كان مغبته  
 لا يصوم العبد والامة والمذبر وانه الولد تطلوعا الا باذن المولى لا تصوم المرأة  
 تطلوعا الا باذن الزوج او وليه من مسافر لا يصوم الاجير تطلوعا الا باذن له  
 المستأجر الا نذر بالصوم لا يكتفم النذر الا اذا كان طاعة وليس في الواجب  
 فلو كان من جنسه واجبه على النعيين فلا يصح النذر بالمعاشي ولا بالواجبات فلو  
 نذر حجة الا لام لم تنزه الا واحدة فلو نذر صلوات سنة وفي الفريضة لا شيء  
 عليه وان عني فلها الزكاة ويكفي المغرب ولو نذر عيادة المريض لم تنزه في المشهور  
 ولو نذر السجدة لم تنزه الزكاة اذا اذن له زوجته بالاعتكاف ليس له  
 الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره اذا دعاه واحدا من اخوانه وهو صائم لا يكره له  
 الفطر الا اذا كان صائما مع قضاءه وفي مسافر فريضته يرجع الى اهله واجبة بها  
 فاكل عندهم فعليه القضاء والكفارة رأى صائما ياكل نايما يخبره الا اذا كان يضيعف  
 عنه الم في يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله يعطونهم  
 حيث هم وان اعطى عنهم في موضع جاز قال الامام الاعظم رحمه الله اذا شهد  
 واحد بالهلال فصاموا ثلثين لم يفطر واحد يصوموا يوما اخر وضن يقطع  
 التتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة بخلافها  
 الجماع في الذبح وجب الكفارة انفا قاعا الاصح الخبز في نهاره وضن لا يجوز له  
 ان يعمل ولا يصلي به الى الضعف فيخبر نصف النهار ويستريح الباقي **وقول**  
 لا يكفي كذب وهو باطل باقصر ايام الشتاء فلو طلع الف في فاكل فاذا هو  
 طالع الاصح وجوب الكفارة **كتاب** صرنا ان يفعل بتعدد تعدد  
 الفاعل وضمان الحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء ولو حذا

جبا

وليس بواجب

اذا اذن له زوجته بالاعتكاف لا يقدر على الرجوع

اخوته



لان في قتل صيد الحرام لا كتمان حقوق العباد جامع مزارا ففعله لكل  
 مرة دم الا ان يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد لا يأكل من الهديا الا ثلثه  
 ثلثه هديك المتعة والقران والقطوع التي تطلوعا افضل من الصدقة النافلة  
 يكره الحج على الحار بناء على ما لا يباح حيث يستفيع به المسلمون افضل من الحج النية  
 اذا كان الغالب السلامة على الطريق فالج فرض والا لا حج الفرض او في مظنة  
 الوالدين بخلاف النقل اذا لم يكن الا بد مستغنيا بمحل الخروج وعمر ابن الميت  
 كان اذا دخل العشر لا يقبل اظافره ولا يأخذ من شعره قال ابن المبارك  
 السنة لا تؤخر وبه اخذ الفقهاء معه الف درهم وبه يخاف العروة ففعله الحج  
 ولا يتزوج اذا كان وقت خروج اهل بلده فان كان قبل جاز له التزويج  
 الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بالبحر فان اخذ المأمور المال  
 والتجرب ورجع حج عن الميت قال الامام ابو حنيفة واليوسف وهما الله  
 لا يجزيه الحج فلا فالحج من الحج من لا يجوز له تكاثر ثابته الا الصبي  
 والفاسق والمجوسى انفق المأمور بالحج الكل والذهب ورجع من مال  
 ضمن المال يبدأ بالحج الفرض قبل زبارة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويخير ان  
 كان تطلوعا حج الغني افضل من حج الفقير لان الفقير يؤدي الفرض من  
 مكة وبه تطلوع في ذهابه وفصيلته الفرض افضل من فصيلته التطلوع به  
 اذا جمع بين الصلوتين بعرفة لا يستقل بعدها كما في البيعة المأمور بالحج لان  
 يؤخره عن السنة الاولى ثم الحج ولا يضمن كما في التاتارخانية وتوعين له  
 هذه السنة لان ذكرها لا يستحال لا للتنقيح كما في الحاشية والصحيح وقوله  
 عن الامم والفاضل من النفقة للامم ولو ارشده ان كان ميتا الا ان يقول  
 وكلتكم ان تهيبه الفضل من نفك وتقبل لنفسك وللوصي عند الإطلاق

الحج

سنة الحج فحجها في بيت الله

الحج فحجها في بيت الله

الحج

الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن حج عني او كان الوصي وارث الميت فينقذ  
 عنه اجازتهم وللمأمور الانفاق من مال الامم الا اذا اقام ببذلته عشرة يوم  
 الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته بمكة بعد الحج اقامة معتادة  
 كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتاد بمحل نفقته الا اذا عزم بعده على الخروج  
 فانها تعود الا اذا اتخذ ملكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا كان ممن لا يخدم  
 نفسه ولا يوظف الدرهم مع الرفقة والابداع وان ضاع المال بمكة او بغير  
 منها فان نفق من مال نفسه رجع به وان بغير قضاء لا لادن دلالة المأمور  
 اذا امسك مؤنة الكراوية ما شيا ضمن المال ادعى المأمور انه منع عن الحج  
 وقد انفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان امرأ ظاهرا كيشهد بصدقه ولا  
 ادعى انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مديون الميت وقدمه بالانفاق  
 منه ولا تقبل بيعة الوارث ان كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على  
 اقراره انه لم يحج ليس للمأمور بالحج الاعتماد قبله وبعده وكل دم وجب  
 على المأمور فريضة مال الا دم الاحصار في قول الامام رحمه الله الوصي  
 الميت بالحج فتيقن الوارث والوصي لم يجز وتوابع الوصي بالبرجح لجاز  
 وله الرجوع وكذا الزكوة والكفارة بخلاف الاجنبي ليس للمأمور بالامر بالحج  
 ولو كرمض الا اذا قال له الامر اصنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استجد  
 الحاج عن الغير ولا اجر مثله والمأمور اذا امسك البعض وحج بالبقية  
 جاز ويضمن ما خلف واذا انفق من ماله ومال الميت فانه يضمن الا  
 اذا كان اكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكماء وعامة  
 النفقة كذا في الحاشية **كتاب** النكاح المقبوض على سوم النكاح  
 مضمون كذا في جامع الفصولين احنا ط اصحابنا في الفروج الا



الا في مسئلة ما اذا كان الجارية بين التفركين فادعى كل الخوف عليها  
 من تركه وطلب الوضع عند عدل لا يجاب الي ذلك وانما تكون عند كل بوعا  
 حشمه للكد كذا في كراهية المواجه ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاختيار  
 الا في مسائل الاول ولاية الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على  
 سبيل الكمال لكل الثانية انقصا ص المورث يثبت لكل من الورثة على الكمال  
 حتى قال الامام رحمه الله للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف  
 ما اذا كان لبا لغين فان الحاضر لا يملكه في غيبته الاخر اتفاقا لاحتمال العقد  
 الثالثة ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين يثبت لكل  
 من اصدق المرو على الكمال والضابط ان الحق اذا كان مما لا يتجزى فانه  
 يثبت لكل على الكمال فالاستخدام في المملوك مما يتجزى ليس لادعائه شرعت  
 من غيره ادم الى الان ثم تستمر في الجنة الا الايمان والكنكاح المولى لا يستوجب  
 على عبده دين فلا مهر ان زوجه عبده من امته ولانها عليه بالتلاف ما يكتبه  
 ولو قتل العبد مولاه ولانها ان تعفى احدى سقطت القصص ولم يجب شيء  
 لغير العاقبة عند الامام الفرق ثلثة عشر فرقة سبع منها تحتاج الى القضاء  
 وستة لا فالاول الفرق بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة  
 وبانقصان المهر وباباء الزوج عن الالام وباللعان والثاني الفرق بخيار  
 العتق وبالايلاء وبالردة وبتباين الدارين وبكراهة الزوجين  
 صاحبه وفي الكناح الفاسد الكناح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم يقع  
 اقالته ولا ينفخ بالجمود الا في مسئلتين فيقبل بعده ردة احدى  
 وملكو احدى الا ان يكمل المهر بربعة بالدخول وبالمخلوة الصحيحة  
 ويوجب العدة عليها منه سابقا وبوت احدى للزوج ان يضرب

في المهر ما لا ينفك به من المهر  
 في المهر ما لا ينفك به من المهر

في المهر ما لا ينفك به من المهر  
 في المهر ما لا ينفك به من المهر

امرأة

امرأة على اربع وما بعناها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها الي  
 فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفسا وعلى خروجهما من منزله بغير اذن بغير  
 حق وعلى ترك الصلوة في رواية وقد بينا في شرح الكفر قولهم وما كان  
 بعناها لئلا يخرج بغير اذن قبل ايفاء المجل مطلقا وبعده اذا كان لها  
 حقا وعليها او كانت قابلة او غتالة او لزيارة الحرام كل سنة وفيما عدا  
 ذلك من زيارة الاجانب وقيامتهم والوليمة لا يخرج ولا باذنه ولو خرجت باذنه  
 كانا عاصيين واقتلفوا في خروجهما للجهنم والعتق الجوار بشرط عدم التزويج  
 وانطبق ينعقد الكناح بما افاد مكر العين للمال الا في لفظ المتعة فانه ينفك  
 مكر العين لما في في حصة الثانية لوقال متعتك بهذا النوب كان يثبت مع ان الكناح  
 لا ينعقد الوطئ في دار الالام لا يتخلوا عن حد او مراه الا في مسئلتين تزويج صبي  
 امرأة مكلفة بغير اذن وليته ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الثانية  
 ولو وطئ البايح المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر وسقطت النكاح ما قابل  
 البكارة والا فلا كما في بيع الولو النجاسة لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن  
 الزوج ولا يحل لها وصل شعر غير ما بشعرها تزويجها على انها بكر فاذا هي ثبت  
 فعليه كمال المهر والعدة نذهب باشيء فليحسن الفطن بما كذا في الملقط  
 لو غلط وكيلها بالكناح في اسم امرأ ولم يكن حاضرة لا ينعقد الكناح تزويج  
 امرأة اخرى واخاف ان لا يعجل لاسعد ذلك وان علم انه يعدل بينهما  
 في الفم والنفقة وجعل لكل واحدة مكنة على حدة جاز له ان يفعل فان  
 لم يفعل فهو مأجور لتركه النكاح فليعلم في زماننا ومكاننا ينظر المجل  
 مثلا من مثله وامان نصف المسكن فلا يعتد به لانه قد يتركه في غير النكاح  
 وينار ولا يعجل الا اقل من الفم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر معجلا

اول زيارة ابويها كل جمعة مرة  
 ولو فرجت الزوجة باذن الزوج  
 لعيادة الاجانب والوليمة كما عاصيين

لا تاتي المهر لا يقابل البكارة  
 الا في تزويج صبي بعد الكناح  
 كذا في الثانية

ولو غلط وكيلها في اسم امرأ ولم يكن  
 حاضرا لا ينعقد الكناح



فأولها ذلك ليس إلا أن تمنع وكذا الشر وطعاده نحو الخلف والمكعب  
 وديباج القفافة وذرايح السكر على ما هو عرف سمرقند وإن شرطوا أن لا يبيع  
 شيئا من ذلك لا يجب وإن سكتوا لا يجب إلا ما صدق العرف من غير تردد في  
 الاعطاء بغيره من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالشرط  
 كذا في المنتقط الفقير لا يكون كفوا للغنية كبيرة الصغيرة إلا أن يكون عالما  
 أو شريفا كذا في المنتقط أذعت بعد الزفاف أنها زوجت بغير ضلها  
 فالقول لها إذا طأعت في الزفاف ولو زوجه بنته أنت الزوج وسلم  
 الأب إلى الزوج فله بيت ولا تدري لا يلزم الزوج طلبها كذا في المنتقط لا يبي  
 للفاخي أن يزوجه صغيرة إلا إذا كانت مرهقة تطلب ذلك منه أيضا يحسن  
 من خلع بنت رجل أو امرأة وأخرها من منزله يحسن إلا أن يأتها أو يعلم  
 موطنها كذا في المنتقط اختلاف في الصحة والنفس وقال القول بمدى الصحة  
 كذا في الخاتبة الإقرار بالولد من حرة إقرار بكنها لا الإقرار بطلانها  
 بمهرها **وقوله** خذي هذا من نفقة عدتك لا يكون إقرارا بطلانها  
**وقوله** اعطني مهر ي إقرار بالنكاح كذا في إقرار البتة يجوز خلق النكاح  
 عن الصدق والنكاح بأقل من مهر المثل إلا في صغيرة يزوجه غير الأب  
 والجدة ومحجورة وموكله عينته النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا  
 ذكرنا وسنوا عليه أن محجوره لا يكون فسحا قلت يقبل بعده في ردة  
 أحدهما كما كسناه في الشرح وأما طم ووضاع عليه والمصاهرة فعندنا  
 يفسخه ولا يفسخه كما في الشرح **كتاب الطلاق** السكران  
 كالصالح إلا في إقرار بالحدود الخالص وأردة والاشهاد على شهادة  
 نفسه كذا في خلع الخاتبة النداء للاعلام فلا يثبت به حكم إلا في الطلاق

يا طالق

أولها ليس إلا أن تمنع وكذا الشر وطعاده نحو الخلف والمكعب

فهرست

في إقرار البتة يجوز خلق النكاح

كتاب الطلاق

يا طالق وفي العتق يا حر أو في الحدود يا زانية وفي التعذير يا سارق ففقه  
 على الأول لو قال لجارية يا سارقة يا زانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري  
 بقول البائع لا يردها لأنه للاعلام لا للتحقيق ولو قال لزوجة يا كافرة  
 لم يفرق بينهما كذا في الجامع ولله الملائنة لا يستفي نسبة في جميع الأحكام من  
 الشهادة والزكوة والمناحة والعتق بمكلا القريب إلا في حلين الأارت والنفقة  
 كذا في إبداء المجنون لا يبيع طلاقه إلا في مثل ما علقه عاقلا من حين  
 فوجد الشرط وفيما إذا كان مجنونا فإنه يفرق بينهما بطلها وفي طلاق وفيما  
 إذا كان عتقا يؤهل بطلها فإن لم يصل فرق بينهما بخصومة ولته وفيما إذا  
 أسلمت وهو كافر وإب ابواه الإسلام فإنه يفرق بينهما وفي طلاق الصبي  
 لا يبيع طلاقه إلا إذا أسلمت ففرض عليه محضا فأب وقع الطلاق على الصحيح  
 وفيما إذا كان مجنوبا وفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ويؤهل لكونه  
 مستحقا عليه كعتق قريب كذا في عتق المعراج العتق بالشرط لا ينعقد  
 سببا للمحال والضافي منعقد في الطلاق والعتاق والذرفا قال  
 أنت حر غدا لم يملك ببيع اليوم وملكه إذا قال إذا جاء غدا ولو قال لله عني  
 التمتع في بدرهم غدا ملكك التعجيل بخلافه إذا جاء غدا في مثلتين  
 فقد سقوا بينهما الأولى في إبطال خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق إبطال  
 بالشرط وقالوا لو قال إذا جاء غدا فقد بطلت خيار ي أو قال ابطلت  
 غدا في جاء غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتبة الثانية قال الفقهاء  
 أبو القيث والاسكاني في إقرار بغيره غدا لو جاء غدا فقد أجزأك  
 مع أن الإجارة لا يصح تعليقها وتصح أيضا فتمت من فروغ أصل المسئلة  
 ما في إيمان الجامع لو حلف لا يخلف ثم قال لها إذا جاء غدا فانت طالق حث

لو حلف لا يخلف ثم قال لها إذا جاء غدا فانت طالق حث

لو حلف لا يخلف ثم قال لها إذا جاء غدا فانت طالق حث

أولها ليس إلا أن تمنع وكذا الشر وطعاده نحو الخلف والمكعب

المجنون لا يبيع طلاقه إلا في مثل ما علقه عاقلا من حين

أذا قال أنت حر غدا لم يملك ببيع اليوم



بجلا في ان دخلت وفي اثنائه تصح ايضا فسخ الاجارة المصفاة  
ولا يصح تعليق طلب المرأة الخلع حرام الا اذا علق طلاقها بالبين بشرط  
فشرها وبوجوده فلم يقض بها فعليه ان تحتاط في طلب البقاء للمفارقة  
القول له ان اختلاف وجود الشرط فيما لا يعلم من جزئها الا في مثل  
لوعلقه بعدم وصول نفقتها شهرًا فادعاه وانكرت فالقول لها في المال  
والطلاق على الصحيح كانه الخلاصة وفيما اذا علق الستة فادعى جاعها في  
الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى المولي قربانها بعد المدة فيها وانكرت وفيما  
اذا علق عتق بطلاقها ثم خبرها وادعته انها اختارت بعد المجلس وهي  
فيه كما في الكافي اذا علق بفعلي العقبى تعلق باخبارها ولو كان ذلك  
اذا قال ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سررت لم يقع كما في الخ  
نية من الطلاق اذا علق بما لا يعلم الا منه كخبرها فالقول لها في حقها واذا علق  
عتق بما لا يعلم الا منه فالقول له على الاصح كقول للعبيد ان احتملت فانت  
حر فقال احتملت وقع باخباره كما في المحبط وفرق بينهما في الثانية بما كان  
النظر الى خروج النية بخلاف الدم الخارج من الرحم كشرط ثلثا والجزء  
واحد فوجد الشرط مرة طلقت واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع  
كما في الثانية ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى بالواو ثم اوفاهما طلقت الاولى  
ثنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم ضرب واغترب لها لا يتعدد  
الا بالنية ولو جمع الاولى مع اخرى في الاضراب تعدد على الاولى اذا دخل  
كلمة او في الايقاع على مرتين واعقبه بشرط فان التعيين لم بعد وجود  
الشرط اذا طلق ثم اتى ما وفان كان ما بعدا وكذا في وقوعه بالاول والا  
لاكثر الشرط ثم اعقبه جزاء او احدا تعدد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء

بين

في ان كانت كل في التعليق عند عدم  
امكان الاحاطة بالافراد منصرفه  
في ان ما عتق فله ما حكمه الابتداع

بين شرطين تعدد الشرط كل امرأة ارتزق بها فهي طالق حنت بالمسألة  
عند خلها للنفا حتى وبه اخذ الفقيه ابو القاسم رحمه الله الجزاء الشرط  
كلما دخلت فكلما كتمت عدت عندك فكلما ففقد ساعة طلقت ثلثا  
كلما ضربت بك فضر بها بيده طلقت ثنتين وان بكف واحد فواحدة كتمت  
طلعت فطلعتا وقع ثنتان كتما وفيه عليك طلاق فطلعتا طلقتا ثلثا  
وسط الشرط بين الصلاقيين ثلثان وتعلق الاول ذكر من ادب  
بين شرط والجزاء ثم نادى اخرى تعلق طلاق الاول وينوي في الاخرى  
ولو بدأ بالبدا والواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى اخرى فاذا وجد  
الشرط طلقتا كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالافراد  
منصرفه الى ثلاثة كقولهم لو قال لها ان لم اقل عندك لا ضحك بكلي فيجوز في الدنيا  
فانت كذا يبر بثلاثة انواع من الصحيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على  
وجوده في المستقبل كقول للحايض ان حضت ولم يرضه ان مرضت الا  
اذا قال لصحيحة ان صححت وانضابط ان ما عتق فله ما حكمه الابتداع والا  
ان على التراخي الابقية الفور ومنه طلب جماعة فابت فقال ان لم يدخل  
مع البيت فدخلت بعد سكون شهرته ومنه طلعتي فقال ان لم اطلقك  
عتق على زناه فشرها على اقراره به وقع وان على المعاينة لا كما لو شرها ربعة  
فعدل منهم اثنا قال لاربعة المدخولات كل امرأة لم اجامعها حتى القيلة  
فالاخريات طول الق فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلثا ونحوها  
ثنتين اضاف وعلقه فان قدم الجزاء واخر الشرط ووسط الوقت  
تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطاً  
اولاً ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جزاء اخر تعلق الاول بالاول والثاني

بكره  
الفرق بين الضرب باليد وبين والضرب  
بيد واحد  
في ان كانت كل في التعليق عند عدم  
امكان الاحاطة بالافراد منصرفه  
في ان ما عتق فله ما حكمه الابتداع  
فيما قال لاربعة المدخولات كل امرأة  
لم اجامعها منكت



بالثاني ولو كان الجزء واحدا كان المعلق بالثاني جزءا للاول فلا يقع له  
 وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه المسألة في الصفحتين مع ايضا هات  
 من الثانية كل من علق على صفة لم يقع دون وجودها الا اذا قال انت طالق  
 امس فانها تطلق للحال ولم ار الا ان ما اذا علق برؤية الهلال فراه غيرها  
 وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استئنا الكل من الكل باطل ووقع عليه  
 في النهاية من كل شئ من القضاء ان لو اقر بقبض عشرة دراهم جياذ له  
 وقال متصلا انما زبوني لم يصح الاستثناء لانه استئنا الكل من الكل كما لو قال له  
 على مائة درهم ودينار الا دينارا لم يصح انتهى وفي الايضاح قبيل الايمان اذا  
 قال خلا ما يجران سام وبزيع الا بزيعا صح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفصيل  
 فانصرف الاستثناء الى المفسر وقد ذكره جلد في فصل الاستثناء بخلاف ما لو قال سلم  
 حر وبزيع حر الا بزيعا لان افردها بالذكر فكان هذا الاستثناء مجله ما يملكه  
 فلا يصح انتهى **باب العتق وتوابعه** في ايضاح الكرماني رجل له جنس من الزنا فبقي  
 فقال عشرة من مالكي الا واحدا احرار عتق الخس لان تقديره سعة من مالكي  
 احرار ولحقه فعتقوا ولو قال مالكي العشرة احرار الا واحدا عتق اربعة  
 منهم لان ذكر العشرة على سبيل التفسير وذكر غلط منه فلتغى فانصرف الى مالكي  
 اذا وجبت قيمته على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا  
 كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدك الا على كتابه الظهيرة احد الشريكتين  
 في العبد اذا عتق نصيب بلا اذن شريكه وكان موسرا فان لشريكه ان يضمه  
 حصته الا اذا عتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلا فالهما كذا في عتق  
 الظهيرة دعوة الاستيلاء تستند والتحرير تقهر والاولى اولى وبنيانه في  
 الجامع معتق البعض كما كتب الآ في ثلاث الاولى اذا عجز لغيره في الرق الثالثة  
 اذا جمع

الكل جملته في كتابه

المراد من قوله لا يملك الا ما يملكه

المراد من قوله لا يملك الا ما يملكه

المراد من قوله لا يملك الا ما يملكه

اذا جمع بين وبين قن في البيع يتعدى البطلان الملقن بخلاف المكتات اذ يبيع  
 الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكتات اذا قتل  
 عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزيلعي في الجنايات والثانية  
 في السراج الوهاج والاول في المتن التويمان كالمولد الواحد فالغاية تبع  
 للاول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لا قبل من غيره  
 والثاني لتماها فاكتر عتق الثاني تبعا للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول لتماها  
 فانه لا يعتق واحد منهما الا في مثلين الاول من الجنايات المبسوط للزبيب  
 بطن امرأة فالتت جنينين فخرج احدهما قبل موته والاخر بعد موته وهي ميتة  
 ففي الاول غرة فقط الثانية نفاسا لتوأمين من الاول وماتت عقب الثاني  
 لامر ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخاه لايه من الزنا عتق  
 ولو كانت اخاه لاقه من الزنا عتقت **والفرق** في غاية البيان من باب الاستيلاء  
 القدير وصيته فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح  
 عنه وتدبير المكر صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث  
 في الظهيرة والثالثية المدة لا يعيش الانسان الا غالبا تا بيد غيره في الله  
 على المختار فيكون مطلقا وفي الاجارة تنفذ الى نحو ثلث سنة الا في النكاح  
 فتاقت فيفسد المتكلم بما لا يعلم معناه يلزم حكمه في الصلح والعتاق والنكاح والتدبير  
 الا في مائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والرهبة والابراء  
 عن الدين كما في نكاح الثانية المعتق لا يصح اقراره بالرق فقلت الا في مسئلة  
 لو كان المعتق مجهول النسب فافتر بالرق لرجل وصلة المعتق فانه يبطل اعتاقه  
 كما في اقرار الشخص الولاء لا يمحى الا ببطلان قلت الا في مسئلة وهي المذكورة  
 فانه يبطل الولاء باقراره والثانية لو ارتدت العتق وسببت فاعتقها السبي

من ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه

فان الوصية كالندية الا في ثلاث

الرجوع لا يصح عنه ويصح عنها

لو ارتدت العتق وسببت فاعتقها السبي



فيما فعل البعض كما في الوقعات لا يحنث الخالف بفعل بعض المحلفين عليه الا في كل حلف لا ياكل هذه الطعام ولا يمكن اكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا ولا نانا ويا احدهما كلكم اسئلة لا تقوم على حرام او كلام اهل بعدا على حرام فكلهم واحد لا يحنث من الوقعات الصغيرة امرأة فيحنث بها في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسلمة لا يشترى امرأة لم يحنث بالصغيرة

في الحلف

الايان مبنية على الالفاظ لا على الاعراض فلو حلف لبغديته اليوم بالف فاشترى رغيغا بالف وغداه ببر ولو حلف بعقبن مملوكا اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا يساويها فاعتق ببر الا في حلف لا يشترى بعشرة حنث باحد عشرة ولو حلف البايع لم يحنث به لان المشتري المطلق وهراد البايع المفردة ولو اشترى او باع بشعة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبايع وان كان مستريدا لكن لا حنث بالغرض بل يسمى وقامه في الجامع من باب المساومة حلف لا يحنث حنث بالتعليق الا في مثل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بحج الشجر في ذوات الاشهر او بالتقليد او يقول ان اذيت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حضت حيضة او عشرين حيضة او بطلوع الشمس كما في الجامع الى ان يعلق على عقد لا يحنث الا بالاجاب والقبول الا في صحيح فانه يحنث بالاجاب وحده الرهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعادة والقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترى العبيد او كانت الناس او بنى ادم او اكلت الطعام او طعم ما او شربت الشراب او تزنا يحنث بواحد للجنس ولو قال نساوا وعبيدا فبئلا للجمع ولو نرى الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلقة يتاخر والمض في يقارن قال لا جنسية انت طالق قبل ان اترز وجده بشره او اطلق لا تنعقد ولو قال اذا ترز وجدتك فيه

ان قال لامرأة ان دخلت هذه احد فانت طالق فدخلت امر طلقت وان صارت معونة في الخلاء ارضك فانت طالق

المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا المعروفة في الجوار كذا في الايمان الظهري بين

اللفظ لا يؤخذ فيها الا في ثلث اطلاق والعناق والنذر كذا في الخلاص لا يجوز تميم المشترك الا في المين حلف لا يكلم مولاه ولا اعلون واسفلون

فانهم كل حنث كما في السوا فطلعت الوصية للمولى والحالة هذه ولو وقف عليهم كذا كره في الفقهاء لا يكون الجمع للواحد الا في مثل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف في بنه ووقف على اقارب المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العدة حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلثة

جوارك ارغف من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقعات حلف لا يكلم الفقراء او المكن او الرجال حنث بواحد بخلاف في رجالا حلف لا يركب دواب فلان ولا يلبس ثياب ولا يكلم عبيده ففعل بشا لانه حنث حلف لا يكلم زوجات فلان واصداقائه واحواته لا يحنث الا بالكل والاطعمة والنساء واقيات مما يحنث فيه

الايان مبنية على الالفاظ لا على الاعراض فلو حلف لبغديته اليوم بالف فاشترى رغيغا بالف وغداه ببر ولو حلف بعقبن مملوكا اليوم بالف فاشترى مملوكا بالف لا يساويها فاعتق ببر الا في حلف لا يشترى بعشرة حنث باحد عشرة ولو حلف البايع لم يحنث به لان المشتري المطلق وهراد البايع المفردة ولو اشترى او باع بشعة لم يحنث لان المشتري مستنقص والبايع وان كان مستريدا لكن لا حنث بالغرض بل يسمى وقامه في الجامع من باب المساومة حلف لا يحنث حنث بالتعليق الا في مثل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بحج الشجر في ذوات الاشهر او بالتقليد او يقول ان اذيت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حضت حيضة او عشرين حيضة او بطلوع الشمس كما في الجامع الى ان يعلق على عقد لا يحنث الا بالاجاب والقبول الا في صحيح فانه يحنث بالاجاب وحده الرهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعادة والقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترى العبيد او كانت الناس او بنى ادم او اكلت الطعام او طعم ما او شربت الشراب او تزنا يحنث بواحد للجنس ولو قال نساوا وعبيدا فبئلا للجمع ولو نرى الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلقة يتاخر والمض في يقارن قال لا جنسية انت طالق قبل ان اترز وجده بشره او اطلق لا تنعقد ولو قال اذا ترز وجدتك فيه

حلف لا يحنث حنث بالتعليق الا في مثل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بحج الشجر في ذوات الاشهر او بالتقليد او يقول ان اذيت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حضت حيضة او عشرين حيضة او بطلوع الشمس كما في الجامع الى ان يعلق على عقد لا يحنث الا بالاجاب والقبول الا في صحيح فانه يحنث بالاجاب وحده الرهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعادة والقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترى العبيد او كانت الناس او بنى ادم او اكلت الطعام او طعم ما او شربت الشراب او تزنا يحنث بواحد للجنس ولو قال نساوا وعبيدا فبئلا للجمع ولو نرى الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلقة يتاخر والمض في يقارن قال لا جنسية انت طالق قبل ان اترز وجده بشره او اطلق لا تنعقد ولو قال اذا ترز وجدتك فيه

حلف لا يحنث حنث بالتعليق الا في مثل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بحج الشجر في ذوات الاشهر او بالتقليد او يقول ان اذيت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حضت حيضة او عشرين حيضة او بطلوع الشمس كما في الجامع الى ان يعلق على عقد لا يحنث الا بالاجاب والقبول الا في صحيح فانه يحنث بالاجاب وحده الرهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعادة والقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترى العبيد او كانت الناس او بنى ادم او اكلت الطعام او طعم ما او شربت الشراب او تزنا يحنث بواحد للجنس ولو قال نساوا وعبيدا فبئلا للجمع ولو نرى الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلقة يتاخر والمض في يقارن قال لا جنسية انت طالق قبل ان اترز وجده بشره او اطلق لا تنعقد ولو قال اذا ترز وجدتك فيه

حلف لا يحنث حنث بالتعليق الا في مثل ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بحج الشجر في ذوات الاشهر او بالتقليد او يقول ان اذيت الى كذا فانت حر وان عجزت فانت رقيق او ان حضت حيضة او عشرين حيضة او بطلوع الشمس كما في الجامع الى ان يعلق على عقد لا يحنث الا بالاجاب والقبول الا في صحيح فانه يحنث بالاجاب وحده الرهبة والوصية والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعادة والقرض والكفالة ان تزوجت النساء واشترى العبيد او كانت الناس او بنى ادم او اكلت الطعام او طعم ما او شربت الشراب او تزنا يحنث بواحد للجنس ولو قال نساوا وعبيدا فبئلا للجمع ولو نرى الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلقة يتاخر والمض في يقارن قال لا جنسية انت طالق قبل ان اترز وجده بشره او اطلق لا تنعقد ولو قال اذا ترز وجدتك فيه



كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

فانت طائف قبل ذكر شهر فترتها قبل الشهر لا تطلق وبعده تطلق النية  
انما تعمل في المفظوظ وهي مسئلة ان اكلت ونوى طعاما دون طعام الا اذا  
قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشة  
او عربية المعرف لا يدخل تحت المنكر قال ان دخل دارى هذه احدا وكل  
غلام هذا وابني هذا او اضاف الى غيره لا يدخل المالك لتعريف بخلاف  
النسبة ولو لم يضاف يدخل لتكثيره الا في الاجزاء كاليد والرأس وان لم يضاف  
للاختصاص الفعل يتم بقا عدة مرة ويجوز اخرى قال ان شئت في السجد او هيت  
اليه فستر طحنته كون الفاعل فيه وان ضربته او جرحته او قتلت او رمية كون الحق  
فيه الشرط متى اذا اعترض على الشرط يقدم المتأخر المعلق بشرطين ينزل عند  
اخرهما وباحدهما عند الاول والمضاف بالعكس مقابله بالجمع بالجمع تنقسم بالفرد  
لا وصف الشرط لا الشرط الخبر للصدق وغيره الا ان يصلح لبار وكذا الكتابة  
والعلم والبنية على الصدق في الظروفية وتجعل بشرط لا تعدل بصفة المالكية  
بزوال ملكه وكونه مفترقا لا الاول اتم لفرد سابق والاوسط فرد بين عشرين  
متساويين والاخر فردا حقا او في النفي يتم وفي الاثبات يخص الكسوف المعتاد معتبر  
في الغائب لانه العين اضافة ما يتدلى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموقوف  
معروف لا بشرط **كتاب الحدود والتعزير** اذا صار الشئ حقيقيا ثم عاد الى  
يعز عند البعض لا انتقل الى المذهب الا كذا في شفع البنزانية من اذى  
غيره بقول او فعل يعزركا في التاخرانية ولو بغير العين ولو قال لذي يا كافر  
يا نعم ان قتلتك كذا في القينة **وضابط التعزير** كل معصية ليس فيها حد مقدّر  
فغير التعزير وظاهر اقتصاره انه يعز على ما فيه الكفاية ولماره مكم دخل  
دار الحرب واركب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع اليها لم يؤخذ به

الا في

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

الا في القتل فيجب الدية في ما عدا اخطاء ويعز على ما فيه الورع البارد  
كتعريف مخوثة كذا في التاخرانية قال لا يافسق ثم اراد اثبات فسق البينة  
لم يقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كافي القينة التعزير لا يسقط بالتوبة كما لا يخفى  
في البينة من لدعوى على رجل فلما يجده فامسك اصله بالظلمة بغير كفالة  
فقيده وجم وجبوه وضربوه او عزموه عزركذا في البينة رجل خلع  
امراة انسان واخرجها وزوجها من غيره او صغيرة يجلس الى ان يحدث توبة  
او يموت لانه ساج في الارض بالغ كذا في قضاء الولو الجية علق عتق  
عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط خلق المول فان كفل عتق واختلفوا  
في كون العبد قاذفا كافي قضاء الولو الجية وفي مناقب الكرم دري حرمة اللوا  
عقلية فلا وجود لها في الجنة وقبل سمعية فلها وجود فيها وقبل يخلق الله تعالى  
طائفة يكون نصفها الا على صفة الذكور والنصف الاكل في صفة الاناث و  
الصحيح هو الاول انتهى وفي القينة ان الاب يعز اذا شتم ولده مع كونه  
لا يحذر ولا يستثنى للامام ان في وجه التهم لزم التعزير ذوى الهيئات  
فلا تعزير عليهم واختلفوا في تفسيره فقيل صعب الصغيرة فقط وقبل من اذا  
اذنب ندم ولماره له بما ينال **السيرة في الردة** تجعل الكافر كافر ولو لم يعل  
الذي يجحد كفر ولو قال بحدسي يا استاد فنجح كذا في صلوة الظهيرة  
وفي الصغرى الكفر بشئ عظيم فلا اجعل المؤمن كافر اعمى وجدت رواية انه لا يكفر  
لا يصح ردة السكران الا بالردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعف عنه  
كذا في البرائة كل كافر تاب فتمتبه مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع الكافر بسبب  
نبي وسبب الشيخين او احدهما وبالسحر وتو امرأة وبالنردة اذا اخذ قبل  
توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يرب المرأة ومن كان اسلامه تبعا والقبلي  
توبته ويقتل

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن

كتاب التفسير  
في تفسير القرآن



اذا سلم والكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت  
 اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا كما في شهادة اليتيم حكم الردة وجوب القتل  
 ان لم يرجع وحفظ الاعمال مطلقا لكن اذا سلم لا يقضها الا الحج كالكا في الاصل  
 اذا سلم ويبطل ما رواه بغيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يرويه عنه بعد  
 ردته كما في شهادته الولوي الجدة وبينونة امرأته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا  
 واذا مات او قتل على ردته لم يدفن في مقابر اهل مله وانما يلحق في حفرة كالكلب  
 والمراد اقيم كفر امره **الايان** تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع  
 ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تكذيب محمد صلى الله عليه وسلم في شئ ما جاء به  
 من الدين ضرورة ولا يكفر احد من اهل القبلة الا بمجود ما ادخل فيه وحاصل  
 ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفي بعضه  
 اختلاف في كنه لا يفتى بما فيه خلا في سبب الشيعيين ويعني كفو وان فضل عليا  
 رضي الله عنهما فمتبع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكركري يكفر اذا انكر  
 خلافتهم او بعضهما المحبة النبي صلى الله عليه وسلم لهما واذا احب عليا رضي الله  
 عنه اكثر منهما لا يؤخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصير مرتدا بالكارها وب  
 الاقرار به او ذكر الله تعالى او كلامه او واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى  
 يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلوة بحجاعة وشهودها سكر الحج  
 مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهودوا على مسلم بالردة وهو منك لا يعرض له  
 لا لتكذيب الشهود بالعدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير  
**فان قلت** قد قال قبل وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فاذا يدته **قلت**  
 ثبوت ردته بالشهادة وانكارها توبة فثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب  
 من حفظ الاعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة **وقوله** لا يتعرض له

انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا امامه لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة

ان الايمان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم والكفر تكذيبه صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة

انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا امامه لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة

انما هو

انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا امامه لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة  
 بسبب النبي صلى الله عليه وسلم والشيعيين كما قدمناه واختلفوا في تكفير  
 معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للولي ولا يكفر بقوله لا اصيل الا  
 بجحود لا يشترط في صحة الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم معرفة ان ابيه بل تكفي  
 معرفة انهم وصف الله تعالى بحضرة زوجة فكانت ظننت ان الله تعالى  
 في السماء كفرت ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتقادي  
 كاعتقاد فرعون واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت  
 قيل لها انت كافرة فقالت انا كافرة كفرت استحل اللواط بزوجه كفر  
 عند الجمهور يكفر بوضع رجله على المصحف مستخفا والا لا استهزاء به  
 بالعلم والعلماء كفر ويكفر بانكار اصل الوتر والضحية وبترك العبادة تركوا  
 اي مستخفا **وانما** اذا تركها ككاسدا او ما ولا فلا وهي في الجملة ويكفر  
 بادعاء علم الغيب وتكفر بقوله لا اعرف الله تعالى الاستهزاء بالاذا ان كفر  
 لا بالمؤذن قال الناجي ان الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين  
 لا يكفر الا اذا اراد ان دينهم خير ولا يكفر بقوله المسلم عليه ان ردته السلام ابر  
 كبيرة عقلم ولا يكفر بقوله لا تعجب فتملك فان موسى عليه الصلوة والسلام اعجب  
 بنفسه فتملك ويستفسر فان فسره بما يكون كفر قيل له قل لا اله الا الله  
 فقال لا اقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امرأت احب الي من الله تعالى ان  
 اراد الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم كفر ولا اعتبار به  
 بما في قلبه وكذلك لو سخر بقوله عليه الصلوة والسلام او كشف عن عورة  
 وكذا الوصية بحسب عليه الصلوة والسلام ليس سجدة وكذا اتخاذ الصنم  
 لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن والمسجد ونحوهما مما يعظم ولوا تستحل

من استحل اللواط بزوجه كفر عند الجمهور

نا

ولا يكفر من قال امرأت احب الي من الله تعالى ان اراد الشهوة

عبادة الصنم كفر



نجاسة لقصد الاستخفاف فكذلك وكذا لو تضرع بغير تارة اليهود والنصارى  
 دخل كنيسهم ولم يدخل وتو قال كنت استهزئ بهم ولا اعتقد دينهم  
 صدق ديانته ويكفر اذا شك في صدق النبي اوسبته ونقصه او صوره  
 وقوله يسجد خلاف الصحيح لاكتفيه ان لا يكون الله بعنه نبيا ان لم يكن عدواة  
 ولو ظن الفاجر نبيا فهو كافرا لا كني ويكفر بنسبة الانبياء عليهم الصلوة  
 والسلام الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسخ عليه الصلوة والسلام  
 لان استخفافهم وقيل لا ولو قال لم بعضوا حال النبوة وعصوا قبل كفر لانه  
 رد النصوص اذا لم يعرف ان محمد اخر الانبياء عليه وعليهم الصلوة والسلام  
 فليس بحال لانه من الضرريات **كتاب النقيط واللقطة والابق والمفقود**  
 يجعل الجعل لراد الا بق الا اذا رده من في عيال السيد او رده احد الا  
 بدين مطلقا او الابن الى احد هو او احد الزوجين للآخر او وصي اليتيم  
 او من يعول او من استعان به ماله في رده اليه او رده السلطات  
 او الشحنة او الخفية فالمستثنى عشرة من اطلاق المتون لو اراد المتقط  
 الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنيا لم تحمل له وان كان فقيرا فكذلك  
 الا باذن القاضي كما في الخانية الصبتي في الانتقاط كالبايع والعبد كالحرة  
 وان رده العبد الا بق فالجعل لمولاه ان اشهد راد الا بق انه اخذ بتمتته  
 على ماله انتفى الضمان عنه واستحق الجعل والا فلا فيها **كتاب الشراكة**  
 الفتوى على جوازها بالفلوس الكثير لا بفيل الا في موضع يجري مجرى  
 النقص للبقا وض النقص مع من لا تقبل بشهادته لا يجوز شراكة  
 القراء والوعاظ والدرهاتين والضحانيين والحققت بهم اليهود في الحكم  
 وان شرط الرجح للدافع اكثر من رأس المال لم يصح ويكون مال الدافع

عند

فان شرط الرجح للدافع اكثر من رأس المال  
 فان شرط الرجح للدافع اكثر من رأس المال

انما هو  
 انما هو

انما هو  
 انما هو

انما هو  
 انما هو

عند العامل مضاربة ولو شرط الرجح للدافع اكثر من رأس مال لم يصح الشرط  
 ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل منهما ربح ماله كما في السراجية  
 اذا عمل احد الشريكين دون الاخر بعذرا وبغيره فالربح بينهما بخلاف ما  
 اذا تقبل ثلاثة عملا بغير عقد شراكة فعلا احدهم كان له ثلث الاجر ولا شيء  
 للاخرين ما اشترت اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال نعم جاز  
 ولو اشترى شيئا فقال اشترى فيه فقال قد اشترى لك في جاز الا ان يكون  
 قبل قبضه نهى احدهما شريكه من الخروج وعن بيع النسبة جاز ليس لاحدهما  
 السفر بغير اذن الاخر فان سافر فربكم يضمن فيما لا يحمل له ولا مؤنة والربح  
 بينهما تركة الشراكة مع الذم اختلاف رب المال مع المضارب في التقبيل  
 والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف المولى  
 مع غرماء العبد فالقول لهم **كتاب الوقف** لو وقف على المصالح فربى الامام  
 والخطيب والفقير وشراء المحصر والدخن والمراوح كذا في ابن الوهبان  
 كل من بنى في ارض غيره بامر فابننا لملكها ولو بنى لنفسه بلامره فهو له  
 رفعه الا ان يضرب بالارض واقام ابننا في ارض الوقف فان كان الباني المتولى  
 عليه فان كان بال الوقف فهو وقف وان كان من مال الوقف واطلق فهو  
 وقف وان كان لنفسه فهو وقف وان لم يكن متوليا فان بنى باذن المتولى يرجع  
 فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان لنفسه واطلق رفعه ولو بغير  
 وان اضرب فهو المضيق لانه فليست بقص الى خلاصة وفي بعض الكتب للناس ملكه  
 باقل القيمتين للوقف من روعا وغيره من روعا بال الوقف الناظر اذا اجرتم  
 مات فان الاجارة لا تنفس الا اذا كان هو المتوقف عليه وكان جميع الربح له  
 فانها تنفس بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق

انما هو  
 انما هو



المتون بخالفه الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا احتيج اليها لمصلحة الوقف  
 كثير ونشر ابرز فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي الثاني ان لا يتبر اجارة  
 العين والصر في من اجرتها كذا حرره ابن وهبان وليس من الضرورة الهرق  
 على المستحقين كما في القنية والاستدانة القرض او الشراء بالنيئة واهل يجوز  
 للمتولى ان يشتري متاعا باكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العارة ويكون  
 الرجوع على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان لا يتصرف للصحة الوقف  
 على شئ وجود ذلك الشئ وقت فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح  
 وتصرف المقتل الى الفقراء الى ان يوجد له ولدواختلفوا فيما اذا وقف  
 على مدرسة او مسجد وصيئا مكانا لبنائية قبل بيئته والصحيح الجواز اخذ  
 من السابقة كما فتحه القدير اقاله الناظر عقد الاجارة جائزة الا في  
 الاول اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم **القنية** اذا كان الناظر  
 يعمل الاجرة كما في القنية ومشى عليه ابن وهبان استبدال الوقف العام  
 لا يجوز الا في مقل الاول لو شرط الوقف الثانية اذا غضب الغائب  
 واجري عليه الما حتى صار جارا لا يصلح للزراعة فيضمنه القيمة ويشري  
 بها ارضا بدلا **الثالثة** ان يحجده الغائب ولا يئنه وهي في الثانية الرابعة  
 ان يرغب انسان فيه ببدل الشغل والصلص صقعا فيجوز على قول  
 ابي يوسف روى عليه الفتوي كما في فتاوي قاري الهداية اجارة  
 الوقف باقل من اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب احد في اجارته  
 الا بالاكل وفيما اذا كان النقصان يسير ان شرط الوقف يجب اتباعه  
 لقولهم بشرط الوقف كنقص الشارع في وجوب العمل به وفي المفهوم  
 والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مقل الاول بشرط ان القاضي لا يعمل

كفيل من يقول وقفت دار  
 على اولاد زيد ولم يكن له ولد  
 يكون الوقف صحيحا ولم يبق  
 ففسخه الوقف ان وقت  
 وجود ولد زيد حرره محمد

ان شرط ان القاضي لا يعمل  
 ان شرط ان لا يعمل  
 الناظر

الناظر فله عزل غير الامل الثانية بشرط ان لا يوجبه وقفه اكثر من سنة والثالث  
 لا يرغبون في الاستيجار بمسنة او كان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي  
 المخالفة دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل  
 الرابعة بشرط ان يتصدق بفاضل الفلانة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم  
 لم يراع شرطه ولم يقيم المصدق علم بل غير ذلك المسجد او خارج  
 المسجد على من يسأل او على من لا يسأل الخامسة لو شرط للمستحقين  
 خبز او لحما معينا كل يوم فللقاضي ان يدفع القيمة من النقد وفي موضع  
 اخر لهم طلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة من القاضي على معلوم  
 الامام اذا كان لا يكتفيه وكان عالما نقيما السابعة بشرط الواقف عدم  
 الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذا كان اصله لا يجوز للقاضي عزل الناظر  
 المشرط له بلا ضمانة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا كذا في فصول العادي  
 ويصح عزل الناظر بلا ضمانة ان كان منصوب القاضي اذا عزل القاضي الناظر  
 ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني واخبره ان الاول عزل بلا سبب لا يعيده  
 ولكن يامره بان يثبت عنده انه اهل للولاية فاذا ثبت اعاده ليس للقائم  
 عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه ضمانة وكذا وصي الوقف  
 اذا عزل الناظر فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا لا عند محمد  
 ويصح عند ابي يوسف ومن يطلع اختياره اقول الثاني وانصد اختياره  
 قول محمد رحمه الله وعلى هذا الاختلاف لو مات الواقف وكذا ولاية الناظر  
 لكونه وكلا عنهما فيملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته بونه وعند محمد ليس  
 بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بونه والخلاف فيما اذا لم يشترط الولاية في  
 حيوته وبعد ماته اقاله بشرط ذلك لم تبطل بونه اتفاقا هذا اصل ما في

ان القاضي الزيادة على معلوم الامام  
 اذا كان لا يكتفيه او كان عالما نقيما

ينبغي للقاضي ان لا يبرح شكايته  
 المستحقين حتى يثبتوا عليه ضمانة

صغر الواقف الناظر ان شرط  
 العزل حال الوقف







ولاخر فان للواقف الانفراد لا فلان كما في فتاوى قاضيان ومقتضاه  
 بشرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحدهما ذكر ولو بعد موت الآخر  
 فيبطل ذكر الشرط بموت احدهما وعلى هذا بشرط النظر لهما فان احدهما  
 اقام القنية غيره وليس للحي الانفراد الا اذا اقامه القاضى كما في الاشعار  
 القاطن وكيل الواقف عند ابي يوسف ووكيل الفقراء عند محمد فيعزل بموت  
 الواقف عند ابي يوسف ولعزل ويبطل ما بشرط بموته خلافا لمحمد في الكل  
 في الدور والمحاليت المسئلة في يد الشاخر يسكنها بغين فاحسن نصف  
 المثل ونحوه لا يعزى اهل المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم دفعه ويجب على  
 الحاكم ان يامره بالاستجار باجر المثل ووجب عليه تسليم رد السنين الماضية  
 ولو كانت قيمتها ما قدرته من المرفق القاضى لا اعراضه عليه وانما هي على  
 الشاخر وانما ظفر الشاخر بالالسكن فله اخذ النقص منه فيصرف في مصرفه  
 قضا وديانة كذا في القنية عزل القاضى فادعى القيمة انه قد اجرى له كذا مائة  
 او مائة وصدقة المعزول فيه لا يقبل الا بينة ثم ان كان ما عنده اجر مثل  
 عمله او دونه يعطيه الثاني والا يحفظ الزيادة ويعطيه الباقي انتهى بتعليق  
 التقرير في الوظيف اخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بمجاهد الولاية  
 فلو مات المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضى ان مات فلان او شغلني  
 كذا فقد قررتكر فيها صحه وقد ذكره في انفع الوسائل بفقها وهو فقهاء  
 في قولنا يد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف في مستوفيا حتى ماتا سقط  
 لانه في معنى الصلة وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى ذكره في الدرر  
 والغرر وحزم في البعية تلخص القنية بانه يورث قال مجمل في رزق القاضى  
 وفي التبوع للجلال الاسيوطي فرع ذكر ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظيف

المتعلقة

بموت الواقف  
 في المثل ونحوه

بموت الواقف  
 في المثل ونحوه

المتعلقة بالواقف او قاف الامراء والسلاطين كلها ان كان لها اصل  
 من بيت المال او ترجع اليه فيجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عام للعلوم  
 الشرعية وطالب العلم كذا في وصوفى على طريقة الصوفية اهل السنة ان يأكل  
 مما وقفه غير متعبد بشرطه ويجوز في هذه الحالة الاستنابة لعذر غيره  
 ويتناول المعلوم وان لم يباشر ولا استناب واشتركا اثنين فالكثرة الوظيف  
 الواحدة ولو احد عشرة وظايف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت  
 المال لم يحل الاكل من هذه الوقف ولو قرره الناظر وباشر الوظيفة لان هذا  
 من بيت المال لا يتحول عن حكم الشرع يجعل احد وما يتوجه كثير من الناس  
 من يقول فملك الذي وقف فهو توه فاسد ولا يقبل وباطن الامر  
**واقفا** وقافي ملكها وقفوها فلها حكم اخر وهي قابلة بالنسبة الى التكر واذا  
 عجز الوقف عن الصرف في جميع المستحقين فان كان اصله من بيت المال روي  
 فيه بصفة الاحقية من بيت المال فان كان في اهل الوظيفة من هو بصفة الاستحقاق  
 من بيت المال وليس كذلك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآلهم ول  
 صلي الله تعالى عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق من قدم الاصوح فالاصح  
 فان استوفوا في الحاجة قدم الاكبر فالأكبر فيقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام  
 ثم القيم وان كان الوقف ليس كما اخذ من بيت المال اتبع فيه بشرط الواقف  
 فان لم يشترط تقديم احد لم تقدم فيه احد بل يقسم على كل منهم جميع اهل  
 الوقف بالسوية اهل الشعار وغيرهم انتهى بلفظه وقد اختلف بذلك  
 كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا تناول معاليم الوظايف بغير عبارة  
 اوضح مخالفة الشرط والحال ان ما نقله الاسيوطي عن فقهاء ثم انما هو  
 في ما بقى لبيت المال ولم يثبت لنا قل **اعا الاراضى** التي باعها السلطان

بموت الواقف  
 في المثل ونحوه

بموت الواقف  
 في المثل ونحوه

بموت الواقف  
 في المثل ونحوه



وحكم بصفحة بيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه **فان قلت**  
 هل في مذهبنا المذكور اصل قلت نعم كابتنة في الرسالة المرضية في الاراضي  
 المصرية وقرئ من ذكر المحقق ابن المهدي ر فاجاب بان الامام البيع  
 اذا كان بالمسكين حاجة والعياذ بالله تعالى وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه  
 مصلحة صح وان لم يكن لحاجة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين المفتي به  
 فان قلت هذا في اوقاف الامراء اما اوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق  
 بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهو جواب الواقعة التي  
 اجاب عنها المحقق رحمه الله تعالى في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف بربسابي اسم مملوك  
 اذا اشترى من وكيل بيت المال ارضا ثم وقفها فاجاب بما ذكرناه **والا** اذا  
 وقف السلطان من بيت المال ارضا المصلحة العامة فذكر قاضيان في فتاواه  
 جوازها واهل يراي ما شرطه رايما **والا** استواء المستحقين عند الضيق  
 فمخالفة لمذهبنا لما في الحاوي القدسي الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف  
 ثم رتب شرط الوقف ام لا ثم ما هو اقرب الى العارة وان المصلحة كالامام  
 للمسجد والمدرس للدرسة يفرق اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط  
 كذلك انتهى وظاهره ان المقدم في الفرق الامام والمدرس والوقاد والقرآن  
 وما كان بمعناه ثم تعبيرة بالكافي فيما كان بمعناه النظر وينبغي الحاق الشئ  
 زمن العارة والكاتب بهم لا في كل زمان وينبغي الحاق الجباب المبشرين للجبابية  
 بهم والستواق ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة  
 ولكن قيد المدرس بالمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع  
 ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا شاب تعطلت المدرس  
 فهو اقرب الى العارة كمدرسي الروم واما مدرس الجامع فكأكثر المدرسين

بصر

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما شرطه رايما

في بيان ما شرطه رايما

في بيان ما شرطه رايما

في بيان ما شرطه رايما

بصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من الشعائر الا اذا لازم التدريس علم حكم  
 الشرط اقامه رسوا زمانا فلا كما لا يخفى وظاهره ما في الحاوي تقديم الامام  
 والمدرس على بقية الشعائر لتعبيره به ثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد  
 والمباشر والنفاد في غير زمن العارة والمزملات والشحنة وكاتب الغيبة وشارن  
 الكتب وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي الحاق المؤذنين بالامام  
 وكذا المقاتلة لكثرة الاحتياج اليه للمسجد وظاهره ما في الحاوي تقديم من ذكرناه  
 ولو شرط الوقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعارية ولو شرط استواء  
 العارة بالمستحقين لم يعتبر بشرطه وانما تقدم عليهم فكذلك الجاهلية في الاوقاف  
 لها شبه الاجرة وشبه الصلوة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا  
 شبه زمن الاجرة في اعتبار زمنه المباشر وما يقابل من العلوم والحل للاغنياء  
 وشبه الصلوة باعتبار ان اذا قضى المستحق المعلوم ثم مات او عزل فانه لا يبرء  
 حصته ما بقى من السنة وشبه الصدقة لتصح اصل الوقف فان لا يفيج على  
 الاغنياء ابتداء فاذا مات المدرس في اثناء السنة قبل مجي الغلة وقبل  
 ظهورها وقد بان مدة ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قس الغلة  
 الى مدة مباشرة والى مباشرة من جاء بعده ونفسط المعلوم على المدرسين  
 وينظر كم يكون منه المدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يخفى  
 في حقه اعتبار زمان مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف  
 بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة وما هو هذا هو  
 الاشبه بالفقير والاعدل كذا حرره الطرسوسي في انفع الوسائل **ثم**  
 ان اعتبار زمن مجي الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموهبة على  
 القسطة الثلاثة كل اربعة اشهر قسطة فيجب اعتبار ادراك القسطة

ان مات المدرس فاقضا السنة قبل الغلة



فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن  
 لا فلا كما في فتح القدير لا تنسخ الاجارة بموت المورث للوقف الآفة مستثنين  
 ما اذا اجرى الواقف ثم اراد ثم مات لبطان الوقف برده فانتقلت اليه  
 وفيما اذا اجرى ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ ذكره ابن وهبان في اخر  
 شرحه النظم اذا اجرى اسنانا فمرب ومال الوقف عليه لم يضمن كماله التناخاينة  
 بخلاف ما اذا فرط فغضب الوقف حتى ضاع فانه يضمن اقربا يرض في بدغيره انها  
 وقف وكذب ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا مؤخذة لبرئعه وقد كتبنا  
 نظايرها في الاقرار وقعت حادثة وقف على اولاده ثم على اولاد اولاده  
 ثم بعد ذلك على اولاد الامير فلان ثم من بعده ثم على ذريتهم وسلم عقيم  
 من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كذا  
 فهل قوله من الذكور خاصة قيد للاباء والابناء حتى لا يحق انثى واولاد  
 انثى ام هو قيد في الاباء دون الابناء حتى يستحق الذكور وتوهم اولاد  
 الاناث ام هو قيد في الاباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان  
 انثى **فاجبت** هو قيد في الاباء دون الابناء لان اصل كون الوصف بعد  
 متعاطفين للاخير كما صرحوا به في باب الحرمات في قوله تعالى من نسائكم اللاتي  
 دخلتم بهن بعد قوله تعالى وربائكم واقتهات نسائكم ولان الظاهر ان مقصود  
 حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى ابائهم ذكورا كانوا او اناثا و  
 تخصيص اولاد البنات ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله  
 بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل بنات الذكور ولا بنات الاو  
 لاد والله سبحانه اعلم ثم بلغني ان بعض الشافعية جعله قيدا في الاباء  
 والابناء ووافق بعض الحنفية فمات الامام السنوسي في التمهيد

نقل

مسألة في الوقف  
 انما هو ما يوقف على  
 من لا يملكه الموقوف  
 ولا يملكه الموقوفين

الفرق بين العطف بالواو و

انما هو ما يوقف على  
 من لا يملكه الموقوف  
 ولا يملكه الموقوفين

نقل ان الوصف بعد المجل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند  
 الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو واقابته فيعود  
 الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لصالح الوقف عند الضرورة لا يجوز  
 الا باذن القاضي وان كان المتولى بعد منه يستدين بنفسه كذا في حزانة  
 المفتيين النظم اذا فوض النظر لغيره فان كان له التقويض بالشروط صح  
 مطلقا والا فان فوض في صحة لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في الفقيه  
 واليتمى وخزانة المفتيين وغيرهما واذا صح التقويض بالشروط لا يملك عزله  
 الا اذا كان الواقف جعل له التقويض والعزل كما حرره الطرسوسي وانفع  
 الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بلا شرط وقلنا بالصححة في  
 ان يكون له العزل والتقويض الى غيره كالابناء **مسألة** عزله فانه معتق  
 بالشروط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات منتقل  
 للحاكم او لا **فاجبت** بان ان فوض النظر لغيره فله مات ينتقل للحاكم بموته لعدم  
 صحة التقويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام الموقوف له باقيا في  
 مقامه وعزله واقف شرط مرتبا لمعين ثم من بعده للقراء ففرغ عنه بغير  
 ثم مات فهل ينتقل الى القراء **فاجبت** بالانتقال ليس للقاضي ان يقرر **مسألة**  
 في الوقف بغير شرط الواقف ولا يجعل للقررا الاخذ الا انظر على الوقف ذكر  
 الحسنى في واقعاته ان للقاضي نصب القية بغير شرط الواقف وليس له نصب  
 خادم المسجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكره في كره اعطاء فقير من وقف  
 الفقراء مما في درهم لانه صدقة فاشبهت الزكاة الا اذا وقف على فقر اقربائه  
 فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكبير من وقف الفقراء  
 لبعض العلماء الفقراء فيلحقها اذا وقف على فقر اقربائه لم يستحق صلحها

مسألة في الوقف  
 انما هو ما يوقف على  
 من لا يملكه الموقوف  
 ولا يملكه الموقوفين



الآية على القرابة والفقر ولا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان  
 ان فقير معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال رقيق ان كانت لا تجب  
 الا بالقضاء لذوي الرحم المحرم وان كانت تجب بغير قضاء فليس  
 بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار اذا حصل تعيين الوقف في سنة  
 وقطع معلوم المستحقين كما او بعضه فاقطع لاي بقى لهم دين على الوقف  
 اذا حقه لهم في الفكة زمن التعيم بل زمن الاحتياج اليه عمر اولا وفي  
 الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعيم فانه يضمن  
 انتهى وقايدة ما ذكرناه لوجائز الفكة في السنة الثانية وقاض شئ  
 بعد صرف معلوم هذه السنة لا يعطى الفاضل عوضا عما قطع **وقد**  
**استفتيت** عن ما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتق او قد  
 قطع للمستحقين شئ في سنة بسبب التعيم هل يعطى الفاضل في الثانية لهم  
 ام للعتقاء فاجبت للعتق كما ذكرناه الله سبحانه اعلم واذا قلنا بتعيين  
 الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعيم هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم  
 قبضوا ما لا يستحقونه ام لا لم اره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان مودع  
 الغايب اذا نفق الوديعة على ابوي المودع بغير اذنه واذن القاضي  
 فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه كما ضمن تبين ان المودع ملكه  
 لاستناد ملكه الى وقت التعدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في كتاب الغصب  
 ان المضونات يملكها الضامن مستندا الى وقت التعدي حتى لو غيب  
 الغاصب العين المغصوبة وضمن المالك ملكها مستندا الى وقت الغصب  
 فينفذ بيعه ات بقى ولو اعتق العبد المغصوب بعد التضمن نفذ  
 ولو كان محرما عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخالف

ما في

كتاب الوقف  
 في دفعه من وجوبه  
 في دفعه من وجوبه

ما في الفقيه من باب الشرط في الوقف لو شرط الواقف فقرا دين في صرف الفاضل  
 الى الفقراء ولم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصروف المذكور ثم ظهر  
 دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بتعدي هذه  
 الصورة لعدم الظهور الدين وقت الدفع فلا يملكه القابض فكان للنظر  
 استرداده بخلاف ما قلنا لانه متعدي لكونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعيم  
 وكذا لا يرد ما اذا اذن القاضي بالدفع الى زوجة الغايب فلما حضر محمد  
 النكاح وحلف فانه قال في العتابة ان شأني المرأة وان شأني الدافع  
 ويرجع هو على المرأة انتهى لانه غير متعدي وقت الدفع وانما ظهر الخطأ  
 في الاذن فانما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان الرجوع عليها لانه وان  
 ملك المدفوع بالضمان فليس يتبرع وفي النوازل مثل ابو بكر بن جمل وفق  
 دار علم مسجد علان ما فضل من عارته فهو للفقراء فاجتمعت الفكة  
 والمسجد لا يحتاج الى الفكة للعارة هل يصرف الى الفقراء قال لا يصرف الى  
 الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار  
 بحال لا تغل قال الفقيه مثل الفقيه ابو جعفر عن هذه المسئلة فاجاب بملك  
 ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الفكة مقدارا الواحتاج  
 المسجد والدار الى العارة امكن العارة منها صرف الزيادة الى الفقراء  
 على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استفدنا منه ان الواقف اذا شرط  
 تقديم العارة في الفاضل عنها المستحقين كما هو الواقع في او قاف القاهرة  
 فانه يجب على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعارة في المستقبل وان كان  
 الان لا يحتاج الموقوف الى العارة على القول المختار للفقيه وعلم هذا  
 فيفرق بين اشتراط تقديم العارة في كل سنة والسكوت عنه فانه

والمسطور في النوازل ان مودع وقف  
 دار علم مسجد علان ما فضل من  
 عارته للفقراء

في سنة السكوت عنه  
 في سنة السكوت عنه



مع السكوت تقدم العارة عند الحاجة اليها ولا يخرها عند عدم الحاجة ومع  
 الاشتراط تقدم عند الحاجة ويخرها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقع  
 انما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها  
 لا يخرها عند الاستغناء وعلى هذا فيلحق الظاهر في كل سنة قدر العارة ولا  
 يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد عكس في النوازل يجوز ان يحدث للمسجد  
 حدث والدار رجال لا تغل وحاصلها خراب المسجد وبعض الوقوف  
 والوقوف لا تغل لم يؤدى الصرف الى الفقر من غير ادخال رضى للتغير الخراب  
 العين المفروطة تغيرها ولا وصي الواقف ناظر على اوقافها هو متصرف في امواله  
 ولو جعل رجلا وصي بعد جعل الاول كان الثاني وصي لانا نأخذ بالحكمة العتائية  
 من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين  
 حيث لم يعزل الا قال فيكونان ناظرين فليتامل وليراجع غيره **كتاب البيوع**  
 احكام الجمل ذكرناها هنا لمناسبة انه لا يجوز بيعه هو تابع لاحكام بيع  
 العتق والتدبير المطلق لا يقتيد كما في الظهريه والاستيلاء والكتابة والحرية الالهية  
 والرق والغلبة سائر اسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه وحق الاسترداد في  
 البيع الفاسد وفي الدين فيباع مع انه للدين وحق الضحية والتمهن فهي اشئ  
 عشر مسئلة وما زاد على ما في المتن من جامع الفصولين ويتبعها في المهن فاذا  
 ولدت المهرهونة كان رهنا معها بخلاف المشاعة والكفيلة والموصى بخدمها  
 فانه لا يتبع كما في المهن من الزيلعي ولم ار الا ان حكم ما اذا باع جارية وحملها  
 حملها او حملها او دابة كذلك فان علمنا قولهم بفد البيع فيما لو باع جارية  
 الحمل يكون محمول الاستغناء من معلوم فصار الكل محمولا فقول هذا بفد البيع  
 كونه صحيح بين معلوم ومحمول لكن لم اره مباحا وفي فتح القدير بعد ما اعتق  
 الجمل

بما يشترط في بيع المهرهونة

في بيع المهرهونة

الجمل لا يجوز بيع الام ويجوز هبتها ولا يجوز هبتها بعد تدبير الجمل على الصحيح  
 كذلك البسوط **كتاب النكاح** اذا حلت امته كافرته لكما قرأه كما قرأه فاسلم هل يهر  
 ما كرها ببيعها للصيرورة الجمل مسلما باسلام ابيه والى ان سيده كافر ولا يتبع  
 امره في الجناية فلا يدفع معها الى ولية وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الرتبة له  
 ولا في حق الفقراء في الزكاة في البتة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في  
 وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تتخذ الا بعد وضعها ولا يتذكر الجنين بركوة  
 الله فلا يتبعها في ست مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والابصلة بخدمتها  
 فهي حرة ولا يفرد حكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مثل احدي  
 عشرة يفرد فيها في الاعتاق والتدبير والوصية به وله والاقرار به وبالنظر  
 المذكور في المتن في الوصية والاقرار **كتاب الاطعمة** الاجارة له وينبغي  
 فيه الصحة لانها يجوز للعدوم فالحمل اول وينبغي ان يصح الوقف عليه كالكوفة  
 بل اول ولا فرق فيكون الجنين يتبع لامة بين بنى ادم والمجوبات فالولد لها  
 لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في الكراهية البهيمية ويستحب  
 نفقة لامة ويرث ويرث فان ما يجب فيه من العزة يكون موروثا بين  
 ورثته وينتفع الخلع على ما في بطن جارية ويكون الولد اذا ولدت لا قبل  
 الشهر ولا يتبع امة في شئ من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا  
 الام ببيتة فانه يتبعها ولدها وباقرارها في الكفر ويمكن ان يقال ثابته ولد  
 البهيمية يتبع امة وحق البيع ان كان معها وقتية على القول به رد المبيع بعيب  
 يقضاء فسخ في حق الكل الا في مسئلتين احدهما لو اهل البائع بالثمن  
 ثم رد المبيع بعيب يقضاء لم تبطل الحوالة **الثانية** لو باع بعد الرد بيع يقضاء  
 من غير المشتري وكان منقول لم يجر ولو كان فسخا لجاز قال الفقيه ابو

ان فرق ما يكون الجنين متحالا بين  
 بنى ادم والمجوبات  
 وان الولد لا يتبعها في ست مسائل

في بيع المهرهونة  
 الدار اذا ولدت لا قبل  
 الشهر ولا يتبع امة في شئ من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا  
 البيع ان كان معها وقتية



ابو جعفر كذا نظن ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن غيره لكونه مضمنا  
 في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقرار حتى راي اننا نقض بحرمه الله على عدم حوزة  
 قبل القبض مطلقا كذا في البيوع الذخيرة باعتبار المعنى لا لفظا فترجوا به  
 في مواضع **ح** الكفالة فربي بشرط برأة الصلح حواله وهي بشرط عدم برأته كفالة  
 ولو قال بعثك ان شئت او شاء الي ابي اوزيدان كذا ذكر ثلاثة ايام او اقل كان  
 بيعا بخيار للمعنى والآصل للتعليل وهو لا يحمده ولو وهب الدين عن عليه  
 كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال اعطى عبدك عنى  
 بالذ كان بيعا للمعنى لكنه ضمني اقتضاؤه فلا تراعى شرطه وانما تراعى شروط  
 المقتضى فلا بد ان يكون الامر اهلا للاعتاق ولا يفقد بالذ وظلم فخر  
 ولو راجعنا بلفظ النكاح صحته للمعنى ولو كثر بلفظ الرجعة صحه ايضا ولو  
 قال لعبد ان اديت الي الفانته حر كان اذنا به التجارة وتعلق عتقه  
 بالاداء نظر المعنى لا الكتابة فاسدة ولو وقف على ما لا يحصى كبنى جميع نظرا  
 للمعنى وهو بيان الحرية كالفقراء لا للفظ ليكون تليكا لمجرول ويتعقد البيع  
 بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذته ويتعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل  
 ولفظ الاعطاء والاشراء والادخال والرد والاقالة قول قد بيناه  
 مفصلا معروفا في شرح الكنز ويتعقد الاجارة بلفظ الهبة والتخليك كما  
 في الثانية ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية ويتعقد النكاح  
 ما يدل على ملك العين للمال كالبيع والشراء والهبة والتخليك ويتعقد التسمي  
 بلفظ البيع كعكس ولو قال لعبد بعته بنفسك منك بالذ كان اعتاقا  
 على مال نظر المعنى ولو شرط رب المال للضارب كل الربح كان المال قرضا  
 ولو شرط لرب المال كان بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ العتق ولو صالحه

عراق

كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة  
 كذا في البيوع الذخيرة

عن الف على نصف قالوا ان اسقاطا لهما في فقضاه عدم اشتراط القبول كبراء  
 وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو وصى  
 المشتري بالبيع من البايع قبل قبضه فقبل كانت اقاله **ح** هذا الاصل مسائل  
 منها لا تتعقد الهبة بالبيع بلائى ولا العارية بالاجارة بلائى ولا البيع بلفظ  
 النكاح والتزويج ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتق  
 يراعى فيها اللفظ لا المعنى فقط فلو قال لعبد ان اديت الي كذا في كيس  
 ابيض فادها اليه في كيس احمر لم يعتق ولو وكذا بطلاق زوجته من غير افعلة  
 على كاسين لم تطلق وفي الهبة بشرط العوض نظر والى جانب اللفظ ابتداء  
 فكانت هبة ابتداء والى جانب المعنى فكانت بيعا انتها فتبينت احكامه من  
 الخيارات وجوب الشفعة بيع الابق لا يجوز الا لمن يترجم له عنده ولولاه  
 الصغير كما في الثانية اشترى اذا وجد نفاذا على الما بشر نفاذ فلا يتوقف شراء  
 المفضول ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى اجير التوقف بدهم  
 ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمعتق وقيل يقع الاجارة بالتسمي وتبطل  
 الزيادة كما في القنية الا في مسئلة الآفيم والقائم اذا اشترى اجيرا بالشر من  
 اجرة المثل فان الزيادة باطله ولا يقع الاجارة لكما في سيرة الثانية الذبح  
 وصف في المذروع الا في الدعوي والشهادة كذا في دعوي البرازية المقبوض  
 على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كما في الذخيرة تكرر الايجاب  
 مبطل للاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة العتقود يعتمد صحته باله  
 الفريدة فالأفيدة لم يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استوبا وزنا وصفته  
 كما في الذخيرة ولا تصح اجارة ما لا يحتاج اليه ككنى دار بسكنى دار اذا قبض  
 المشتري المبيع فاسد املاكه الا في مثل **الاولى** لا يملكه في بيع الهائل كما

في وقوع العتق بالفاظ الطلاق

اذا قبض المشتري المبيع فاسد املاكه الا في مثل



في الأصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير و باعه له كذا ذكر  
 فاسد لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط الثالثة لو كان مقبوضا  
 في يد المشتري امانة لا يملكه به **الرابعة** المشتري اذا قبض البيع في الفاسد  
 باذن بايعه ملكه وثبتت احكام المالك كملها الا في مسائل لا يحل له اكله ولا  
 لبس ولا وطئها لو جارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا نفقة لماره لو كان له  
 عقارا **الخامسة** لا يجوز ان يتزوجها البايع من المشتري كما ذكرناه في الشرح  
 اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول للمدعي البطلان كما هو  
 في البرازية وفي الصحة والف د فالقول للمدعي الصحة كذا في الخانية والظاهرة  
 الا في مسئلة في اقاله فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البايع  
 باقل من الثمن قبل النقد و ادعى البايع الاقاة فالقول للمشتري مع ان يدعى  
 فساد العقد ولو كان على القلب محالفا و اذا سمى شيئا و اشار الى خلاف  
 جنسه كما اذا سمى يا قوتا و اشار الى نجاج فالبيع باطل لكونه بيع للعدوم  
 واختلفوا فيما اذا سمى حرة و يا و اشار الى مروي قيل باطل فلا يملكه بالقبض  
 وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد اعيد وجدد فان الثاني باطل فالصحيح  
 بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذا ذكر كما في  
 الفقيه والحواشي بعد الحولية باطلة كما في التلخيص الا في مسائل **الاول**  
 الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدوه في الفقيه بان يكون  
 الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او يجنس اخر والا فلا **الثانية** الكفارة بعد  
 الكفارة صحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحولية فانها نقل فلا يجمعان كما في  
 التلخيص واما **الاجارة** بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فسخ  
 للاول كما في البرازية التخييل تسليم الا في مسائل الاول قبض المشتري المبيع

قبل

وان التخييل تسليم الاله مالم  
 قبل

باعتها من قبله  
 بغير علمه

باعتها من قبله  
 بغير علمه

قبل النقد بل اذن البايع ثم خلى بينه وبين البايع لا يكون رد **الثانية**  
 في البيع الفاسد منه ما صححه العادي وصححه قاضيان انهما تسليم الثالثة له  
 في الرتبة الفاسدة اتفاقا **الرابعة** في الرتبة الجائزة في رواية خيار الشرط اثبتت  
 في ثمانية البيع والاجارة والقسمة والصلح من مال والكتابة والرهن للمرهن  
 والخلع لها والاعتناق على مال للفقن للاستيد والزوج هكذا في فصول العادي  
 معزبا الى الاسترواشي نقلنا بعضهم وتبعهما في جامع الفصولين وزدت  
 عليه في الشرح سبعة اخرى فصارت خمسة الكفارة والحولية كما في البرازية  
 والابرايم الدين كما في اصول فخر الامام من بحث الزهرل وسلم النفقة بعد  
 الطلقة كما ذكره ايضا منه والوقف على قول اب يوفى ربح والخسارة والمعاملة  
 المحالهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق الا المخلع لها  
 واليمين والنذر والاقرار الا الاقرار بعقد يقبله والصرق واسلم بشرط  
 التقابض قبل الافراق في الصرق فان تفرقا قبل بطل العقد الا فيما اذا استهلك  
 رجل بدل الصرق قبل القبض واختار المشتري اتباع المجاني وتفرق العاقدان  
 قبل قبض القيمة فان الصرق لا يفسد عند هاهنا خلافا لمحمد رحمهم الله كما في الجمع  
 البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل واحالة  
 معلومين واشهاد وخيار ونقد في ثلثة وثلاثين موضعين الى معلوم وبرأة  
 من العيوب وقطع الثمار المبيعة وركها على التخييل بعد ادراكها على المفتي به وهو  
 مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن و رده يعيب وجدوكون الطريق  
 لعير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الاداء واطعام المشتري  
 المبيع الا اذا عيّن ما يطلع الاداء وحمل الجارية وكونها مغنيتها وكونها معلوما  
 وكون النفس هلالا وكون الجارية ما ولدت وايضا الثمن في بلد اخر

وان خيار الشرط اثبتت في ثمانية

وعدم فعل الخيار في سبعة

وان البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين



والجل الى منزل المشتري فيما اراد بالقرية وحذو النخل خزان الخف وجعل  
 رقعة على الثوب وخبيا طريا وكون الثوب سداستيا وكون السويق ملتوتا  
 بسمن وكون الصابون متخذا من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من  
 فلان وجعلها بيعة والمشتري ذمي بخلاف الشراطين يجعلها المسلم مسجدا  
 ويرضى الجير ان اذا عيّنهم في بيع الدار الكل من الثانية المودة في الاموال الربوة  
 ادر الا في اربع مسائل في مال الميراث تعتبر من الثلث وفي مال البتيم والوقف  
 وفي قلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فللمر اسن قضين المرتهن قيمته رهنا  
 وتكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما جاز ايراد العقد عليه بانفراده صح  
 استثنائه الا الوصية بالخزنة يفتح افرادها دون استثنائها من الشري عالم يره  
 وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حمل البيع الى  
 المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا اعاده الى الباع ببيع الفضولي موقوف  
 الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيع وفيما اذا باع  
 لنفسه وهي في البدايع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض اخر للمالك به وهي  
 في فتح القدر ببيع البراءات التي يكتبها اهل الديوان على العال لا يفتح فاوردان  
 ايم بخارا جوز وبيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ثمة  
 ولا كذلك هنا كذا في القنية ببيع المعلوم باطل الا فيما يستجره الانسان  
 من ابقال اذا حاسب على انما نها بعد استهلاكها فانه جايه استحقاقا كما في القنية  
 في اشترى او باع او اجر ملك الا اقامة الامم على اشترى الوصي من مديون  
 البيت دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم يصح الا اقامة اشترى الماذون غلاما  
 بالف وقيمتها ثلثون لم يصح ولا يملك ان الرد يعيب ويملك ان لا يبيع بشرط  
 اورؤية والمتولى على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز  
 على الوقف

في بيع الرأى التي يكتبها الديوان  
 على العال لا يفتح  
 في بيع الرأى التي يكتبها الديوان  
 على العال لا يفتح  
 في بيع الرأى التي يكتبها الديوان  
 على العال لا يفتح

في بيع الرأى التي يكتبها الديوان  
 على العال لا يفتح

على الوقف والوكيل بالشراء لا يصح اقالته بخلافه بالبيع نصه ويضمن والوكيل  
 بالتم على خلافه في نصه اقامة الوارث والوصي دون الوصي له والوارث الرد  
 بالعيب دون الوصي لا يصح الاجارة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي  
 اجارة الغرما ببيع الماذون المديون بعده هلك الثمن الموقوف يبطل بموت  
 الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما قسم بالولا  
 لا يجوز التفريق الصفقة على البيع الا في الصفقة ولها صورتان في شفقة  
 الولا الجينة الموقوف على العقد اذا اجازته نفذ ولا رجوع له الا في مسألة  
 في قسم الولا الجينة اذا اجاز الغريم قسم الوارث فان له الرجوع الحقوق المجردة  
 لا يجوز الاعتراض عنها كحل الصفقة فلو صاعده عن بال بطلت ورجع به ولو صاع  
 الخيرة بالاختاره بطل ولا شيء له ولو صاعده احدى زوجتيه بال تشركت زوجتها  
 لم يلزم ولا شيء لها كذا ذكره في الصفقة وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوارث  
 بالا وقاف وطرح عن حق القصاص وملك الكناح وحف الرق فانه يجوز  
 الاعتراض عنها كما ذكره الزيلعي في الصفقة والكيل بالنفس اذا صاعه المكفول له  
 بال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرورة في الطريق  
 روايتان وكذا بيع الشرب والمعتد الا تبعا العقد الفاسد اذا تعلقت به  
 حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مثل اجر فاسد فاجر المستاجر صحيحا  
 فلا قول نقضه المشتري من المكروه لو باع صحيحا فللمكروه نقضه المشتري فاسدا  
 اذا اجر قلبا ببيع نقضه وكذا اذا تزوج العنق حرام الا في مثلتي  
 احسبهما في الولا الجينة اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع  
 الثمن دراهم زيرفا او عرضا مغشوشا جاز ان كان حرا وان كان  
 الاسير عبدا لم يجز **الثانية** يجوز اعطاء الزبوف والناقص في الجنائيا

في بيع الرأى التي يكتبها الديوان  
 على العال لا يفتح  
 في بيع الرأى التي يكتبها الديوان  
 على العال لا يفتح  
 في بيع الرأى التي يكتبها الديوان  
 على العال لا يفتح



للبايع حق حبس العين للثمن الحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى  
العبد نفسه من مولاه ولو امر عبد يشترى نفسه من مولاه فاشترى للام  
ولو باعه دارا او سكران اذا قبض المشتري المبيع بلا اذن البايع قبل  
نقد الثمن ثم يقرن فللبايع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتاق والا  
سيتلاد وله ابطال الكتابة كما في البرازية شراء الام لابنها الصغير لا يكتل  
البيعتين فاخذ عليه الا اذا اشترت من ابيه او منه ومن اجنبي كما في الولو الجية  
اقالة الا قال صحيحه الا في السلم لكون المسلم فيه ديناسقط وارت قطعه  
لا يعود كما ذكره الزيلعي من باب التحالف للثمن من بيع مدبره ومكاتبه  
دون ام ولده ومن باع مال الغايب بطل بيعه الا الاب المحتاج كذا  
في نفقات البرازية المقبوض على موم الشراء مضمون عند بيان الثمن  
وعلم وجه التمسك ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز المحيلة في عدم  
رجوع المشتري على بايعه بالثمن عند استحقاق المبيع ان يقر المشتري بانه  
بايعه من البايع قبل ذلك فلو رجع عليه لرجع عليه كما في البرازية في شرط  
في البيع داخل على الحكم لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الغفصولي اذا اشترط  
للمالك فانه يبطله كما في فروق الكراسية في دعوى البرازية المرافق عند  
الامام الثاني المنافع والمحقق الطريق والتبديل وفي ظاهر الرواية  
المرافق هي الحقوق التي لا تطل بموت البايع الا في الاستصناع فيبطل بطل  
الصانع اذا اختلف في اصل الثا جيل فالقول للثاني في الا في السلم وان اختلف  
في مقداره فلا تحالف الا في السلم رأس المال بعد الاقالة كره قبلها فلا يجوز  
استرق في بيعها كقبولها الا في مسئلتين لا تحالف اذا اختلفا فيه بعد ما  
بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعد قبل الا في الفرق بخلافه قبله بدل الصرف

كرأس

بجعله ١٩٢١

انظر ص

لو امر العبد ببيع نفسه من مولاه

لو امر العبد ببيع نفسه من مولاه

وان المرافق عند الامام الثاني  
المتنازع والحقوق الطريق  
والصيل

كرأس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز التصرف  
فيهما قبل القبض الا في مسئلة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة  
كقبولها بخلاف في رأس المال والكل في الشرح يشترط قيام المبيع عند الا  
للتحالف الا اذا اشترى ملكه في يد البايع غير المشتري كما في الهداية الربا حرام  
الا في مسائل بين مسلم وحري ثم وبين مسلمين اسلمة ولم يخرجها اليه  
وبين المولى وعبد وبين المتفاوذين ونشر بكما العنان كما في اوضح  
الكرامات **كتاب الكفيل والمحوالة** برأة الاصيل موجبة لبرأة الكفيل الا في  
للالف التي رعى فلان فبرهن فلان على انه قضها قبل من الكفيل فان  
الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الحاشية الثانية في الاصيل ثا خبر عن الكفيل  
الا اذا صالحه المكاتب قتل العبد بال ثم كفله ان ثم عجز المكاتب تأخرت  
مطالبته المصالح العتق الاصيل ولم مطالبته الكفيل الا ان كذا في الحاشية ولو كان  
الدين مؤجلا فكفل به فوات الكفيل حل بموته عليه فقط فللمطالب اخذه  
من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل  
عندئذ كذا في المجمع اذا الكفيل يوجب برأتهما للمطالب الا اذا حال الكفيل  
على مديونه وشروط برأة نفسه خاصة كما في الهداية الغرور لا يوجب الرجوع  
فلو قال اسكر هذا الطريق فانه آمن فلكه فاخذه للتصوم او كل هذا  
الطعام فانه ليس بمسوم فالكفالات لاضمان وكذا لو اخبره رجل انرا  
حررة فترد وجهه فظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على النجس الا في ثلاث  
**الاولى** اذا كان الغرور بالشرط كما لو تزوجه امرأته على انها حررة ثم اتضح  
فانه يرجع على النجس ما غرمه لمستحق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن  
عقد مفادضة فيرجع المشتري على البايع بقيمة الولد اذا استحققت بعد

برأه من الاصل

ان خبر عن الاصيل ثا خبر عن الكفيل

لو امر العبد ببيع نفسه من مولاه  
بما ان قال اسكر هذا الطريق فانه آمن او كل  
هذا الطعام فانه ليس بمسوم فالكفالات لاضمان وكذا لو اخبره رجل انرا  
حررة فترد وجهه فظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على النجس الا في ثلاث



الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم  
 البناء واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له في التجارة  
 فظهر انه ابن خيمه رجعا عليه لغرور وكذا اذا قال بايعوا عبدي فقد  
 اذنت له في التجارة فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر عبدا لغير رجعا عليه ان كان  
 الاب حرا والا بعد العتق وكذا اذا ظهر حرا او مدبرا او مكاتبا ولا بد  
 في الرجوع من اضافة اليه والامر ببايعته كذا في ما دون السراج الوهاج  
**الثالث** ان يكون في عقد يرجع نفعه المالدافع كالوديعة والاجارة حتى  
 لو ملك الوديعة او العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر  
 فانها يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان بمعناها وفي العارية  
 والهبة لا يرجع لان القبض كان لنفسه ونعاه في الخاتمة من فصل  
 الغرور من البيوع وقد ذكر في القنية مثل مائة من هذا النوع **هذا**  
 لو جعل المالك نفسه دكالا فاشتراه بئاعا قوله ثم ظهر انه ابن خيمه قيمته وقد تلف  
 المشتري بعضه فانه برده مثل ما تلفه ويرجع بالثمن ومنها اذا اغتر المشتري  
 البايع المشتري وقال رقيقة متاعى كذا فاشتره فاشتره بئاعا قوله ثم ظهر  
 فيه غبن فاحش فانه يرده وبه يفتى وكذا اذا اغتر المشتري البايع ويرده  
 المشتري بغرور الدلال وبما قررناه ظهر ان قول الزبيل في باب بثوث  
 النسيان الغرور باحد امرين بالشروط او بالمعاوضة **وتفرع**  
 على الشرط الثاني مثلثان في باب متفرقات بيوع الكثرة انشئت  
 فانما بعد ارضائي لا يلزم احدا احضرا احدا فلا يلزم الزوج احضرا  
 زوجة الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا ينفعها منه الا في ما  
 الكفيل بانفس عند القدرة وفي الاب اذا امر اجنبيا بضمان ابنه فظهر

الضامن

انما هو في حقه انما هو في حقه انما هو في حقه

سواء لو لم يجره في حقه انما هو في حقه

غبن فاحش

فلا يلزم الزوج في احضار زوجته الى مجلس القاضي

الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين  
 الثالثه سيجان القاضي فلما رجلا من المسجونين حبيب القاضي بدى عليه فلم يزل  
 الدين ان يطلب سيجان باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب مهر  
 بنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان  
 كانت تخرج في حوايجها امر القاضي الاب باحضارها وكذا لو ادعى الزوج  
 عليها شيئا اخر والا ارسل اليها اميناه امناء ذكره الولوالجي من القضاء  
 من اقام عن غيره بواجب بامر فانه يرجع عليه بما دفعه وان لم يشترط الكلام  
 بالانفاق عليه وبقبضه دينه الا في مثل امره بتعويض عن جهته او بالاعلم  
 عن كفارته او باداء زكاة ماله او بان يهب فلانا عتي واصلة في وكالة البزارة  
 في كل موضع يكمل المدفوع اليه المال المدفوع اليه ببيعها بلكمال فان  
 المأمور يرجع بلا شرط والا فلا وذكر اصله في السراج الوهاج في الوكالة  
 فليمر اجماع الكفيل بانفس مطا لبس الى الصلح الى الطالب مع قدرته الا اذا  
 كفل بنفس فلان المشرع على ان يبرأ بعده لم يصير كفلا اصلا في ظاهر الرواية  
 وهي الحيلة في كفارة لا تلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل بوجوب  
 ابراء الكفيل الا كفيل بنفس كما في جامع الفصولين كفيل بنفس فكله فاقم  
 طامبه انه لاحق ربح المطلوب فله اخذ كفيل بنفسه انتهى وهكذا في البزارة  
 الا اذا قال لاحق لي قبله ولا يؤكل ولا يتي انا وصيته ولا الوقف ان متوليه  
 فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر في اخر وكالة البدايع ضمن الغرور في الحقيقة  
 هو ضمن الكفارة انتهى للكفيل منع الاصيل من السفر ان كانت كفالة له حادثة  
 ليخلصه منها اقا بالاداء او الا براء وفي الكفيل بانفس يرده اليه كماله الضامن  
 وينبغي ان يقتيد با اذا كانت بامر لا يصح الكفالة الا بدى صحيح

في ان سيجان القاضي اذا دخل رجلا من المسجونين حبيب القاضي بدى عليه

وجاز ان يرسل الى اميناه جانب القاضي للاحضار

الا اذا كفل بنفس فلان انما هو في حقه انما هو في حقه

سواء لو لم يجره في حقه انما هو في حقه

فلا يلزم الزوج في احضار زوجته الى مجلس القاضي



وهو ما لا يسقط الا بالاداء والبراء فلا تقع بغيره كبذل الكتابة فانه  
يسقط بالتعجيل **قلت** الا في مسئلة لم اذكرها او صحها قالوا لو كفل بالنفقة  
المقررة الماضية صحت مع انها تسقط بدونهما او يموت احدهما وكذا  
لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قررنا كل شهر كذا اليوم ياتي وقد قررنا  
كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرحوا به القاضي فاحذر كفيلا من المدعي عليه نفسه  
اذا برهن المدعي ولم تترك شهوده او اقام واحدا او ادعى وقال شهودي  
حضور ويأخذ كفيلا باحضار المدعي ولا يجبر على اعطاء كفيلا بالماله  
ويستثنى من طلب كفيلا بنفسه اذا كان المدعي عليه وصية او وكيل ولم يثبت  
المدعي الوصاية والوكالة وهما في ادب القضاء والخصاف واقاما اذا  
ادعى بدل الكتابة على مكاتبه او دينها غيرها واقاما اذا ادعى العبد المذون  
الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او على  
ذون المديون فانه يكفل كذا في كافى الحكم **كتاب القضاء** والشهادات  
والدعاوى لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الموقوف  
الذي على خطوط القضاة الماضيين لان القاضي لا يقضى الا بالحيثية وهي  
البينة او الاقرار او التناول كما في وقف الخانية ولو اضر المدعي خطا اقرار  
المدعي عليه لا يختلف انه ما كتب واقاما يختلف على اصل المال كما في قضاء الخانية  
وفي بيع القنية اشترى هانوتا فوجد بعد القبض على باب مكتوبا وقف  
على مسجد كذا لا يرد له لانها علامة لا تبني الاحكام عليها انتهى وعلى هذا  
لا اعتبار بكتابتة الوقف على كتاب او مصحف **قلت** الا في مسئلتين الاولى  
كتاب اهل الحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به وينت الالمان  
لجمله كما في سيرة الخانية ويمكن الحاق البركات السلطانية بالوظائف  
في زماننا

في ادب القضاء والخصاف واقاما اذا ادعى العبد المذون الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او على ذون المديون فانه يكفل كذا في كافى الحكم

في ادب القضاء والخصاف واقاما اذا ادعى العبد المذون الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او على ذون المديون فانه يكفل كذا في كافى الحكم

في زماننا ان كانت العدة لا يبرؤ وان كانت العدة الاحتياطية الالمان  
تحقق الدعوى فلا النية يعمل بدفعه السبب والبراء في البيع كما في  
الخانية وتعقب الطرسوسية بان مثا يخنار ذو اعلى الامام المال كره  
في عمله بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف علوا به هنا ورده ابن  
وهيب عليه بانه لا يكتب في دفتره الالمان وعليه وتامه فيه من الشهادات  
وفي اقرار البزازية ادعى مالا فقال المدعي عليه كلها يوجد في ذكره المدعي  
بخطه فقد التزمه لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدك فعلى  
الا اذا كان في الجريدة بشي معلوم او ذكر المدعي شي معلوما فقال المدعي  
عليه ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا  
اشترى الجريدة وقال ما فيها فهو على كذا كد يصح ولو لم يكن مشارا اليه  
لا يصح للجريدة اشترى من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب  
وكذا قالوا ان المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغفل **قلت**  
الا في ثلث اذا امتنع عن الاتفاق على قربه كما ذكره في النفقات واذا لم  
يقسم بين نسائه وعطفه ولم يرجع كذا في السراج الوهاج من القسم  
واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في باب العدة  
الجماعة ان الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا في  
نفقة القريب تسقط بمضى الزمان وحققها في الجماع يفوت بالتأخير  
لا في خلاف لا يختلف القاضي على حق جهول الاولى اذا التزم القاضي في  
السيم الثانية اذا التزم بقولي الوقف فانه يختلف ما نظر للتييم والرفق  
كما في دعوى الخانية الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة بطلقة  
فانه يختلف كما في القنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى

في ادب القضاء والخصاف واقاما اذا ادعى العبد المذون الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او على ذون المديون فانه يكفل كذا في كافى الحكم

في ادب القضاء والخصاف واقاما اذا ادعى العبد المذون الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او على ذون المديون فانه يكفل كذا في كافى الحكم

في ادب القضاء والخصاف واقاما اذا ادعى العبد المذون الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او على ذون المديون فانه يكفل كذا في كافى الحكم

في ادب القضاء والخصاف واقاما اذا ادعى العبد المذون الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او على ذون المديون فانه يكفل كذا في كافى الحكم

في ادب القضاء والخصاف واقاما اذا ادعى العبد المذون الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او على ذون المديون فانه يكفل كذا في كافى الحكم



الغصب الساكنة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى  
 بغير حيل فصار ستة القضا ويقصر على المقتضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا  
 في خمسة ففي اربعة يتعدى الى كافة الناس فلا يجمع دعوى احد فيه بعده  
 في الحرية الشخصية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى  
 والقضا بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى كافة فسمع الدعوى بالملك في  
 الوقف المحكوم به كذا في الثانية وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى  
 من تلقى المقتضى عليه المكره فلو استحق البيع من المشتري بالبيئنة والقضاء  
 كان قضا عليه وعلى من تلقى المكره فلو لم يسمع البيع بعده على الملك لم يقبل  
 ولو استحققت غيره من يد وارث بقض بيئنة ذكرت انها وترثا كان قضا  
 على سائر الورثة والبيئنة فلا تسمع بيئنة وارث اخر كذا في البرازية وفي شرح  
 الدرر والغفران خلاصة ومن باب الاحتقاق والحكم بالحرية الشخصية حكم  
 على الكافة حتى لا تسمع دعوى المكره من احد وكذا العتق وفروعه **واقا**  
 الحكم في المكر المورخ فعلى الكافة من التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبيكر انك  
 عبدى ملكتك منذ خمسة اعوام فقال بكر ان كنت عبد بشتر ملكنى منذ ستة اعوام  
 فاعتقنى وبه من عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو لبيكر انك عبدى ملكتك  
 منذ سبعة اعوام وانت ملكى الآن فبهمين عليه يقبل وبفسخ الحكم بحريته ويجعل  
 ملكا لعمرو ويدل عليه ان قاضخان قال في اول البيوع في شرح الزيارات له  
 فصارت مائيل البيوع فسمع **احدها** عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية  
 الاصل والقضاء به قضا على كافة الناس والثالث القضاء بالعتق في الملك  
 المورخ وهو قضا على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله  
 فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة انتهى

وهنا

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما لا بد من ان يكون بينه وبين الشاهد من لفظ

في بيان ما لا بد من ان يكون بينه وبين الشاهد من لفظ

في بيان ما لا بد من ان يكون بينه وبين الشاهد من لفظ

وهنا فائدة اخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين ان يكون بيئنة او بقول  
 انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اختلاف  
 الشاهدين مانع من قبوله فلا بد من التطابق لفظا ومعنا لا في مسائل  
**الاول** في الوقف يقضى باقلاهما كما في شهادات فتح القدير معزيا الي  
 الخصم في **الثاني** في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى بالاقل كما في البرازية  
**الثالث** تشهد احد هما بالبيئنة والاخر بالعتقة تقبل **الرابع** تشهد احدهما  
 بالنكاح والاخر بالتزوج وهما في شرح الزيلعي **الخامس** تشهدان له عليه  
 الفا والاخر انه اقر له بالقبول كما في العدة **السادس** تشهدان اعتقه بالبيئنة  
 والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والامح القبول فيها وهي اب بعة وجمعوا  
 انهما لا تقبل في القذف كذا في الصيرفة وذكرت في الشرح ستة عشر اخرى فالمستثنى  
 ثلاث وعشرون ثم رايته في الخصم في باب الشهادة بالوكالة مسائل تزداد عليها  
 فلما راجع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى اثنان واربعون مسئلة وبيئتها  
 مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية  
 والولوجية والفصول وعليها فروع الا في مسئلة في الولو الجية فان يوم القتل  
 لا يدخل وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل بيئتها بتاريخ من قضا لما  
 قضى القاضي به يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في الدعوى ذكر مسئلة  
 الصواب في ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فاراجع اليها ان شئت وذكر  
 مسائل اخرى الا اكل في الدعوى في ترجمة الموت فلما راجع وقد اشبعنا  
 الكلام عليها في شرحه من باب دعوى الرجلين بشاهد الحصة اذا اقر  
 شهادته فغير عذر لا تقبل لنفسه كذا في القنية ابى احد الشريكين العارة  
 مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار بيتي بينهما وصيان ونجاف سقوطه

في ان الظاهر ان لا بد من ان يكون بينه وبين الشاهد من لفظ

بسم الله الرحمن الرحيم

في بيان ما لا بد من ان يكون بينه وبين الشاهد من لفظ

في بيان ما لا بد من ان يكون بينه وبين الشاهد من لفظ



وعلم ان يترك ضررا فان الاب من الوصيين يجب كما في الخانية ويتبني به  
 ان يكون في الوقف كذلك الشراة بالجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذ شهدوا  
 انه كفل بنفس فلان ولا تعرفه واذا شهدوا برهن لا يعرفونه او بغصب كئ  
 مجهول كما في قضاء الخانية الشراة برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر  
 هارهن عليه من الدين كما في القنية للقاضي ان يسأل عنه سبب الدين احتياطا  
 فان اب الخصم لا يجب كما اذا طلب منه الخصم اخراج دفتر الحساب يأمره  
 باخرجه ولا يجبره كذا في الخانية قضاء والقاضي في موضع الاختلاف جائز  
 لا في موضع الخلاف وحل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ليس  
 فيه واما احواد كذا في التارخانية ومنهم من فرق بينهما بان الاول دليل  
 دون الثاني ككل من قبل قوله فعليه اليقين الا في مثل عشرة مذكورة في القنية  
 الوصي في دعوى الانفاق على التيم او رقيقه وفي بيع القاضيه مال التيم وادى  
 اشتراط البراءة من كل عيب واذا ادعى على القاضي اجارة مال وقد او يتيم  
 وفيما اذا ادعى الموصوب له سلك العين او اختلاف في اشتراط العوض  
 وفي قول العبد البايح انما ماذون وللاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه  
 الصغير واختلف مع الشفع وفيما اذا انكر الاب براءة لنفسه واعياه لابنه  
 الصغير وفيما اذا يدعي المتولى من التصرف المقتضي عليه في حادثة لا تسع  
 دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى تلقى المالك من المدعي او النتاج او برهن  
 على ابطال انقض كما ذكره العوادي والدفع بعد انقض بواحد مما ذكر  
 صحيح وينقض انقض كما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن بهذه الظاهر  
 وسمع الدعوى بعد انقض بالكنول كما في الخانية انما قضى غير مقبول  
 الا فيما كان محل الخفاء ومنه تنافى الوصي والوارث كما في الخانية  
 الشراة

بشرط ان يكون  
 من جهة ابيه

في بيع  
 من جهة ابيه

في بيع  
 من جهة ابيه

في بيع  
 من جهة ابيه

والا  
 لا يقبل

الشراة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرة الا اذا  
 كان عبد بن مسلم ونصرا في فشهد نصرانيا عليهم بالعتق فانها تقبل في  
 حق النصراني فقط كما في العتاق ومنها بيته انفي غير مقبولة الا في عتق  
 فيما اذا علق طلاقها على عدم ثبوت فشهدا بالعدم وفيما اذا شهدا انه اسلم  
 ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسيح بن الله ولم يقل قول النصراني  
 وفيما اذا شهدا بنتاج الدابة عنده ولم تزل عن ملكه وفيما اذا شهدا بخلع  
 او طلاق ولم يستثن وفيما اذا اتن الاهام اهل المدينة فشهدا ان هؤلاء  
 لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذكروا عقد التيم وفيما  
 الارث اذا قالوا وارث لغيره وفيما اذا شهدا انها ارضعت الظفر بلين  
 شاة لابنين نفسا كما في جامع الفصولين وتقبل بنية النفي المتواترة كما  
 في الظهيرة والبرازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط به علم الشاهد  
 او لا في عدم القبول تبسيرا ذكره في قوله عبده حر ان لم يحج العلم فشهدا بخره  
 بالكون لم يعتق بناء على انه نفي معنى بخره انه لم يحج القف محمول على صحة ما  
 امكن ولا ينقض بالشك كذا في شهادة الظهيرة الفتوى على عدم العمل بعلم  
 القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين الفتوى على قول ابي يوسف وفيما  
 يتعلق بالقض كما في القنية والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام  
 الناس في ظاهر المذهب كالا دنة وما ذكره محمد رحمه الله عليه في السير الكبير  
 من جواز الاحتجاج به فهو خلا في ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهيرة وفيما  
 مفروم الم واية في حجة كافي غايه البيان من الحج الحق لا يسقط بتقادم الزمان  
 قد فاء او قصاصا او حقا لعبد كذا في لعان الجوهرة اذا سئل الفتوى على  
 فانه يفتى بالصحة حمل على الكمال وهو وجود الشاهد كذا في صلح البرازية

ان  
 ولم يقبل

بنية النفي غير مقبولة الا في عتق

بطل قول الواحد  
 العدل في احد عشر موضعا

فان الفتوى على عدم العمل بعلم  
 القاضي في زماننا



الفتى انما يفتى بما يقع عنده من المصلحة كذا في البرازية ويتبعين الافتاء  
 في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والحاوي القدرى يقبل قول  
 الواحد القدر في احد عشر موضعاً كما في منظومة ابن وهبان في تقوية  
 المتلف وفي المرح والتعديل والمترجم وفي جودة المس في وردائه  
 وفي اخبار الفلاس بعد مضي المدة وفي رسول القاضي الى المزك وفي  
 اثبات العيب وبرؤية بعض عند الاعتلال وفي اخبار الشاهدا بالموت  
 وفي تقدير ارض المتلف وزدت اخرى يقبل قول امين القاضي اذ له  
 اخبره بشهادة يهود على عين نقد رخصتها كما في دعوى القنية  
 بخلاف ما اذا ابعته لتحليف المخدرة فقال حلفتها لم يقبل الا بشايد  
 معه كما في الصغرى الناس احرار بلا بيان الا في الشهادة والنقصان و  
 الحدود والدية اذا اخطأ القاضي كان خطأً وعلى المقتضى وان نقد  
 كان عليه كذا في سير الخانية وتماه في قضائى الخلاصة لا تسع الدعوى بعد  
 الابرار العام نحو لاحق لي قبله الاضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة  
 فانه لا يسقط به وما اذا ابرأ الوارث الوصى ابراء عماها بان اقر انه قبض  
 تركه والده ولم يبق له حق منها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى شيئاً من تركه  
 ابيه وبرهن يقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركه  
 ابيه ثم ادعى على رجل ديناً تسع كذا في الخلاصة ويبحث فيه الطرسوسى بحثاً  
 رواه ابن وهبان الرابعة صالح احد الورثة وابراء عماه ثم ظهر شئ من تركه  
 لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حقه كذا في صلح البرازية الخيسة  
 الابرار العام فمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية  
 وقد ذكرنا بعد هذا ان الابرار عن الرباء لا يصح فتسح الدعوى به يقبل

النية

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في دعوى القنية

في دعوى القنية  
 في دعوى القنية

في دعوى القنية  
 في دعوى القنية

في دعوى القنية  
 في دعوى القنية

النية وفي النية لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى ان البذر تسع  
 الدعوى ثم قال لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى  
 اولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي النية ايضا مات عن ورثة فاقسموا  
 التركة بينهم وابرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان احد الورثة  
 ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسع انتهى في قسمة القنية قسماً ارضاً  
 مشتركة وأقر كل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم اراد  
 احدهما الفسخ بالغبن فذكر اذ كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ  
 انتهى وفي اجازات البرازية ان الابرار العام انما يمنع اذا لم يقر بان الغبن  
 للمدعى فان اقر بعده ان الغبن للمدعى سلكه ولا يمنع الابرار وفي دعوى القنية  
 ان الابرار العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية  
 ابراه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية صحح اقراره ثم ادعى انه شراه  
 بلا تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسع حتى يبرهن انه  
 حادث بعد الابرار والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسع  
 الدعوى بعد الابرار العام لا يحذف حادث بعده يفيد جواب حادثه اقران  
 في ذمة لفلان كذا وابرار عاماً ثم ادعى بعدها انه اقر بعد هذا ان لا شئ له  
 في ذمة فانه تسع دعواه وتقبل نية ولا يمنعها الابرار العام لانه انما ادعى  
 بما يبطل بعده لا قبله وقول قاضيان في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره  
 قبله بانه لاحق لم يقبل ولو برهن بعده على اقراره بعده انه لاحق لرواه  
 مبطل فيما ادعى يقبل انتهى يدل على ما ذكرناه من ان اقراره بعد الابرار العام  
 مبطل ولكن في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه بالف لرجل يدعيه فبرهن  
 الكفيل على اقراره المكفول له وهو يحذف انها قار او عن غيره لا يقبل ولو اقر به

بعد القسمة بين الورثة يحد الفسخ  
 اذا كان الغبن فاحشاً

ان الدعوى لا تسع بعد الابرار العام  
 الا بحد حادث



الطالب عند القاضي برئاً وانما لا تقبل البينة على الاقرار لانها تسمع عند  
 صحة الدعوي وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالته اقرار بصحة التناقض  
 وانظر ما كتبناه في المداينات من مسئلة دعوي الربا بعد الابرار وآخر  
 ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاسباب معقود عنه حيث قال ويقال  
 اطلب خصمك فخاصمه انتهى تسمع الشهادة بدون الدعوي في هذا الناحية  
 والوقف وعق الامه وحريتها الاصلية وفيما يخص الله تعالى كنهض وفي الطلاق  
 والايكوت الظهار وتامه في شرح ابن وهبان دفع الدعوي صحيح وكذا دفع الدف  
 وما زاد عليه صحيح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها  
 وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة المخت كما كتبناه في الشرح وكما يصح  
 عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستعمال يصح بعده هو المختار  
 الا في ثلاث **الاول** اذا قال له دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية  
 لو بينه لمن قال بيني غايبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعها فاسدا  
 ولو كان الدفع صحيحا وقال بيني حاضرة في المصر لم يلزم الى المجلس الثالث  
 كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتى به كما اقرار في البرازية وعلى هذا  
 لواقع بالدين وادعى ايفاء او الابرار فان قال بيني في المصر لا يقضى عليه  
 بالدفع والا فمضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة المخت كما ذكرته  
 في شرح اقر بالدين بعد الدعوي ثم ادعى ايفاء لم يقبل للتناقض الا اذا  
 ادعى ايفاء بعد الاقرار والتفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين  
 الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان احد الورثة لا ينتصب احد خصما  
 عن احد قصد اغير وكالة ونيابة ولا لاية الا في مسئلتين الاولى احد  
 الورثة ينتصب خصما عن الباقي الثاني احد الموقوف عليهم ينتصب خصما  
 عن الباقي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في جواب سؤال  
 عن صحة الدعوي  
 في المداينات

في جواب سؤال  
 عن صحة الدعوي  
 في المداينات

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في جواب سؤال  
 عن صحة الدعوي  
 في المداينات

عن الباقي كذا حره ابن وهبان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد  
 وجود شرائطه الا في ثلاثة الاولى لم جالصلح بين الاقارب الثانية اذا اتهم  
 المدعي الثالثة اذا كان عنده ريبه البقا اسهل من الاستدلاء الا في مسئلتين  
 اذا فسق القاضي فانه ينزل واذا في فاسقنا يصح وهو قول البعض  
 وجوابه في النهاية والمعراج الثانية الاذن للابق صحيح واذا ابق الى اذن  
 مدار محجور اعليه ذكره الزيلعي في القضا من عمل اقراره قبلت بيته ومن لا فلا  
 الا اذا ادعى ارثا او نفقة او حضنة فلو ادعى انه اخوه او جده وبين او  
 ابن ابنه لا تقبل بخلاف الابوة والبنتوة والرجية والولاء بنوعيه وكذا لمعتق  
 ابيه ومن مواليه وتامه في باب دعوة النسب من الجامع لا تقبل شهادة كافر على  
 مسلم الا بشهاده اربعة فالاولى اثبات توكيل كافر كافر ابا كافرين بكل حق والكوفة  
 على خصم كافر فيعتد به الا خصم مسلم اخر وكذا يشترط ان يكون كافر بدين ومولاه  
 مسلم **وكذا** يشترط ان يكون كافر موكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين  
 لكونها شهادة على مسلم قصد او فيما سبق ضمننا والثانية في مسئلتين في الابطاء  
 شهيد كافر ان على كافر او على الكافر واحضر مسلم عليه حق الميت وفي النسب  
 شهيدان ان النصران ابن الميت فادعى على مسلم بحق وتامه في شهادات الجامع لا يقبل  
 القاضي نفسه ولان لا تقبل شهادته في الاية الوصية لو كان القاضي غريم ميتة فانت  
 ان فلانا وصية صح وبرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع  
 القضاء وبخلاف الوكالة عنه غايبة فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي  
 مديون الغايبة سواء كان قبل الدفع او بعده وتامه في قضاء الجامع لا  
 امين القضاء القاضي كالقاضي لا عهد له عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة  
 ولو كان وصي القاضي فبين وصي القاضي وامينه فرق من هذه ومن اخري

وان البقا اسهل من الاستدلاء  
 وان من عمل قوله قبلت بيته ومن لا فلا

لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا بشهاده اربعة  
 او ضرورة

لا يقضي القاضي لنفسه ولا لمن  
 تقبل شهادته

وان الامين القاضي كالقاضي



هي ان القاضي يجوز عي التصر في مال اليتيم مع وجود وصي له وهو منصوب  
 القاضي بخلاف مع امينه وهو من يقول له القاضي جعلتلك امينا في بيع  
 هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد والاصح انه امينه  
 فلا تلحقه عهدة وقد اوضحناه في شرح الكنز وصحح البنزازي من الوكالة  
 انه تلحقه العهدة فليراجع ينصب القاضي وصية في مواضع اذا كان على  
 الميت دين اوله او تنفيذ وصية وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما  
 اذا اشترى من مورث شيئا واهل رده يعيب بعد موته وفيما اذا كانت  
 اب الصغير ممر فاميزا فينصب للحفظ وذكر في القصة الولو الجية موضعها  
 اخر ينصب فيه فليراجع وطريق نصبه ان يشهد واعند القاضي ان فلانا مات  
 ولم ينصب وصية فلو نصبتم فلان للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا ياتي النصب  
 الا قاضي القضاة والمأمور بذلك لا يقبل القاضي الهديبة الامم قريبا محرم  
 او من جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا يخصومة لهما  
 وزدت موضعين من تهذيب القلائس من السلطان ووالي البلد ووجره  
 ظاهر فان منعها انما هو لغو في مراعاة لاجلها وهو راعي الملك ونائبه  
 لاجلها اذا ثبت افلاس المجوس بعد العدة والسؤال فانه يطلق بلا كفي  
 الا في مال اليتيم كما في البنزازية والحققة به حال الوقف وفيما اذا كان رب الدين  
 غايبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب  
 قاض لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج  
 للفاكي ان يفرق بين الشهود الا في شهادة النساء قال في الملتقط حكى ان ام  
 بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقوا بينهما فقالا ليس كذلك قال الله  
 تعالى ان تفضل احداها فتذكر احداها الاخرى فسكت الحاكم بشا هذا

جمع بين وصية وصي في بيع العبد

لا يجوز ان يشهد بيمينه في بيع العبد  
 لا يجوز ان يشهد بيمينه في بيع العبد  
 لا يجوز ان يشهد بيمينه في بيع العبد

اذتاب

اذتاب تقبل توبته الا اذا كان عدلا عند الناس لم تقبل كذا في الملتقط قضاء  
 الامير جائز مع وجود القاضي بالبلد الا ان يكون القاضي مؤلفا من الخليفة  
 كذا في الملتقط الحكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز وفي  
 ان حكم لا يتعدى الا في مسألة وذكر الخصا في باب الشهادة بالوكالة مسألة  
 في اختلاف الشاهدين خالف الحكم فيها القاضي كل موضع تجري فيه الوكالة فان  
 الوكلاء يستصحب فخما عن الصغير فيه ومالا فلا فانصب عنه في التفريق بسبب  
 الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه في الفرقه بالا باعنه  
 الاسلام واللعان كذا في المحيط لا تسمع البينة على مقر الا في وارث مقر بدوين  
 على الميت فتقام البينة للتعدي وفي مدعى عليه اقر بالوصاية فبهن الوصي  
 وفي مدعى عليه اقر بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصول  
 فهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر  
 لولاها فيكون هذا اصلا انتهى ثم رايته رابعا كنبته في شرح من الدعوى وهو  
 الاحتقا في تقبل البينة به مع اقرار المستحق عليه ليتمكن من الرجوع على بايعه  
 ولا تسمع على سكت الا في مسألة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رايته خامسا  
 في القنية معزى الى جامع البرزخ لو خصم الاب بحق من الصبي فاق لا يخرج  
 عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاض  
 اذا اخرج عن الخصومة انتهى ثم رايته سادسا في القنية لو اقر الوارث  
 للموصي له فانها تسمع البينة عليه مع اقراره ثم رايته سابعاف اجارة فنية المفتي  
 اجر دابة بعينها من اجل ثم من آخر فاقام الاول البينة فان كان الاجر حاضر انقبل  
 عليه البينة وان كان يقر بما يدعى هذا المذكي وان كان غايبا لا تقبل انتهى كتمان  
 الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد الطلب الا في ما عدا ذلك

ان قضاء الامير جائز مع وجود  
 قاضي البلد الا المؤلف من الخليفة

ان تقبل البينة الاحتقا في  
 اقرار المستحق عليه ليتمكن من الرجوع  
 على بايعه

اذا اجر دابة بعينها من اجل ثم من  
 اخر فاقام الاول البينة تقبل



عن الذهاب وقيما اذا قام الحف بخبره الا ان يكون اسرع قبولا  
وان يكون الحاف جايها وان يخبره عدلان بما يسقط وان يكون معتقد  
القاضي خلا في معتقد الشاهد وان يعلم ان القاضي لا يقبل الفاسق  
اذا تاب تقبل شهادته الا الحدود في القذف والمعروف بالكذب وشاهد  
الرؤر اذا كان عدلا على ما في المنظومة وفي الحاشية القبول لا تقبل شهادة  
الفرع الاصل الا اذا شهد الجدل ابن ابنه على ابيه بشهادة الفرع على اصله  
جائزة الا اذا شهد على ابيه لامة او شهد على ابيه بطلا في ضرة امة والامة  
في كذا اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فينبئ الاكراه اول في البيع  
والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعي الطوع  
كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول للمدعي الصحة اذا اختلف  
المتبايعان بخالف الا في مثلية ما اذا كان المبيع عبدا فحلف كل بعثقه  
على صدق دعواه فلا تخالف ولا قسح ويكفر المبيع ولا يعتق البني  
على المشتري كما في الولواقعات القضاير يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان  
والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا لو اتم السلطان  
بعد سماع الدعوي بعد خمسة عشر سنة لا سمح ويجب عليه عدم ما عدا الرأى  
اي القاضي في مسائل السؤل عن نسب الدين المدعي لكن لا جبر على بيانه وطلب  
المعسبة بين المدعي والمدعى عليه فان امتنع لا جبر وها في الحاشية وفي  
التفريق بين الشهود وفي السؤل عن المكان والزمان وفي تخليف  
الشاهد ان رآه جاز كما في الصيرفة وفيما اذا باع الاب او الوصي عقار الصغر  
فالرأى الى القاضي في نقضه كما في بيع الحاشية وفي مدة حبس المديون وفي  
تقييد المحبوس اذا ضيف فراره وفي حبس المديون في حبس القاضي

واما السؤلان بعدم سماع المدعي في بعض الحالات

في حبس المدعي في حبس القاضي  
في حبس المدعي في حبس القاضي  
في حبس المدعي في حبس القاضي  
في حبس المدعي في حبس القاضي  
في حبس المدعي في حبس القاضي  
في حبس المدعي في حبس القاضي  
في حبس المدعي في حبس القاضي  
في حبس المدعي في حبس القاضي

او اللصوص اذا ضيف فراره كما في جامع الفصولين وفي سوال الشاهد  
عن الايمان اذا اتهم وفيما اذا تصرف الناظر مال يجوز كبيع الوقف او  
فالرأى الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضمن اليه ثقة بخلاف العجز فان  
يضمن اليه كما في القنية من سعى في نقض مائة من جهة فعيه مردود  
عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البايع باعه قبله من  
فلان الغايب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب جارية واستولدها المواسم  
ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن يقبل ويستردها والعق  
كذا في بيع الخلاصة والبنزاية وردت عليهما مائل **الاول** باعه ثم ادعى  
انه كان اعتقه وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضر في الحجة  
وفروعهما انتهى وظاهره ان البايع اذا ادعى التدبير او الاستيلاء سمح  
قالهبة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البنزاية سوى بين دعوي  
البايع التدبير والاعتناق وذكر خلافا فيهما ان ثبوت الشراء في دعوى  
ان بايعها كان جعلها مقبرة او سجدا لله لثمة اشترى عبدا ثم ادعى ان البايع  
كان اعتقه الرابعة باع ارضا ثم ادعى انها وقف واي في بيع الحاشية وقضا  
وقضل في فتح القدير فيه في احراب الاستحقاق فلينظر منه وقضل في الظهيرة  
فيه تفصيلا اخر ورجحه وظاهر ما في العاديات ان المعتمد القبول مطلقا  
الحاشية باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادة  
لوصى اذا باع ثم ادعى كذلك البعية المتولى على الوقف كذكر اقل  
في دعوى القنية ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفاد وستر العادي  
استوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافا **فروع** اصل المسئلة  
لو ادعى البايع انه فضولي لم يقبل ومنها الوضمن الدرك ثم ادعى

والرأى القاضي في تقييده المحبوس  
اذا اختلف فراره

في ان التناقض لا يضر في الحجة

اشترى ارضا ثم ادعى ان البايع  
جعلها مقبرة او سجدا

وان باع الاب مال ولده ثم ادعى  
وقع بغبن فاحش



المبيع لا يقبل لا يشترط صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى الغبن  
 كما في البنزازية لا تثبت اليد في العقار الا بالينة او علم القاض ولا يكفي  
 النص في صحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القينة والشراء  
 منه كما في البنزازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا تأخذ  
 ادعى ديناً بسبب فشهدا بالطلاق لو كان المتهود به اقل ادعى انه تزوج  
 فشهدا انهما منكوحة ادعى ملكاً مطلقاً بلا تاريخ فشهدا به بتاريخ على  
 المختار ادعى انشاء فعل كغصب وقتل فشهدا بالاقرار به ادعى الفا  
 كفالته عن فلان فشهدا به كفالته عن اخر ادعى ملكه عين بالشراء من رجل بعينه  
 فشهدا بالطلاق ادعى ملكاً مطلقاً فشهدا بسبب وقال المدعى هو لي بذلك  
 السبب ادعى الايقار فشهدا بالابراء والتجديد ادعى الهبة فشهدا  
 بالصدقة كما في التخصيص وما قبلها من الخلاص وقتح القديرو قد ذكرنا  
 في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فليراجع الامام يقضيه يعلم في هذا القذف  
 والقصاص والتعزير كذا في السراجية وفي التهذيب يقض القاض يعلم  
 الا في الحدود والقصاص القاض اذا قضى في مجزئ فيه نفذ قضاءه الا  
 في من نقص اصحابنا فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلاق الحق بمضي المدة  
 او بالتفريق للفرق عن الاتفاق غاي با على الصحيح لا حاشا او بصحة نكاح  
 فرنية ابيه او ابنه عند اب يوسف او بصحة نكاح ام مزينة او بنتها او بنكاح  
 المتعة او بسقوط المهر بالتقدم او بعدم تأجيل العنين او بعدم صحة  
 الرجعة بلا رضاها او بعدم وقوع الثلاث على الجبلى او بعدم وقوعه  
 قبل الدخول او بعدم الوقوع على الحايض او بعدم وقوعه ما زاد على  
 الواحدة او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه الموطوءة

عقبه

شهادة في دعوى الغبن  
 في دعوى الغبن لا يشترط بيان السبب الا في دعوى الغبن  
 كما في البنزازية لا تثبت اليد في العقار الا بالينة او علم القاض ولا يكفي  
 النص في صحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القينة والشراء

في دعوى الغبن لا يشترط بيان السبب الا في دعوى الغبن  
 كما في البنزازية لا تثبت اليد في العقار الا بالينة او علم القاض ولا يكفي  
 النص في صحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القينة والشراء

عقبه او بنصف الجواز لمن طلقها قبل الوطى بعد المهر والتجيز وشهادة  
 بخط ابيه او قامة بقتل او بالتفريق بين زوجين بشهادة المرأة  
 او قضى لولده او رفع اليه حكم صبي او عبداً او كافراً والحكم بحججه او بصحة  
 بيع نصيب الساكن من قن حرره احداهما او بيع متروكة التسمية عامداً  
 او بيع ام الولد على الظاهر وقيل ينفذ على الصحيح او بطلاق عفو المرأة  
 عن القود او بصحة ضمان الخلاص او بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام  
 من اوقاف المسجد او بجل المطلقة ثلاثاً بحد عقد النكاح او بعدم ملك  
 الكافر مال المسلم باحراره بدارهم او بيع درهم بدرهمين يدا بيد او بصحة  
 صلوات المحدث او بقبضه على اهل المحلة بثلث مال او بحد القذف  
 بالتعريض او بالقرعة في حقه البعض او بعدم تصرف المرأة في مالها بغير  
 اذن زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حررت من البنزازية والعادية والقيمة  
 والثا تارضية الشاهد اذا ردت شهادة لعلته ثم زالت العلة فشهد  
 في تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العبد والكافر على ميم والاعمى والصبي  
 اذا شهدوا فردت شهادتهم ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة  
 وسواء شهد عند من رده او غيره سواء كان يمينين او لا كما في القينة  
 للخصم ان يطعن في اثبدين بثلاثة انهما عبدان او محدودان او غير  
 في المتهود به كذا في الخلاصة القضا والضم لا يشترط الدعوى  
 الخصومة فاذا شهد على خصم بحق وذكر اسمه واسم ابيه وجده وقضى  
 بذلك الحق كان قضا بشيئنا وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر  
 العادي في فصول فرعين مختلفين حكما وذكر ان احدهما يقاس على الآخر  
 وفرق بينهما في جامع الفصولين فليست هو من مومات من القضا

صحيح ما  
 ان اثبدين بثلاثة انهما عبدان او محدودان او غير  
 في المتهود به كذا في الخلاصة القضا والضم لا يشترط الدعوى

يكان  
 ان القضا الضمني لا يشترط  
 في الدعوى والخصومة



وعلى هذا لو شهد بان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على  
خمس مئة وقضى بتوكيدها كان قضايا بالزوجة بينهما وهي حادثة  
الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضاينة  
ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويذكر بحقه على اخر  
ويتنازعان في دخوله فتقام البينة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت  
التوكيد **واصل القضاء** الضمني ما ذكره اصحاب المتن من انه لو ادعى  
كفالة على رجل بالباذنه فاقترعها وانكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين  
وقضى عليه بها كان قضا عليه قصدا وعلى التمسيل الغايب ضمنا ورفوع  
وتفاصيل ذكرناها في الشرح **قال** في خزانة الفتاوى اذ مات القاضي  
انعزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولومات  
الخليفة لا تنعزل ولاته وقضاة انتهى وفي الخلاصة وفي هداية القاضي  
لومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا امر الناجية بخلاف موت الخليفة  
السلطان اذا عزل القاضي انعزل النايب بخلاف موت القاضي وفي المحيط  
اذا عزل السلطان القاضي انعزل نايبه بخلاف ما اذا مات القاضي حيث  
لا ينعزل نايبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينعزل النايب بعزل القاضي لانه  
نايب السلطان او نايب العامة انتهى انه لا ينعزل بموت القاضي عليه  
كثير من المشايخ انتهى وفي البرازية مات الخليفة ولم امركه وعمل فاكل  
على ولايته وفي المحيط مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا امر الناجية  
بخلاف موت الخليفة واذا عزل القاضي ينعزل نايبه واذا مات لا يفتى  
على انه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نايب السلطان او العامة وبعزل نايب  
القاضي لا ينعزل القاضي انتهى وفي العادك وجامع الفصولين كما

بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة  
بكره في الجرح والبراءة

في الخلاصة وفي فتاوى قاضيخان واذا مات الخليفة لا ينعزل قضاة  
وعمله وكذا لو كان القاضي مادونا بالاختلاف واستخلف غيره فمات القاضي  
لا ينعزل خليفته انتهى فتحرر من ذكر اختلاف في المشايخ في المنعزل النايب بعزل  
القاضي وموته وقول البرازية الفتوى على انه لا ينعزل بعزل القاضي يدل على  
ان الفتوى على انه لا ينعزل بموته بالاولى ولكن عليه بانه نايب السلطان  
فبعد على ان النواب الآن ينعزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب القاضي  
من كل وجه فهو كما لو قيل مع المؤكل ولا يفهم احد الآن انه نايب السلطان  
ولهذا قال العلامة ابن العرس ونايب القاضي في زماننا ينعزل بعزل وموته  
فانه نايبه من كل وجه انتهى فهو كما لو قيل مع المؤكل كن جعل في العراجه كونه كوكيل  
قاضي القضاة مذهب الشافعي واحمد وعندنا انما هو نايب السلطان وفي  
التاريخية ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب انتهى  
وفي وقف القبة لومات القاضي او عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى  
قيما انتهى وفي التهذيب وفي زماننا لما تعزرت النورية بغلبة الفسق  
اختار القضاة استخلاف الشهود كما اختار ابن ابي ليلى لحصول غلبة  
الظن انتهى وفي مناقب الكردري في باب ابي يوسف اعلم ان تخليف القاضي  
المحكى والى هذا منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر  
في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين ان السلطان اذا امر قضاة تخليف  
الشهود يجب على العلماء ان ينصحو السلطان ويقولوا لا تكلف قضاة  
اخر ان اطاعوك يلزم منه سخط الخالف وان عصوكم يلزم منه سخط  
الاعراض فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضاة فلو قال رجعت عن قضاة  
او وقعت في تبليس الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والقضاة ماضين  
ويقولون لا تكلفاه

وان القاضي انما هو رسول عن السلطان  
من نصب النواب  
ان تخليف المحكى والشهود  
امتنوع باطل والعمل بالمنسوخ  
اذا امر السلطان قضاة  
تخليف المحكى ويقولوا لا تكلف  
بجب على العلماء ان ينصحو  
ويقولوا لا تكلفاه



كافة الثانية وقيدته في الخلاصة بما اذا كان مع شرط الصحة وفي الكنز  
 بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة انتهى الا في مثل **الاول**  
 اذا كان القضاء بعلم فله الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان استبانا لما في تقييد  
 الخلاصة بالبين الثانية اذا ظهر لخطاؤه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا  
 تبدل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه مخالف لمذهب فله نقضه  
 دون غيره كما في شرح المنظومة امر القاضي حكم بقوله سلم الحدود الى المدعي  
 والامر بدفع الدين والامر بحبس الآفة مسئلة في العاديات والبرازية وقف  
 على الفقرات فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي بان يصر في بنى  
 من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو اراد ان يصره الى فقير اخر  
 صح فعل القاضي حكم منه فليس له ان يزوج النتيجة التي لا ولي لها من نفسه  
 ولا من ابنه ولا من لا يقبل شهادته له واقاما اذا اشترى القاضي مال يتيم  
 لنفسه من نفسه او من وصي اقامه فذكورة في جامع الفصولين من فضل  
 تصرف الوصي والقاضي في مال يتيم فقال لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم  
 وكذلك **واقاما** ما اشراه من وصية او باعه من يتيم وقبل وصيته فانه  
 يجوز ولو وصيا من جهة القاضي انتهى ولو باع القاضي ما وقف الميراث  
 في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال اخر لم يبطل البيع ويشترى  
 بالثمن ارض توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجارة  
 فانه يشترى بقيمة الثلثين ارض توقف لان فعل القاضي حكم بخلاف  
 غيره كما في الظاهرية من الوقف الآفة مسئلة قاما اذا اعطى فقير من وقف  
 الفقير فانه ليس يحكم حتى كان له ان يعطى غيره كما في جامع الفصولين  
 وفيما اذا اذن الوي للقاضي في تزويج الصغيرة فزوجهما القاضي

كان

منه في الوقف  
 من يملكه  
 من يملكه

كان وكيفا فلا يكون فعلا كما حتى لو رفع عقده الصالح فله نقضه كذا في التكمية  
 فالمتشكك مسئلتان **وقوله** ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي بشرط  
 الحكم القوي دون القوي فليست به وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر  
 لسامع اقراره لا تشهد على وسع ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا قاله  
 المقر لا تشهد عليه بما اقر فيثبت له لاسمعه كما في حيل التاتار خانية من حيل  
 المدانيات ثم قال واحتلفوا فيما اذا رجع المقر وقال انما نكرت لعدو  
 وطلب منه الشراة قيل يشهد وقيل لا يحلف القاضي غريم الميت بان  
 الدين واجب كدعوى الميت وما ابرأته منه ولو كان ثابتا باقرار الميراث  
 ومرض موته كذا في التاتار خانية من كتاب الحيل انما يجوز اقامة البيينة  
 على المسح اذا لم يعلم القاضي بانه مسخر وان علم به فلا اثبات المتوكيل عند  
 القاضي بلا خصم جاز ان كان القاضي عرف المتوكيل باسمه ونسبه لا ينزع القاضي  
 بالردة والفسق ولا ينزع والجمعة بالعلم بالعلم حتى يقدم الثاني  
 المشايخ في القاضي الا ان يكون في المنشور اذا اتاك كتاب فقد عز لك  
 فلا ينزع الا بطلب من القاضي كتابه بحجة الابرة غيبة خصمه لم يكتب له عند  
 ابي يوسف خلا فالجحد رحمهما الله واجمعوا على انه يكتب له حجة الاستيفاء والجمعة  
 الطلاق قال القاضي قضيت بكذا عليك بيينة او اقرار يقبل ارسال القاضي  
 الى المخدرة للدعوى واليمين جاز ولا يمين على الصبي في الدعاوي ولكن  
 محجورا لا يحضره القاضي لسماعه ويحلف العبد ولو محجورا ويقضى بتكوله  
 ويؤخذ به بعد العتق الاصح انه لا تحلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل  
 لا يقبل قول امين القاضي ان حلف المخدرة الا بشهادة يمين القضاة بتخصيص  
 بالمكان والزمان فاذا ولاه قاضيا يمكن كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي

وان القاضي لا ينزع بالردة والفسق

يجلف القاضي غريم الميت بان الدين  
 واجب كدعوى الميت  
 وان التوكيل عند القاضي  
 بلا خصم جاز  
 ولا ينزع والجمعة  
 بالعلم بالعلم حتى يقدم الثاني  
 المشايخ في القاضي  
 طلب من القاضي كتابه بحجة الابرة  
 غيبة خصمه



وفي الملتقط وقضاء القاض في غير مكان ولاية لا يصح واختلفوا فيما اذا  
 كان العقار لافي ولاية فاختاروا في الكثرة عدم صحة قضاءه في حق الخلافة  
 الصحة واختص قاضيان عليه والخلاف انما هو في العقار لافي العين به  
 والدين كما في البرازية وفي القنية قضى في ولاية ثم اشهد على قضاءه في غير  
 ولاية لا يصح الاشهاد انتهى ولا تقبل شهادة من قال لا ادري امؤمننا  
 ام للشك في الابان وكذا امامته كذا في غيرها ذات الولوية المشهورة عليه  
 بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من تعريفه  
 باسمه وابيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ ولا الى الخرف ولا يكفي به  
 الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا ويكفي النسبة الى الزوج لان به  
 المقصود الاعلام ولا بد من بيان هليتها ويكفي في العبد اسم ومولاه  
 واب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والفتوي على قولها  
 انه لا يشترط في الخبر للثبوت باسمه ونسبه اكثر من عدلين لانه ليس والفق  
 هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالا لها لا النساء الكمل من البرازية  
 لا اعتبار بالثبوت هذا الواحد الا اذا اقامه واراد ان يكتب القاضي الى  
 اخر فانه يكتب كما في البرازية ذكر في القنية من باب ما يبطل دعوى المدعي  
 قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علا الدين المروزي يقول يقع عندنا  
 كثير ان الرجل يقر على نفسه بال في صك ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض  
 هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نفى ان اقام على ذلك ثم تقبل  
 وان كان منا قضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار انتهى وقال في  
 كتاب المدائنا قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا  
 كان يشتري الذهب الردي نمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تبين

بما لا يشترط في الخبر للثبوت باسمه ونسبه اكثر من عدلين لانه ليس والفق هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالا لها لا النساء الكمل من البرازية لا اعتبار بالثبوت هذا الواحد الا اذا اقامه واراد ان يكتب القاضي الى اخر فانه يكتب كما في البرازية

بما لا يشترط في الخبر للثبوت باسمه ونسبه اكثر من عدلين لانه ليس والفق هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالا لها لا النساء الكمل من البرازية لا اعتبار بالثبوت هذا الواحد الا اذا اقامه واراد ان يكتب القاضي الى اخر فانه يكتب كما في البرازية

فاستحل له

فاستحل منهم فابرا في عا بقى لهم عليه حال كون ذلك مستحلا فكتبنا انما وغيره  
 انه يبرأ وكتب ركن الدين الرانجاني الابرار لا يعمل في الربا لان رده لحق الشئ  
 وقال به اجاب نجم الدين الحلبي معذرا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن  
 ظهير الدين المروغيني قال رضي الله عنه فقرب من ظني ان الجواب كذا كرم تردد  
 فيه فكنت اطلب الفتوي لا نحو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء  
 الائمة المختلطى اجاب انه يبرأ اذا كان الابرار بعد الهلاك وغضب من  
 جواب غيره انه لا يبرأ فازداد ظني بصحة جوابي ولم اتح ولم يدل على صحة ملكه  
 البند ويمنعنا الفقر من جملة صور السبع الفاسد جملة العقود الربوية بل  
 العوض فيها بالقبض فاذا استهلك على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرار لم  
 مله فيكون ذكر رد ضمان ما استهلكه لا رد عين ما استهلكه وبرده  
 ضمان ما استهلكه لا يرتفع العقور السابق بل يتقرر مقتدا للملك في فضل  
 الربا فلم يكن في رده فائدة بنقض عقد الربا بل يجب ذلك حقا للشئ وانما  
 الذي يجب حقا للشئ رد عين الربا ان كان قابلا لرد ضمانه انتهى وقد  
 اقيمت اخذ من الاولي بان الشهود اذا شهدوا ان البعض لاحقيقة  
 وانما فعل مواطاة وحيلة تقبل لا يجوز اطلاق المحبوس الابرار في ضمن  
 الا اذا ثبت اعتباره واحضر الدين للقاضي في غيبة ضمنه تصرف القاضي والا  
 مبنى على المصلحة فخرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من ذلك شي في القواعد وما  
 يدري انما لو عزل ابن الواقف من انظر المشروط ولو في غيره بلا ضمانة  
 كما في فصول العادات من الوقف وجامع الفصولين من القضية ولو عين  
 للناظر معلوما وعزل نظر الثاني ان كان ما عينه له بقدر اجر مثله او دون  
 اجزاه الثاني عليه والاجعل له اجر المثل وحط الزيادة كما في القنية وغيرها

ان اطلاق المحبوس الابرار في ضمنه



**وجها** حرمة احدثات تقرير فرائض المسجد بغير شرط الواقف كافة الذرية  
 وغيرها وقد ذكرنا في القاعلة الخامسة ان من اعتد على امر القاضي الذي  
 ليس بشري لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعاً من فتاوي الولولجي ولا يضر  
 ما في الفتنة طالبت القيمة اهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام فابي  
 فامره القاضي به فاقضه ثم مات الامام مفلساً لا يضمن القيمة انتهى لانه  
 لا يضمن بالاقراض باذن القاضي لان القاضي لا يقرض من مال المسجد وفي  
**وفي الكافي** من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر مسخر لا يجوز  
 اقامته بینه عليه ولا يجوز اثبات الوكالات والوصية بلا خصم حاشية لا تقبل  
 شهادة المغفل ويقبل اقراره كما في الولوالجية يشهد على ان مات وهي  
 امراته واخران انطلقا قالوا ولي تبننا في ولاد رجل بعد موت فممن  
 كل ان اعتقه وهو يملكه فالمرات بينهما كما لو لم ينعى نسب ولد كان بينهما  
 واتي بینه بسقت وقضى بها لم تقبل الاخرى سئل الشهود بالبيع عن الثمن  
 فقالوا لا نعلم لم تقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كما في الصيغة الاصح  
 ان لا يبقى يجوز تحمل الشهادة على المتقبلة واجمعوا انه لا يتحملان ورا جدار  
 كذا في المجتبى وفي البرازية يشهد بطلاق او عتاق وقال لا ندرى كانت  
 وصحة او مرض فمرو على المرض ولو قال الوارث كان يهذي بصدقه حتى  
 يشهدوا انه صحيح العقل وفي المخزاة قالوا هو زوج الكبري لكن لا ندرى  
 الكبري نكلف اقامة البينة ان الكبري هذه شهدها زوجه نفسها  
 منه ولا نعلم هل هي في الحال امراته ام لا او شهد له بلع منه هذا العين  
 ولا ندرى انه هل في ملكه في الحال ام لا يقضى بالنكاح والمكس في الحال  
 بالتهجاب والنساء في العقد ثمانية في الحال انتهى في البينة اربعة جعرا

الى

في قوله لا يجوز ان يشهد  
 بغيره الا في النكاح والطلاق

في قوله لا يجوز ان يشهد  
 بغيره الا في النكاح والطلاق

في قوله لا يجوز ان يشهد  
 بغيره الا في النكاح والطلاق

في قوله لا يجوز ان يشهد  
 بغيره الا في النكاح والطلاق

الى الجامعة يدعيان دابة نتيج دابة وترتفع له ان يشهد بالملك والنتيج  
 انتهى ولا يختلف المدعى اذا حلف المدعى عليه الا في مثله ذكرناها في الدعوى  
 من الشرح عن المحيط وقال فيه انها من خواص هذا الكتاب وغيره اي يجب  
 حفظها للعب بالشرط لا يسقط العدالة الا بواحد من خمس القائلين  
 وكثرة الحلف عليه واخراج الصلوة عنه وقتاً بسبب واللعب به على الطريق  
 بنى من الفقه عليه كآبنا في شرح الكفر الدعوى على غيره ذي اليد لا تسحق الا  
 في دعوى الغصب في المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق كما في البينة  
 شهادة الزوج على زوجته مقبولة الا بترها وقد قذف كما في حد القذف  
 وفيما اذا شهد على اقرارها بانها امة لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج  
 اعطاه المهر والمدعى يقول اذنت له في النكاح كما في شهادات الخانية له  
 تقبل شهادته الذي على مثله الا في مسائل فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني  
 انه قد اسلم حياً كان او ميتاً فلا يصح عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما  
 في الخلاصة الا اذا كان ميتاً وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث  
 ويصلى عليه بقول وليه كما في الخانية وفيما اذا كان شهداً على نصراني ميت  
 بدين وهو مديون مسلم وفيما اذا شهدا عليه بعين اشترها من مسلم وفيما  
 اذا شهدا اربعة نصراني على نصراني انه زنا بمسلمه الا اذا قالوا استكرهها  
 فيحد الرجل وحده كما في الخانية وفيما اذا ادعى مسلم عبداً في يد كافر فشهد  
 كافران اربعة فقتى به فلان القاضي المسلم كما في البدايع لا تقبل شهادة  
 الانسان لنفسه الا في مثله القاتل اذا شهد بصفو ولي المقتول  
 في شهادات الخانية ثلاثة قتلوا رجلاً على يد مسلم شهدوا بعد التوبة ان الولي  
 عفا عنه قال الحسن لا تقبل بغيرهم الا ان يقول اثنان منهم عفا

وان اللعب بالشرط لا يقبل

تقبل شهادة الذي على غيره الا في النكاح

في قوله لا يجوز ان يشهد  
 بغيره الا في النكاح والطلاق



عنا و هذا الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف رحمه الله تقبل في حق  
 الواحد و قال الحسن تقبل في حق الكل انتهى و كتبنا في قاعدة اليقين  
 لا يزل بالفسك ان من اتلف لحم انسان و ادعى انه ميت فليس له ان  
 يشهد و انه ذكية بحكم الحال كما في البرازية و على هذا فرعت لورثته  
 شخصا ليس عليه ان يرضى اقر بشئ لهم ان يشهدوا و اقر و هو صحيح  
 وكذا عكس لورثته في فراش اوب مرض ظاهرا فلم ان يشهدوا ان كان  
 مريضا علما بالحال كمن لو قال لهم انا صحيح هل يشهدوا بصحة او يحكموا  
 قوله فان ظنهم ما يدل على صحة شهادتهم و الا حكموا قوله و يشهدون  
 القاضي هل ظنهم عليه ما يدل على مرضه فان اضر و لم يعمل باخباره انه صحيح  
 و الا عمل به و هي حادثة الفتوى و وجبنا في البرازية يشهدوا على رجل  
 انه جرحه و لم يزل صاحب فراش حتى مات بحكم به و ان لم يشهدوا انه  
 مات من جراحة لانه علم لهم به و كذا لا يشرط في الحايط المايل ان يقولوا  
 مات من سقوطه و لان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لازم لال  
 سبب يتوهم الاثر ان لا يجب القامة في ميتة في محلة على رقبته  
 حية ملتوتة انتهى تقبل شهادته العتق لمعتقه الا في مسئلة ما اذا شهد  
 بالثمن عند اختلافهما كما في الخلاصة و تقبل عليه الا في مسئلة ذكرها في  
 الشرح قال في بسط الاثار للشيخ فعية من كتب القضاء كما لفظ  
 وذكر جماعة من اصحابنا في و ابي حنيفة حرهم الله اذا لم يكن للقاضي  
 له شئ من بيت المال فلا اخذ عشر ما يتولى من اموال اليتامى و الا و اقامي  
 ثم بالغ في انكار انتهى و لم ار هذا لاصحابنا لكن في النهاية ذكر العشرة  
 للمتولى في مسئلة الظاهنة لا تحليف مع البرهان الا في ثلثات ذكرناها

في الشرح

في الفتوى في حجية الشهادتين  
 في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين

في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين  
 في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين

في حجية الشهادتين

في الشرح دعوى دين على الميت و في استحقاق المبيع و دعوى الباقي  
 لا تحليف بلا طلب المدعى الا في اربع على قول ابي يوسف مذكورة في الخطبة  
 تقبل الشهادتين حجة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في المنظومة ابن  
 وهبان في الوقف و طلاق الرجمة و تعليق طلاقا و حرية الامة و بديهة  
 و الخلع و هزال رمضان و النسب و زدت خمسة من كلامهم ايضا هذا الزنا  
 و حد الشرب و الابدان و الظهار و حرمة المصاهرة و المراد بالوقف الشك  
 باصله و اقامته نعم فلا على هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب  
 لهما فالدعوى حجة لا يجوز و الشهادتين حجة بلا دعوى جارية في هذه  
 المواضع فليحفظ ثم زدت ساكنة من القينة فصار ثمانية عشر موضعا  
 وهي الشهادة على دعوى مولاه نسب و لم ار مريحا جرح الشاهد حجة  
 من غير سؤال القاضي و اما ان شأ هذا الحجة اذا اقر شهادته بلا عذر  
 ينفق و لا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود و طلاق الرجمة و عتق  
 الامة و ظاهرا في القينة انه في الكل وهي في الظهيرة و التيميم و قد اقلت  
 فيما رسالت قلنا شأ هذا حجة و ليس لنا مدعى حجة الا في دعوى الوقف  
 عليه اصل الوقف فانما تسمع عند البعض و الفتوى على انها لا تسمع  
 الدعوى الامم المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف لا يسمع  
 دعواه فلا جنى بالاولى و ظاهرا كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه  
 اتفاقا و هل يقبل تخرج المتأهدة حجة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى لا يحال  
 بين المولى و غيره قبل ثبوت عتقه الا في ثلثات مذكورة في منية المفتي و لا يحال  
 بين المنقول و المدعى عليه في الآف موضعين منها ايضا لا يلزم المدعى بيان  
 السبب و قهر بدونه الا في المثليات و دعوى المرأة الدين على تركه

في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين  
 في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين

في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين  
 في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين

في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين  
 في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين

في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين  
 في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين

في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين  
 في حجية الشهادتين في حجية الشهادتين











بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
آله وصحبه وسلم

على بايعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع النوازل اذا اقام  
الخارج بيته على التنازع في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بيته ذي اليد  
بكذا اطلق اصحاب المتن **قلت** الا في مثلتين ذكرهما في خزائنه  
الاكل من دعوى النسب لو كان النزاع في عبد فقال الخارج انه ولده  
ملكى واعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا  
قال الخارج دبرته او كاتبة فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولده  
في ملكي او هو ابني من امي هذه قدم على ذي اليد اذا برهن الخارج وذو  
اليدين نسب صغير قدم ذو اليد الا في **الخزائنه الاول** لو برهن الخارج  
على انه ابنه من امراته هذه وهما حران واقام ذو اليد انه ابنه ونسبه  
اليامه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد ميتا والخارج مسلما فبرهن  
الذم بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سوار برهن  
بمسلمين او بكفار ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم  
المسلم على الكافر ولا الكتابي على الجوسي في الدعوى الا في دعوى النسب  
كما في خزائنه الاكل اذا شهدوا له بانه وارث فلان من غير بيان سببه لا تقبل  
الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي قضى بانه وارث فانما تقبل كما في خزائنه الاكل  
اخر الدعوى اذا شهدوا له بقرابة كانه اخوه او عمه او ابن عمه لا بد ان  
يبينوا انه لايه وامه او لايه الا في الابن والبنت وابن الابن والابن الام  
كما في الخزائنه عاده او اقرار او تكول عزمين او بين او قسمة  
او علم القاض بعد توليته او قرينة قاطعة وقد اوضحناه في الشرح  
من الدعوى الا ان الفتوى على قول محمد رحمه الله المرحوم اليه انه لا  
اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى وعليه

في الوصاية

ولو برهن الكافر بمسلمين قدم  
على المسلم مطلقا  
في دعوى النسب  
لو برهن الكافر بمسلمين قدم  
على المسلم مطلقا لا يقدم  
المسلم على الكافر ولا الكتابي  
على الجوسي في الدعوى الا في  
دعوى النسب كما في خزائنه الاكل

في دعوى النسب  
لو برهن الكافر بمسلمين قدم  
على المسلم مطلقا لا يقدم  
المسلم على الكافر ولا الكتابي  
على الجوسي في الدعوى الا في  
دعوى النسب كما في خزائنه الاكل

بخنا

انفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالنفقة  
او بقرض الاب ولو كذبت الامة كما في نفقات الثانية بخلاف ما لو ادعى  
الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المديون اذا ادعى  
الايفاء لا تقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع رجلان في عين ذكر العادي  
انها على ستة وثلاثين وجهها **قلت** في الشرح انها على خمسة عشر  
التصديق اقرار الا في حدود كما في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى  
بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب التحالف القاضي اذا حكم في  
شيء وكتب السجل يجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له خمس من السجلات  
لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة وفسخ  
النكاح بالعتة وفسخ البيع بالاباق وتفسير الشاهد كذا في الخلاصة من  
كتاب المحاضر والسجلات **كتاب الوكالة** العمل ان المؤكل اذا قيد  
على وكيل فان كان مقيدا اعتبر مطلقا والا لا وان كان ناقضا وجه ضار  
من وجه فان اكده بالنفي اعتبر مطلقا وعليه فروع منها بيع بخيار فباعه  
لم ينفذ لانه مقيد بعه من فلان فباعه من غيره كذلك وهما في المحيط ومن

التصديق اقرار الا في حدود  
في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى  
بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح  
من باب التحالف القاضي اذا حكم في  
شيء وكتب السجل يجعل كل ذي حجة على حجة  
اذا كانت له خمس من السجلات لا يجعل  
القاضي كل ذي حجة على حجة النسب والحكم  
بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالعتة  
وفسخ البيع بالاباق وتفسير الشاهد  
كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر  
والسجلات كتاب الوكالة العمل ان المؤكل  
اذا قيد على وكيل فان كان مقيدا اعتبر  
مطلقا والا لا وان كان ناقضا وجه ضار  
من وجه فان اكده بالنفي اعتبر مطلقا  
وعليه فروع منها بيع بخيار فباعه لم  
ينفذ لانه مقيد بعه من فلان فباعه من  
غيره كذلك وهما في المحيط ومن

في دعوى النسب  
لو برهن الكافر بمسلمين قدم  
على المسلم مطلقا لا يقدم  
المسلم على الكافر ولا الكتابي  
على الجوسي في الدعوى الا في  
دعوى النسب كما في خزائنه الاكل

في دعوى النسب  
لو برهن الكافر بمسلمين قدم  
على المسلم مطلقا لا يقدم  
المسلم على الكافر ولا الكتابي  
على الجوسي في الدعوى الا في  
دعوى النسب كما في خزائنه الاكل

في دعوى النسب  
لو برهن الكافر بمسلمين قدم  
على المسلم مطلقا لا يقدم  
المسلم على الكافر ولا الكتابي  
على الجوسي في الدعوى الا في  
دعوى النسب كما في خزائنه الاكل

في دعوى النسب  
لو برهن الكافر بمسلمين قدم  
على المسلم مطلقا لا يقدم  
المسلم على الكافر ولا الكتابي  
على الجوسي في الدعوى الا في  
دعوى النسب كما في خزائنه الاكل



رجوعه فلو دفع اليه الف او امره ان يشتري بها عبدا ويترد منه عنده  
 الى حتمائه فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الامر تحالفا ويقسم  
 الثمن اثلا فاللهذا مخرجا لثمة المعينة حال قيامها بها وتماص في الجامع  
 لا يفتح عزل الوكيل نفسه الا بعلم المؤكل الا الوكيل يشترى بشئ بغير عينه  
 او يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية **قوله** وكذا الوكيل بالكفاح والعلا  
 والعناق فانحصرت في الوكيل بشراء معين والخصومة لا تجبر الوكيل اذا  
 امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا بالمال اذا وكل في دفع عين  
 وغاب لكن لا يجب عليه الحمل اليه والعصوب والامانة سواء وفيما اذا وكل  
 ببيع امر من سواء كانت مشروطة فيه او بعده وفيما اذا كان وكيدا بالخصومة  
 بطلب المدعى وغاب المدعى عليه **ومر فروع** الاصل لا يجبر على الوكيل  
 بالاعتاق والتدبير والمكاتبه والرهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة  
 وقضاء دين فلان اذا غاب المؤكل ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاض الثمن  
 وانما يحيل المؤكل ولا يجبر الوكيل بدين مؤكله ولو كانت وكالة عامة الا  
 ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذنه او تعيم تقويض الا الوكيل يقبض الدين له  
 ان يوكل من في عياله بدونه لم يقبض المديون بالدفع اليه والوكيل يدفع الزكاة  
 اذا وكل غيره ثم ونم قد دفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في الضميمة الثانية  
 الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على مؤكله به الا فيما اذا  
 ادعى الدفع وصدة المؤكل وكذبه البائع ولا رجوع كما في كفارة الخيانة  
 وكيل الاب في مال ابنه كالاب في مسئلتين من يسوع الولو الجدية اذا باع  
 وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع احد  
 الابنين من الاخر يجوز بخلاف وكيله المؤمر بالبشر اذا خالف في البيع

يطلب المدعى عليه

في وجهه اذا كان له مال

المؤكل بالامر

نفذ

نفذ عليه الا في مسئلة من يسوع الولو الجدية الاسير المسلم في دار الحرب اذا امره  
 انسانا بان يشتريه بالثمن درهم فخالف في المجلس فانه يرجع عليه بالالف الوكيل  
 اذا استمر المؤكل الثمن فاشترى بالكثير نفذ على الوكيل الا الوكيل يشترى الاسير  
 فانه اذا اشتراه بالكثير لزم الا ان من المسمى كما في الوقعات الوكالة لا يقتصر  
 على المجلس بخلاف التملك فاذا قال رجل طلقتك لا يقتصر وطلعتك نفسك  
 يقتصر الا اذا قال ان شئت فتقتصر وكذا طلقتك ان شئت كما في الخيانة الوكيل  
 عامل غيره فتي كان عاملا لنفسه بطلت ولذا قال في الكفر وبطلت وكيفية  
 التكفيل بما لا في مسئلة ما اذا وكل المديون بامر نفسه فانه صحيح وكذا لا يقيد  
 بالمجلس ويصح عزله وان كان عاملا لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبضه  
 الدين من نفسه او من عبده لم يصح كما في البزازية الوكيل اذا امسك مال  
 المؤكل وفعل بما لا نفسه فانه يكون متعديا فلو امسك دينار المؤكل  
 وباع ديناره لم يصح كما في الخلاصة الآ في **الاول** الوكيل بالاتفاق  
 على امره وهي مسئلة الكفر الثانية الوكيل بالاتفاق على بنائه كما في  
 الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك المدفوع ونقد من مال نفسه  
 الرابعة الوكيل بقبض الدين كذا ذكره في الخلاصة ايضا وفيه الثالثة  
 فيها بما لا اذا كان المال قايما ولم يصف الشراء الى نفسه الخامة الوكيل باعطاء  
 الزكاة اذا امسك ونقد في عمارنا وبما الرجوع اجراه كما في التقنية ابرار  
 الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند الاعظم  
**واقا** حفظ الكل عنه بغير صحيح عندها خلافا لمحمد كذا في حيل التاتار  
 خانية وواجب عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه  
 الا الوصي فان له ان يشتري بال ايتيم نفسه والنفع ظاهر ولا يجوز

المؤكل ان ينفذ عليه

موان الوكيل عامل غيره فتي على

وان الوكيل اذا امسك مال المؤكل

يجوز التوكيل بكل ما يعقده

الوكيل نفسه الا الوصي



ان يكون وكيله في شراءه للغير كما في بيع البزازية الامر اذا قيد الفعل بزمان  
 كبيع هذا غدا واعتقه غدا ففعله المأمور بعد غدا جاز في بيع الخاينة من ملك  
 انصرف في شيء ملكه في بعضه فلو وكله في بيع عبد فباع نصفه صح عند الامام  
 وتوقف عندها وفي شراء عبد من معينين ولم يسم ثمنها فاشترى احدها  
 صح او في قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل  
 معا كما في البزازية واذا وكله بشراء عبد فاشترى نصفه توقف ما لم يشتر الباقى  
 كما في الكنته الوكيل اذا وكل بغير اذن او تعميم واجاز ما فعله وكيله نفذ الا  
 الطلاق والعتاق بالتوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكل ان توكيل فلان في شراء  
 كذا ففعل واشترى الوكيل رجع بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع  
 الوكيل على الامر كما في الفروق الكرايسى الوكيل اذا كانت وكالته عاقبة  
 مطلقة ملك كل شيء الاطلاق الزوجية وعتق العبد ووقف البيت  
 وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالرفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه  
 فلان فالقول له في برأة نفسه الا اذا كان عاصبا او مديونا كما في المنقولة  
 ابن وهبان بعث المديون على يد رسول فهلك فان كان رسول الدين  
 هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدين ابعث  
 براء مع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف  
 قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدين وبيان  
 في الشرح المنقولة لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل  
 كما بيناه في مسائل شتى منه كتاب القضاء من شرح الكنته ومن التوكيل  
 المجهول قول الدين لمديون من جاء له بعلامة كذا او من اخذ اصبعك  
 او قال لك كذا فادفع مالي عليه اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ  
 بالرفع

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

بالرفع اليه كما في القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض  
 الدين اذا ادعى بعد موت المؤكل انه كان قبضه في حيوته ودفعه فانه  
 لا يقبل قوله الا ببينة كما في فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الا  
 ما نأت وآل فيما اذا ادعى بعد موت المؤكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن  
 منقودا **وفيما** اذا قال بعد عزله بعته امس وكذبه المؤكل وفيما اذا قال بعد  
 موت المؤكل بعته من فلان بالف درهم وقبضته وبكته وكذبه الورثة في  
 البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا  
 الكل من الولوالجية من الفصل الرابع في اخلاف الوكيل مع المؤكل وفي جامع  
 الفصولين كما ذكرناه في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في صوة المؤكل  
 ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبره عما لا يملك انشاء فكان متهما وقد بحث  
 فانه ينبغي ان يكون الوكيل بقبض الوديعة كذا ذكر ولم يثبت ما فرق به الولوالجي  
 بينها بان الوكيل يقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا تقضى به  
 بامقار بخلاف الوكيل يقبض العين لانه يريد نفى الضمان عن نفسه انتهى  
 وكتبنا في شرح الكنته في باب التوكيل بالخصوصية والقبض مسئلة لا يقبل  
 فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الوقعات الحسبية الوكيل يقبض  
 المقرض اذا قال قبضته وصدة المقرض وكذبه المؤكل فالقول للمؤكل  
 اذا مات المؤكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع وقاء كما في بيع  
 البزازية اذا قبض المؤكل الثمن من المشتري صح استحسانا الا في الفروق  
 كذا في مئة المفتى الوكيل اذا اجاز فعل الفضولي او وكل بلا اذن  
 وتعميم وحضره فانه ينفذ على المؤكل لان المقصود حضوره في البيع  
 بالطلاق والعناق لان المقصود حيا رته والخلع والكتابة كالببيع

في الوقعات الحسبية الوكيل  
 في الوقعات الحسبية الوكيل  
 في الوقعات الحسبية الوكيل

في الوقعات الحسبية الوكيل  
 في الوقعات الحسبية الوكيل  
 في الوقعات الحسبية الوكيل



في مينة المفتى الشيء المفوض الي اثنين لا يملك احدهما كالكيلين والوكيلين  
 والتأخرين والقاضيين والحكمين والمودين والمشرطين لهما الاستبدال  
 او الادخال او الاخراج الا في مسئلة ما فاذا شرط الواقف انظر له والا  
 يستبدل مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان كما في الثانية من الوقف  
 الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا علم المشتري  
 بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بكونه وكيل كما في البرازية وفي مسئلة  
 ما اذا امر المودع المودع بدفعها الى فلان فذمها له ولم يعلم بكونه وكيل  
 وهي في الثانية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل  
 بالوكالة فذمها له فان المالك يخبر في اثنين ايتها شار اذا هلكت وهي في  
 الثانية **كتاب الاقرار** المقر اذا كذب المقر بطل اقراره الا في  
 الاقرار بالحرية والنسب وولا العتاقة كما في شرح المجمع معلد بانها  
 لا تخفى النقض ويزاد الوقف فان المقر اذا رد ثم صدقه صح كما  
 في الكسافي والطلاق والنسب والرقى كما في البرازية الاقرار لا يجمع  
 البينة لانها لا تقام الا على منكر الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين  
 على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كذا في وكالة الثانية **الاقرار**  
 الجوهري باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن  
 البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد وكذا  
 في بيع الذخيرة الاستحجار اقرار بعدم المنكر على احد القولين الا اذا  
 استاجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقرارا بحرية كما في الثانية الا اذا  
 اقر بالطلاق بناء على ما افتي به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فانه  
 لا يقع كما في جامع الفضولين والفتية اقرار المنكر باطل الا اذا اقر

السارق

الاقرار المنكر باطل الا بالسارق

بشرط ان يكون  
 من جهة المالك  
 او من جهة  
 الوكيل

بشرط ان يكون  
 من جهة المالك  
 او من جهة  
 الوكيل

بشرط ان يكون  
 من جهة المالك  
 او من جهة  
 الوكيل

السارق مكرها فقد افق المتأخرون بصحة كذا في سرقة الظهيرة الاقرار اخباره  
 لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا في مسائل فان شأبه تدبره ولا يظهر  
 في حق الزوايا المستملكة ولو اقر ثم انكر يختلف على انه ما اقر بناء على انه انشاء  
 فلو كان الصحيح تحليفه على اصل المال من ملكه الا انشاء ملكه الاخبار كما لو  
 والمولى والمراجع والوكيل بالبائع ومنه الخيار وتفاريحه في ايمان الجامع  
**قلت** في السرقة الا في مسئلة استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك انشاءها  
 دون الاخبار بها المقر اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له  
 الا في الوقف كما في آله في من باب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقرب  
 يمنع الصحة وفي سببه لا اقر بعين وديعة او مضاربة او امانة فقال  
 ليس لي وديعة لكن لي عليك الف من ثمن مبيع او قرض فلا شيء لهما الا ان  
 يعود الى تصديقه وهو مصر ولو قال اقضتك فله اخذها لا تقا قهما على  
 ملكه الا اذا صدقه خلا فالاب يوسف ولو اقر ان اعصب فله غلام للمرد  
 في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر اذا صار مكرها شرعا بطل اقراره  
 فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبائع بالفين واقام البينة فان الشفع  
 يأخذها بالفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري  
 بان البائع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاء الرجوع بالثمن  
 على البائع وان اقر انه للبائع كذا في قضاء الخلاصة **ومن** ما في الجامع  
 ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعي وقضى على الكفيل كان الرجوع  
 على المدينون اذا كان باعهم وخروج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء  
 الخلاصة يجمعهما ان القاضي اذا قضى باستصحاب الحال لا يكون تكديما له  
**الاول** لو اقر المشتري بان البائع اعتق العبد قبل البيع وكذبه الحال لا يكون تكديما له

في ملك الانشاء ملك الاخبار

الاختلاف في المقرب يمنع الصحة  
 وفي سببه لا

المقر اذا صار مكرها شرعا بطل اقراره

في ان القاضي اذا قضى باستصحاب  
 الحال لا يكون تكديما له



البائع ففرضي بالنقص على المشتري لم يبطل اقراره بالعقد حتى يعتق عليه  
 الثانية اذا ادعى المدينون الايفاء او البراءة عذرت الدين فحذف وحلف وقضى  
 بالدين لم يصير الغريم مكذبا حتى لو وجد بينه تقبل وزدت مثل الاول  
 اقر المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق بيتته ورجع بالنقص لم يبطل  
 اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت  
 وزوجها غائب وفطم بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها بيتته  
 ثم حضر الاب ونفاه لأعنى وقطع النسب ولها اختان في تخليص الجامع  
 من الشهادة وعلى هذا لو اقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالنقص  
 او بوقفية دار ثم اشتراها كالايحفي ومثله الوقف مذكرة في الاستعانة  
 قال لو اقر بارض في يد غيره انها وقفية اشتراها او ورثها صارت وقفا  
 مؤاخذه له بزعمه انتهى وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرافهم مثل البر  
 اذا صار ملكا شرعا وذكر في حرانه الاكل مسئلة في الوصية من كتاب الدعوى  
 وهي رجل مات عن ثلاثة ابناء فادعى رجل ان الميت اوصى  
 بعبد يقال له سالم واكرم الابن واقر انه اوصى له بعبد يقال له بهز بنزع  
 فبرهن المدعي قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بنزع فلو اشتراه  
 الوارث ببزيع صح وغرم قيمته للمدعي ثم ذكر بعد هذا مسئلة بخلافها  
 فليس ارجح قبل قوله ولدت الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا تعدي الى غيره فلو  
 اقر المومنان الدار لغيره لا تنسخ التجارة الثانية مثل لو اقرت الزوجة  
 بدين فللدارين حبسها وان تقهر الزوج ولو اقر الزوج بدين لا وفاء له  
 الا من ضمن العين فله بيعها بقضاء وان تقهر المستأجر ولو اقرت بمجروية  
 النسب بانها بنت اب زوجها وصدرها الاب انفسخ النكاح بينهما بخلاف

ماذا

في اقراره بالبيع  
 في اقراره بالبيع  
 في اقراره بالبيع

ان رجلا مات عن ثلاثة ابناء  
 وله امن فقط

ان الاقرار حجة قاصرة  
 لا يعتد الاخير

ما اذا اقرت بالرق ولو طلقا شنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة  
 واذا ادعى ولدا منه المبيعة ولد اخ ثبت نسب وتعدى المهرمان الاخ  
 من الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب اذا ادعى بنسب ولده في حيوة  
 اخيه صحته وميراثه لولده دون اخيه كما في الجامع ببيع المبيع ثم اقر ان  
 البيع كان تلجئة وصدره المشتري فله رد على بايعه بالعيب كما في الجامع  
 الاقرار بشئ محال باطل كما لو اقر له بارض يده التي قطعها عن يمينه  
 ويده صحيحا لم يلزمه بشئ كما في التارخانية من كتاب الحيل وعلى هذا  
 اقيت ببطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث و هو اذن يد من  
 الفريضة الشرعية لكونه محالا شرعا مثلا لومات عن ابن ونبت فاقرا الابن  
 ان الشركة بينهما نصفين بالسوية فالقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من  
 كونه محالا من كل وجه والا فقد ذكر في التارخانية من كتاب الحيل انه لو قرأت  
 لهذا لصغير على الف درهم قرض اقضيه او من ثمن مبيع باعته صح الاقرار  
 مع ان الصبي ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان منه كمن انما  
 باعتبار ان هذا المقر محل لبثت الدين للصغير عليه في الجدة انتهى ونظر  
 الي قولهم ان الاقرار للحمل صحيح ان بين سببا صالحا كالميراث والوصية وان  
 بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل كونه محالا يملك الاقرار من لا يملك الانشاء  
 فلو اراد احد الدينين تأجيل حصته في الدين المشترك وابي الاخر لم يحز  
 ولو اقرت امة دين وجب وجب مؤجلا صح اقراره ولا يملك المقدوف  
 الصفوة القاذف ولو قال المقدوف كنت مبطلا دعواي سقط الحد  
 كذا في حيل التارخانية من حيل المدانيات وقرعت على هذا لو اقر المشرط  
 الربح انه يستحق فلان دونه صح ولو جعل لغيره لم يصح وكذا المشرط

مقتضى الاقرار بشئ محال باطل

ان اقراره لا يملك  
 انشاء

عقد المقدوف والقاذف لا يجوز  
 لانه لا يملك

ولو قال المقدوف كنت مبطلا  
 دعواي سقط الحد



له النظر على هذا وعلى هذا لو قال المريض لمريض الموت لاحق على فلان  
 الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث اخذ وهي الحيلة في ابراء المريض  
 وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابرأته فانه يتوقف كما في جيل الحايك  
 القدسي وعلى هذا لو اقر المريض بذلك لاجنبى لم تسمع الدعوى عليه بشئ  
 من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كما في البنزاية وعلى هذا يقع كثيرا  
 ان البنت في مرض موته تقر بان الامتعة الفلانية ملك ابيها لاحق لها  
 فيها وقد اجبت فيها مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستندا لما  
 في التاتارخانية من باب الاقرار المريض معزيا الى العيون آدمي على رجل  
 هالا واشتبه وابرائه لا يجوز برأته ان كان عليه دين وكذا لو ابراء الوارث  
 لا يجوز سواه كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ  
 ثم مات جاز اقراره في القضاة انتهى وفي البنزاية معزيا الى جيل الخفاف  
 قالت فيه ليس لي على زوجي مهر او قال فيه لم يكن لي على فلان شئ سيرة عندنا  
 خلا فالشأن انتهى وفيه قبله وابراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي  
 عليه شئ ليس لورثته ان يدعى عليه شيئا في القضاة وفي الدبانية لا يجوز  
 هذا لاقرار وفي الجامع اقر الابن فيه انه ليس عليه والده شئ من مائة  
 صح بخلاف ما لو ابراءه او وهبه وكذا لو اقر بقبض مال منه انتهى فهذا صريح  
 فيما قلناه ولا ينافي ما في البنزاية معزيا الى الذخيرة قوله فيه لا مهر لي عليه  
 او لا شئ لي عليه ولم يكن لي عليه مهر قبل لا يقع وقيل بفتح والصحح انه لا يقع  
 انتهى لان هذا في خصوص المهر فلهذا لا يقع عليه غالبا وكلامنا في غير المهر  
 ولا ينافي فيه ما ذكره في البنزاية ايضا جده ادعى عليه مالا ودونائه  
 ووديعته فصالح مع الطالب على شئ يسير ستر او قرا الطالب في العلانية

هذا ما وجدته في نسخة  
 من نسخة ابن الجوزي  
 في نسخة ابن الجوزي

في نسخة ابن الجوزي  
 في نسخة ابن الجوزي

انه لم

انه لم يكن له على المدعى عليه شئ وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لور  
 ان يدعى عليه المدعى عليه وان برهنوا على ان كان لورثنا عليه اموال لكنه  
 بهذا الاقرار قصد حرماننا لا يحسم وان كان المدعى عليه وارث المدعى جري  
 ما ذكرنا فيه من بقاء الورثة على ان ابانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان  
 عليه اموال تسمع انتهى كونه مقربا في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصحة  
 معه على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة ولا ينافي فيه ايضا ما في البنزاية  
 اقر فيه بعد لامرأته ثم اعتقه فان صدق الورثة فيه فالعتق باطل  
 وان كذبه فالعتق من الثلث انتهى لان كلامنا فيما يقاها من اصله بقوله  
 لم يكن لي او لاحق لي وانما تجد الاقرار هو وارث فوفوف على الاجازة  
 سواء كان بعين او دين او قبض دين منه او ابراءا في ثلاث لو اقر  
 بائنا في وديعته المعروفة او اقر بقبض ما كان عنده وديعة او قبض  
 ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق  
 بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة والعارية والمعنى في الكل  
 انه ليس فيه ايثار لبعض فاعتنم بهذا التحريم فانه من مفردات هذا الكتاب  
 وقد قلنا كثيرا من لا خبره لا ينقل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار للوارث  
 وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار فيها بان الشئ الفلاني ملك لي  
 او لك وانه كان عند عارية بمنزلة قوله لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل  
 الاقرار بالعين للوارث لان فيما اذا قال هذا الفلاني فليتنامل وليس راجع  
 المنقول وفي جنائيات البنزاية ذكر بكرا اشهد المخرج ان فلانا لم يجرحه  
 ومات المخرج منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهاد  
 وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس يصح اشهادده لاحتمال الصدق ومات المخرج

في نسخة ابن الجوزي  
 في نسخة ابن الجوزي  
 في نسخة ابن الجوزي

في نسخة ابن الجوزي  
 في نسخة ابن الجوزي



فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل  
 لان القصاص حقه الميت الى اخره ثم قال ونظيره ما اذا قال المقتول في هذه  
 لم يقذفني فلان ان لم يكن قذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا انتهى  
 الفعل في المرض احق رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة اسناد الشطر  
 الشطر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لانه الصحة كما في التهمة وغيرها  
**وفي** كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو اقر المضارب ببيع الف درهم  
 في المال ثم قال غلطت انما حسنت لم يصدق وهو من اقراره انتهى  
 اختلافا في كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض فالقول لمن ادعى انه  
 في المرض او في كونه في الصغر والبلوغ فالقول بمدى الصحة كذا في اقرار البزازة  
 وكذا لو تلقى او اعتقد ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال  
 الجنون فان كان معهودا قبل والا فلما مات المقر فبرهن وارنه على اقرار  
 ولم يشهد وان المقر صدق المقر وكذا يقبل كما في القينة اقراره مرض  
 موت يثنى وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض في غير اسناد  
 الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع  
 هذا العبد من فلان في صحة وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق  
 في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق  
 على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتماه في  
 شرح ابن وهب بجرحه بالنسب اذا اقر بالرق لانسائه وصدق المقر  
 صح وصار عبده ان كان قبل فأكده حرته بالقصاص اما بعد قضاء الثمن  
 عليه بحد كاهل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك  
 واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنائيات والمحدود احكام  
 العبيد

في الاقرار في المرض او في كونه في الصغر والبلوغ فالقول بمدى الصحة كذا في اقرار البزازة وكذا لو تلقى او اعتقد ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل والا فلما مات المقر فبرهن وارنه على اقرار ولم يشهد وان المقر صدق المقر وكذا يقبل كما في القينة اقراره مرض موت يثنى وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض في غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحة وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتماه في شرح ابن وهب بجرحه بالنسب اذا اقر بالرق لانسائه وصدق المقر صح وصار عبده ان كان قبل فأكده حرته بالقصاص اما بعد قضاء الثمن عليه بحد كاهل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنائيات والمحدود احكام العبيد

في الاقرار في المرض او في كونه في الصغر والبلوغ فالقول بمدى الصحة كذا في اقرار البزازة وكذا لو تلقى او اعتقد ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل والا فلما مات المقر فبرهن وارنه على اقرار ولم يشهد وان المقر صدق المقر وكذا يقبل كما في القينة اقراره مرض موت يثنى وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض في غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحة وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتماه في شرح ابن وهب بجرحه بالنسب اذا اقر بالرق لانسائه وصدق المقر صح وصار عبده ان كان قبل فأكده حرته بالقصاص اما بعد قضاء الثمن عليه بحد كاهل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنائيات والمحدود احكام العبيد

العبيد وتماه في شرح المنظومة **وفي** التنف يصدق الا في حصة زوجته  
 ومكاتبه ومدبره وام ولده ومولى عتقه اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا يقبل  
 الا ببرهان كذا في البزازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم  
 علم انه حر فانه يقبل لان القصاص بالمكاتب يقبل النقص لعدم تعديه كما في البزازية  
 بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا يسمع دعوى احد فيه لغير المحكوم له ولا بهانه كما  
 في البزازية لما قد عرفت ان القصاص بالنسب لما يتعدى فعلى هذا لو اقر عبد بجرحه  
 انه ابنه وصدقه ومثله يولد لمثله وحكم به بطريق لم يصح دعواه بعد ذلك انه  
 ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب بشرط ان الزيادة  
 تصدق المول وفي النتيجة من الدعوى مثل علم ابن احمد عن رجل مات وترك  
 مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان اب وابنت  
 النسب عند القاضي بالشهود ان اباه اقر انه ابنه وقضى القاضي بشبوت  
 النسب فيقول له الوارثون بئس ان الرجل الذي مات نكح اقله هل يكون  
 هذا فعا فقال ان قضى القاضي بشبوت النسب ثبت نسبه وبشوته  
 ولا حاجة الى الزيادة انتهى جرحه المقر تمنع صحة الاقرار الا في مثلتهما  
 اذا قال كد علي احدنا الف درهم وجمع بين نفسه وعبده الا في مثلتين  
 فلا يصح ان يكون العبد مديونا او مكاتباً كذا في الملنقط الاقرار بالجرح  
 صحيح الا اذا قال علي عبد او دار فانه غير صحيح كما في البزازية ثم قال علم من  
 شاة الي بقره لا يلزمه شئ سواء كان بعينه او لا انتهى اذا اقر بالجرح  
 لزمه بيانه الا اذا قال لا ادري له علي سوس ام ربع فانه يلزمه الاقل  
 كما في البزازية اذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشيطان الا في الاقرار  
 بالقتل لو قال قتلته ابن فلان ثم قال قتلته ابن فلان وكان له ابنان

في الاقرار في المرض او في كونه في الصغر والبلوغ فالقول بمدى الصحة كذا في اقرار البزازة وكذا لو تلقى او اعتقد ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل والا فلما مات المقر فبرهن وارنه على اقرار ولم يشهد وان المقر صدق المقر وكذا يقبل كما في القينة اقراره مرض موت يثنى وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض في غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحة وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وتماه في شرح ابن وهب بجرحه بالنسب اذا اقر بالرق لانسائه وصدق المقر صح وصار عبده ان كان قبل فأكده حرته بالقصاص اما بعد قضاء الثمن عليه بحد كاهل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنائيات والمحدود احكام العبيد



وكذا العبد وكذا التزوج والاقرار بالجرادة فهي ثلاث كما في اقرار  
منية المفتى اذا اقر بالدين بعد الابراء منه يلزمه كما في القاتار خانية الا  
اذا اقر لزوجه بعد هبتها له لمهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل  
زيادة ان قبلت والا شخلافه لعدم قصد ما في مهر البزارية ولذا  
اقر بان في ذمته لراكوة ماضية ففي فتاوى قاري الهداية انما يلزمه  
ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعته بلا قضاء  
ولا رضا لم يسمع للسقوط والاسم ولا يستفسر المقر انتهى يعني فاذا اقر  
بانها في ذمته حمل على انها بقضاء او رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة  
انها بغير رضا وقضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه **كتاب الصلح**  
الصلح عن اقرار بربع الآف مستثنين في المستصفي **الاول** ما اذا صلح مع الدين  
على عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مباحة بلا بيان **الثانية** لو تصدق قاطع  
ان لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا انتهى وبما في الجمع له  
لوصاية عن شاة على صوفيا بجحزة ومجيزه ابو يوسف ومنعه محمد بن  
رواية وعلى صوفيا لا يجوز اتفاقا كما في الشراء مع ان بيع الصوفيا  
على ظهر الغنم لا يجوز التحلف اذا اجلسا فيه فانه لا يلزم وله الرجوع في  
ثلاث مسائل في شفعة الولوالجية اجل الشفيع المشتري بعد الصلحين  
لاخذ صم وله الرجوع اجلت امرأة العتق زوجها بعد الحول صم وله  
الرجوع استعمل المدعى عليه وامره المدعى صم وله الرجوع الصلح عقد يرفع  
النزاع ولا يفتح مع المدعى بعد دعوى الهلاك اذا النزاع ويصح بعد حلف  
المدعى عليه رفع النزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على اصل  
الدعوى لم يقبل الآف صلح الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صلح على حفظ

ثم وجد  
ان الصلح على بعضه جاز

فيما لا يملكه

ثم وجد البينة فانما تقبل ولو بلغ الصبي واتماما تقبل ولو طلب بينه  
لا يحلف كما في القنية **الثانية** ادعى دينا فاقربه وادعى الايقاع والابراء  
فاكثر قصاصه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لا فتنة اليقين كذا  
في العاديات من العاشر ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في  
الدعوى فان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على  
صلح قبله بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح باطل كما في العاديات الفصل على الكار  
بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مثل شاة في القفا  
ان الصلح على انكار جاز بعد دعوى مجهول فيلحفظ ويحمل على فسادها  
هنا قضية المدعى لا لترك شرط المدعى كما ذكره في القنية وهو توفيق وجب  
فيقال الا كذا والله سبحانه وتعالى اعلم صلح الوارث مع الموصي بالمنفعة  
صحيح لا يبعد وصلح الوارث مع الموصي بيمينين الامة صحيح وان كان لا يجوز  
بيعه وبيان في جعل القاتار خانية طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون  
اقرارا وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا الصلح على انكار على شيء انما  
يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى الا اذا قال صا لحدثك على كذا وابرأ عن  
الباقي الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى  
الا اذا صلح على غلته او غلته الدار فانه غير جاز كقصة النخيل كما في الخلاص اذا  
استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان ما يقبل انقض فانه يرجع  
بقيمته كالقصاص والعنف والنكاح والخلع كما في الجامع الكبير الصلح جاز  
عن دعوى المنازع الادعوى اجارة كما في المستصفي لا يصح الصلح على الحد  
ولا سقط به الا هذا النقذ في اذا كان قبل امر افعه كما في الخاتبة صلح المحبون  
ثم ادعى انه كان حكرها لم يقبل الا اذا كان في جنس الوالد لان الغالب حبسه

ان الصلح بعد الصلح باطل

صلح الوارث مع الموصي بالمنفعة صحيح لا يبعد

طلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا

صلح اذا كان عن مال بمنفعة كانت اجارة

ان الصلح لا يصح على الحد



كتاب النكاح في عشرة اقسام

فصل في النكاح الصحيح يقبل الاقالة والنقص الا اذا صار في عمة العشرة  
على خمسة كما في القنية ادعى فأنكر فصاحبه ثم ظهر بعده ان لاشئ عليه فظل  
الصالح كما في العمدية من العاشر **كتاب المضاربة** اذا فسدت كان للمضارب  
اجر المثل ان عمل الا في الوصي باخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شئ له اذا  
عمل كذا في احكام الصغار اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال  
او عكسه فللمضارب فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك  
الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما  
في الذخيرة من البيوع وللضارب البيع بالنسيئة الا الى اجل لا يبيع بالتجارة  
ويكفر البيع الفاسد لا باطل لا يتجاءر المضارب ما عتبه له رب المال  
الا اذا قيد عليه بسوق بخلاف التقيد بالبلد والا اذا قيد باهل بلد  
كاهل الكوفة فلا يتقيد بهم بخلاف المعين منهم **المضاربة** تقبل التقيد  
بالوقت فتبطل بمضيته تصرف او لا كما في الهداية تصح نهى رب المال  
مضاربة الا اذا صار المال عروضاً اذا قال له اعمل بئر ابدى ثم قال لا تعمل  
بئر ايكسح نهيه الا اذا كان بعد العمل اطلقه ثم نهاه عن السفر عمل نهيه الا  
اذا كان بعد الشراء **كتاب الهبة** هبة المشغول لا تجوز الا بمثل  
ما اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة قبول الصبي العاقل  
الربة صحيح الا اذا وهب له اعمى لا نفع له وتلقه مؤنثة فان قبوله باطل  
ويرد الى الواهب كما في الذخيرة تملك الدين من غير من عليه الدين  
باطل الا اذا سلط على قبضه **ومن** لو وهب من ابنها ما على ابيه لها  
فالعمد الصحة للتسليم ونقض على الاصل لو قضى دين غيره على ان  
يكون

كتاب النكاح في عشرة اقسام

كتاب المضاربة

ان يكون الدين لم يجهز ولو كان وكيلاً بالبيع كما في جامع الفصولين  
**فليس منه** ما اذا اقر الدين ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه  
فمصحح كونه اخباراً لا تملكها ويكون للمقر ولاية قبضه كما في النزاهة الرتبة  
تكون مجازاً في الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولو واجبة لاجر على المظالم  
الا في مثل **منها** نفقة الزوجة والثانية العين الموصى بها يجب على الوارث  
دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى مع ان اصله الثالثة الشفعة يجب  
على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع ان اصله شرعية وكذا لومات  
الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح ادب القضاء للصدر الشيرازي  
**قلت** الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع ان اصله  
محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا ففيه شائتها **كتاب الميراث**  
وفيه مسائل ابراء عن الدين اذا قال الطالب لمطلوب لا تعلق عليك  
كان ابراء عاقلاً كقول لاحد في قبلة الا اذا طالب الدين الكفيل فقال الطالب  
الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كما في القنية الابراء  
يرتد بالردة الا في مسائل **الاولى** اذا ابرأ المحتال المحال عليه فردة لم يرتد  
كما ذكرناه في شرحه **الثانية** اذا قال المدينون ابرأني فابراه فردة لم يرتد  
كما في النزاهة **الثالثة** اذا ابرأ الطالب الكفيل فردة لم يرتد كما ذكرناه  
في الكفالة وقيل يرتد **الرابعة** اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من  
مسائل شتى من القضاء الابراء لا يتوقف على قبول الا برأه بدل المرفق  
والسلم كما في البدائع الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقبض  
المطالبة لا اصل الدين فيرجع المدينون بما اذاه اذا ابراه برأه اسقاط  
واذا ابراه برأه استيفاء فلا رجوع واحتدقوا فيما اذا اطلق كذا في الذخيرة

كتاب النكاح في عشرة اقسام

كتاب المضاربة

كتاب الهبة



من البيوع وصرح براء بن وهبان في شرح الرهبة وعليه هذا لو علق طلافا  
 ببراءة عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا ابرأته برأه اسقاط  
 وقع ورجع عليها **وعلى** في شرح الجمع خلافا في صحة ابراء المحتال المحيل  
 بعد الحوالة فابطله ابو يوسف رحمه الله بناء على ان نقل الدين وصحة محمد رحمه  
 بناء على ان نقل المطالبة فقط وفي مدائنا القينة تبرع بقضاء دين  
 عن انسان ثم ابراء الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلم يبرح ان يرجع  
 بما تبرع به انتهى وتقرع على ان الدين يقضى بامثالها مسائل منها لو سلك  
 الرهن بعد ابراءه من الدين فانه يكون مضموما بخلافه لولا بعد الايفاء  
 ذكره الزيلعي **ومنها** الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت المؤكل انه  
 كان قبضه في حيوة ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا ببينة لانه يريد ايجاب  
 الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الولد الجدة  
 هبة الدين كالبراءة منه الا في مسائل **ومنها** لو وهب المحتال الدين من المحال  
 عليه رجع به على المحيل ولو ابرأه لم يرجع **ومنها** في الكفالة كذلك **ومنها** لو قفرا  
 على القبول على قول بخلاف ابراء **ومنها** لو شتر احداهما بالبراءة والاخر بالرهبة  
 ففيه قولان قبل لا تقبل وبينة العشر من جامع الفصولين الا ببراءة الدين  
 فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصرح الشرط للاول نحو  
 ان ادبت الى غدا كذا فانت برئت من الباقي واذا وصى كان ويصح تعليقه  
 بمعنى الشرط للثاني نحو قول انت برئت من كذا على ان تؤدي الى غدا كذا  
 وتام تفرعه في كتاب الصلح من باب الصلح بين الدين وللأول يبرئ بالردة  
 والثاني لا يتوقف على القبول ويصح ابراءه عن المجهول للثاني ولو قال  
 الدين لمذكور ببراءة احد كالم يصح للثاني ذكره في فتح القدير من خيار

العيب

منه في حقه في كذا وكذا  
 من المهر ثم دفعه لها  
 من المهر ثم دفعه لها  
 من المهر ثم دفعه لها

من المهر ثم دفعه لها  
 من المهر ثم دفعه لها  
 من المهر ثم دفعه لها

من المهر ثم دفعه لها  
 من المهر ثم دفعه لها  
 من المهر ثم دفعه لها

العيب ولو ابرأ الوارث مديون مورثه غير عالم بموته بان ميتا بالنظر  
 الى انه اسقاط يصح كذا بالنظر الى كونه تملكه لان الوارث لو باع عينا قبل  
 العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما مر جوابه في كتاب الاولي ولو وكل المدين  
 ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظر الجانب الاسقاط ولو نظر الجانب  
 التملك لم يصح كالم فكل بان يبيع من نفسه واستشكل بان عامل لنفسه ولا  
 براءة نفسه والوكيل من يعمل لغيره واجبنا عنه في شرح اكنة من باب تفويض  
 الطلاق كل قرض جهر نفعاً حرم فكره للمهر من سكنى دار المهرونة باذن  
 الراهن كما في الظهورية وما روي في الامام انه كان لا يقف في ظل جدار مديونه  
 فذلك لم يثبت كذا في كراهية القول للملك في جرة التملك فلو كان عليه  
 دينان من جنس واحد فدفع شيئا لتعيين للدفع الا اذا كانا من جنس  
 لم يصح تعيينه من خلا في جنس ولو كان واحدا فاذى شيئا وقال هذا من نصف  
 فان كان التعيين مفيدا فان كان احدهما حالا والآخر رهنا او كفيل والاخر لا  
 والا فلا ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول  
 للمشتري ولو ادعى الزوجة ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول لا في  
 المهية للاكمل كذا في جامع الفصولين كل دين اجر ضجه فانه يلزم ثابته الا في  
 سبعة الاولى في القرض الثانية الثمن عند الاقالة **الثالثة** الثمن بعد الاقالة  
 وهما في القينة **الرابعة** اذا مات المدين المستقرض فاجل الدين الوارث  
 الخامسة الشفع اذا اخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاجله المشتري  
 السادسة بدل الصرف في السابعة رأس مال السلم اخر الدين شيئين قضا للاول  
 عليه ان يقرض قباع من مفرضة شيئا بالف مؤجده ثم حلت في مرضه وعيه دين يقع  
 المقاصة والمقرض اسوة الغرماء كذا في الجامع القرض لا يلزم ثابته الا في

كل قرض جهر نفعاً حرم  
 كل قرض جهر نفعاً حرم

من المهر ثم دفعه لها  
 من المهر ثم دفعه لها  
 من المهر ثم دفعه لها

القرض لا يلزم ثابته الا في



وصيته كما ذكره قبيل الزبا وفيما اذا كان بخود فانه يلزم تأجيله كما في صرف  
 الظهيرة وفيما اذا حكم مالكى بلزوم بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما  
 اذا احال المقرض به على ائسان فاجله المستقرض كذا في مديونات القنية  
 الوكيل بالابراء اذا ابراء ولم يصف الى مؤكدة لم يصح كذا في المخرانة الابراء  
 العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانته ان كان بحيث لو علم باليمن  
 الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولوالجية لكن في خزانة الفتاوى الفتوى على انه  
 يبرأ قضاء وديانته وان لم يعلم به وفي مديونات القنية احوالت انسان على الزوج  
 على ان تؤدي من المهر من وبت المهر من الزوج لا يصح قال استاذنا وارتلات  
 جيل **احد** انما يثنى ملفوف من زوجها بالمهر قبل الرتبة والثانية صلح انسان  
 مع امرأته المهر بشئ ملفوف قبل الرتبة الثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها  
 قبل الرتبة انتهى وفي الاجرة نظر نذكره في احكام الدين من الجمع والفرق الدين  
 المؤجل اذا قضاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب لان الاجل حق المدين  
 فله ان يسقطه هكذا ذكر الزيلعي في الكفالة وهي ايضا في الخاتمة والنهاية  
**وقد وقعت حادثة** عليه بر منشر وطسليم في بولاق فلقية الدين بالصعيد  
 وطسليم فيه مستقطا عنه مؤنة الحمل الى بولاق ففقتضى مسئلة الدين ان يجبر  
 على تسليم بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في التسليم وظاهرها ترجيح انه  
 لاجر الضرورة بان يقيم المديون بتلك البلدة وقد اقيمت به في الحادثة  
 المذكورة لانه وان اسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يستبرأ بر  
 بالصعيد اذا قربان دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيل عنه ولهذا كان  
 حق القبض للمقر وسير المديون بالرفع الى ايتها شاك كما في الخلاصة  
 والبنزانية الا في مسئلة هي ما اذا قالت المرأة المهر الذي له على زوجي لفلان  
 اولوالدي

بينت في كتابي  
 بينت في كتابي

بينت في كتابي  
 بينت في كتابي

انما اذا اقر رجل في محضر رجل بان  
 دينه لفلان صح وتحمل الرجل  
 القرض عنه انه وكيل فلان كذا  
 افسد

اولوالدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقنية وظهر عدم امكان  
 حمل على انما وكيد في سبب المهر كما لا يخفى **والجمل** في ان المقر لا يصح قبضه ولا  
 ابرأه منه بعد اقراره المذكورة في فن الجمل **و** كالة البنزانية للزوج عليها  
 دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بلا رضا الزوج بخلاف سيرة  
 الديون لان الدين النفقة اضعف فصار كاختلاف الجنس فشا به ما اذا كان  
 احدا المحقين جيدا والاخر رديا لا يقع التقاض بلا تراخي عن رجل وديعة  
 وللودع عليه دين من جنس الوديعة لم تقصر قصصا بالدين حتى يحتجها وبعد  
 الاجتماع لا يصير قصصا ما لم يحدث فيه قبض وان في يده يكفي الاجتماع بلا  
 تجديد قبض تقع المقاصة وحكم المصنوب عند قيامه في يد رب الدين  
 كالوديعة انتهى اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم الترخي فثبتت  
 بينة البراءة اذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في  
 المحيط من باب دعوي الرجلين **كتاب الاجارات** وفي ايضاح الكرماني  
 من باب التصنع والاجارة عندنا تنق قف على الاجارة فان اجازها المالك  
 قبل استغاث المعقود عليه فلا جرم وان كان بعده فلا وان كان بعد قبضه  
 البعض فالكل للمالك عند ابي يوسف وتكال محمد رة المامني للغايب والتسليم  
 للمالك انتهى الغصب يسقط الاجرة من المستاجر الا اذا امكن اخراج الغاصب  
 بشفاعة او حامية كذا في التاتارخانية والقنية يمكن من الانتفاع بوجوب الاجر  
 الا في مسائل **الاول** اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع  
 كما في فصول العادى وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فتجب اجرة في  
 الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصنف فحسب اعنذه  
 فلا اجر كما في الثانية بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصنف فحسبها ولم يركبها

والحكمة بان المقر لا يصح قبضه والابراء  
 منه بعد اقراره

انما في الغاصب والتسليم للمالك  
 يقع ان الاجرة في الاجارة الفاسدة  
 انما تكون بحقيقة الانتفاع بالتمكن  
 كذا في القيد



مسألة في بيع الشجر  
بما فيه ثمره

الثالثة اذا اشترى ثوبا كل يوم بدنانق فامسكه سنتين من غير لبس  
لم يجب اجره ما بعد المدة التي لو لبسها لتخرق كما في الخلاصة وتفرع على  
الثانية انها لو ملك في زمان امسكها عنده ففسخها لانه لما لم يجب الاجر لم يكن  
مأذونا في امسكها بخلاف ما اذا اشترى الشجر للركوب في السفر فملكته بعد امسكها  
كما في فروق الكراسي الزيادة في الاجرة من المشتاجر من غير ان يزيد عليه  
اذا كان بعد مضي المدة لم تصح والمخط والزيادة في المدة جائز وان زيد  
على المشتاجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو خصت وهو مل للمال بيمين  
بعومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة اجرها بالظن  
بلا عرض على الاول اذا حقه له لكن الاصل وقورها صحيحة باجرة المثل فاذا  
ادعى رجل انها بغين فاحش رجع القاضى الى اهل البصر والامانة فان  
اخبروا انها كذلك ففسخا والواحد يكفي عندها فلا فالحمد كما في وصايا  
الحانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة وتوشهدوا عند العقد انها  
باجرة المثل كما انفع الوسائل والا فان كانت اضرارا وتعتنا لم تقبل  
وان كانت زيادة اجر المثل فالتحتم قبولها فيفسخها المتولى وعرضه  
القاضي وان امتنع المتولى ففسخها القاضي كما حرره في انفع الوسائل  
ثم يوجرها من زاد فان كانت دارا لو اضرارا على المشتاجر فان  
قبلا فهو الاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لانه اول المدة وان  
انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرارا فلا بد من البرهان عليه وان  
لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت ارضا فان فارغة عن الزرع فكما  
لدار وان كانت مشغولة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم  
الزيادة من وقتها على المشتاجر **واما الزيادة** على المشتاجر بعد ما بنى  
او غرس

مسألة في بيع الشجر  
بما فيه ثمره

مسألة في بيع الشجر  
بما فيه ثمره

او غرس فان اشترى شجرا ثمرة فانما تؤجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها  
والسنة يملكه الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف او يصر حتى يتخلص بناؤه  
وان كان المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبأرض  
**واما** اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتول ففسخا وعليه  
الفتوى ومالم تفسخ كان على المشتاجر المسمى كما في الصغرى بهذا محرز  
في هذه المسئلة في كلام الشيخ اذا فسخ العقد بعد تعجيل البدل صح  
كان العقد او فاسدا فلم يتعجل حبس المبدل حتى يستوفى البدل ذكره الزيلعي  
في البيع الفاسد حايان للمشتاجر حبس العين حتى يستوفى ما عهده ولا يخالف  
على اجارة الولو بالجملة لانه فيما اذا كانت العين في يد المورع وما ذكره الزيلعي  
انما هو فيما اذا كانت في يد المشتاجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة في جامع  
الفصولين الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استئجار  
عين كالاستكتاب فلصاحب الورق فسخا بلا عذر **واسل** في المزارعة  
لرب البذر الفسخ دون التعامل اعذارها المجوزة لفسخها الدين  
على المورع ولا ولاء له الا من ثمرها فله فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة  
المعجلة تستغرق قيمتها لا يفسخ الاستيجار لمن تعين عليه الفعل كغسل الميت  
وحمله ودفنه والاجازت بفسخ استيجار قلم ببيان الاجر والمدة اجر الغاصب  
ثم ملك نفذت استجار ارضا لوضع شبكة الصيد جاز وكذا استيجار طريق  
للمرور ان يبين المدة استجار مشغولا وفارغا في الفارغ فقط اجرها  
المستاجر من المورع لم تصح استجار نمرة من ممل الخدم لم يجز وغيره لما  
كالاستيجار لكتابة الغناء ولبناء بيعة او كنيسة استجاره ليصير دارا ليعتقل  
جازا ان وقت استجاره زوجها لغير رجلها لم يجز استجار شاة لارض

فان كان الزيادة في نفسه من غير ان يزيد احد فلم يتول ففسخا وعليه الفتوى

الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استئجار عين كالاستكتاب فلصاحب الورق فسخا بلا عذر

استيجار الطريق للمرور ان يبين المدة

استيجار نمرة من ممل الخدم لم يجز











السكك اذا مات المصتبى بجهل لما اودع عنده **مجهولاً** وهذه الثلاثة  
 في تلخيص الجامع الكبير للخللا على فصار المثنى عشرة وقيدوا بتحصيل  
 الغلة لان الناظر اذا مات مجهولاً لم يبدل فانه يضمنه كما في الثانية **ومع**  
 كونه مجهولاً ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلم فان يثربها  
 وقال في حيوته رددتها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والا  
 لم تقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلم فلا تجهيل ولذا قال في البرازية  
 والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعلم الوارث الوديعة **انما** اذا عرف  
 والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها ولكن  
 الطالب انفسرها وقال هي كذا وكذا وهلك صدق انتهى ومعنى ضمانها  
 صير ورثاً ديناً في شركته ولذا لو ادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث  
 انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت قال قول للطالب  
 في الصحيح كما في البرازية يلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع  
 جذوعه ووضعها ثم باع المعبر الجدار فان المشترك لا يتمكن من رفعها  
 وقيل لا بد من شرط وذكر وقت البيع كذا في الفينة اذا تعدى الامين  
 ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستعير والمشاخر الا في الوكيل بالبيع او  
 بالحفظ او بالاجارة او بالتجارة والمضارب والمتبضع والشريك  
 غنائاً ومقايضة والمودع والمستعير الرهن وهي في الفصول الا الا  
 خيرة فهي في المبسوط الوديعة لا تودع ولا تعار ولا توجر ولا ترهن  
 والمشاخر بوجع وعار ولا يرهن والعارية تعار ولا توجر وقيل  
 يودع المشاخر والعارية اذ تصح عارتهما وهي اقوى من الابداع  
 وقيل لان الامين لا يسلمها لغيره عياله وانما جازت العارة

لاذن

بما لا يتبين له ان وارثه يعلم  
 ان وارثه يعلم ان وارثه يعلم

بما لا يتبين له ان وارثه يعلم  
 ان وارثه يعلم ان وارثه يعلم

لاذن المعبر والمودع للاطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الابداع فان  
 قيل اذا عار فقد اودع قلنا ضمن لا قصدت والرهن كالوديعة  
 لا يودع ولا يعار ولا يوجر واما الوصي فيملك الابداع والاجارة دون  
 الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولي على الوقف والوكيل بقبض  
 الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين العامل في  
 امانة لا اجر له الا الوصي والنفذ فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا الا  
 اذا بشرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف  
 طاحونة والموقوف عليه يستعملها فلا اجر للناظر كما في الثانية ومنه هنا  
 يعلم انه لا اجر للناظر في المسقف اذا احيل عليه المستحقون ولا اجر  
 للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة  
 اذا سعى له اجر اليان برأ جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يبيع بجاه  
 الا اذا وقت له وقتاً وفي النزائية لو جعل للكيل اجر لم يفتح وذكر الربيعي  
 ان الوديعة باجر مضمونة وفي الهيرفية من احكام الوديعة اذا استأجر  
 المودع المودع صح بخلافه الرهن اذا استأجر المهرن كل امين ادعي  
 اتصال الامانة المستحق قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل  
 والناظر اذا ادعى الصرف في الوقوف عليهم وسواء كان في حيوة مستحق بقبض الدين  
 او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه  
 قبضه ودفع له في حيوته لم يقبل الابنية بخلاف الوكيل بقبض العين  
**والفرق** في التولية القول للامين مع الرهن الا ان يثبت الظاهر فلا يقبل  
 قول الوصي في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولي الامين اذا خلط  
 بعض اموال الناس ببعض او الامانة بما له فانه ضامن فالمودع اذا خلط

في ان الوصي يملك الابداع والاجارة  
 دون الاعارة  
 العامل بغير امانة لا اجر له  
 الوصي والناظر

في ان كل امين ادعى اتصال الامانة  
 المستحق قبل قوله كالمودع  
 في قبض الدين  
 المتولي الامين اذا خلط بعض اموال  
 الناس ببعض او الامانة بما له فانه ضامن



بالبحث لا يتجنى ضمنه فلو انفق بعضا فردّه وخطبها ضمها والعامل  
يسأل للفقر كشفا وخطب الاموال ثم دفعها ضمها لا ربا بها ولا تجزئهم  
عن الزكوة الا ان يامرهم الفقراء اولا بالاحذ والتولى اذا خطب اموال  
او قافى مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي والسمسار اذا خطب  
اموال الناس وانما ما باع ضمنه الا في موضع جرت العادة بالاذن  
بالخطب والوصي اذا خطب مال اليتيم ضمنه الا في مثل لا يضمن لمن  
بالخطب القاضي اذا خطب مال غيره او مال رجل بال اخر والتولي  
اذا خطب مال الوقف بال نفسه وقيل يضمن ولو اتلف المولى مال الوقف  
ثم وضع مثله لم يبرأ والحيطة في برأته انفاقه في التعبد وان يرفع الام  
الى القاضي فينصب القاضي من ثاخذ منه فيبرأ منه ثم يردّه عليه الامين  
اذا هلكت الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقطت منه يد شي عليها  
فهلكت كذا في الولوالجية وفي البرازية الرقيق اذا كتب واشترى  
شيئا من كسبه واودعه وهلك عند المودع فانه يضمنه كونه مال المودع  
مع ان للعبد يد معتبرة حتى لو اودع شي وغاب فليس للمولى اخذه  
المأذون له في شيء كاذن امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع **وفرج**  
مسلتان المودع اذا اذن انسانا في دفع الوديعة الى المودع فدها  
ثم استحققت ببينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع وللحق تحقيق  
الدافع كما في جامع الفصولين والنية حمام مشترك بين اثنين  
اجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم اذن احد هما مشا جره بالعاره  
معه لا رجوع للمشارك على الشريك البكت ولو تم احد الشريكين  
الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة الولوالجية

لا يجوز

منه المودع ان يجره الى المودع  
او يجره الى غيره

منه المودع ان يجره الى المودع  
او يجره الى غيره

منه المودع ان يجره الى المودع  
او يجره الى غيره

منه المودع ان يجره الى المودع  
او يجره الى غيره

لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مثل لو كانت سيفا فطلب ليضرب  
ظلم ولو كانت كفا با فيه اقرار لمال غيره او قبض كما في الثانية المودع اذا  
ازال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع موقتا فتعدي بعده  
ثم ازاله لم يزل الضمان كما في جامع الفصولين المودع اذا جحد بضمها  
الا اذا هلك قبل النقل كما في الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت  
باجر فضونه ذكره الزيلعي وتقدمت للمعير ان يسترد العارية متى  
شاء الا في مسائل لو استعار امة لارضاع ولده وصار لا يملك اخذ  
الا نذيرها الرجوع لا الرد فله اجر المثل الى الفطام ولو رجع في فرس  
الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء والكراء فله اجر المثل وحاج في  
الحانية وفيما اذا استعار ارضا للزراعة وزرعها لم يؤخذ منه حتى يحصد  
ولم يؤقت وتترك باجر مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية  
الرهن كما في المبسوط تحليف الامين عند دعوى الرد او الهلاك قيل  
لنفي التهمة وقيل لا تكاره الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد  
على الوصي وصلى لم يضمن الوصي كذا في الوديعة المبسوط لو رد الوديعة  
الى عبد ربها لم يبرأ سواء كان يقوم عليها او لا هو الصحيح واختلف  
الا فتاخيما اذا ردّها البيت ما كرها او الى من في عياله ولو دفعها المودع  
الى الوارث بلا امر القاضي ضمن ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤثما  
والا فلا الا اذا دفع بعضهم ولو قضى المودع به ادين المودع ضمن  
على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت  
دين ادعى المودع دفعها اليه مأذون ما كرها وكذا باه فالقول له في  
برأته لا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به

من دفع المودع الى الوارث بلا امر  
القاضي ضمن ان مستغرقة



فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما  
 في فتاوي قارى الهداية ومن الثاني ما اذا اذن الموهب المشاجر بالتعير  
 من الاجرة فلا بد من البيان وهي في احكام العارة من العاديين استاجر  
 بعير الى مكة فهو على الذهاب دون الحج ولو استعار بعيرا فهو عليهما كذا  
 في اجارة للولوالجيرة وفي وكالة البزازية المستبضع لا يملك الابضاع والا  
 يداع والابضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى اذا دفع اليه  
 ثوبا وقال اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به اي ثوب شئت وكذلك  
 لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة  
 الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم  
 انه قصد الاسترباح او نقص على ذلك انتهى القارية كلاجارة تنفسخ  
 بموت احدكما كما في المنية القول للموك في دعوى الرد والهداك الا  
 اذا قال امرتني بدفعها الي فلان قد فعلتها اليه وكذلك رتبها في الامر بالقول  
 لرتبها والمودع ضامن عند اصحابنا خلا فلا ين ابي ليلى كذا في اخر  
 الوديعه من الاصل لمحدد المودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني  
 وادعاهما رجلا ن وابي ان يحلف لهما ولا يثبت يعطيهما لهما  
 نصفين ويضمن نصفهما مثلها بينهما لانه اتلف ما استودع بحملات  
 رجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها فجميع ما تترك بين الغرما  
 وصاحب الوديعه بالخصص كذا في الاصل ايضا **في المذونات**  
 المحجور عليه بالسف على قولهما المفتي به كالصغير  
 في جميع احكام الالة النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاء والتبديع  
 وجوب الزكوة والحج والعبادات وزوال ولاية ابيه وجده  
 وفي نسخة

وفي نسخة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحة وصاياه بالعق  
 من الثلث فهو كالبايع في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا  
 بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح ولا يجزي عنها ويصوم لها وكما  
 في شرح ابن وهبان **واما** اقراره في التاتارخانية انه صحيح عند ابي  
 حنيفة لا عندهما انتهى يعني بناء على المحر بالسف الصبي المحجور  
 عليه مواخذ بافعار فيضمن ما اتلفه من المال فاذا قتل فالدية على عاقلة  
 الالة ما تل لوا تلف ما اقترضه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اعير له  
 وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ايداعه وما اذا اودع صبي محجور  
 منه وهي ملذ وغيرها فللا للدين تضمين الدافع والاذن قال في جامع  
 الفصولين وهي من مكلات ايداع الصبي **قلت** لا اشكال لاننا  
 لم يضمن الصبي للتسليط من مالها وهناك يوجد كما لا يخفى الاذن في  
 الاجارة ان في التجارة وعك كذا في السراجية لا يصح الاذن للابق  
 والمغصوب المحجود ولا يثبت ولا يصير محجورا بهما على الصحيح اذن  
 لعبد له ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال يا يعوا عبدي فاني قد اذنت له  
 في التجارة فيما يعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال يا يعوا ابني اذا قال  
 اجر نفدي ولم يقل من فلان ابيع ثوب ولم يقل من فلان كان اذنا  
 بالتجارة كما في الثانية والامر بالبشر كذا في الولوالجية فلو قال اشتر  
 ثوبا ولم يقل من فلان ولا للبس كان اذنا وهي في حادثة الفتوى  
 فلتحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضرا  
 في نوع واحد فاذن لعبد في المضاربة فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع  
 خاصة وقال السرخسي الصحيح عندي التعميم كما في الظاهرية اذا رايك







في بيع الميراث  
في بيع الميراث  
في بيع الميراث

ان لم يعلم بما اذا صبح المشتري البناء فجاء الشفيع فهو مخير ان شاء اعطاه  
ما زاد الصبح وان شاء ترك كذا في الولوية وفيه نظر آخر الشفيع الجار  
الطلب لكون القاضي لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضي له  
احضاره فامتنع فاحضر اليهودي اذا سمح البيع يوم السبت فلم يطلب  
لم يكن عذرا تعليق ابطالها بالشروط حايزة انكر المشتري طلب الشفيع  
حين علم فالقول رجع بينه على نفى العلم ادعى الشفيع على المشتري ان  
احتمال لا يطارها يحلف فان نكل فله الشفعة وفي منقوشة ابن وهب  
خلافة المشتري الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار  
الثلث فالقول للاب بل يمين سبعة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا  
اذا كانت بعد القبض حقا الوكيل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق  
الشفيع له دعوى في رتبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار ذاري  
وانا ادعيا فان وصلت اليه والا فاننا شفيع وعي شفعتي فيها استول  
الشفيع عليها بلا قضاء ان اعتمد قول عالم لا يكون ظاهرا والا كان ظاهرا  
وفي ضايات الملقط وعنه ابى صغير رجع اشيا على عدد الرؤس العقل  
والشفعة واجرة القتم والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى **كتاب القسمة**  
الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وانما كانت  
لحفظ النفس فمن على عدد الرؤس وفرع عليها الولوية في القسمة  
ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفالة القاتل  
خانية **وفي** فتاوي قارئ الهداية اذا ضيف الغرق فاتفقوا على  
القائه بعض الامتعة منها فالقولوا فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ  
الانفس انتهى القسمة الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض وهي يبطل

بالشروط

في بيع الميراث  
في بيع الميراث  
في بيع الميراث

في بيع الميراث  
في بيع الميراث  
في بيع الميراث

بالشروط الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كانت  
واسعا لا يضرب وكذا لا اهل المحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في دونه  
ان لم يضرب وكذا بناء ظلة في الطريق ان لم يضرب لكن ان خوصم قبل البناء  
منع منه وبعده هدم المشترك اذا انهدم فابى احدها العارة فان  
احصل القسمة لاجبر وقسم والابن ثم آجره ليرجع بنا احدهما بغير  
اذن الاخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الابن فبنا والا  
هدم لانه في ملكه وان تاذى جاره في ظاهر الرواية فله ان يجعل  
فيها تنورا وحماما ولا يضمن ما تلف به تنقضى القسمة بظهور دين  
او وصية الا اذا قضى الورثة الدين ونفذ الوصية ولا بد من رضى الموكل  
بالثالث وهذا اذا كانت بالتراضي اما بقضاء القاضي لا تنقضي بظهور  
وارث واختلفوا في ظهور الموكل انتهى **كتاب الميراث** بيع الميراث  
بيع الفاسد في اربع يجوز بالاجارة بخلاف الفاسد وينتقض بقرق  
المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتقاد دون القبض والتمن امانة  
في يد الميراث مضمون في غيره كذا في المحتج امر السلطان كراهه وان لم ينق  
عده وامره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يشتل امره يقتل او يقطع  
يده او يضرب ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه كما في منية اعفتي  
اجر الكفر على لسانه بوعيد حبس او قيد كفر وبانت امره كره  
بالقتل على القطع لم يسمع كره المحرم على قتل صديق حتى قتل كان  
مأجورا كره على العفو عدم العقد لم يضمن الميراث كره على الاعتقاد  
فله قضين الميراث الا اذا كره على شراء من يعتق عليه باليمين او القرابة  
اذا تفرق المشتري من الميراث فانه يفسخ تصرفه من كتابته واجارة الا الله

انفق بين بيع الميراث والفاسد

في بيع الميراث  
في بيع الميراث  
في بيع الميراث

بغير



والاستيلاء والاعتاق اكره على الطلاق وقح الا اذا اكره على التوكيل به  
فوكّل اكره على النكاح باكثر من المهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة  
والرجوع على المكره بشئ انتهى **كتاب الغصب** المخصوص منه  
مخبر بين تقيين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المخصوص  
اذا غصب وقيمه اكثر وكان الثاني املأ من الاول فان المتولى انما يضمن  
الثاني كذا في وقف الخانية اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذن  
والقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأة فانت وادعى انه كان باذنها  
وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القينة من يهدم حايط غيره فانه يضمن  
نقصانها ولا يؤمر بعمارتها الا في عمارة حايط المسجد كما في كراهية الخانية  
الاجازة لا تلحق الاتلاف فلوا تلف مال غيره تعديا فقال المالك اجزئ  
او رضى لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الامر لا يضمن بالامر  
الا في خمسة **الاول** اذا كان الامر سلطانا **الثاني** اذا كان مولى للمور  
**الثالث** اذا كان المأمر عبد الغير كأمه عبد الغير بالابق او يقتل نفسه  
فان الامر يضمن الا اذا امره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف  
مال غير سيده فان الضمان الذي يعزمه الامر يرجع به على سيده  
**الرابعة** اذا كان المأمر صبيا كما اذا امر صبيا بالتلاف مال الغير فالتلف  
ضمن الصبي ويرجع به على الامر **الخامسة** اذا امره بحفر باب في حايط  
الغير ففعل فالضمان على الحافر ويرجع به على الامر وعامة في جامع له  
الفصولين **السادس** اذا امر الاب ابنه كما في القينة لا يجوز التصرف  
في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في ما تكل في السراجة يجوز للولد  
والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه **والثانية** اذا

سبعة

انفق

انفق المودع على ابوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع  
رائى القائل لم يضمن المستحسانا **الثالثة** مات بعض المفقعة في السفر فباعوا  
قائمه وعدته وجرمته وشمه ورد البقية الى الوارثة او انما عليه فانفقوا  
عليه من ماله لم يضمنوا المستحسانا وهي واقعة اصحاب محمد ذكره الزيلعي  
في آخر التفقات **ومن هذا النوع** المسائل الاتحائية ذبح شاة فغاصب  
سند هام يضمن ذبح الضحية غيره بلا اذنه في ايامها لم يضمن اطلاقه في الاصل  
وقيته بعضهم باذا الضحية للذبح وكذا لو وضع قدرا على كائون فيه لم يضع  
الحطب فاو قد غيره وطبخه وكذا لو طحن برأ جعله في دورق وربط الحمار  
فساقه وكذا لو حمل السبا قط في الطريق فتلّف وكذا لو اعانه في رفع  
الحجرة فانكرت وكذا لو فتح فتحة في الارض فسقاها حين شدتها صاحبها  
**ومنها** احرام رفيق لا غائره وسقى ارضه بعد بذل المزارع **وليس من ابحاث**  
الشاة بعد تعليقها للتفاوت والكل من كتاب المرض من جامع الفصولين  
المباشر ضامن وان لم يتعد والمستب لا الا اذا كان متعديا فلورى سهمان  
ملكه فاصاب انسانا ضمنه ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيه انسان لم يضمنه  
وفي غيره ملكه يضمنه ولو ارضعت البكيرة الصغيرة لم يضمن نصف مهر الصغيرة  
الا بتمه الا فساد بان تعلم بالنكاح ويكون الارض مفسدة وان يكون  
غير حجة والجرح عندنا معتبر في دفع الفساد كما في رضاع المهدية العقار  
لا يضمن الا في ما تل اذا جحد المودع واذا باع الغاصب وسقه واذا  
رجع الشاة بغير القضا كما في جامع الفصولين من دفع الغصب  
لا يضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال  
منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكنت بئرا ويل مكر او عقد

ويضمن الكسيرة الصغيرة  
ويضمن نصف المهر



كبيت سكنه احد الشريكين في الملك **انما** الوقف اذا سكنه احدهما  
 بالقبلة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى او للاستغلال  
 فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت امة مع زوجها  
 في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليهما كذلك وصايا القبيصة  
 لا تصير الدار معدة لبا جارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك  
 او اشترها له وباعداد البايع لا تصير معدة في حق المفتى **الكتاب**  
 اذا اجر ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معدة فعلى المستأجر  
 المسحوق لا اجر المثل ولا يلزم الغاصب اجر المثل انما يرد ما قبضه  
 من السكنى بئرا ويل عقد سكن المثلين لو استأجرها سنة باجر معلوم  
 فسكنها سنتين ودفع اجرهما ليس له الاسترداد والتخريج على المثل  
 يقتضي ان له ذلك اذا لم تكن معدة لكونه دفع ما ليس بواجب فسترده  
 الا اذا دفعه وجه الرهن واستهلكه المجر اجر الفضولي دار موقوفة  
 وقبض الاجر خرج المستأجر عن العهدة ان كان ذلك اجر المثل ويرده  
 الى الوقف **اجرها** الغاصب ورد اجرها الى المالك تطليبا له لان  
 اخذ الاجرة اجازة والحق قيمي قال للغاصب ضح بها فان هلك قبل  
 التصحیح ضحها وان بعدها لا **الاجر** قيمي وكذا الفخ امره ان ينظر الى  
 خايبة فنظر اليها قال الدم فيها من انفسه من نقصان الخلق الخشب  
 اذا كسره الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع  
 الرجوع عشر في رفق انسان وضعه في الطريق ضمه الا اذا وضعه  
 لغير ضرورة لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو  
 كما في منية المفتى وفيما اذا سقط ثوب في بيت غيره وخاف لو علم

اخذه

اخذه كخاف والوديع حضر قبره فدفن فيه اخريتها فزعم ثلثه في  
 فان كان في ارض ملكة للمخافر فللمالك البش عليه واخرجه والتسوية  
 والزرع فوقها وان كان في ارض مباحة ضمن المخافر قيمة حفرة من دفن  
 فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان في ارض سعة لان  
 المخافر لا يدري باي ارض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الواقع  
 الحسابية من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيمنع  
 قيمة الحفر ويحل سكوت عن الضمان في صورة الوقف عليه في بعض صورتيه  
 في ارض ملكة فللمالك الخيار وفي مباحة فلا تضمن قيمة الحفر **كتاب**  
**الصيد والذبايح** الصيد مباح الا للكهى او حرمة كذا في البراري  
 وعنه هذا فانتحاه حرمة لقياد من السمك حرام واستباح المأكلا  
 منبت للملك من اصله وهو الاستيلاء على المباح وناقلا بالبيع والهبة ونحوها  
 وخلافه للكر الوارث **فالاول** شرطه خلوة المخلع الملك فلو استولى  
 على حطب جمع غيره من المفازة لم يملك ولا يحل للمقتل ما يجده بلا تعريف  
 ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فله صيده اخذه  
 بعده حتى قشور الرمان الملقاة في الطريق لكن النخار ان يملك قشور  
 الرمان ولو اتى ببيت في رجل فسترها واخذ جلدتها فلها اخذه فلو  
 دفع رد لم يملك الدبايح ان كان بالقيمة واستيلاء قسمان حقيقي وحكمي  
 فالاول بوضع اليد والثاني بالتركة فاذا نصب الشبكة للصيد ملكه ما يعقل  
 بخلافه اذا نصبها للحيواني واذا نصب القنطرة فتعقل الصيد به ملكه  
 ولو نصبها لغيره فتعقل بها فاخذه غيره فان الاول لو بحيث مديرة اخذه ملكه  
 وثالثا اخذه من الثاني والثالثا ولو حفر بئر الصيد الذي اب وغاب فقدم

فيمنع  
 فيضمن







في غير المدبر جازية لارهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن البنابلون  
 الارض فاذا اجر ما لم يرهن لا يطيب للاحجر اذن الرهن للمرهن في الاجارة  
 فاجر خرج من الرهن ولا يعود الاجر اذ رهن العين عند المستاجر  
 على دين له صحت وانفسخت ابيع الرهن للمرهن اكل الثمار فاكله يضمن  
 باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتين انفسخ الاول بكرة للمرهن الانتفاع  
 بالرهن الا باذن الراهن واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة رهنه  
 على دين موعود فدفعه البعض وامتنع لاجير لا يبيع القاضى الرهن بغيره  
 الراهن المقبوض على سؤم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح  
 الاجل في الرهن يفسده الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة  
 بل يحفظه الا ظهور المالك القول لمنكره مع البين وفي تعيين الرهن  
 ومقدار ما رهن به اختلف الراهن والمرتهن فيما باع به العدل الرهن  
 قال القول للمرهن وان صدق العدل الراهن كما لو اختلفا في قيمة الرهن  
 بعد ملكه ولو مات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمنزل  
 الدين فباعه العدل وادعى المرتهن انه باعه ما قل من قيمته وكذب الراهن  
 فالقول للراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل ما جازت الكفالة بجاز  
 الرهن به الا في ذكره المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة  
 بآلة الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة تجوز اخذ الكفيل قبل وجود  
 الشئ ودون الرهن ذكرها في ايضاح الكفالة **كتاب الجنائيات**  
 العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عني بعض الاولياء الى صالح  
 فان نصيب الباقيين ينقلب مالا وتتحمل العاقلة كما في شرح المجمع  
 صلح الاولياء وعفوهم عن القاتل يسقط حقهم في القصص

والدية

هذا ما ينبغي ان لا يغفل عنه في الرهن  
 في الرهن ما رهن به اختلف الراهن والمرتهن فيما باع به العدل الرهن  
 قال القول للمرهن وان صدق العدل الراهن كما لو اختلفا في قيمة الرهن  
 بعد ملكه ولو مات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمنزل  
 الدين فباعه العدل وادعى المرتهن انه باعه ما قل من قيمته وكذب الراهن  
 فالقول للراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل ما جازت الكفالة بجاز  
 الرهن به الا في ذكره المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة  
 بآلة الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة تجوز اخذ الكفيل قبل وجود  
 الشئ ودون الرهن ذكرها في ايضاح الكفالة **كتاب الجنائيات**  
 العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عني بعض الاولياء الى صالح  
 فان نصيب الباقيين ينقلب مالا وتتحمل العاقلة كما في شرح المجمع  
 صلح الاولياء وعفوهم عن القاتل يسقط حقهم في القصص

والدية لاحق المقتول كذا في المنية الواجب لا يتقيد بوصف السلامة  
 والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضى الى النفس وكذا اذا  
 مات المهرؤ وكذا اذا سرى الفساد الى النفس ولم يجاوز المعتاد ولو  
 بالعقد ولو قطع المقتول يده يد قاطعه فسرته ضمن الدية لانه مباح  
 فتقيد ونهن لو عزز زوجته فماتت **ومنه** المهرور في الطريق مقتيد بها  
**ومنه** ضرب الاب ابنه ثانيا او الام او الوصي **ومنه الاول** ضرب الاب  
 او الوصي والمعلم باذن الاب تعليمات فلا ضمان فضرب الثاوية مقتيد  
 لكونه مباحا وترب التعليم لا لكونه واجبا وحده في الضرب المعتاد **دائما**  
 غيره فوجب للضمان في الكل **وخرج عن الاصل الثاني** ما اذا وطئ  
 زوجته فافضاها او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكونه الوطئ  
 اخذ موجه وهو المهر فلم يوجب به اخر وتامة في التعزير من الزيلعي  
 الجنائيات على شخص واحد في النفس وفيما دون لا يندخلان الا اذا  
 كانا خطاين ولم يتخللما برء فوجب دية واحدة ذكره الزيلعي القصص  
 يجب للميت ابتداء ينقل الموارث فلو قتل العبد مولاه ولابنان نفق  
 احدها سقط القصص وللنفق لغير العا في عند الامام رحمه الله **وفيه**  
 عفو المجرور ونقص ديونه منه لو انقلب مالا وهو مورث على الزوجين  
 الله تعالى فيه الزوجان كالا موال لا اعتبار في ضمان النفس لعدد  
 الجناة لا لعدد الجنائيات وعليه فرع الولو الجي في الاجارة لو امره  
 ان يضرب عبده عشرة اسواط فضربه احد عشر فمات رفع عنه  
 ما نقصت العشرة وضمن ما نقص الاخير فيضنه مضر وباعشرة اسواط  
 ونصف قيمته دية القتل خطأ او شبه عد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره

ان ضرب الاب ابنه ثانيا او الام او الوصي  
 او الوصي فمات لا ضمان لان ضرب  
 الابن دية مقتيد لكونه مباحا  
 اذا ماتت زوجته بالوطئ  
 فافضاها فلا ضمان عليه



او كان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصبه الدم  
ولا قصاص ولا دية على قاتله بغير القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه  
لا تجزى فيه التملك كذا في المجارة الولو الجية لا يجب على المكره دية المكره  
على القتل اذا قتله الاخر دفعاً عنه نفسه لكل احد التعرض على من شرع  
جناحاً في الطريق ويأثمون بالسكوت عنه يعنى المباشرون ان يكت  
متعدياً فيضمن الحد اذا طرقت الحديد ففقتا عيننا والقصاص  
اذا ذق في جانوته فانزله من جانوته جاره لا اعتبار من برضا اهل  
المحلة في التركة النافذة حق برأ في برته في غير من الناس لم يضمن ما ذق  
فيها قطع الحتام لحما من عينه وكان في غيره حاذق فوجعت فعليه نصف  
الدية مذهب الاصوليين ان الامام بشرط لاستيفاء القصاص  
كالحدود ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحدود الا خمس  
ذكرناها في قاعدة ان الحدود تدبر بالشبهات عقوالولى عن القاتل  
افضل من القصاص وكذا عقوا المجرور وعقوالولى يوجب برأه  
القاتل في الدنيا ولا يبرأ عنه قتله كالمورث اذا ابرأ المديون برأه  
ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله اذا قال المجرور قتلني فلان  
ثم مات لم يقبل قوله في حد فلان ولا بينة المورث ان فلانا اخر  
قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا  
اخر جرحه تقبل كما في شرح المنظومة يصح عقوا المجرور والمورث  
قبل موته لان عقاد المسبب لهما كما في البرازية الحدود تدبر بالشبهات  
ولا تثبت معها الا الترحمة فانها تدخل في الحدود مع ان فيها بشرية كما  
في شرح ادب القضاء **كتاب الوصايا** لا يجوز للوصي بيع عقار

اخراج العتاج  
اخراج المذوق من الحد  
الى الطريق والبناء  
عليها صد الشريعة

في غير هذه الامور  
لا يبرأ المديون برأه  
القاتل في الدنيا ولا يبرأ عنه قتله

اليتيم

اليتيم عند المتقدمين ومنع المتأخرون ايضا الا ثلاث كذا ذكره الز  
اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواء  
وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وردت اربعة قصار  
المستثنى سبعة ثلاثة في الظهرية وفيما اذا كان في البركة وصية مسلمة لا ذ  
لا الامنه وفيما اذا كانت غلابة لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوا  
او دارا يخشى عليه النقصان انتهى والرابعة من بيع الحانية فيما اذا كان  
العقار في يد مغتلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى وفي الجمع ويضم  
القاضي الى العاخر من بيعه فان نفى اليه ذكر لا يجبه حتى يتحقق فان ظهر  
عجزه استبدل به وان شك في الورثة لا يعز رضى نظره رضى انتمى  
وفيه بيع الوصي من اليتيم او شرأه لنفسه وفيه نفع للصبي جائز انتهى  
واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشر الزيادة  
نصف القيمة وقيل درهكان في العشرة نقصا وزيادة وتامة وصايا  
الحانية وقسم الوصي مالا منته كايته وبين الصغر تجوز ان كان فيها  
نفع ظاهر عند الامام خلافا للمحددة كذا في قسمه القينة **وفي جامع**  
**الفصولين** قضى وصيه ديناً بغير امر القاضي فلما اكبر اليتيم اذا اقر  
بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبي فلو ظهر غريم اخر يغرم له  
حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول  
بينته على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة وصى اذ  
دينا فانكر الورثة تقبل بينته ولو لا بينة فلا تحليف الورثة انتهى فقد  
علم ان الوصي لا تقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المانح  
اليتيم بعد بلوغه او لا في مهر امرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه

ان يبيع الوصي الى القاضي بغير  
عنه القصاص بوضعية  
لان الشاك قد يكون كاذباً  
تخفيفاً على نفسه  
در حشر

انكر ديناً على ابيه ضمن وصيته  
ملوفاة قول بحد بينته



بلايته كما في الخزانة المفتين وقبده في جامع الفصولين على قول  
 بالمؤجل عرفا **و في النقط** انفق الوصي على الموصى في حيوة وهو  
 معتقل اللسان يضمن ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصي  
 بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وانفق عنه صدق ان كان  
 هاتكا والا لا كذلك في دعوى خزانة الاكل وفي بيع القينة ولو باع  
 القاض من وصي الميت شيئا من التركة بضمن لا ينفذ لانه مجور به والوصي  
 لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصي الذي نصبه  
 عن الميت جاز انتهى ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق بلايته  
 الا في ثلث في واحدة اتفاقا وهي ما اذا فرض القاضى نفقة ذي الرحم  
 المحرم على اليتيم فادعى الوصي الدفء كذا في شرح المجمع معلل بان  
 هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائج التي  
 فينبغي ان لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائج ولا يشك عليه  
 قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلايته لان  
 هذا من جملة عمدة الوقف وفيه فتين اختلاف لو قال اديت خراج لرضه  
 او جعل عبده الايق قال ابو يوسف لا بيان عليه وقال محمد بن بابي  
 كما في المجمع **والحاصل** ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل **الاول**  
 ادعى قضاء دين الميت **الثانية** ادعى ان اليتيم استهلك مال اخر فادعى  
 ضمانه **الثالثة** ادعى انه ادي جعل عبده الايق من غير اجازة **الرابعة**  
 ادعى انه ادي خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة **الخامسة** ادعى  
 الاتفاق على محرم اليتيم **السادسة** ادعى انه اذن لليتيم للتجارة وانه  
 ركب ديون فقضاها عنه **السابعة** ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه

حال غيبة ماله واراد الرجوع **الثامنة** ادعى الاتفاق على رقيقه الذين  
 هاتوا التاسعة اتجر ورجع ثم ادعى انه كان مضاربا العائشة ادعى  
 فداء عبده الجاني الحادي عشر ادعى قضاء دين الميت من مال بعد  
 بيع التركة قبل قبض ثمنها **الثانية عشر** ادعى انه زوج اليتيم امرأة وفيه  
 مهرها من ماله وهي ميتة الكل في فتاوي العتاي من وصايا وذكر  
 ضابطا وهي ان كل شيء كان مسطحا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا  
 وصي القاضى كوصي الميت الا في مسائل **الاولى** لو وصى الميت ان يبيع  
 من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند ابي حنيفة خلافا  
 لها **واقا** وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد  
 لنفسه كذا في شرح المجمع من الوصايا **الثانية** اذا وصى القاضى بخص  
 بخلاف وصي الميت **الثالثة** اذا باع من لا تقبل شراؤه لم يبيع بخلاف قول  
 الميت وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استلوا وهما في رواية  
 في **الاولى** **الرابعة** لو وصى الميت انه يواجر الصغير لحياطة الذهب  
 وسائر الاعمال بخلاف وصي القاضى كذا في القينة **الخامسة** ليس للقاض  
 ان يعزل وصي الميت العدل الكافي ولعزل وصي القاضى كذا في القينة  
 خلافا لما في الشيعة **السادسة** لا يملك وصي القاضى القبض الا باذن  
 مبتدأ من القاضى بعد الايصاء بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من  
 المحاضر والسجلات الست بعه يعمل نهى القاضى عن بعض التصرفات  
 ولا يعمل نهى الميت كذا في البزازية وهي راجعة الى قبول التخصيص  
 وعنده **الثامنة** وصي القاضى اذا جعل وصيا عند موته لا يصير  
 الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا في الشيعة وفي الخزانة وصي

ان كل شيء كان مسطحا عليه  
 فانه يصدق فيه وما لا فلا  
 وصي القاضى كوصي الميت  
 الا في مسائل  
 الاولى لو وصى الميت ان يبيع  
 من نفسه ويشتري لنفسه  
 اذا كان فيه نفع ظاهر  
 عند ابي حنيفة خلافا  
 لها واقا وصى القاضى  
 فليس له ذلك اتفاقا  
 لانه كالوكيل وهو لا يعقد  
 لنفسه كذا في شرح  
 المجمع من الوصايا  
 الثانية اذا وصى القاضى  
 بخص بخلاف وصي الميت  
 الثالثة اذا باع من لا  
 تقبل شراؤه لم يبيع  
 بخلاف قول الميت  
 وهما في الخلاصة  
 وذكر في تلخيص  
 الجامع استلوا وهما  
 في رواية في الاولى  
 الرابعة لو وصى الميت  
 انه يواجر الصغير  
 لحياطة الذهب وسائر  
 الاعمال بخلاف وصي  
 القاضى كذا في القينة  
 الخامسة ليس للقاض  
 ان يعزل وصي الميت  
 العدل الكافي ولعزل  
 وصي القاضى كذا في  
 القينة خلافا لما في  
 الشيعة السادسة لا  
 يملك وصي القاضى  
 القبض الا باذن  
 مبتدأ من القاضى  
 بعد الايصاء بخلاف  
 وصي الميت كذا في  
 الخلاصة من المحاضر  
 والسجلات الست بعه  
 يعمل نهى القاضى  
 عن بعض التصرفات  
 ولا يعمل نهى الميت  
 كذا في البزازية  
 وهي راجعة الى  
 قبول التخصيص  
 وعنده الثامنة  
 وصي القاضى اذا  
 جعل وصيا عند  
 موته لا يصير  
 الثاني وصيا  
 بخلاف وصي الميت  
 كذا في الشيعة  
 وفي الخزانة  
 وصي



وصي القاضى كوصية اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه تحصل التوفيق  
 تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا  
 في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتوى  
 الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجاهع الكبير من الوصايا بما يخالف  
**وصورها** الزيلعي في كتاب الغصب بان المريض اعاز من اجنبي  
 والمنصوص عليه انه اذا اجر باقل من اجر المثل فانه ينفذ من الجمع  
 وقيل الطرسوسى انما خالف القواعد وليس كما قال فان الاجازة  
 والاعارة يبطلان بموته فلا اثر على الورثة بعد موته للانفساخ  
 وفي حيوة لا ملكر لهما فاخرهم اذا ابراء الوصى من مال اليتيم ولم يجب  
 بعقده لم يصح والاصح وضمن الا في مسئلة لو كاتب الوصى عبد اليتيم  
 ثم ابراه من البذل لم يصح كما في الثانية والمتولى على الوقف كالوصى  
 كما في جامع الفصولين الاشارة من الناطق باطله في وصية وغيره  
 الا في الافتاء والقرار بالنسب واللام والكفر كذا في التلخيص واختلفوا  
 في وصية معتقل اللسان كما في الجمع والفتوى على صحته ان دامت  
 العقل الى الموت والا بطلت ليس للقاضى عزل الوصى العدل  
 الكافي فان عزله كان جائزا انما كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله  
 والاكثر على الصحة كما ذكره ابن الشحنة كمن يجب الافتاء بعدم صحة  
 كما في جامع الفصولين **واما** عزل الخامين فواجب **واما** العاجز  
 فيضم اليه آخر كما قد مناه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه  
**والحيلة** فيه شيان احدهما ان يجعله الميت وصيا له ان يعزل  
 نفسه متى شئاه الثاني ان يدعى ديناه على الميت فيتم القاضى فيخرج

كذا

كذا في الولواتية وفي الثانية القاضى اذا اتم الوصى لا يخرج على قول ابي  
 حنيفة روى وانما يضم اليه اخر وقال ابو يوسف روى يخرج على الفتوى  
 المعتق في مرض الموت كما كاتب في زمن سعايته فلو اعتق عبده  
 فيه فقتل مولاه خطاء فعليه قيمتان يسى فيهما واحدة للاعتاق  
 فيه لكونه وصية ولا وصية للقاتل واخرى وهي الاقل من قيمته ومن  
 دية المقتول بخبايته كما كاتب اذا جنى خطاء ولو شهد عبده في زمن  
 السعاية لم تقبل كما في شهادات الصغرى والمدبر بعد موت مولاه  
 كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمن سعايته خطا كان عليه الاقل  
 وعندهما الدية ما قلته وهي من جنبايات الجمع وصرح ايضا في الكافي  
 قبيل القسامة بان المدبر في زمن سعايته كما كاتب عنده وهو مدين  
 عندهما ولذا لومات وترك مدبره الامال لغيره فقتل هذا المدبر  
 رجلا خطاء فعليه ان يسى في قيمة لوى القاتل عنده كما كاتب عنده  
 عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدبر ان تترج نفسا من سعايته  
 لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما ذكره لانها حرة وقد اقيمت به  
 القاضى لا يعزل وصى الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتة او تصرف  
 ما لا يجوز عالما مختارا او ادعى ديناه على الميت وعجز عن اتيانه ولكن  
 في هذه يقول له اما ان تبرئ الميت وعزلتك ولا ينصب وصيا مع  
 وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة او اقترى على الدين كما في الخزانة  
 لا يملك الوصى بيع شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة ما اذا وصى  
 ببيع عبده من فلان فلم يررض الوصى له ثمن المثل فله المثل الوارث  
 اذا تصدق بالثلث الوصى به للفقره وهناك وصى لم يجز وياخذ

الدية في زمن سعايته كما كاتب  
 عنده فلا يقبل كما في الكافي  
 البازية وفي المعتق كما في  
 وصايتة خبايته لا يجزى  
 الكافي وقت عليه لا يجزى  
 كما في ما ذكره في الكافي  
 مدبره في الكافي

ها



الوصي الثلث مرة أخرى ويتصدق به كما في القينة الوصي يملك لا يبيع  
سواء كان وصي الميت أو لقاضي منها كما في الثانية الوصي إذا خلط مال  
الصغير بما لم يضمن منها يضمن الوصي إطلاقاً عديم اليتيم من الحبس  
ان كان معسراً ان كان موسراً لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم  
مع وجود وصية ولو كان منصوبه كما في بيع القينة لا يضمن الوصي  
ما انفقه على ولية ختانه اليتيم اذا كان متعارفاً لا تصرف فيه ومنهم  
من شرط اذن القاضي وقيل يضمن مطلقاً كذا في عصب اليتيم القاضي  
اذا اقام قيماً لعجز الوصي لا ينزع الوصي وان اقامه مقام الاول  
انزع كذا في القسمة الولوية اذا مات احد الوصيتين اقام القاضي  
الحق وصياً وضم اليه اخر ولا تبطل الا اذا اوصى لهما بالتصدق  
بالثلث يضمن حيث شارك كذا في الخزائن وفي الثاني خلاف الوصي  
اذا ابراء عماً وجب بعقد صح ويضمن الا اذا ابراءه كاتبه على بدل  
الكتابة وكذا الوكيل والاب الغلام اذا لم يكن ابوه حياً فليس  
لمن في حجره تعليمه الحياكة لانه يعيبرها وتلازم ولاية اجارة ابنها  
ولو كان في حجر عمته قال القاضي جعلته وكيلاً في شركة فلان كان  
وكيلاً بالحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلاً فيهما ولو  
قال جعلته وصياً في شركة فلان كان وصياً في الكل اذا مات الوصي  
خرج الوصي به عن ملكه ولم يدخل في ملك احد حتى يقبل الوصي له  
فيدخل في ملك احد حتى يقبل الوصي له فيدخل في ملكه او يردده  
فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب اوصى الى رجل ثم الى اخر  
ففي شريكان في كله كذا في التهذيب قضى الوصي الدين ثم ظهر

اخر

اخر ضمن لخصته الا اذا قضى بامر القاضي انفق الوصي على اليتيم من مال  
نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الاليتيم **كتاب الفرائض** الميت لا يملك بعد  
الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد الموت  
فانه يملكه ويورثه عند ذكره الزيلعي من المكاتب العطاء لا يورث كذا في صلح  
البرزانية ذكره الزيلعي من احر كتاب الولاء ان ثبت المعتق ترث المعتق في زمان  
وكذا ما فضل بعد فرض احد الزوجين برده عليه وكذا المال يكون للبنت  
رضا عا وعزاه الى النهاية بناء على انه ليس في زماننا بيت مال لانهم لا يضعونه  
موضوع كل انسان يرث ويورث الثلاثة **الانبياء** لا يرثون ولا يورثون  
**وما قيل** من انه عليه الصلوة والسلام ورث خديجة لم يصح وانما وصفت  
ماربها وصحتها والمتردد لا يرث وترثه المملوك **والجنين** يرث ولا  
يورث كذا في اخر الينية وفي الثالث نظر يعلم ما قدمناه في البيوع واختلفوا  
في وقت الارث فقال مشايخ العراق في اخر جزء من اجزاء صيغة المورث  
وقال مشايخ بلخ عند الموت وقايدة الاختلاف فيما لو قال الوارث بحياة  
مورثه ان مات مولاك فانت حرة فعلى الاول تعتق لانه الثاني كذا في الينية  
الارث يجري في الاعيان **واما** الحقوق فنزها ما لا يجري فيه كحق الشفعة  
وخيار الشرط وحد القدف والشكاح لا يورث وجس البيع والرهن يورث  
والوكالات والحواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فمنهم  
من قال يورث ومنهم من ائتمن للوارث ابتداءً والدية تورث اتفاقاً واختلفوا  
في القصص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداءً ويجوز  
ان يقال لا يورث عنده خلافاً لهما اخذاً من مسألة لوبر من احد الورثة  
على القصص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافاً لهما

موت في ان وقت الارث عند  
مشايخ العراق في اخر جزء من اجزاء  
صيغة المورث ومشايع بلخ على انه  
على عند الموت

انسان يرث ويورث  
منهم الانبياء عليهم السلام  
فلا تارة منهم الانبياء عليهم السلام  
وان الجنين يرث ولا يورث

ان خيار العيب يورث لهما  
يورث على الاختلاف



الاولى من الميراث

كذا في آخر التتمه **وانما** خيار التعيين فاتفقوا على انه ثبت للوارث ابتداء  
 الجد كالأب الا في احد عشر مسئلة جنس في الفرائض وست في غيرها  
**المقالة الاولى** المجلدة ام الاب لا يرث له مع الاب ولا تجب بالجد  
 الثانية الاخوة لابوين اولاب يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجد على  
 قولهم ويسقطون به كما لاب على قول الامام وعبد الفتحي فالمتألف على  
 قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما يبقى مع احد الزوجين والاب ولو كان  
 مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ويجزأ فالأب يورث  
 الرابعة لومات المعتق عزاب معتقه وابن معتقه فللاب السدس والباقي  
 للابن في رواية ولو كان مكان الاب جد فالكل للابن في الرواية كلها على قول  
 الامام الخامسة لو ترك جد معتقه واخاه قال ابو حنيفة رحمه الله يختص الجد  
 بالولاء وقالوا لو لم يكن بينهما ولو كان مكان الجد اب فالميراث كله له اتفاقا **وانما**  
 المسائل الست فاربعة في الكتب المشهورة لو اوصى لاقربائه فلان لا يدخل  
 الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر تجب صدقة فطر  
 الولد على ابيه الغني دون جده ولو اعتق الاب جرة ولده الى ماله  
 دون الجد وبصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جده **التمت** لومات  
 وترك اولاد اصغارا ومالا فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الجد  
 والستة في ولاية الانكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلى قول أبي يوسف  
 يشتركان وعلى قول الامام يختص الجد ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا  
**ثم زدت اخرى** وهو انه اذا مات ابو صابريتهما ولا يقوم الجد  
 مقام الاب لازالة اليتيم عنه فهي اثنا عشر مسئلة **ثم راي اخرى**  
 في نفقات الخانية لومات وترك اولاد اصغارا ولا مال له ولهم ام جد

اب الاب

اب الاب فالنفقة عليهما اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد انتهى  
 ولو كان كالأب كانت كلها عليه كالأب لا تشترك الام في نفقتهم فمن ثلث عشر  
 الحمد الفاسد من ذوي الارحام وليس كاب الاب فلا يلي الانكاح مع العيصا  
 ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته يقيم  
 بدرا تصديق وفي الميراث من ذوي الارحام الاء مسئلة ما اذا قتل ولد  
 بنته فانه لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والحدادي من الجنائز  
 وصى الميت كالأب الاء مسائل لا يجوز اقرضه اتفاقا ويجوز اقرض  
 الاب في رواية الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب  
 ذلك بشرط ان يقرر **الثالثة** للاب ان يقضي دينه من مال ولده بخلاف  
 الوصي الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله  
**الخامسة** للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة  
 لا تقوم عبارة مقام عبارتين فاذا باع واشترى لنفسه بالشروط فلا  
 من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب السابعة لا يلي الانكاح بخلاف  
 الاب الثامنة لا يجوز بخلاف الاب التاسعة لا يورث من مال صدقة فطره  
 بخلاف الاب العاشرة لا يستخذه بخلاف الاب الحادية عشر لاصفائه له  
 بخلاف الاب الميت لا يرث الاء مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته  
 ميتا فان الغرة يرثها الجنين لتورث عنه كما في صنايات المبسوط  
 ولا يملك الميت الاء مسئلة ذكرناها في الصيود واليخون الاء مسئلة  
 ما اذا حفر بئر تعديا ثم مات فوق فيها انسان بعد موته كانت الدية  
 على عاقلة ولو حفر عبد بئر تعديا فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوق  
 انسان فيها فالدية على عاقلة المولى كما في الجامع لومات المستامن

ان وصى الميت كالأب الاء مسائل

كانت احدى مؤنثه وقام  
 بكفايته بابه قال صاحب  
 او غلوة بكت بنية الخلف

الفرقة بضم الفحة المعجبة  
 دوشوك او غلوة ديشي  
 بشور در محمد  
 محمد مشدر تحب  
 الجنين كوطش مقبور  
 ود في انايت فتنه على ولد  
 تقي اجنه ظهور الحمر



في دارنا من مال وورثته في دار الحرب وفق ما لصحى يقدموا فاذا قدموا  
 فلا بد من بينة ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا نعلم له وارثا غيرهم  
 ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا  
 في مسأله من فتح القدير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات  
 في باب القهر في احمد قال الجرجاني في الخزائن قال ابو العباس النافعي  
 رايت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لاحد بينه دارا بنصيبه على  
 ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وافق به الفقيه ابو جعفر  
 محمد بن اليمان اهد اصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكي ذكر اصحاب  
 احمد بن ابي الحارث وابي عمر والطبري انتهى والله اعلم بالصواب  
 ثم الفن الثالث وهو فن الجمع والفرق ان شاء الله بحول وقوة وحكي  
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليم كثيرا ابدا دائما الى يوم الدين  
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله على نعم والهم وفق من دقايق الحقايق وفرة وصلى الله على  
 رسول محمد وآله وصحبه وسلم وبعد فهذا هو الفن الثالث من الاشياء  
 والنظاير وهو فن الجمع والفرق ونشرت فيه على احكام يكثر دورها  
 ويقبح بالفقيه جهلها هي احكام الناس والجاهل والمكره واحكام  
 الصبيان والعبيد والسكران والاعمى واحكام الحمل وقد كتبناها  
 في القوايد من كتاب البيع والاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد  
 والتبيين والانقلاب وحكم النقود من ما يتعين وما لا يتعين  
 وبيان جريان احدى مكان الاخر وبيان حكم الساقط هل يعود

وفي اخر الفصل الثالث والتشرين  
 من العارة وحكي عن احمد بن ابي  
 الى رفق والوعود والاشياء فلا بد  
 لا يجوز كثره بعد كثر ما ذكره  
 بنشر ما من الخوات  
 جود دانه

من الاحكام  
 في التبيين والاشياء  
 في التبيين والاشياء

ام لا وما فرغ على ذكره وبيان ان النايب يملك ما لا يملك الاصيل وبيان ما يقبل  
 الاسقاط من الحقوق وما يقبل وبيان الزبوني كالجياذ في بعض دونه  
 بعض واحكام النايب واحكام الجنون والمعتون وبيان ما يعتبر فيه المعنى  
 دون النطق وعكس واحكام الانثى احكام الجن احكام الذك احكام  
 المحارم احكام غيبوبة الحشفة احكام العقود احكام الفسخ احكام  
 الكتابة احكام الاشارة القول في المكر القول في الدين واحكام القود من  
 الغفل ومثل القول في الشرط والتعليق القول في السفر في احكام  
 المسجد والحرم ويوم الجمعة **احكام الناس** وحد النسيان في التحريم  
 بانه عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه واختلفوا في الفرق بين السهو  
 والنسيان والمعمد انهما مترد فان وافق العلم على ان يسقط للاثم  
 مطلقا للحديث الحسن ان الله تعارف عزمى الخطاء والنسيان  
 وما استكرهوا عليه قال الاصيليون انه من باب ترك الحقيقة بدلالة محل  
 الكلام لانه عين الخطاء واخويرة غير مرفوع فالمراد حكمها وهو نوعان اخر  
 وهو الائم ودينوى وهو الفاد والحكماء مختلفان فصار الائم بعد  
 كونه مجازا مشتركا فلا يعر اما عندنا فلان المشترك لا عموم له واما عند  
 الشافعي فلان المجاز لا عموم له فاذا ثبت الاخرى اجماعا لم يثبت الاخر  
 كذا في التنقيح وتماه في مضرنا على المتار واما الحكم الدينوى فان  
 وقع في ترك ما مورس يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل الثواب للترك  
 عليه او فعل منه من عنده فان اوجب عقوبة كان شبهة في اسقاطها  
 فمن سني سلة او صوما او حجا او زكوة او كفارة او نذرا وجب قضاءه  
 بلا خلاف وكذا لو وقف بغير عرفه غلطا يجب القضاء اتفاهاقا



منه على نجاسة مانعة ناسيا او نسي ركنا من اركان الصلوة او يتيقن الخطا  
في الاجتهاد في الماء والنوب ووقت الصلوة والصوم او نسي نية الصوم  
او تكلم في الصلوة ناسيا **وما سقط حكمه** في النسيان لو اكل او شرب  
ناسيا في الصوم او جامع لم تبطل او اكل ناسيا في الطهارة لم تبطل وكذا  
لو سلم ناسيا في الصلوة الرباعية على رأس الركعتين والناسي والعاقد  
في اليمين سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة  
وكذا في العتاق وكذا في المخطورات الاحرام وقد جعل له اصلا في التحريم  
فقال انه ان كان مع مذكرة ولا داعي لكاكل المصلي لم يسقط لتقصيره  
بجلا في سلامه في العقدة او لامعه مع داع كاكل الصائم سقط **قوله**  
ولا فاولى كترك الذابح التسمية انتهى ومما عمل النسيان لو نسي ولا فاولى  
المديون الذين حتى لومات فان كان نحن مبيع او قرض لم يؤخذ به **قوله**  
وان كان غصبا يؤخذ به كذا في الثانية ومنها لو علم الوصي بان الموصى **قوله**  
او وصي بوصيا لكنه نسي مقدارها وحكمه في وصايا اخراته المفتتين **قوله**  
الجهل فحقيقة عدم العلم عامه بشانه ان يعلم فان قارون اعتقاد النفي من  
فركب وهو المراد بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به والا فبسيط وهو الجوهري  
المراد بعدم الشعور **واقسامه** على ما ذكره الاصوليون كما في المنار **قوله**  
اربعة جهل باطل لا يصلح عذرا في الاخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى **قوله**  
واحكام الاخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغي حتى يفتن مالا العادل **قوله**  
اذا تلف وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كالفتوى **قوله**  
اقرأت الاولاد والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع  
الضبهة وان يصلح عذرا وبشبهة كالحجج اذا فطر على ظن انها فطرته  
وكن

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

وكن في تجارية والده أو زوجته على من أنما تحل له والثالث الجهل  
في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وإن يكون عذرا ويلحق به جهل النقيض  
وجهل الأمة بالاعتاق وجهل الكفر بتكاح الولي وجهل الوكيل والماء  
بالاطلاق وضده انتهى ومما فترقوا فيه بين العلم والجهل لو قال إن لم  
أقتل فلانا فكذا وهو ميت إن علم به حث والاكاذب في الكفر وقالوا لو لم تعلم  
الأمة بأن لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ  
بطل وقالوا لو استتم جارية متتعبة أو ثوبا ملفوفا فظن أنه ملكه بعد  
الكشف قيل يعذر إذا ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد  
الأول وقالوا يعذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا  
إذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسع فإذا برهنت استردت البذل  
للجهل في محله ولو قيل المكتوبة وأدعي البذل ثم ادعى الاعتاق قبله تسع  
ويسترد إذا برهن وقالوا إذا باع الوصي أو الأب ثم ادعى أنه وقع بغيب  
فاشئ وقال لم أعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولا يضر التناقض  
في الحرمة والنسب والطلاق كما أوضحناه في البحر من باب المتفرقات  
إن الجهل معتبر عند نال دفع الفساد فلا ضمان على الكبيرة لو جهلت أن  
الارض رضاء مفسد كما في الهداية وفي الخلاصة إذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا  
قال بعضهم لا يكفر وعامة منهم على أنه يكفر ولا يعذر انتهى وفي آخر التبعة  
ظن لجهل أن ما فعله من الخطور حلال له فإن كان قاعا لا يعلم من دين النبي  
صلى الله عليه وسلم ضرورة كفره والآلا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشتق  
ما كان رآه ولم يتغير فلا خيار له إلا إذا كان لا يعلم أنه مره بعد الرضاء  
كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب إن الجهل بكونه مال الغير يدفع

ولا فاولى معقولة  
وحسنه ما هو ان  
قول اولى

ولا يبي ولا  
مع داع ومين  
الحجج

انہ کے ساتھ  
ہذا کے ساتھ  
لے لے لے لے

بالقلم يقرأ  
والله اعلم  
بغير الوجود

وكن ذئب جارية والده اوزوجه عن ظن انها تحلر والثالث الجمل  
في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به جهل النقص  
جهل الامة بالاعتاق وجهل البكر بتكاح الولد وجهل الوكيل والماء  
بالاطلاق وضده انتهى ومما فترقوا فيه بين العلم والجهل لو قال ان لم  
اقتل فلانا فكذا وهو ميت ان علم به حث والاكاذيب الكفر وقالوا لو لم تعلم  
الامة بان لها خيرا لعققت لاي بطل يسكوتها ولولم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ  
بطل وقالوا لو استم جارية مستقيمة او ثوبا ملطوفا فظفر انه ملكه بعد  
الكشف قيل يعذر اذا ادعاه للجهل في موضع الحفا وقيل لا والمعتمد  
الاول وقالوا يعذر الوارث والوصي والمتولى بالتناقص للجهل وقالوا  
اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا برهنت استردت البذل  
للجهل في محله ولو قبل المكتبة وادعي البذل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع  
ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع بغيب

مِنْ خُصَنِ انْ مَا فَعَلَهُ جَلَالُہ لِحَبِیْہِ  
فَاِنْ كَانَ مَا یَعْلَمُ فِی دِیْنِ النَّبِیِّ  
صَلَّیْہِ عَلَیْہِ وَاٰلِہٖ وَسَلَّم



الاثر لا الضمان وفي اقرار البيعة سئل عن رجل اقر ان عليه  
لفلان مائة من سبل عقده بينهما ثم انه بعد ذلك قال سالت الفقهاء  
عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب عليه شيء والمقرع وفي الجمل  
هل يواخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجمل انتهى  
وقال قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع  
ثم تبين خطاؤه بافتقار الادل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم  
ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يحز البيع ولو باع الوصي قبل  
العلم بالايصاح و جاز ولو باع ملك ابيه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا  
لو باع الجد مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث  
انه لو رجع امه ابيه ثم بان ميتا نفذ ولو باع على انه آبق فان  
راجعا ينبغي ان ينفذ وما فرقوا بين العلم والجمل ما في وكالة  
الخاتمة الوكيل يقض الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وجب له  
الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالدين ضمن والافلا ولودفع  
الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع  
الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن ما دفعه والا لا ولودفع بعد ما  
دفع المؤكل فعن ابي يوسف رحمه الله الفرق بين العلم والجمل والمذموم  
الضمان مطلقا كالمثاق وضمن اذا اذن كل منهما لصاحبه باداء الزكاة  
فادك احدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه وعن صاحبه  
فانه ضمن مطلقا والمأثور بقضاء الدين اذا ادى الآخر بنفسه  
ثم قضى الماء مور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء المؤكل قالوا هذا  
على قولهما اما على قول فيضمن على كل حال انتهى ولو اجاز الورثة

الوصية

الوصية ولم يعلموا ما اوصى به لم يصح اجازتهم كذا في وصايا الخاتمة وفي  
وكالة الميت امر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بالف درهم  
ولم يعلم المؤكل بما باعه فقال الماء مور بيعت الغلام فقال اجزت جاز  
البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجزت ما امرتك به لم يحز انتهى  
وفي وكالة الولو الجية اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمدا ثم قتل  
الباقي ان علم ان عفو البعض يسقط القصاص اقتصر منه والآ فلا  
لان بهذا مما يشكل على الناس انتهى وفي جامع الفصولين وكلمة بقبض  
دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فربك في يده لم يضمن وللبيع  
تضمن المؤكل ولو وكلمه ببيع عبد فباعه بعد موته غير علم وقبض الثمن  
وهلك في يده لم يضمن ولا ضمان على المؤكل انتهى احكام الاكرام المذكورة  
في اخر المنار وهي مشهورة في الفروع تركناها قصد احكام الصبيات  
هو جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل ذكره اقبضت ويسمى رجلا كما في  
اية الموارث الى البلوغ فغلام الى تسعة عشر فشأت الى اربع له  
وثلاثين فكله الى احد وخمسين فشيج الى اخر عمره هذا في اللغة  
وفي الشرح يسمى غلاما الى البلوغ وبعده شات وفي ثلاثين فكله  
الى خمسين فشيج وتامة في ايمان البرازية فلا تكليف عليه بشيء في العبادات  
حتى الزكاة عندنا ولا بشيء من المنهيات فلا حد عليه لو فعل اسبابا  
ولا قصاص عليه وعده خطاء واقا الا يان بالله تعالى في التحريم واستغنى  
فخر الاسلام من العبادات الا يان فاثبت العمل وجوبه في الصبي بسببه  
وهو حد العالم لا الادار فاذا اسلم عاقلا وقع فرضه فلا يجب تجديده  
بالفاكتجمل الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الائمة لعدم حكمه ولو اذاه

ت



وقع فرض لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد والاول  
 اوجه انتهى واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والاشجية  
 والمعتد الوجوب فيؤديها الولي ويذبحها ولا يتصدق بشئ من لحمها  
 يقطع منه ويتاع له بالباقي ما تبقى عينه وانفقوا على وجوب  
 العشر والخراج في ارضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرانه  
 كالبالغ وعلى بطلان عبادته بفعل ما يفسدها من نحو كلامه في الصلوة  
 واكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لا دم عليه في فعل  
 محظور اجماع ولا تنقضي طهارته بالقرينة في صلوة وان ابطلت  
 الصلوة ونقض عبادته وان لم تجب عليه واختلفوا في ثوابه والمعتد  
 انه له وللعلامة ثواب العلم وكذا جميع حسنة ولا تصح امامته له  
 واختلفوا في صحته في التراخي والمعتد عدمها وتجب سجدة التلاوة  
 على سماعها من صبي وقيل لا بد من عقله وتحصل فضيلة الجماعة  
 بصلوة مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة يومئذ ليس هو  
 من اهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشراعة مطلقا  
 لكن لو خطب باذن السلطان وصلى بالبايع جاز ونقض سلطنته  
 ظاهرا قال في البرازية مات السلطان وانقضت الرعية على سلطنته  
 ابن صغير لم ينبغي ان يفوض امور التقليد على وال ويعد هذا  
 الوالي نفسه تبعا لابن السلطان لنشره والسلطان في الرسم هو  
 الابن وفي الحقيقة الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة  
 ممن لا ولاية له انتهى ويصلح وصيه وناظره ويقوم القاضي مكانه  
 بالغا الى بلوغه كما في المنظومة ابن وهبان من وصايا ووالا في

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

وفي المتن

وفي المتن ولا تصح حضومة الصبي الا ان يكون ما ذونا في الحضومة  
 وهو كالبالغ في نواقض الوضوء الا القرينة ويصح اذا نزع الكراهة  
 كما في الجمع كمن في السراجه الوضوء انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في كلام  
 الراوية وان كان البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان  
 واقام قيامه في صلوة الفريضة فظاير كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحته  
 وان كانت اركانها وشروطها لا توصف بالوجوب **واقا في نسخة** فعمل  
 يسقط بفعله فقالوا وتقبل روايته وتصح الاجازة له وبقبل قوله  
 في الهداية والاذن وينع من منى المصحف وتنع الصبي المطلقة والتوفى  
 عنها زوجها من التزوج الى انقضاء العدة ولا نقول بوجوبها عليه على المعتد  
 ويصح امانه ولا يدعى الا باذن وليه ونقب اذن البنت الطفل مكره  
 قياسا ولائس به استحنا كما في المتن واذا بدرى للصبي شئ وعلم  
 انه لم يفسد لوالدين الاكل منه لغير حاجة كما في المتن ويصح تركه  
 اذا كان يعقل ويقصد له الحضور ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع  
 بل مؤكله وكذا دفع الزكوة والاعتبار لنية المؤكل ويحل بقوله التميز  
 في المعاملة كهدية ونحوها وفي المتن ولا تصح الحضومة من الصبي  
 الا ان يكون ما ذونا انتهى ويحصل بوطء التحليل المطلقة ثلاثا اذا كان  
 مرايقا تتحرك الله ويستترى النساء ويملك المال بالاستيلاء على المباح كالبالغ  
 والنقطة كالتقاط البالغ ويجب رد سلامه ويصح اسلامه وردته ولا  
 تقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا او تبعا وتحل ذبيحة بشرط ان  
 يعقل التسمية ويضبط بان يعلم ان الحبل لا يحصل الا براكذا في الكفاي  
 ويؤكل الصيد برمي اذ سمى وليس كالبالغ في النظر الى الاجنية والحلوة

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

في نسخة

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

في نسخة







لا يثبت بحفظ نفسه وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا يكون على  
 الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم  
 ليس على الوالدين شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده  
 فعلية الكفارة ولو حمل صبي على دابة وقال امسك لي وهي واقفة  
 فسقط ومات كان على عاقلة الذي حمل الدابة مطلقا وان ستر الصبي  
 الدابة فاطلقت انسانا فقتلت فالدية على عاقلة الصبي الا ان يكون  
 الصبي لا يستمسك عليها فهدر ولو كان الرجل راكبا فحل صبي معه فقتلت  
 الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك فالدية على عاقلة الرجل فقط  
 والا فعلى عاقلة من انتهى ولو ملا صبي كوزا من حوض ثم صبته فيه لم يحل  
 لاحد ان يشرب منه ولا يجوز للولي البسه الحرير والذهب ولا ان يركبه  
 يسقيه خمر ولا ان يجلسه للبول والغايظ مستقبلا او مستديرا ولا ان  
 يخضب يده او وجهه بالحناء وفي الملتقط زوج ابنته من رجل وذبحت  
 ولا تدرى لا يجبر زوجها على الطلب انتهى احكام السكران هو مكلف  
 لقوله تعالى ولا تقر بوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فان  
 حال سكرهم فان كان السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف وان  
 كان من مباح فلا فهو كالصبي عليه لا يقع طلاق واختلفوا في الصحيح  
 فيما اذا سكر مكرها او مضطرا فطلق وقد مناه الفوائد انه من محر  
 كالصالح الا في ثلث الردة فلا قرار بالحدود الخالصة والاشهاد  
 على شهادة نفسه وزدت على الثلاث تزويج الصغير والصغيرة باقل  
 من مهر المثل او بكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحبها  
 اذا سكر فطلق لم يقع الثلثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على

فوطا وسج

مؤكل

مؤكل الرابع غصب من صاح ورده عليه وهو سكران وهي في فصول  
 العادي فهو كالصالح في جميع فيؤخذ باقوال وافعال واختلف في  
 فيما اذا سكر من الاثرية المتخذة من المحبوب او العسل والفتوى على  
 انه سكر من محرم فيقع طلاق وعتاق وتوزال عقله بالبيع لم يقع وعن  
 الامام انه ان كان يعلم انه يبيع حين شرب يقع والا فلا وصرحوا بكراهة  
 اذان السكران واستجاب اعادته وينبغي ان لا يصح اذنه كالمجنون وانما  
 صومه في وضن فلا اشكال انه ان سكر قبل جروج وقت البتة ان يقع منه اذا  
 نوى لا ان يشترط التبيت فيها واذا خرج وقتها قبل صحوه اثم وقضى ولا يبطل  
 الاعتكاف في سكر ويصح وقوله بغير فوات كالمغنى عليه لعدم اشتراط النية فيه  
 واختلف في حد السكران فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل في الماء  
 وبه قال الامام الاعظم رة وقيل من كلامه اختلاط وهذان وهو  
 قولهما وبه اخذ اكثر المشايخ والمعتبر في القدح المسكر في حق الحرمة  
 ما قالاه احتياطا في الحرمان والخلاف في الحد والفتوى على قولهما انتقا  
 الطاهر المحرقة وفيه ان لا يسكر كابتناه في شرح الكفر تنبيه قولهم ان  
 السكر من مباح كالانغماس في سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر  
 من يوم وليد لانه يصنع كذا في المحيط احكام العبيد لاجمعة عليه ولا عبيد  
 ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمرة وعورتها كالرجل وتزاد  
 البطن والظهر ويحرم نظره من حرمة الى عورتها فقط وما عداها ان انتهى  
 ولا يجوز كونه شاهدا ولا مكرما علانية ولا عاشرا ولا قاسما ولا مقوما  
 ولا كاتب حكم ولا امينا فيكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا وليا في حكم  
 او قود ولا يلى امر عا قالا في نية عن الامام الاعظم فله نصب القاضي

ولو زال عقله بالبيع لا يقع طلاق

في ان صوم السكران في رمضان ان سكر قبل خروجه وقت النية يصح

في حد السكر ان يانه لا يعرف الارض من السماء

ض



نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه تصح ولو اذن لعبده بالقضاء ففقد  
بعد عتقه جاز بلا تجديد اذن ولا وصيا الا اذا كان عبد الموصى والارث  
صغار عند الامام الأعظم ولا يملكه وان ملكه سيده ولا زينة عليه ولا فطرة  
وانما هي على مولاه ان كان للخدمة ولا ضحية ولا حدي عليه ولا يكره الا  
بالصوم ولا يصوم غيره فرض الاباذن السيد ولا فرض وجب بايجابه  
وكذا الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ اقراره بما لهما ذونا ومكاتب  
الا باذن مولاه الا اذا اقر المأذون بما في يده ولو بعد حجره وكذا اقراره  
بجناية موجبة للدفع او الفداء غير صحيح بخلافه بخلاف او قود ولا  
ينفرد بتزويج نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقا وينون نذرا وهذا  
ولا يرث ولا يورث ولا تصح كفالته حالة الاباذن سيده ولا دية له  
في قتل وقية قايمة مقامها كالا وبعضها ولا تبلغها ولا عاقلة له ولا  
سهم منهم وحدة النصف ولا حصن له وجنائة متعلقة برقبته كدينه  
ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل ويباع في دينه ويدفع  
في جنائته ان لم يفد سيده وينكح اثنتين ولا تستري له مطلقا له  
وطلاق ثنتان وعدتها حيضتان ونصف المقدار ولا لعان بقذفها  
ولا تنكح على حرة ويصح عتقها عن الكفارات ولا يحد قاتله وانما يعزى وقسمها  
على النصف من قسم الحرة ومهرها كعقرها ولا يلحق ولدها مولاه لا بدعوة  
وتواقر بوطرأ وايلاء الامة المنكوبة شهران ولا خادم لها ولا حليلة  
ولا تجب نفقتها الا بالتبوء ولا تؤطاء الا بعد الاستبراء بخلاف  
الحرة ولا حصن عدد السراري ويجوز جمعهم في مسكن بدون الرضا  
ولاظهار ولا ايلاء من ائمتهم ولا مطالبة لها اذا كان مولاهما عينا ولا

حصانة

بما يوجب له الزنا في حرة

ولا حصانة لا قارب بل سيده ولا قصاص بينه وبين الحرة الا  
طراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بحلق لحيته ودواؤه مريض  
على مولاه بخلاف الحرة ولو زوجه واذا لم يقدر على الوضوء الا بعين  
فعلى السيد ان يوضئه بخلاف الحرة ولا تجزئ الاباذن مولاه وقهره  
متعلق برقبته كالدين ويباع في نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة  
ولده ولا نفقة لها الا بالتبوء ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه  
الا بحضور سيده ولا يجس في دينه ويملكه الكفار بالاستيلاء ولا يصح  
نقض دق العبد والامة على الشكاح الا في المبتين قبل القسمة بخلاف  
الحرين كما في التي تارخانية واعتاقه باطل وتو معلقا بما يملكه بعد عتقه  
وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعته الا اهدا ليس من المأذون له  
والحجاية البسيرة منه والاذن في العزل الى مولاه وهو المطالب لزوجه  
العنتين والمحبوب بالتفريق وليس مضر قابا لصدقات الواجبة الا  
اذا كان مولاه فقيرا او كان مكاتباً ولا يتحمل عنه مولاه مؤنة الادم احصار  
عمر اهرام ما ذون فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو وكبدا محجورا ولا جزية  
عليه ولا يدخل في القامة وطئ احدي الامتين بيان للعتق المبرم  
بخلاف وطئ احدي المراتين لا يكون بيا في الطلاق المبرم وامره  
عنده باتما فيه شئ موجب لقائه وامره عبد الغير بان لا مال غير مولاه  
موجب للضمان على الامر مطلقا بخلاف الحرة الا اذا كان سلطانا ويضمن  
بالغصب بخلاف الحرة ولو صغيرا ولا يصح وقفه وعقده موقوف على اجابة  
مولاه وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم ولا حلق له بيت  
المال ولا يؤخذ بالتيسير عنه لو كان عبد ذمى ولا يصح الوقف على عبد نفسه



وامته عند محمد روح الامدية وام الولد ولم ارحم التقاطه واستلذه على  
 الجناح وينبغي في الثاني ان يملكه مولاه اخذ امره قولهم لوردة ابقا فالجعل  
 لمولاه ويعززه مولاه على الصحيح ولا يحده عندنا ومنع الله عنه عبدته  
 جمعها من محالها ولم ارها مجموع ولا حول ولا قوة الا بالله الترتيب افترج  
 لنا من رحمتك والتمنا رشدنا احكام الاعمى هو كالنهر الا في مثل هذا  
 لا جراد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قائدا ولا يصلح للشهادة  
 مطلقا على المعتد والقضاه والامامة العظمى ولا دية في عينه وانما الواجب  
 الحكومة وتكره امامته الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح عقده ككفارة  
 ولم ارحم ذبحه وصيده وخصانته ورؤيته لما اشتره بالوصف وينبغي  
 ان يكره ذبحه واقامضاته فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا والا  
 فلا ويصلح لنا ظرا وصيته والذنية في منظومة ابن وهبان والاولى  
 في اوقاف هلال كاذب الاشعاف الاحكام الاربعة قال في المستصفي الاحكام  
 تثبت بطرق اربعة الاقتصار كما اذا انشا الطلاق او العتاق ونظائره  
 جهة او الانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعتة علة كما اذا علق الطلاق  
 او العتاق بالشروط فعند وجوب الشرط ينقلب ما ليس بعتة علة **والا**  
**استناد** وهو ان يثبت في الحال ثم يستند وهو داير بين التبيين والاشعار  
 وذكر كالمضيقات تملك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب  
 كالنقاب فانه تجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى الوقت وجوده له  
 وكطهارة المستحاضة والتميم تنقضي عند خروج الوقت ورؤية الماء  
 مستندا الى وقت الحدوث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لهما **والتيبين**  
 وهو ان يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل فكل ان يقول في اليوم  
 ان كان

لما كان في  
 المحرم الحرام سنة ١٢٩٦

ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد وجوده فيما يقع الطلاق  
 في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضت فانت  
 طالق فرأت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة ايام فاذا  
 تم ثلاثة ايام حكنا بوقوع الطلاق من حين حاضت **والفرق بين**  
**التبيين والاستناد** ان في التبيين يمكن ان يطلع عليه العباد وفي الاستناد  
 لا يمكن وفي الحيض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم  
 وكذا تشترط الحيضة في الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر اثره في القيام  
 دون المتلاشي واثر التبيين يظهر فيهما فلو قال انت طالق قبل موت فلان  
 بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد التبيين بشهر فان مات لتمام الشهر طلقت  
 مستندا الى اقول الشهر فتعتبر العدة اقل ولو وطئها في الشهر صار مرجعا  
 لو كان الطلاق رجعيا وغرم العقر لو كان باينا ويرد الزوج بدل الخلع  
 اليها ولو طأها في خلاف ثم مات فلان ولومات فلان بعد العدة بان كانت  
 بالوضع او لم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم الحمل  
 وبهذا يتبين انه فيما بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قلنا  
 انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لاستناد التبيين  
**والفرق** بينهما في المصنفى وقد فرغ الكراسي في الفرق عن الاستناد تسع  
 مسائل فلما رجع فيها **احكام النقذ ما يتعين فيه وما لا يتعين** له  
 لا يتعين في المعاوضة وفي تعيينه العقد الفاسد روايتان ورجح بعضهم  
 تفصيلا بان ما فسد من اصل يتعين فيه لا فيما انتقض بعد صحة والصحيح  
 تعيينه في المرفق بعرفه وبعد هذا كالمبيع وفي الدين المشترك فيؤم  
 برد نصف ما قبض على شركه وفيما اذا تبين بطلان القضاء فلو ادعى



على آخره ما لا واخذه ثم اقر انه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعي رد عين  
 ما قبض ما دام قائما ولا يتعين في المهر ولو بعد التلا في قبل الدخول فبدر  
 مثل نصفه ولذا لم يركب لو نص با حوتها عندها ولا يتعين في  
 المذر والوكالة قبل التسليم واما بعده فالعامة كذا وكذا ويتعين  
 في الامانة والرهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب وتامة  
 في فصول العمادى وكتبنا في بيع الشرح جريان الدراهم مجرى الذانير  
 في ثمانية وفي كتابنا في علم ان عدم تعيين الدراهم والذانير في حق لا يحقق لا غير  
 فانهم يتعينان جنب وقدر ووصف بالاتفاق وبشرح الامام العتبات  
 في شرح الجي مع الصغير ما يقبل الاسقاط من حقوق **وما لا يقبله وسان**  
**ان السقط لا يعود** لو قال وارث تركت حتى لم يبطل حق اذ لم يكن لا يبطل  
 بالتركة والحق يبطل به حتى لو ان احد الغائبين قال قبل القسمة تركت حتى  
 يبطل حق وكذا لو قال الميراث تركت حتى في حبس العين يبطل كذا في جميع الفصول  
 وفصول العمادي وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو ايضا ظاهر  
 ما في ائمة من الشرب وتفقها رجل بمسيل ماء في دار غيره فباع صاحب  
 الدار داره مع المسيل ورضى به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان  
 يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجر الماء دون الرقبة لاشي له من  
 الثمن ولا يسيل له على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى رجل بسكنى داره فمات  
 الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع ويبطل سكناه  
 ولو لم يبع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل ابطلت  
 حتى في المسيل فان كان له حق اجر الماء دون الرقبة يبطل حق قما سا  
 على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال وذكر  
 في الكتاب

٧ الرهن

في الكتاب اذا اوصى لرجل بثمن ماله ومات الموصى فصاح الوارث الموصى له  
 من الثمن على السدس جاز الصبح وذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاد  
 ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد في حق السقوط بالاسقاط  
 انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل  
 المجرى وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثمن قبل القسمة وحق  
 وارث قبل القسمة على قول خواهم زادة سقط بالاسقاط وضربا بان حق الشفعة  
 يسقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في الرهبة لا يسقط به حتى لو قال الواهب  
 اسقطت حتى في الرجوع في الرهبة لم يسقط كذا في الرهبة البرازية واما الحق في  
 الوقف فقال قاضيان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة  
 ان من كان فقير من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل  
 بالابطال فانه لو قال ابطلت حتى كان له ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى  
 وكتبنا في شرح الكنت من الشهادات ما فهمه الطرسوسي من عبارة قاضيان وما  
 رده عليه ابن وهبان وما حررناه فيها وقد بقي حقوق **منها** خيار الشرط  
 قالوا يسقط به **ومنها** خيار الرؤية قالوا لو ابطل قبل الرؤية بالقول لم يبطل  
 وبالفعل يبطل وبعد هذا يبطل بهما **ومنها** خيار العيب يبطل به **ومنها** الدين  
 يسقط بالابطال **ومنها** حق القصاص يسقط بالعفو **ومنها** حق القسمة  
 للزوجة يسقط باسقاطها وان كان لها الرجوع في المستقبل **واما حقوق**  
**الله تعالى** فكذا تقبل الاسقاط من العبد قالوا لو عفى المقتدوف ثم عاد وطلب  
 حذ كن لا يقام بعد عفو له فقد اطلب **واما** ما ليس بلزام من العقود  
 فلا يصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة **واما** حق الامة  
 فيبني ان لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشتباه في مثل وكثير السؤال

بأن حق الشفعة يسقط بالاسقاط  
 وحق الرجوع في الرهبة لا يسقط به



عنها ولم اجد فيها نقلا صريحا بعد التفتيش **منها** ان بعض الذرية المشروط  
لهم الربح اذا سقط حق لغيره من التحقيق **ومنها** المشروط له النظر اذا  
اسقط لغيره بان فرغ له عنه الا ان في التتمه وغيرها ان المشروط له النظر  
اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفوضه والا فان  
كان في صحة لم يجز وان كان عند موته جاز بناء على ان الوصي ان يوصي الى غيره  
انتهى وفي القيسه اذا عزل النظم المشروط له النظر نفسه لا ينزل الا ان يخرج  
الواقف والقاضي انتهى **ومنها** ان الواقف اذا شرط لنفسه شرط في اصل الوقف  
كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان او الاستبدال فاسقط  
حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن  
اسقط حقه من شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا اسقط  
المشروط له الربح همه لا واحد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف  
ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه من ما شرط لنفسه او لغيره  
**فان قلت** اذا اقر المشروط له الربح او بعضه انه لا حق له فيه وانه يستحق  
فلان فهل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره  
الخصه في باب مستقل **واما** حق المطالبة برفع جذوع الغير الموقوفه  
على حايطه تعديا فلا يسقط بالابراء ولا بالصميم ولا بالعقد ولا بالبيع  
ولا بالاجارة كما ذكره البزارى من فصل الاختلاف في فاعنتم هذا التحريم  
فانه من مقررات هذا التأليف ان شاء الله تعالى وفي اوضح الحكم ان من  
السلم لو قال رب السلم اسقطت حق في التسليم في ذلك المكان او البلد  
لم يسقط انتهى **وقد وقعت** حادثة سئلت عن شرط الواقف له شرط  
من ادخال واخراج وغيرها وحكم بالوقف مقتضا للشرط وحكم حقيق

ثم رجع

ثم رجع الواقف عن ما شرطه لنفسه من الشرط **فاجبت** بعدم صحة رجوعه  
لان الوقف بعد الحكم لازم كما مر جواب سبب الحكم وهو شامل للشرط فانما  
كله ومما مرح به الطرسوسي فيمن اسقط حقه فيما شرط له من الربح لا لاحد فانه  
قال بعدم السقوط وعلته ان الاشتراط له صار لازما كزوم الوقف فكما  
ان المشروط له لا يمكن اسقاط ما شرط له فكذلك الشرط ويدل عليه ايضا  
ما نقلناه عن اوضح الحكم ما في اسقاط رب السلم حقه ما شرط له من تسليم  
السلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم  
ولا يقبل الاحتياط **بيان الساقط لا يعود** فلا يعود الترتيب بعد سقوط  
بقية القوايت بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالذكرك لان  
النسيان كان مانعا لا مسقطا فهو من باب زوال المانع ولا يعود النجاسة  
بعد الحكم بزوالها فلوديع الجلد بالشهس ونحوه وفكر التوب من الشيء  
وجفت الارض بالشهس ثم اصابتها مالا يعود النجاسة في الرجوع وكذا البر  
اذا غار ماؤها ثم عاد **ومنه** عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط  
فلا يعود **واما** عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب  
زوال المانع لانه من باب عود الساقط وعلى هذا اختلف المنتسج في بعض  
مسائل في الخيارات من البيوع ففهم من قال يعود الخيار نظر الى انه مانع  
زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود نظر الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرنا  
في الشرح والاصل ان المقتضى الحكم ان كان موجودا والحكم معدوم فهو من  
باب المانع وان عدم المقتضى فهو من باب الساقط **وقد وقعت حادثة**  
**الفتوى** ابراه عاقا ثم اقر بعده بالمال المبرأ منه فهل يعود بعد سقوطه  
**فاجبت** بانه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن انه ابرأ من هذه



الدعوى ثم ادعى ثانيا انه اقر بالمال بعد ابرأ فلو قال المدعى  
 عليه ابرأ وقبلت الابرا وقال صدقت لا يصح هذا الدفع يعني دعوى  
 الاقرار ولو لم يقبل يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرد بالرد فيبقى  
 المال عليه انتهى وفي التا تاريخانية في كتاب الاقرار لو قال لاحق عليك  
 فاشهد لي عليك بالف درهم فقال نعم لاحق كد على ثم اشهد ان له عليه  
 الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزم شيء ولا يحسم  
 الشهود ان يشهدوا عليه انتهى **وفرضت** على قولهم ان لا يعود له  
 قولهم اذا حكم القاضي برّد شهادة الشاهد وجوز الاصلية لفساده  
 اولته فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة بيان ان الدرهم الزهري  
 كالجيد في مثل ذكرتها في شره الكفر من البيوع بيان ان النائم كما  
 يستيقظ في بعض المثل قال الولوي في اخر فتاواه النائم كالمتيقظ  
 في خمس وعشرين مسألة **الاولي** اذا نام الصائم على القفا وفاه مفتوحة  
 فقطر قطرة من ماء المطر فيه فسد صومه وكذا لو اقطر احد قطرة من الماء  
 فيه وبلغ ذلك جوفه **الثانية** اذا جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صوما  
**الثالثة** لو كانت محرمه فجامعها زوجها وهي نائمة فعليها الكفارة **الرابعة**  
 المحرم اذا نام فجاء رجل وحلق رأسه وجب الجزاء عليه **الخامسة** المحرم  
 اذا نام فانقلب على صيد فقتل وجب عليه الجزاء **السادسة** اذا نام المحرم  
 على غير ودخل في عرفات فقد ادر كالحج **السابعة** الصيد المرمى  
 اليه بالسهم اذا وقع عند نائم فمات من تلك الرمية يكون حراما كما  
 اذا وقع عند اليقظان فهو قادر على ذكوره **الثامنة** اذا انقلب  
 النائم على متاع وكسره يجب البضئ **التاسعة** الاب اذا نام تحت

جدار

جدار فوقه الابن عليه من سطح وهو نائم فمات الابن يحرم عن الميراث  
 على قول البعض وهو الصحيح **الحادية عشر** من رفع النائم ووضع تحت  
 جدار فسقط عليه الجوار ومات لا يلزمه الضمان **الحادية عشر**  
 رجل خلا بامرأته ونفقه اجنبى نائم لا تصح الخلوة **الثانية عشر** رجل  
 نام في بيته فجاءت امرأته ومكنت عنده ساعدت صحته الخلوة **الثالثة عشر**  
**عشر** لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها زوجها ومكنت عندها  
 ساعة صحته الخلوة **الرابعة عشر** امرأة نامت فجاء رضيع فارقع من  
 ثديها ثبتت حرمة الرضاع **الخامس عشر** المتبسم اذا مرت دابته على ماء يمكن  
 استعماله وهو عليها نائم انتقض تيممه **السادس عشر** المصلي اذا نام  
 وتكلم في حالة النوم تفسد صلواته **السابع عشر** اذا نام المصلي قرا  
 في حالة قيامه تعتبر تلك القراءة في رواية **الثامنة عشر** اذا اتلا آية السجدة  
 في نومه فتسعها رجل تلزمه السجدة كما لو سمع من اليقظان **التاسعة عشر**  
 اذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك كان شمس النائم يفتي  
 بانه لا تجب عليه سجدة التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا  
 لو قرأ رجل عند نائم فانتبه فاخبر فزوعى هذا **العشرون** رجل حلق  
 ان لا يكلمه فلانا في ١٦ الحالف الى المحلوف عليه وهو نائم وقال له قم فلم  
 يستيقظ النائم قال بعضهم لا يجنث والاصح انه يجنث **الحادية والعشرون**  
 رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فجاء الرجل ومته بشهوة وهي نائمة  
 صام راجعا **الثانية** والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة  
 وقبلته بشهوة يصير مراجعا عند ابي يوسف خلا فالجحد **الثالثة** لو  
 والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امرأة وادخلت فزجها في فرجه

ويصح من عبارة ان النائم في  
 اثناء صلوة اذا لم يحلم صح صلوة  
 له  
 ولقد اجاب عن المسئلة في فتاواه  
 من سجدت تحبها السامع المرحوم  
 وان لم يسجد حال النوم



وعلم الزوج بفعلا تنبت حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا  
 جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة واتفقا على ذلك ان كانت  
 بشهوة تنبت حرمة المصاهرة الخمس والعشرون المصطفى اذا نام  
 في صلوة فاحتلم يجب الغسل ولا يكتفى بالبناء وكذا اذا بقي نائما يوما  
 وليلة او يومين وليستين صارت الصلوة دينيا في ذمته انتهى  
**احكام المعتوه** احكامه احكام الصبي العاقل فتصح العبادا  
 منه ولا تجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل وقد ذكرناه  
 في النواقض من شرح الكنته **احكام المجنون** ذكرها الاصوليون في  
 بحث العوارض فلينظر في امر **بيان ان الاعتبار للمعنى او اللفظ**  
 ذكرناه في كتاب البيوع من النوع الثاني **احكام الغنى المشكل**  
 ذكر النسفي في الكنته حقيقته وذكر من احكامه وقوفه في الصق وحكم امره  
 وختانه وذكر مولانا محمد رح احكامه في الاصل من كتاب المحقوق  
 وانما اذكر ما ذكره هناك باختصار رتبتم اذا مات وسيجي قبره ولا  
 يدفنه الا محرم ويكفن كفن المرأة ولا يلبس حريرا وحليتا في حيوته  
 واذا قبلك رجل بشهوة حرم اصوله عليه وفروعه فان زوجه ابوه  
 رجلا فوصل اليه جاز والا فلا علم لي بذلك او امرأة فبلغ فوصل  
 اليها جاز والا اجل كالعتيق ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصح  
 الا بقلع ويقوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف  
 النساء اعاد يا وان وقف في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها  
 من تخمينه ويساره وخلف محاذياله ويوضع في الجنائز خلف  
 الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لود في القبرة

مع حاجز

هذا ما ذكره في  
 كتاب البيوع من  
 النوع الثاني  
 في بحث العوارض  
 فلينظر في امر  
 بيان ان الاعتبار  
 للمعنى او اللفظ  
 ذكرناه في كتاب  
 البيوع من النوع  
 الثاني

مع حاجز بينهما من الصعبد ولا تدعى قاذفه ولا عليه بقذ فيمنزله  
 المجنون وتقطع يده في السرقة ويقطع سارق ماله ويقعد في صلوة  
 كالمراة ولا قصص على قاطع يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة  
 ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلته ارشأ ولا يخلو به  
 رجل ولا امرأة ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يسافر ثلثا الا بحرم  
 واذا اوصى رجل ما في بطن امرأته بالفان كان غلاما او بنحسائه  
 ان كان انثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخساية الزرية  
 الى ان يستبين امره ولو قال لامرأته ان كان اول ولد تلدينه غلام  
 فانت طالق او قال كذلك لامرأة فانت حرة فولدت خنثى مشكلا لم تطلق  
 ولم تعتق ولا سهم مع المقاتلة وانما يرضخ له ولا يقتل لو اسير او مرتدا  
 بعد الاسلام ولا خراج على رأسه لو كان ذميا ولا يدخل تحت قول المولى  
 كل عبد لي حرة او كل امه لحره الا اذا قالها فيعتق ولو قال الزوج ان  
 ملكك عبدا فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذا لو قال ان  
 امه ولو قالها معا طلفت ولو قال المشكل انا ذكر وانثى لم يقبل قوله  
 واذا قتل خطاء وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبتين وكذا  
 فيما دون النفس ويصح اعتناقه عن الكفارة ولو تزوج مشكلا مثله  
 لم يحز حتى يتبين فلا يتوارثان بالموت ولو شهد بشهود انه ذكر وشهد  
 انه انثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادته من شهد انه غلام <sup>بطلت</sup>  
 الاخرى وان كان رجل يدعى انه امرأة قضيت بشهادته انه انثى <sup>بطلت</sup>  
 الاخرى فان كانت امرأة تدعى انه زوج او قفت الامر الى ان يستبين  
 فان لم يطلب الخنثى نكاحا ولا يطلب منه شيء الا قبل واحدة منهما حتى

خنثى



يستبين **واقاميراته** او الميراث منه فقال فان مات ابوه فلي ميراث  
 انثى منه وتما فيه وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في ما  
 لا يلبس حريرا ولا ذهبا ولا فضة ولا يزوج من رجل ولا يقف في صف  
 النساء ولا يحذف فدا ولا يخلو بمراة ولا يقف عتق وطلاق علقا  
 على ولا دثرها انثى به ولا يدخل تحت قول كل امه لحرمة **احكام الانثى**  
 تخالف الرجل في ان السنة في عانته النفق ولا يسن ضناها وانما هو كمره  
 ويسن حلق لحيته لو بنيت وتنع من حلق رأسها ومنه لا يظهر  
 بالفرك على قول وتزيد في اسباب البلوغ بالحيض والحمل ويكره اذانها  
 واقامتها وبدنها كلعورة الا وجهها وكفها وقدميها على المعتد وذرا  
 عيها على المرجوح وصورتها عورة في قول وتكره لها الحمام في قول وقبل  
 الا ان تكون مريضة او نفسا والمعتد لا كراهة مطلقا ولا في فديها  
 هذا اذ نيزها ولا تجزئ بقراها وتضم في ركوعها وسجودها ولا تنفرج  
 اصابعها في الركوع واذا نازها انثى في صلواتها صفت ولا تسج ويكره  
 جماعة من وتقف الامام وسطه ولا تصلي اماما للرجال ويكره حضور  
 الجماعة وصلواتها في بيتها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها وتضع  
 يديها في التشهد على ركبتها تبلغ رؤس اصابعها ركبتها وتترك ولا تجوف  
 عليها كمن ينقذ برها ولا عيد ولا تكبير شريك ولا تسافر ثلاثا الا بحرم  
 زوج ولا يجب عليها الحج الا باحد هما ولا تلبي جهرا ولا تنزع الخيط  
 ولا تكشف رأسها ولا تسبي بين الميدين الا خضري ولا تحلق وانما تقصر  
 ولا تمل والتبا عدة طلوا فراغ البيت افضل ولا تخطب مطلقا وتقف  
 في حاشية الموقف لا عند الصخرات وتكون قاعدة وهو ركب وتلبس  
 في احرامها

في احرامها  
 في احرامها  
 في احرامها

في احرامها الخفين وتترك الطواف اى طلوا في الصدر بعد الحيض وتؤخر  
 طلوا في الزيادة لعذر الحيض وتكفن في حمة الثوب وتؤم في الجنابة وتكون  
 سقطا لفرض يصلونها ولا تحل الجنابة وان كان الميت انثى ويندب لها نحو  
 القبلة في التابوت ولا سهم لها وانما يرضع لها ان قاتلت ولا تقتل المرتدة  
 والمشركة ولا تقبل نفقاتها في الحدود والقصاص وتعتكف في بيتها وبساج  
 خضب يديها وعليها بخلاف الرجل الا الضرورة والضحية بالذكر افضل منها وفي  
 على النصف من الرجل في الارث والنفقة والدية نفق وبعضه ونفقة القريب  
 ولا يسن ان تول القضا وان صح منها بغير الحدود والقصاص وبعضها  
 مقابل بالمهر دون الرجل وتجبر الامة على النكاح دون العبد في رواية و  
 المعتد عدم الفرق بينهما في الجبر وتختار الامة اذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان  
 زوجها حرا ولبنها محرم في الرضاع دون وتقدم على الرجال في الحضنة والنفقة  
 على الولد الصغير وفي النفر من دلفة اليمين وفي الانصراف من الصلوة  
 وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز عند الامام فتجعل  
 عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في المجد وتجب الدية بقطع ثديها  
 او حلتها بخلافه من الرجل في الحكومة ولا قصص بقطع طرفها بخلافه ولا  
 قسامه عليه ولا تدخل مع العاقلة فلا تنفى عليها من الدية لو قتلت خطأ  
 بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم ويحفر لها في الرجم ان ثبت زناها باليت  
 وتجلد جالس والرجل قايما ولا تنفى سياسة وبنى هو عا ما بعد الجلد  
 سياسة لاحدا ولا تكلف الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا لليمين  
 بل يحضر اليها القاضي او يبعث اليها نايبه يحلفها بحضرة شاهدين  
 ويقبل توكلها ببارض الخصم اذا كانت مخدرة اتفاقا ولا تبداء الشابة

الابن



بسلام وتعزية ولا تحجاب ولا تشمت وتحرم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلفوا في جواز كونها بنية واختار في المسامية جواز كونها بنية لا رسولة لان الرسالة هبينة على الانتهاز ومبني حالين على التستر بخلاف النبوة والتمام فيها ولا تدخل النساء في الغرامات بالسلطنة كما في الناحية من القصة **احكام الذي** حكمه حكم المسلمين الا انه لا يؤمر بالعبادة ولا تصح منه ولا يصح تيممه وتصح وضوءه وغسله فلو اسلم جازت له صلوة ويأثم على ترك العبادات على قول ويأثم على ترك اعتقادها اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام ولا يصح نذره ولا سهم له من الغنمة ويرضخ له ان قاتل او دل على الطريق ولا يحد بشره الخ ولا تراقب عليه بل تتركه عليه اذا غضبت منه ويصون متلفا له الا ان يظهر بيعا بين المسلمين فلا ضمان في اراقته او يكون المتلف اماما يري ذلك بخلاف اتلاف في غير المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا لا وينبغي ان يكون اقراره شرعا كاظهاره بيعا **ولم اراه** الآن ولا يمنع من لبس الحرير والمذهبت ولا تعرض لهم لو تناكحوا فاسدا او تباعوا به كذلك ثم اسلموا وفي الكثرة يقبل قول الكافر في المحل والحرمة وتعقبه الزيلعي بانه سره ولا يقبل قوله فيها **وجوابه** انه يقبل قوله فيهما من المعاملات لا مقصودا وهو مراده كما اوضح به في الكافي ويؤخذ الذم بالتمييز عندا في المركب واللبس فيه يكون كالالاكث ولا يلبسون الطيبات والاردية ولا ثياب اهل العلم والشرع وتجعل على دورهم علامة ولا يحدون بيعة او كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكنهم

لا حرم من عصبه ومنه ابي حنيفة ان  
الوضوء واللبس لا يوجبان الا  
بنية بخلاف البيع فان لم يشرط  
فيها ما ذكر في اول الكتاب ان آية  
دالة على بنية لانه لا يحد بغيره

بين

بين المسلمين في مصر والمعتمد الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ هل يلزم تمييز جميع العلامات او تكفي واحدة والمعتمد انهم لا يكرهون مطلقا ولا يلبسون العبايم وان ركب المحارضة نزل في الجوامع وينفق عليهم في المرور ولا يرجم وانما يجلد فالحاصل تقام الحدود وكلها عليه الا هذا شرب الخمر ولا يبداء الذي بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على وعليك ونكره مصافحة ويحرم تعظيم ويكره للمسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصر العنب وفي المنقط كل شيء يمنع منه المسلم امنع منه الذي لا الخمر والخمر ولا يكره عبادة جاره الذي ولا ضيافته ولا تعتبر الكفاية بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت مملوءة جدها حايك او كناس فيفرق لتسكين الفتنة كذا في البزازية **تنبيه** الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون مقوق الادميين كالقصاص وضمان الاموال الا في حال لواجب الكافر ثم اسلم لم يسقط **ومنها** لو زنى ثم اسلم وكان زناه ثانيا ببينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه **والا** سقط **تنبيه آخر** اشتركت اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذبايح وفي الدية وشاكرهم المجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستثنى اهل الذمة فيما ذكره وقتل المسلم بالذم ودية الكافر والمسلم سواء ولا يقتل المسلم والذمي بمقتضى من **تنبيه آخر** لا توارث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود والنصارى والمجوس واكثر من عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاملون فيما بينهم وان اختلفت ملتهم وخرج المرتد فانه يرض كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد **احكام الجاني** قل من تعرض لها وقد اقرها من اصحابنا القاض بدر الدين نقيلي وكتابه

ولا يبداء الذي بسلام الحاجة

ولا يكره اعادة جاره الذي

يطلب

قتل المسلم بالذم ودية الكافر  
واسلم سواء



أحكام المرجان في أحكام الجان لكن لم اطلع عليه الآن وما نقلته عنه فانما هو  
 بواسطته نقل الاسويطي ولا خلاف في انهم مكلفون مؤمنين في الجنة وكافهم  
 في النار وانما اختلفوا في ثواب الطائعين ففي البرزخية مؤثرا الى الاجناس  
 عن الامام ليس للجن ثواب **وفي** التفاسير توقف الامام في ثواب الجن لأنه  
 جاء في القرآن فيهم يغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر  
 ومنه ان يغفر لثبته والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة او عذبا لهم  
 فيستحق الثواب صاخرهم قال الله تعالى **قل** لا بالاحتقاق **قل** قوله تعالى فباي الاوربحما  
 كذا بان بعد عذبة الجن خطايا بالتقليب يرد ما ذكرت **قلنا** ذكر وان  
 المراد بالتوقف التوقف في الماء كحل والماء كحل والملاذ لا الدخول فيه كدخول  
 الملاكمة للسلام والزبارة والخدمة والملاكمة يدخلون عليهم من كل باب  
 سلام الاية انتهى **ففي** النكاح قال في السراجية لا تجوز المناكحة بين آدم  
 والجن وانسان الماء لا اختلاف الجنس انتهى وتبعه في مئة المفتي والفتي  
 وفي القنية سئل الحسن البصري عن التزويج بجنينة فقال يجوز بلا شهوة ثم رقم  
 لآخر لا يجوز ثم رقم لآخر يصفه السائل لحا قته انتهى **وفي** بيمه الداه  
 في قنا وى اهل العصر سئل عن تزويج باهرا مسلمة من الجن هل يجوز  
 اذا تصور ذلك ام يختص الجواز بالادميين فقال يصفه هذا السائل **او** **قلنا**  
 لحا قته وهو **قلنا** وهذا لا يدل على حاقه السائل وان كان لا يتصور  
 الا ترى ان ابا الليث ذكر في قنا وى ان الكفار لو تترسوا بنبي من  
 الانبياء هل يرمى فقال يستال ذكر النبي ولا يتصور ذكر بعد رسولنا  
 ولكن اجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها ابو هاشم فقال

اي المتقادون

منه كنهه من قنة  
يجمع كنهه من قنة  
منه كنهه من قنة

لا يجوز

لا يجوز انتهى وقد استدلل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله تعالى  
 في سورة النحل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا من جنسكم ونوعكم  
 وعلى خلقكم كما قال الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم اى من الادميين  
 انتهى وبعضهم يارواه حرب الكرماني في من تلذذ احمد واسحق قال احد  
 محمد بن يحيى القطبي حدثنا بشر بن عمر بن ربيعة عن يونس بن يزيد عن  
 الزهري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وهو وان  
 كان مرسل فقد اعتضد باقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري  
 وقنادة والحاكم بن قتيبة واسحق بن راهويه وعقبة الاصم فاذا تقرر  
 المنع من نكاح الانسي الجنية فالمنع من نكاح الجنى الانسية اولى ويدل  
 عليه قوله في السراجية لا تجوز المناكحة وهو شامل لهما لكن روى ابو حنيفة  
 سعيد بن العباس الرازي في كتاب الارهام والوسوسة فقال حدثنا  
 هقا تل عن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك  
 يسألون عن نكاح الجن وقالوا ان بهنا رجلا من الجن يحطب البناجارية يزرع  
 انه يريد الحلال فقال ما اري بذلك باساة الدين ولكن اكره اذا وجد امرأة  
 حامل قيل لها من زوجك قالت من الجن فيكره الفساد في هذا السلام بذلك انتهى  
**ففي** الوطى الجنى انسية فهل يجب عليها الغسل قال قاضنا في قنا واه امرأة  
 قالت معي جنى ثا في النوم مرارا واجد في نفسي ما اجد لوجاعه زوجي  
 لا غسل عليها انتهى وقيد الكمال بما اذا لم تستل اما اذا انزلت وجب كانه احتلام  
**ومن** انعقاد الجماعة بالجن ذكره الاسويطي عن صاحب احكام المرجان من  
 اصحابنا مستد لا بحديث احمد عن ابن مسعود في قضية الجن وفيه فلا قام  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذ ركع شخصان منهم فقالا يا رسول الله

ثنا

في وطى الجنى انسية فهل يجب عليها الغسل







الملاكمة والجن بالاية نظر لانها لاتدل على عدم رؤية الملاكمة والجن لانها لاتدل على رؤية المؤمنين اصلا فلا استثناء قال القاضي البيضاوي لانه لا تحيط به واستدل المعتزلة على امتناع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الادراك مطلق الرؤية ولا النفي في الايتعا قاة الاوقات فلعل مخصوص ببعض الحالات ولا الاستصحاب فانه قوة قولنا كل بصير يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع انتهى **احكام الحارم** المحرم عندنا من حرم نكاحه على التاكيد بنسب او مصاهرة او رضاع ولو بوطئ حرام فخرج بالاقل ولذا العمومة والحولية وبالغنى تحت الزوجة وعمتها وخالتها وشغل ام المرنق بها وبنتها وابا الزان وابنة واحكامه تحريم النكاح وجواز النظر والخلوة والمسافرة الا المحرم من الرضاع فان الخلوة بما كرهه وكذا بالمصاهرة الشابة وحرمة النكاح على التاكيد لا مشاركة للمحرم فيها فان الملازمة تحل اذا كذب نفسه او خرج من اهلية الشراة والمجوسية تحل بالاسلام او بتهودها او تنصرا والمطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضت عدته ومنكوحته الغير بطلاقها وانقضت عدتها ومعتدة الغير بانقضائها وكذا لا مشاركة للمحرم في جواز النظر والخلوة والسفر واما عبدا فكالالا جنبي على المعتد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاثة والنساء له التفات لا يقن مقام المحرم والزوج في السفر يختص المحرم النسب باحكام **منها** عتقه على قريبه لو ملكه ولا يختص بالاصل والفرع **ومنها** وجوب نفقة الفقير العاجز على قريبه الغني فلا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة قان العم والاخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته له ويغسل المحرم قريبه **ومنها** انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم بيع او هبة الا في عشره ثل ذكرناها في شرح الكنز فان فرق في صحة البيع **ومنها**

في بيع المحرم  
في بيع المحرم  
في بيع المحرم

**ومنها** ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم باحكام **ومنها** انه لا يقطع احدها بسرقته مال الاخر **ومنها** لا يقضي ولا يشهد احدها للاخر **ومنها** تحريم موطوءة كل منهما على الاخر ولو بزنا **ومنها** تحريم منكوحته كل منهما على الاخر بمجرد العقد **ومنها** لا يدخلون في الوصية للاقارب وتختص الاصول باحكام **منها** لا يجوز قتل اصل المحرم الا دفعا عن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه والجاه ليقتل غيره وله قتل فرعه المحرمية كحرمه **ومنها** لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع باصله **ومنها** لا يحذف الاصل بقذف فرعه ويحذف الفرع بقذف اصله **ومنها** لا يجوز مسافة الفرع الا باذن اصله دون عكس **ومنها** لو ادعى الاصل ولد جارية انه ثبت شبهه والجداب الاب كالاب عند علمه ولو بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية اصله لم يصح الاتصاف الاصل **ومنها** لا يجوز الجرد الا باذنه بخلاف الاصول لا يتفق جردهم على اذن الفروع **ومنها** لا يجوز المفاخرة الا باذنه ان كان الطريق نحو والافان لم يكن ملتحيا فكذلك والافلا **ومنها** اذا دعه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكونه فيها **ومنها** حكم الاجداد والجدات في النكاح **ومنها** كراهية حجة بدون اذن من كرهه من ابويه ان احتاج الخدمة **ومنها** جواز تأديب الاصل فرعه والفقير له علم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات كذلك ولم اره الا **ومنها** تبعية الفرع للاصل في الاموال وكتبتا ثل الجد وما يقوم مقام الاب فيه في فن الفوائد **ومنها** لا يحسبون بدين الفرع والاجداد والجدات كذلك واختص الاصول الزكوة بوجوب الاعاقى واختص الاب والجداب باحكام **منها** له

الوالد له ان يرضع  
من قبله







واختلفوا في وجوب الكفارة والاصح وجوباً ويفسد الحج به قبل الوقوف  
على قولهما واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كما في فتح القدير  
ويفسد به الاعتكاف وتثبت به الرجعة على المفتي به كما في التبيين الا في  
مسائل لا تثبت بحرمة المصاهرة ولا يجب به الحد عند الامام الا اذا تكرر  
فيقتل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول له  
ولا في المولى ولا يخرج به عن العتة ولا يخرج به عن كونها بكراً فيكتفى بسكونها  
ولا يحل بحال والوطئ بالقبل حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع وتثبت  
ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم سقوط بالتقبل والمنس بشهوة  
فهذا اولى للدلالة على الرضا **وفي جامع** الفصولين جامعها في دبرها بنكاح  
فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطئ في الدبر لا يجب كالمهر  
في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لو طلقا بعده من غير الختوة **الرابعة**  
لو طئ بنكاح فاسد كالموطئ بنكاح صحيح الا في مسائل **الاول** وجوب  
مهر المثل ولا يزاد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى **الثانية** الحرمة  
**الثالثة** عدم المحل للاول **الرابعة** عدم الاحصان به **الخامسة** للوطئ  
بملك اليمين احكام كاحكام الوطئ بنكاح فيوجب تحريمه على اصول  
وفروع وتحريم اصولها وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وحرمة ضم  
اخترا اليها وتخالف الوطئ بالنكاح في مسائل لا يثبت به التحليل ولا  
الاحصان **السادس** كل حكم يتعلق بالوطئ لا يعتبر فيه الانزال ككونه  
شبه **الابع** لا يخلو الوطئ بغير ملك اليمين عن مهر او حدة الا في مسائل  
**الاول** الذميمة اذا تكلت بغير مهر ثم اسلمها وكانوا يدينون ان لا مهر  
فلا مهر **الثانية** تكل صبي مرة بالغة بغير اذن وليه ووطئ طائفة ولا حد

هذا هو المذهب  
في المهر والمهر  
في المهر والمهر  
في المهر والمهر

والمهر

ولا مهر **الثالثة** زوج اعنته من عبده قاله ان لا مهر **الرابعة** وطئ العبد  
سيئته بشبهة فلا مهر اخذوا من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب  
على عبده ديناً **الخامسة** لو طئ محربة فلا مهر ولم اره الا **السادسة**  
الموقوف عليه اذا وطئ الموقوف في ينبغي ان لا مهر ولم اره **السابعة** الباطل  
لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظي منقولة كذلك **الثامنة**  
اذن الراسن للمترين في الوطئ فوطئ ظاناً المحل وينبغي ان لا مهر ولم اره  
**التاسعة** الذي يحرم على الرجل وطئ زوجته مع بقاء النكاح الحيض  
والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلوة والاعتكاف والاحرام  
والايلاء والظهار قبل الكفارة عدة وطئ الشهرة واذا صارت مفضاة اختلف  
قبلها ودبرها فانه لا يحل راتياً تراحي بتحقيق وقوعه قبلها وبها اذا كانت  
لا تحتمل لصغار او مرض او سمية وعند امتناعه لقبض مجمل مهرها لم يحل كرها  
وفي بعض كتب الشافعية انه يحرم وطئ من وجب عليها قصاص وليس بها حبل  
ظاهر لئلا يحدث حمل يمنع من استيفاء ما وجب عليها **العاشرة** اذا حرم الوطئ  
حرمت دواعيه الا الحيض والنفاس والصوم لمن امن فتحرم في الاعتكاف  
والاحرام مطلقاً والظهار والاستبراء **الحادية عشر** اذا اختلف الزوجان  
في الوطئ فالقول لنا فيه الا في مسائل ادعى العنين الاصابة وانكرت وقلن  
فبب فالقول لربيع يمينه لان كانت بكراً ولا فرق في ذكر بين ان يكون قبل  
التأجيل او بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضى المدة قبل  
قوله يمينه بعد مضى الثالثة لو قال طلقني بعد الدخول ولي كالمهر  
وقال قبل وذكر نصفه فالقول له لوجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة  
والسكنى في العدة وفي حل بنشأوا ربيع سواها واخترنا المحال فلو جاءت



بولد من محتمل ثبت نسبة ويرجع الى قولها في كميل المهر فان لا ينفقه  
عذرا الى تصديقه هكذا فرمتهم من كلامهم ولم اره الا ان صرحا المرافعة ادعت  
المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها فالقول لحكم المطلق لا كمال المهر فالحق  
لوعلقه بعد وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول لا نكاحه وجود  
الشرط قال في الكفر وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له **احكام العقود**  
هي اقسام لازم من الجانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمراجه  
والوضيعة والتشريك والصلح والحوالة الالف مسئلتين ذكرناهما في الفوايد  
منها والاجارة الالف مسئلة ذكرناهما في الفوايد منها والرهبة بعد القبض  
ووجود مانع من الموانع السبعة والصداق والتخلع بعوض والنكاح  
الحائز من الخيارين خيار البلوغ والعقد والاول ان يقال ونكاح  
البالغ العاقل الحر امرأة كذكر وجايز من الجانبين الشركة والوكالة  
والمضاربة والوصية والعارية والايداع والقرض والقضد وسائر الولايات  
الا امامة العقلية وجايز من احد الجانبين فقط الرهن من جانب المهرين  
ولازم من جانب الراهن بعد القبض والكتابة جايزة من جانب العبد لازمة  
من جانب السيد والكفالة جايزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل  
وعقد الامان جايز من قبل الحرية لازم من جانب الم **تبين** من الجايز  
من الجانبين تولية القضاء فللسلطان عزل او تولا جنته كما في الخلافة  
ولعزل نفسه **واما** الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصي الميت  
فهي لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضي عزله الا بجنحة او عجز ظاهر  
من جانب الوصي فلا يملك الوصي عزل نفسه الالف مسئلتين ذكرناهما في وصايا  
الفوايد وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كما في الفتية ولعزل

نفسه

نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوايد  
**نقسم في العقود** البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد  
وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة فحسب عشر وزدت عليه ثمانية **تكميل**  
الباطل والفاقد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح كذلك كمن قالوا  
نكاح المحارم فاسد عند ابي حنيفة رة فلاحه وباطل عندهما فيحد وفي  
جامع الفصولين نكاح المحارم قبل باطل ويسقط الحد لشبهة الاشتباه  
وقيل فاسد وسقط الحد لشبهة العقد انتهى **واما** في البيع فثبانيان  
فباطله ما لا يكون مشروعا باصلا ووصفه وفاسده ما كان مشروعا  
باصلا دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه يملك به  
**واما** في الاحارة فثبانيان قالوا لا يجب الاجرة الباطل كما اذا استأجر احد  
الشركيين بشريكه ليجل طعام مشترك وتجب اجرة المثل في المسئلة **واما** في الرهن  
فقال في الفصولين فاسده يعتق به الزمان وباطل لا يعتق به الضمان  
بالاجماع ويملك الحبس للدين في فاسدة دون باطله ومنه الباطل لو رهن بشئ  
باجر نائمة او مغبية **واما** في الصلح فقالوا الصلح من الفاسد على احواله بعد  
دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق  
وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ فقير بطل الصلح ويرجع الدائم  
بما دفع كذا في جامع الفصولين **واما** في الكفالة فقال في جامع الفصولين  
اذا ادعى بحكم كفالة فاسدة رجع بما ادعى واكتفاه بالامانات باطله انتهى  
ولم يتضح الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فليرجع الى  
الكتب المطبوعة **واما** اكتتابة ففرقوا فيما بين الفاسد والباطل فيعتق باء  
العين في فاسدها كالكتابه على خمر او خنزير ولا يعتق في باطله كالكتابه



على هيئة اودم كما ذكره الزبيعي **واقا** الشريعة فظاهر كلامهم الفرق بينهما  
فالشريعة في المباح باطلية وفي غيره اذا فقد شرط فاسدة **قاعدة** الباطل  
والفاسد عند الشريعة مترادفان الا في الكتابة والخلق والعارية والوكالة  
والشركة والقرض في العبادات في الحج ذكره الاسيوطي **احكام الفسوخ**  
وحقيقته حل ارتباط العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه فسخ الا باحد  
اشيا خيار الشرط وخيار عدم انعقد المثلثة وخيار الرؤية وخيار  
العيب وخيار الاحتقاق وخيار الغبن وخيار الكمية وخيار كشف الحال  
وخيار فوات الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض  
وبالاقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار التعزير الضعفي كالتميز  
على احدي الروايتين وخيار الخيانة في المراجعة والتولية وظهور البيع  
مستجرا او موهونا فهذه ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها العاقد  
الا التخالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخ القاضي وكلها تحتاج الى فسخ  
ولا يفسخ فيما بنقه وقد منا فرق النكاح في قسم القابض **خاتمة** محمود  
ما عدا النكاح فسخه اذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا في محمود الموصى  
للموصية الفسخ هل يرفع العقد من اصله وفيما يستقبل قال شيخ الاسلام  
انه يجعل العقد كأن لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وقايدته في احكام  
في شروح الهداية وذكره ايضا من خيار العيب **احكام الكتابية** يصح البيع  
بما قال في الهداية والكتاب كالمخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ  
الكتاب واداء الرسالة انتهى وفي فتح القدير وصورة الكتاب ان يكتب  
اما بعد فقد بعثت عندي منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت  
في المجلس وما في المبسوط من تصويره بقوله يعني بكذا فقال بعته يتم

العقد

فليس

فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود وقيل بل يفرق  
بين الحاضر والغائب فبعض من الحاضر استيام ومن الغائب ايجاب  
انتهى ويصح النكاح بما قال في فتح القدير وصورة ان يكتب اليها  
يخطبها فاذا بلغها الكتاب احضرت الشهود وقرأ به عليهم وقالت روت  
نفسى منه او تقول ان فلانا كتب الي ان يخطبني فاشهدوا ان زوجت  
نفسى منه اقول لم تغفل بحضرتهم سوى زوجت نفسى فلانة لا ينعقد لان  
سماح شرطين بمحذوقها اذا شرط وباسما علم الكتاب او تعبر عنه منها قد سمحوا  
الشطرين بخلاف ما اذا انقيا وحده الكتاب بالخطبة ان يكتب زوجتي نفسك  
فان رغبت فيك ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب ان الشهود محتوما فقال  
هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا على هذا كذا لم يجز في قول ابن حنبل رحمه الله  
حتى تعلم الشهود بما فيه وجوزوه ابو يوسف رحمه الله من غير شرط اعلام الشهود  
بما فيه **واصل** كتاب القاضي الى القاضي وقال في المصنف هذا اذا كان يلفظ  
الزوج اقا اذا كان يلفظ الامر كقول زوجتي نفسك متى لا يشترط اعلامها  
الشهود بما في الكتاب لانه تنقل طرفي العقد بحكم الوكالة ونقل من الكامل **قال**  
**وقاعدة** الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد ما اشهد به عليه من غير قراءة  
عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضرتهم  
فشهدوا ان هذا كتابي ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل هذه الشراة عندنا **وقاعدة**  
بالنكاح وعندنا يقبل ويقضى به اقا الكتاب فصحي بلا اشهاد وهذا الاكد  
لهذا وهو ان تمكن المرأة من اثبات الكتاب عند محمود الزوج الكتاب انتهى  
**واقا** وقوع الطلاق والعناقي بما فقال في البزاية الكتاب من الصحيح  
والاخرس على ثلاثة اوجه ان تكتب على وجه الرسالة مصدر معنويا وبذلك



بأقراره أو بالبيته فكما الخطاب وان قال لم انوب الخطاب لم يصدر قضاء  
وديانته **وفي** المتفق انه يدين ولو كتب على شيء يستبين عليه امرأته ائتمره  
كذا ان نوى صحر والا لا ولو كتب على الهوكاء والماء لم يقع شيء وان نوى  
وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها اولاً وان كان المكتوب اذا  
وصل اليك فانت كذا فلم يصل لا تطلق وان تدم ومحي من الكتاب ذكر  
الطلاق وترك ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ومحو الطلاق  
كرجوعه من التعليق وانما يقع اذا بقي ما يسمى كتابه او رساله فان لم يقع  
هذا القدر لا يقع وان محو الخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لانها  
وصل ليس بكتاب ولوجحد الزوج الكتاب ولما قامت البيته عليه انه كتب  
بيده فرق بينهما في القضا وانتهى وذكر الزبلي من ما تل شقي في الكتابه  
لا على الرسم ان الاشهاد عليه والا ملاء على الغير يقوم مقام البيته **وفي** القينة  
كتبت انت طالق ثم قالت تزوجني اقرأه علي فقراء لا تطلق ما لم يقصد  
خطابها انتهى **وقد سئل** عن رجل كتب ايماناً ثم قالت لا تجزى اقرأها قولاً  
هل تلزمه **فاجبت** بانها لا تلزمه ان كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت  
بالله فقالوا النسي والمخطي والذا هل كالعامة **واما** الاقرار بها ففي اقرار  
البنازية كتب كتاباً فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على اقسام **الاول**  
ان يكتب ولا يقول شيء وان لم يكتب اقراراً فلا تحل الشهادة بانه اقرار  
قال القاضي الشافعي ان كتب مصدراً مسوماً وعلم الشاهد حصول الشهادة  
على اقراره كالواقر كذا وان لم يقل اشهد على به فعلى هذا اذا كتب  
للفايب على وجه الرسالة اما بعد فذكر على كذا يكون اقراراً لان الكتاب  
من الغايب كالخطاب من الحاضر فيكون مكملًا والعامة على خلافه لان

الكتبة

الكتبة قد يكون للتمجيد وفي حق الاخرس يشترط ان يكون معنوياً مقصداً  
وان لم يكن الى الغايب **الثاني** كتب وقراء عند الشهود لهم ان يشهدوا به  
وان لم يقل اشهد واعلى **الثالث** ان يقرأ هذا عندهم غير فيقول الكتاب  
اشهد واعلى به **الرابع** ان يكتب عندهم ويقول اشهد واعلى بما فيه ان علواً  
بما فيه كان اقراراً والا فلا وذكر القاضي ادعى عليه مالا واخرج خطاً وقال  
انه خط المدعي عليه بهذا المال فانك ان يكون خطك فاستكتب وكان بين  
المخطئين مثلاً بته ظاهراً دالة على انهما خطا كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال  
في الصحيح لانه لا يرد على ان يقول هذا خطي وانا حررتي لكن ليس على هذا  
المال ونعم لا يجب كذا هذا الا اذا كانا رعاة والصرف والسمار النقي  
وكتبتا في القضا من الغوايد انه يعمل بدفتر البيعة والسمت رؤس  
فالخط في جملة **وفي** كتاب مكر الكفار بالاستيمان حتى لو وجد حررتي في  
دارنا فقال انا رسول الملك لم يصدر الا ان كان معه كتابه كما في سيرة الخاتمة  
فيعمل بها **واما** اعتماد الراوي على ما في كتابه والشاهد خطه والقاضي  
على علامته عند عدم التذكر فقير جائز عند الامام وجوزه ابو يوسف للراي  
والقاضي دون الشاهد وجوزه محمد للكل ان يتقن به وان لم يتذكر توسعة  
على الناس وفي الخلاصة قال شمس الاثمة الحلواني ينبغي ان يفتي بقول  
محمد وهكذا في الاجناس انتهى وفي الاجارات البنازية امر الصكا بكتابة  
الاجارة واشهدوا ولم يجر العقد لا تنقذ بخلاف صلة الاقرار والمهر انتهى  
واختلفوا فيما لو امر الزوج بكتابة الصك بطلاً قها فقبل يقع وهو اقرار به  
وقيل هو توكيل فلا يقع حتى يكتب ويه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا  
في القينة وفيما بعده وقبل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق وفي

انما اذا كان



المبتغي بالجمع من رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة  
وبه تأخذ انتهى ويجوز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة قال في فتح  
القدير من القضاة وطريق نقل المفتي في زماننا من المجتهد واحد  
امر من اما ان يكون له سند فيه اليه او يأخذه من كتاب معروف  
تداولته الابدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من النسخة  
المشهورة انتهى **ونقل الاسيوطي** عن ابي اسحق الاسفرائيني  
الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند  
الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ من قوله يجوز  
الاعتماد على اشارته فالكتابة اولى **واما** الدعوى من الكتاب والشهادة  
من نسخة في يده فقال في الخاتمة ادعى من الكتاب يسمع دعواه لانه عسى  
لا يقدر على الدعوى ولكن لا بد من الاشارة في موضعه **وفي النتيجة** سئل  
عن وكيل عن جماعة بالدعوى لاشيئ عن نسخة يقرأها بعض المؤكلمين هل  
يسمع القاضي قال اذا تلقى الوكيل من لسان المؤكل صح دعواه والا لا  
انتهى وفي نسخة ذات البرازية شهدا هذه جماعة عن النسخة وقرأها بلسانه  
وقراء غير الشاهد الثاني منها وقرأ الشاهد ايضا مع مقارنا لقراءة  
لا يصح لانه لا يتبين القاري من ان الشاهد ذكر القاضي ادعى المدعى من الكتاب  
تسمع اذا اشار الى مواضعه انتهى وفي الصبر فية شهد بالكتاب فطلب  
القاضي ان يشهدوا باللسان يجب وهذا اصطلاح القضاة وفي النتيجة  
وسئل عن ابن احمد ان الشاهد اذا كان يصف حدود المدعى حين ينظر  
في الصكر واذا لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال اذا كان ينظره  
بعقله ويحفظه عن النظر فلا تقبل فاما اذا كان يستعين به نوع الشهادة  
كقارئ

كقارئ القرآن من المصحف ولا يأس به انتهى **واما الحوالة** بالكتابة  
فذكرنا في كفالة الواقات الحسامة في فصل السفحة وفصل في القسمة  
حسنا فليدفعه من رأيه **في الدواصير** بالكتابة فقال في نسخة ذات المجتبى  
كتب صكنا بخط يده اقرارا بال او وصية ثم قال لا خير لشهد على من غير  
ان يقره وسعد ان يشهد انتهى **وفي الخاتمة** من الشهادات رجل كتب صك  
وصية وقال للشهود ان يشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علماءنا  
لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه قال بعضهم ويسعهم ان يشهدوا ويصح  
ان لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاث اما ان يقرأ  
الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين يدي الشهود ويقول  
لهم اشهدوا على بما فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما فيه  
ويقول هو اشهدوا على بما فيه وتامه فيرأى انتهى **احكام الاشارة** الاشارة  
من الاخرس معتبرة وقاية مقام العباداة في كل شئ من بيع واجارة وهبة  
ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وابراء وقرار وقصاص الالة الحدود  
ولوحد قذافي وهذا مما خالف فيه القصاص من الحدود وفي رواية ان  
القصاص من الحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتامه في الهداية وقد اقتصر  
في الهداية وغيره على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادة  
كافة التزيب **واما** يمينه في الدعوى ففي ايمان خزانة الفتاوى  
وتحليف الاخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشهر  
بنيح ولو حلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى وظاهر اقتضائه  
المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة **ولم ار**  
**الا** في نقلها صريحا وكتابة الاخرس كاشارة واختلفوا في ان عدم



القدرة على الكتابة بشرط العمل بالاشارة اولا والعمد لا وكذا ذكره في الكفر  
 بادء بالبرء اشارة الاخرى من ان تكون معروفة والام يعتبر وفي فتح  
 القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة  
 المقررة بتصويت منه لان العادة منه ذكر فكانت بيانا لما اجمله الاخرى  
 انتهى **واما** اشارة غير الاخرى فان كان معتقلا للسان ففيه اختلاف  
 والفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره  
 بالاشارة والاشارة د عليه ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف  
 وان لم يكن معتقلا للسان لم تعتبر اشارة مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام  
 والنسب والافتاء كذا في تلخيص المحبوب ويزاد اخذ من مثله الافتاء  
 بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحديث واما ان الكافر اخذ من النسب  
 لانه يحتاج فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قنعناه واخذنا  
 من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المهرم كما لو قال انت طالق هكذا  
 و اشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال انت طالق و اشار بثلاث  
 لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق **ولم ار الا ان حكم** انت هكذا مشير  
 باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الاشارة من المحرم الى الصيد  
 فقتله يجب الجلاء على المشير **وهنا فروع لم ار الا ان الاول** اشار  
 الاخرى بالقراءة وهو جنب ينبغي ان يحرم عليه اخذ من قولهم  
 ان الاخرى يجب عليه تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة **الثاني**  
 علق الطلاق بمشيئة اخرى فاشار بالمشية وينبغي الوقوع لوجود  
 الشرط **الثالث** ولو علق بمشيئة رجل ناطق فخرس فاشار بالمشية  
 وينبغي الوقوع **قاعدة** فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واحيانا  
 يقولون

في قوله لم ار الا ان حكم

يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهذلية من باب المهر  
 الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشارة اليه يتعلق العقد بالمشارة اليه  
 لان المسمى موجود في المشارة اليه ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف  
 جنسه يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشارة اليه وليس يتابع والتسمية  
 ابلغ في التعريف من حيث التاخر في الماوية والاشارة تعرف الذات الا ترى  
 ان من اشترى فصاعا انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف  
 الجنس ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا هو خضر انعقد العقد للاتحاد  
 الجنس انتهى قال الشرحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع  
 والاجارة وسائر العقود ولكن البوصيفه جعل المحرم وخل جنس المحرم  
 والعبد جنب فتعلق بالمشارة اليه فوجب مهر المثل فيما تزوجها على هذا  
 لدن من الخلل و اشار الى اخره او على هذا العبد و اشار الى حر ولو سمي حرا  
 و اشار الى حلال فله الحلال في الاصح ولو سمي في البيع نبيك و اشار الى طلاقه  
 فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي ياقوتا و اشار الى زجاج كونه  
 بيع المعدوم ولو سمي ثوبا ابرويا و اشار الى مروي اختلفوا في بطلانه  
 او فساده هكذا في الثانية في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون  
 الفص ونظير الفص الذكر والانثى من جنس ادم جنب ن بخلافهما من الحيوان  
 جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحدا والفيت الوصف وفي باب  
 الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر ولم يصح الاقتداء  
 ولو نوى الاقتداء بالامام القايمة في الحرب على ظن انه زيد فبان انه عمر وصح  
 ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ  
 فاذا شاب يصح لان الشاب ينبغي العلم ويناسب الاول انه لو ضل على

لو نوى الاقتداء بهذا الامام زيد  
 فان عمر لم يصح  
 لو نوى الاقتداء بهذا الشاب  
 فاذا هو شيخ لم يصح  
 فان اوصو شيخ لم يصح







من الولد والشار والناحية في ملكه وما كان من انزال الارض الا الكلا والحيث  
والصيد الذي باض في ارضه **الثالثة** المبيع يملكه المشتري بالايجاب والقبول  
الا اذا كان فيه خيار شرط فان كان للمبيع لا يملكه المشتري اتفاقا وان كان  
للمشتري فكذلك عند الامام خلافا لهما 2 وفي التحقيق الامم موقوف فان تم  
كان للمشتري فتكون الزوايد له من جنسه وان فسخه فهو للمبيع فالزوايد له وقرب  
منه مكر المرتك فانه يزول عنه ردا لامرأى فان لم تبين انه لم يزل وان مات  
او قتل بان انه زال من وقتها **الرابعة** الموصى له يملك الموصى به بالقبول الا في  
مسئلة قد قضاها فلا يحتاج اليه فلا يشترط ان يشبه بالربة فلا بد من القبول وشبه  
بالمرات فلا يتوقف المالك على القبض واذا وقع الياس من القبول اعتبرت  
ميراثا فلا يتوقف على القبض واذا قبلها ثم ردا على الورثة ان قبلوها انفسهم  
ملكه والام يجبر واكافه الولوالجية والملك بقبول يستند الى وقت موت  
الموصى بدليل ما في الولوالجية رجل اوصى بعبد لاسنان والموصى له غايب  
فنفقته في مال الموصى فان حضر الغايب ان قبل وجع عليه بالنفقة ان  
فعل ذلك بامر القضا وان لم يقبل فهو مكر الورثة انتهى **الخامسة** لا يملك  
الموهر الاجرة بنفس العقد وانما يملكها بالاكسفاء او بالتكهن منه او بالتجمل  
او بشرطه فلو كانت عبدا فاعتقه الموهب قبل وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذ  
عقده لعدم الملك وعلى هذا لا يملك المصاخر المنافع بالعقد لانها تحت  
بنية فتيقن وبهذا فارقت البيع فان المبيع عين موجودة فالتم يحدث  
فهو على ملك الموهب ولذا قلنا ان المصاخر لا تصح اجارته من الموهب  
**السادسة** اختلاف في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض او بالعرف  
وقايدته ما في البرازية باع المقرض من المستقرض الكثر المستقرض  
الذي

الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا للمستقرض  
وعند النان يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك ويبع المستقرض  
يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملك بنفس القرض وان كان قما لا يتعين  
كالنقدين يجوز للمقرض النقص في الكثر المستقرض بعد القبض قبل الكيل  
بخلاف البيع انتهى وليتأمل في مناسبة التعليل للحكم **السابعة** دية القتل  
ثبتت ابتداء للمقتول ثم تنقل الى ورثته فهي كسائر امواله فيقتضى من ديونه  
وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي من الى ولو اوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا  
القصاص بدل عنه فيورث كسائر امواله ولهذا لو انقلب مالا يقتضى به  
ديونه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي من باب القصاص فيما دون النفس  
وفرعت على ذلك ولم ار من فرعه لوقال اقتلني فقتله وقلنا لا قصاص  
باتفاق الروايات عن الامام فلا دية ايضه لاننا ثبتت للمقتول وهو اذن  
في قتله وهو احدى الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرناه ثم رايته في البرازية  
ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بحثا من جملتنا نقلنا ولله الحمد ولنته  
ولو جنى الموهون على وارث السيد قتل ما ربه لآن ومقتضى ثبوتها  
للمجنى عليه ابتداء ان يكون الحكم مخالفا لما اذا جنى على الراهن **الثامنة**  
في رقبته الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عما لا يملكه لا المالك وان  
لا يدخل في ملكه الموقوف عليه ولو كان معتقنا **التاسعة** اختلاف في وقت  
ملك الوارث قبل في اخر جزء من اجزاء حيوة المورث وقيل بموته وذكرناه  
مع قايده الاختلاف في الفرائض من الفوايد والدين المستغرق للثمة  
ينع مكر الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين  
لو استغرق ادين لا يملكه بارت الا اذا ابراء الميت عريم او اذاه وارثه

دية القتل ثبت للمقتول ابتداء

ولو قال اقتلني فقتله لا قصاص  
باتفاق

في جنابة الموهون على وارث السيد قتل

والدين المستقرض يبيع مكر الوارث



بشرط التبرع وقت الاداء اما لو اياه من مال نفسه مطلقا بلا شرط  
 التبرع او الرجوع يجب له دين على الميت فيتم مشغولة بدين فلا يملكها  
 فلو ترك ابنا وقتنا ودين مستغرق فاداه وارثه ثم اذن القن في  
 التجارة او كما تبذل يصح اذ لم يملكه ولا يقبض ببيع الوارث التركة المستغرقة  
 بالدين وانما يبيعه القاض والدين المستغرق يمنع جواز الصلح له  
 والقسمه فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصاحوا ما لم يقضو دينه  
 ولو فعلوا جاز ولو اقسموها ثم ظهر دين محيط او لارثت القسمه  
 وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا **ومما**  
 لو كان الدين للوارث والمال منحصر فيه فهل سقط الدين وما اخذه من  
 اولا وما اخذه دينه **قال في اخر البازية** استغراق التركة الدين  
 اذا كان هو للوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى **ثم اعلم** ان ملك الوارث  
 بطريق الخلافة عن الميت فهو قاع مقامه كانه حتى في ذمة المبيع يعيب  
 ويرد عليه ويصير معروفا بالجارية التي اشترها الميت ويصح اقباط  
 دين الميت عليه وينصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده **واما**  
 ملك الموصى له فليس خلافة عنه بل بعقد تمكك ابتداء فان عكست الاحكام  
 المذكورة في حقه كذا ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضاء للتحفة في  
 وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه ما باع الميت  
 باقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث **العاشرة** ملك المصدق  
 بالبعد فالزوايد قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع  
 الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها في شرح الكنز وقد  
 ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض  
 مطلقا

مطلقا وبعده بقضاء او رضا وقائده في الزوايد **الحادية عشر** يستقر  
 الملك يستقر في البيع الخالي عن الخيار بالقبض ويستقر في الصداق بالدخول  
 او الخلوة او الموت او وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما اوضحناه في الشرح  
 والاخير من زيادات اخذنا من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الاتي من  
 انفسا حبه بالهلاك وفي الصداق الا من من تشطيره بالطلاق وسقوطه  
 بالردة وقبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض  
 لانه لو لم ينفسخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون  
 بعدل ومما مستقرة الا دين التلم لقبول الفسخ بالانقطاع بخلاف من  
 المبيع فان لا يقبل بالانقطاع لجواز الاعتياض عنه **واما** الملك في المعصوب  
 والتملك فاستند عندنا الى وقت الغصب والاستملاك فاذا غيب المعصوب  
 وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب وفائده تملك الاكتاب وجوب  
 الكفن ونفوذ البيع ولا يكون الولد والتحقق عندنا ان المكرتبت للغاصب  
 شرط للقضاء بالقيمة لا حكما ثابته بالغصب مقصودا ولذا لا يملك الولد بخلاف  
 الزوايد المتصلة كذا في الكشف من باب النهي وفي الهداية من النفقة لو انفق  
 المودع على ابوي المودع بلا اذنه واذن القاض ضمنا ثم اذا ضمن لم يرجع  
 عليها لانه لما ضمن ملكه بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالقياس  
 استند ملكه الى وقت التعدي فبين ان تبرع بملكه فصار ملكا اذا قضى  
 دين المودع بها انتهى وفي شرح الزايدات لقاض خان من اول كتاب الغصب  
 الاصل الا قول ان زوال المعصوب عن ملك المالك عند اداء الضمان عندنا  
 يستند الى وقت الغصب في حق المالك والغاصب وفي حق غيره لا يقتصر  
 على التضييق الا اذا تعلقت بالاستناد حكم شرعي يمنع من ان يجعل الزوال



مقصود على الحال فيثبت يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك  
والغاصب يستند لا يكون الغصب سبب للملك وضعا حتى يستند في حق الكل  
بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره  
الا اذا اتصل بالسناد حكم شرعي لان حكم الشرع يظهر في حق الكل فيظهر  
الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل **مسألة** الغاصب اذا  
ادعى العين ثم سكنت عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب فلا رجوع بعد المودع  
لانه ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية فاودعها  
فأبقت فضمنه المالك فيمتلئ ملكها الغاصب فلو اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها  
المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت محرمة فامتنع الغاصب عتقت عليه لانه المودع  
اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله  
الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو وكيل الشراء  
ولو اختار المودع بعد تضمينه اخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب  
لم يكن له ذلك وان سكنت في يده بعد العود من الاياق كانت امانة ولها  
الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عنها والمودع جبراء الغاصب  
حتى يعطيه ما ضمنه للمالك فان سكنت بعد الحبس سكنت بالقيمة وان ذهبت  
غيرها بعد الحبس لم يضمنها كوكيل بالشراء لان الفايته وصف وهو لا يقابل  
شيء ولكن يتخير الغاصب ان شاء اخذها واذي جميع القيمة وان شاء  
تركها كوكيل بالشراء ولو كان الغاصب اجرها او رهنا فهو له  
والوديعة سواء وان اعارها او وهبها فان ضمن الغاصب كانت  
الملك له وان ضمن المستعير او الموهوب له كان الملك لهما لانهما  
لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان اقرار الضمان عليهما فكان

المالك

المالك لهما ولو كان مكانهما مشترقا ضمن سلبت الجارية له وكذا غاصب  
الغاصب اذا ضمن ملكا لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرمة  
وان ضمن الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت اجنبية فللأول  
الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملكه الاول وكذا لو ابرأه  
المالك بعد التضمين او وهدأه كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول  
ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للأول فان قال اناه  
استلم الثاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين ولا يحجز  
تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني وتام التفيعات  
فيه **الثانية عشر** المالك اما للعين والمنفعة معا وهو الغاصب وللعين  
فقط او للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابدارقية للوارث وليس له  
شيء من منافع ومنفعة الموصى له فاذا مات الموصى عادت المنفعة الى  
المالك والولد والفقة والكسب للمالك وليس للموصى له الاجارة ولا اخرج  
من البلد الموصى الا ان يكون اهله في غيرها ويخرج العبد من التلث ولا  
يكسر استخدام الا في وطنه وعند اهله ويصح الصلح مع الموصى له على شيء  
وتبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد  
فالقضاء على المخدوم فان مات رجع ورثته بالقضاء على صاحب الرقبة  
اي بيع العبد وابي المحرم القضاء فداء المالك او دفعه بطلت  
الوصية وارثن الجناية عليه للمالك كالموهوب له وكسبه ان لم تنقص  
الخدمة فان نقصتها اشترى بالارثن خادما ان بلغ والا يبيع الاول  
وضم الى الارثن واشترى به خادما ولا قصاص على قائده عما لم يتحكما  
على قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته يشتري بها اخر ولو اعتقه المالك



نفذ ومن قيمته يشتري بها خادم هكذا وصا بالمحيط **واما** نفقة  
 فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقة على المالك وان بلغها فعلى الموصي  
 الا ان يمرض مرضا يمنع من الخدمة فمن على المالك فان تظاول المرض باعه  
 القاض ان راي واشترى بخدمته يقوم مقامه كذا نفقات المحيط **واما**  
 صدقة قطره فعلى المالك كما في الظهيرة وما في الزيلعي من انه لا تجب  
 صدقة قطره فسبق قلم كما في فتح القدير ويمكن حمدا على ان المراد لا تجب  
 على الموصي بل بخلاف نفقته **واما** يبعه من غير الموصي فلا يجوز الا بغيره  
 فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالترخي ذكره في السراج الوهيج  
 من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشتري به عبدا ينتقل  
 حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدل ذكره  
 قاض خان من الوقف وكالمذبح اذا قتل خطأ يشتري ببقية عبدا ويكون  
 مدبر امره غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنائيات **ولم ارجع كتابه** من المالك  
 وينبغي ان تكون كاعتكافه لا يصح الا بالتراضي وحكم اعتكافه في الكفارة  
 وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم وطئ المالك وينبغي  
 ان لا يحل له لانه تابع لمالك الرقبة وقبده النفا فبعت بان يكون من لا يحل  
 والا فلا **الثالثة عشر** ملك الرقبة والصدقة بالقبض ويستقر المالك  
 في الرقبة بوجود مانع من الرجوع من مبيعة معلومة في الفقه وفي الصدقة  
 بما ذكرناه في اصل المالك **الرابعة** يملك العقار للشفيع بالاخذ بالتراض  
 او قضاء القاض فيقبله المالك فلا تورث عنه لومات وتبطل اذا  
 باع ما يشفع به **تنبيه** قد علمت ان الموصي وان ملك المنفعة لا يوجب  
 وينبغي ان لا اعارة **واما** المستأجر فيؤجر ويغيره ما لا يحتلف باقتلاف  
 المستعمل

**مسألة** في ان نفقة العبد ان كان صغيرا  
 لم يقدر الخدمة

**مسألة** في ان صدقة القطر  
 على المالك

**مسألة** يبيع العبد من غير  
 الموصي لا يجوز الا بغيره

**مسألة** في ان وطئ المالك المكاتب  
 ان لا يحل

المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يوجر ويغيره والثا فبعت جعلوا الذكر  
 اصلا و هو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع  
 ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصي له بالمنفعة ما لا كالا  
 انتفاع فقط وهذا يخرج على قول اكثر من ان العارية اباة المنافع  
 لا تملكها والمذنب عندنا انما تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك  
 المنافع وانما لا يملك المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك  
 ان يملكها بعوض ولانه لو ملك الاجارة لملك اكثر مما ملك فانه ملك المنفعة  
 بلا عوض فيملكها نظيره ما ملك ولانه لو ملكه لزم احد الامرين الغير الجائز  
 لزوم العارية او عدم لزوم الاجارة وبان التعليان يشهدان الموقوف  
 عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك الموقوف عليه السكنى المنفعة  
 كالمستعير وقيل انما انتج له الانتفاع وبضعيف بان له الاعارة وتامة في  
 فتح القدير من الوقف **واما اجارة المقطع** ما اقطع الامام فافتي العلماء  
 قاسم بصحة ما قال ولا اثر لجواز اخراج الامام له في اثنا المدة كالا اثر لجواز  
 الموت المؤجرة اثنا المدة ولا يكون ملك منفعة لانه مقابلة مال فهو نظير المستأجر  
 لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد له لانه نظير المستعير لما  
 قلنا واذا مات المورث واخرج الامام الارض عن المقطع تنفسه الاجارة  
 لانتقال المالك الى غير المورث كالو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة  
 الاقطاع وهي اجارة المسأجر واجارة العبد الذي صول على خدمته مدة  
 معلومة واجارة الموقوف في الغلة واجارة العبد واجارة العبد المأذون  
 ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة ام الولد التي وقد  
 اتفت فيه رسالة في الاقطاعات واخرى سميتها التحفة المرضية في الاراضي

**مسألة** في ان المورث اذا مات واخرج  
 الامام الارض عن المقطع تنفسه  
 الاجارة



المصرية وفيما افتي به العلامة قاسم التبرج بان للامام ان يخرج الاقطاع  
 عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا اقطعه ارضا عامرة من بيت  
 المال اما اذا اقطعه مواتا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مالكا للربة  
 كما ذكره ابو يوسف في كتاب **الخراج القول في الدين** وعرفه في الحادي  
 القدسي بانه عبارة عن مال حكى يحدث في الذمة ببيع او استهلاك او غيرها  
 وايضا انه واستيفاءه لا يكون الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة  
**مثال** اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له وحدته  
 بالبراءة في ذمته عشرة دراهم ملكا للبايع فاذا دفع المشتري عشرة الى  
 البايع وجب مثله في ذمة البايع دينارا وقد وجب للبايع على المشتري  
 عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البايع مثله بدلا عن المدفوعة  
 اليه فالنقيا قصص انتهى ونشر على ان طريق ايفاءه انما هو المقاصة  
 انه لو ابراه عنه بعد قضاء ثمنه ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه  
 في المداينات من قسم الفوائد واختص الدين باحكام **منها** جواز الكفالة  
 اذا كان ديننا صحيحا وهو ما لا يسقط الا بالاداء او الابرأ ولا يجوز بدل الكتابة  
 لانه يسقط بدونهما بالتعجيل **ومنها** جواز الرهن به فلا يجوز الكفالة و  
 الرهن بالاعيان الامانة والمضونة بغيرها كالمبيع **واما** المضمون بغيرها  
 كالمغضوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العدو والمبيع فاسد  
 او المقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقة بالدين  
 قال الاسوطي معزيا الى السكي في تكملة شرح المذهب **فخرج** حدث في الغهار  
 القريبة وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الا برهن او لا يخرج  
 من مكان تجسيرا الا برهن او لا يخرج اصلا والذي اقول في هذا ان الرهن

لا يصح

لا يصح بها لانها غير مضونة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل  
 الاخذ لان كان من اهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها يد امانة  
 فشر احذر الرهن عليها فاسد وان اعطاه كان رهن فاسدا ويكون في ذمته  
 الكتب امانة لان فاسد العقود في النسيان كصححها والرهن امانة هذا  
 اذا اريد الرهن الشرع وان اريد مدلول لغة وان يكون تذكيرة فيصح  
 الشرط لانه غرض صحيح واذا لم يجعل مراد الوقف فيحتمل ان يقال بالبطالان  
 في الشرط المذكور هذا على المعنى الشرع ويحتمل ان يقال بالصحة على  
 اللغوي وهو الاقرب تصحيحا للكلام ما لم يكن وحيد لا يجوز اخراجه  
 بدونه وان قلنا بطلانه لم يجز اخراجه به لتعذر دونه اما لانه  
 خلا في شرط الواقف واما الفساد الاستثناء فكانت قال لا يخرج مطلق ولو  
 ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجه مظنة ضيقه بل يجب على من  
 الواقف ان يكتن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الا  
 وقا في يقول لا يخرج الا بتذكره وهذا لا بأس به ولا وجه لبطلانه وهو كما  
 حملنا عليه قوله الا برهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان  
 يجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان يضع في خزانة الوقف  
 ما يتذكر هو به اعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطابته فينبغي ان يصح  
 هذا متى اخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يتنوع ولا نقول بان  
 تلك التذكيرة تبقى رهن بل ان يأخذها فاذا اخذها طلبة الخازن  
 برد الكتب ويجب عليه ان يرده ايضا بغير طلب ولا بعد ان يحمل قول  
 الواقف الا برهن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا  
 لفظ على الصحة ما لم يكن وحيد لا يجوز اخراجه بالشرط المذكور فيصح

قال



بغيره كمن لا تثبت له احكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب  
الموقوف اذا تلف بغير تفريط ولو تلف بتفريط ضمنه ولكن لا يتعين  
ذلك المهرين لو فاته ولا يمنع علمه حب التمسك في فيه انتهى وقول  
اصحابنا لا يصح الرهن بالامانات يشاعل للكتب الموقوفة والرهن به  
بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب بشئ بخلاف الرهن الفاسد فانه  
مضمون كالصحيح **واما** وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي  
فغير بعيد **ومما** صحة البراء عنه فلا يصح البراء عن الاعيان والابراء  
عن دعوات صحيح فلو قال ابراءكم عن دعوى هذا العين صح البراء  
فلا تتبع دعواه بعده وقال برئت من هذا الدار او من دعوى هذه  
لم تتبع دعواه وبنيت ولو قال ابراءكم عننا او عن خصوصي فهو باطل  
وله ان يخاصم وانما ابراءه عن ضمانه كذا في النهاية في الصلح **وفي كافي**  
الحكم من الاقرار لاحق قبله ببراء من العين والدين والكفالة  
والاجارة والحد والقصاص انتهى وبه علم انه ببراء من الاعيان  
في البراء العام لكن في مدانيات القنية افترق الزوجان وبراء كل  
واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذره في ارضه او  
اعيان قائمة فاحصا والاعيان القائمة لا تدخل في البراء عن جميع  
الدعاوى انتهى ويدخل في البراء العام الشفعة فهو موقوفها فحقه  
لاديانته ان لم يقصد ها كما في الوالوجية وفي الخانية البراء عن العين  
المقصوبة ابراء عن خزانة وتفسير امانة في يد الغاصب وقال زفر  
لا يصح البراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح البراء  
وبرى من قيمة ما انتهى فقوله البراء عن الاعيان باطل معناه انما  
لا يكون

من قال لاحق قبله ببراء من  
العين والدين والكفالة  
والاجارة والحد  
والقصاص

**ملاحظة** ان الحصاد والا  
عن القائمة لا تدخل في البراء  
عن جميع الدعاوى

لا يكون ملكا بالابراء والا فالابراء عنها بسقوط الضمان صحيح او يحل  
على الامانة **الثالث قبول الاجل** فلا يصح تأجيل الاعيان لان الاجل  
شرح وفقا للتخصيل والعين حاصلة **فوايد** **اولي** ليس في الشرع  
دين لا يكون الا حالا الاراس مال التمسك وبذل الصرف والقرض والنحن  
بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفيع العقار كما كتبنا في شرح  
الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون  
المؤجل الا الدية والمسلم فيه **واما** بدل الكتاب فيصح عندنا حالا ونحوها  
**الثانية** ما في الذمة لا يتعين الا قبض ولذا لو كان لهما دين بسبب واحد  
فقبض احدهما نصيبه فان لشريكه ان يشاركه ويصح تفريع على ان ما في الذمة  
لا يصح قسمته **الثالثة** الاجل لا يحل قبل وقته الا بموت المدين ولو حكما  
بالتحاق مرتد بدار الحرب ولا يحل بموت الدين **واما** الحرية اذا استقر  
ولدين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقا لا بسقوط الاجل فقط  
كما قال الشافعي رحمه الله **واما الجنون** ففقط ابركلامهم انه لا يوجب الحلول  
لا مكان التخصيل بوتي **الرابعة** الحال يقبل التأجيل الا ما قدمناه والجل  
في لزوم القرض بغيان حكم المالكى يلزمه بعدما ثبت عنده اصل الدين  
وان يحل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة او سنتين يصح ويكون  
الحال على المحتال عليه الى ذكر الوقت وعند الشافعية الحال لا يقبل بعد الزم  
الا اذا نذر ان لا يطالب به الا بعد شهر او اوصى بذلك بشرط التأجيل صح  
القبول والا فلا والحال حال بشرطه ايضا ان لا يكون مجرورا لاجل له منه حصة  
فلا يصح التأجيل الى مهلة الرجوع ومجى الخطر ويصح الى الحصاد والدياس وان  
كان البيع لا يجوز بشئ مؤجل اليهما كذا في القنية **تنبيه** قال الدين للمدين

**ملاحظة** في ان ليس في الشرع دين لا يكون  
الا حالا الاراس المسلم

**ملاحظة** وان الاجل لا يحل قبل وقته



اذ سب واعطى كل شهر فلسين بشا جيل لانه امر باعطائهما **الحكم الرابع**  
 لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلط على قبضه فيكون وكيلًا قابضًا  
 للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزل عن التسليط قبل القبض وفي  
 وكالة الواقعات المحتامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لى على فلان  
 فا قبض منه قبض مكانه دنا نير جاز لانه صار الحق للموكل فلك  
 الاستبدال انتهى وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط **وفي هنية**  
 الحفي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنيت الزكاة وامر  
 بقبضه فقبضه اجزاه ومنه بية البرازية وسب له ديناه على رجل وامره  
 بقبضه جاز استحسانا وان لم يامر به لا يبيع الدين لا يجوز ولو باعه  
 من المديون او وهبه جاز والبنت لو وهبت مهرها من ابها ولا بنها الصغير  
 من هذا الزوج ان امرت بالقبض صحته والا لانه هبة الدين من غير من عليه  
 الدين انتهى وفي صديقات القيمة قضى دين غيره ليكون له ما على المطلوب  
 فرضى جاز ثم رقمه لاضر بخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر الثمن  
 من ماله ففعله عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القبض على هذا قاسدا  
 او يرجع البائع على الامر باعطائه وكان الثمن على حاله على المشتري  
 انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي لى على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارا به  
 انتهى **وخرج** عن تملكك الدين لغير من هو عليه الحوالة فانما كذا كذا مع صحته  
 كما اشار اليه الزيلعي منها **وخرج ايضا** الوصية به لغير من هو عليه فانما  
 جائزة كما في وصايا البرازية فالمستثنى ثلاث و فرع الامام الاعظم  
 روى على عدم صحة تملكه من غير من عليه انه لو وكله بشراء عبد با عليه  
 ولم يبين البيع والبائع لم يصح التوكيل وصحة ان يعتن احداهما وجعلوا

انه

انه لو وكل مدبونه بان يتصدق بما عليه فان يصح مطلقا ولو وكل المستحجر  
 بان يعمر العين من الاجرة صح وقد اوضحناه في وكالة البحر **الحامس**  
 لا يجب الزكاة فيه اذا كان المديون جاهدا وتولد بنيت عليه فلو كان على مقر  
 وجبت الا اذا كان مفلسا فاذا قبض اربعين درهما ما اصله بد تجارة  
 وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكثر انواع المديون **ما ينبغي**  
**الدين وجوبه وما لا يمنع الاقل** الماء في الطرارة يمنع الدين وجوب  
 شرائه لقول الزيلعي في اخر باب اليتيم والمراد بالثمن الفاضل عن حاجة  
**الثاني** السترة كذا فيما ينبغي ولم اره **الثالث** الزكاة والمراد به فيها  
 ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين النذر والكفارة ودين الزكاة  
 مانع **الرابع** الكفارة واختلفت في منع وجوبها والصحيح انه يمنع بالمالك  
 في شرعنا على المنار من بحث الامر **الحامس** صدقة الفطر وانفقوا على منع  
 وجوبها **تنبيه** دين العبد لا يمنع وجوب صدقة فطره وينع وجوب  
 زكوة لو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذكر المحل **السادس** الحج يمنع اتفاقا  
**السابع** نفقة القريب وينبغي ان يمنع لان الفتوى على عدم وجوبها  
 الا بمك نصاب حرمان الصدقة **الثامن** ضمان سرية الاعتاق ولا يمنع  
 لان الدين لا يمنع ديننا اخر **التاسع** الدية لا يمنع وجوبها **العاشر**  
 الهنجة يمنعها كصدقة الفطر **تتمت** قد قلنا انه لا يمنع ملك الوارث للتركة  
 ان لم يكن مستغرقا وينع ان كان مستغرقا وينع نفاذ الوصية والتبرع  
 من المريض ويبع اخذ الزكاة والدفع الى المديون افضل **ما ينبغي في**  
 ذمة المعسر وما لا ينبغي اذا ملك المال في الزكاة بعد وجوبها لا ينبغي  
 في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه



وصدقة الفطر لا يسقط بعد وجوبها بذلك المال وكذا الحج بخلاف ما  
 اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم ايسر بعده فانها لا يجبان وما يخبر فيه  
 بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير فبناء الصيد وفدية  
 الخلق واللباس والتطيب لعذر وكفارة اليمين وما يكون الصوم مسرفا  
 باعتبار كلفه كفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم  
 التمتع والقران فيفرق فيه بينهما فالاعتبار لا عساره وقت تكفيره  
 بالصوم وكذا يفرق في فدية الشيخ الفاني ولا وجوب على الفقير فاذا  
 ايسر لا يلزمه الاخراج **ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه** اما حقوق الله  
 تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فتسقط بالموت وانما الكلام في حقوق  
 العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام والاقدم المتعلق بالعين على  
 ما يتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق الله تعالى قدمت  
 الغرايض وان اخرها كالج والركوة والكفارات وان شئت في القوة  
 بدئ بما بدأ به واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا العلق  
 والمحابة ولا يعتبر بالتقديم والتأخير ما لم ينقض عليه وتامة في وصايا  
 الزيل **تذنيب فيما يقدم عند الاجتماع في غير الديون** ثلاثة في  
 السفر جنب وهايض وميت وغنه ما يكفي لاحد فان كان الماء ملكا للاحد  
 فهو اول به وان كان لهم جميعا لا يصر في لاحد ويجوز التيمم للكل وان كان  
 الماء حاكنا الجنب اول به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل  
 يصلح اما المرأة فيغسل الجنب وتيمم المرأة يتيمم الميت  
 ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اول به لان له حق تملكه من  
 الابن ولو وسب لهم قدر ما يكفي لاحد قالوا الرجل اول به لان الميت  
 ليس

باعتباره

الكل في حق الله تعالى  
 في حق الله تعالى  
 في حق الله تعالى

ليس من اهل القبول الهبة والمرأة لا تصح لامانة الرجل **قال** مولانا وهذا  
 الجواب انما يستقيم على قول من يقول بان بيت المشايخ فيما يحتمل النفس  
 لا تفيد المكروه ان الفصل به القبط كذا في فتاوى قاضيان وصادره من  
 قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنب فانه القران  
 وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا اوصى به لا خروج الناس ولا يكفي  
 الا لاحدهم **واقام** من به نجاسة وهو محدث وجد ماء يكفي لاحدهما فانه  
 يجس صر الى النجاسة كما في فتح القدير من الانجاس وعلى هذا لو كان مع  
 الثلاثة ذون نجاسة يقدم عليهم ولم اره اجتمع جنازة وسنة وسنة وقبلة  
 قدمت الجنازة **واقام** اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اره  
 وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا كسوف لان يخشى فواته  
 بالاجتماع ولو اجتمع عيد او كسوف وجنازة وينبغي تقديم الجنازة  
 وكذا لو اجتمعت مع جمعة وفرض ولم يخف خروج وقت وينبغي ايضا تقديم  
 الحسوف على الوتر والتراويح **واما** الحدود اذا اجتمعت ففي المحيط  
 واذا اجتمع حدان وقد عد ذرء احدهما ذرئ وان كانت من اجناس  
 مختلفة بان اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب والقذف والفقه يدرئ  
 بالفقه فاذا برء حد القذف واذا برء ان شاء بقاء بالقطع وان شاء  
 بدئ بحد الزنا وحد الشرب اخرها لثبوتها بالاجتراد من الصيانة وان  
 كان محققا يبداء بالفقه ثم بحد القذف ثم بالرحم ويلغى غير المتراعى  
 ولو اجتمع التعزير والحدود قدم التعزير على الحدود والاستبراء  
 كتمحضه حقا للعبد كذا في الظاهرة **ولم ار** الا ما اذا اجتمع قتل النفس  
 والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعا لحق العبد وما اذا

اجتماع من نجاسة ومحدث  
 وجد ماء يكفي لاحدهما  
 في اجتماع كسوف وجمعة او فرض وقت



اجتمع قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم لانه يحصل مقصودهما بخلاف  
 ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم واذا قدم قتل القصاص وهو القتل  
 بالسيف حصل مقصود القصاص والردة وان فات الرجم **فمن** يقرب  
 من هذه المسائل مسائل اجتماع الفضيلة والقبيلة **فمن** الصلوة اول  
 الوقت بالتييم وآخره بالوضوء فعند تأييد استحب التأخير ان طهر من وجود  
 الماء آخره والا فالقديم افضل ولم ار لصاحبنا انه يتييم في اوله ويصلي  
 فاذا وجد آخره توضع وصلى ثانيا ولا يبعد القول بافضلية وقال الشافعي  
 فعية انه الزاوية في تحصيل الفضيلة **ومن** لو صلى منفرا صلى في الوقت المستحب  
 وان اخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير **ومن** لو كان اسبغ الوضوء  
 بقوة الجماعة واقتصر على مرة ادركها فينبغي تفضيل تقديم الاقتصار  
 لادراكها **ومن** غسل الرجلين افضل من المسح على الخفين لمن يرى جوارحه  
 والافواه افضل وكذا الحضرة من لا يراه **ومن** التعوض من الخوض افضل  
 من النهي بحضرة من لا يراه والا لا **ومن** لو خاف في فوت الركعة لو مشى الى  
 الصف ففي التيمم الافضل ادراك في الركوع **وقول الشوكاني** في شرح  
 المذهب لم ارفعه لصاحبنا ولا غيره شيئا فتصور **ومن** لو كانت بحيث  
 لو صلى في بيته صلى قايما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه ففي الخلاصة يخرج  
 الى المسجد ويصلي قاعدا **ومن** لو كان لو صلى قاعدا قدر على سنة القراءة  
 وان صلى قائما لا تعد وقراءها **ومن** لو ضاق الوقت عن سنن الطهارة  
 او الصلوة تركها وجوبا ولو ضاق الوقت المستحب عن استعاب السنن  
 وينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلوة في المستحب **ومن** بتقديم الدين  
 المقر به في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقر به في المرض  
**ومن** باب

سبحانه  
 سبحان الله  
 سبحان الله  
 سبحان الله

**ومن** باب الامامة يقدم العلم ثم الاقرب ثم الاوسع ثم الاسبق ثم الاصح  
 وجها ثم الحسن خلفا ثم الاصل من روجه ثم من رجاه ثم الانظف فوبان ثم القيم  
 على المسافر ثم الحر الاصل على المعتق ثم المتيمم عن الحدث على المتيمم عن الجنابة  
 ونحوه في الشرح **ويقرب** من هذه المسائل بعض خصائص الكفاية يقابل البعض  
 فالعلم الجلي كقول العربيه ولو شريفه وعلم يقابل نسبها وكذا شرفه **فمن**  
 لا يقدم احد في التراجيح على الحقوق الا بمرجح ومنه التيقن كالاذحام  
 في الدعوي والافتاء والدرس فان استوفى في المجيء اقرع بينهم انتهى **القول**  
**في ثمن المثل واجرة المثل ومهر المثل وتوايعها** اما ثمن المثل فذكره  
 في مواضع منها باب التيمم قال في الكفر ولو لم يعطه الابن المثل ولم يمتنع  
 لا يتييم ولا يتييم وفسره في العناية بمثل القيمة في اقرب موضع يعرف فيه  
 الماء او بغين يسير وفسره الزيلعي بالقيمة في ذكر المكان لكن لم يبين  
 انه في وقت عزته او في اغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار  
 للقيمة حال التقويم ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة الى  
 رفق وصدق الهلاك وربما تصل الشربة الى دناءة فيجب شرها  
 على القادر باضعاف قيمتها احياء لنفس **ومن** باب الحج فثمن المثل  
 للزاد والماء القدر اللائق به وكذا الرحلة كما في فتح القدير **ومن**  
 على قول آخر اذا اختلف المتبايعان تخالفا وتفاخرا وكان المبيع حائلا  
 فان البيع يفسخ على قيمته الزائدة وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض  
 او اقلهما قال **ومن** اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده  
 كيف يرجع به قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقيم صحيحا  
 لا عيب به ويقوم به العيب فان كان ذكر العيب ينقص عشر القيمة كان

في تقديم الامامة ثم الاقرب ثم الاوسع ثم الاسبق ثم الاصح  
 في تقديم الامامة ثم الاقرب ثم الاوسع ثم الاسبق ثم الاصح  
 في ان العالم العجيب كقول العربيه



حصه النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها يوم البيع او يوم  
 القبض وكذا لم يذكره الزيلعي وابن الرمام وينبغي اعتبارها يوم البيع  
**ومنها** المقبوض على سوم الشراء المضمون بتسمية الثمن اذا كان قيمته  
 بالاعتبار لقيمته يوم القبض او يوم التلف قال **ومنها** المعضوب القسيط  
 اذا هلك فالاعتبار قيمته يوم غصب اتفاقا **ومنها** المعضوب المثلث اذا انقطع  
 قال ابو حنيفة ربه تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال ابو يوسف يوم الغصب  
 وقال محمد ربه يوم الانقطاع **ومنها** المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم  
 التلف ولا خلاف فيه **ومنها** المقبوض بفقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض  
 لانه دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لانه لم يتقرر عليه  
 ذكر الزيلعي في البيع الفاسد **ومنها** العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة  
**ومنها** العبد اذا جنى فاعتقه السيد غير عالم بها وقلنا يضمن الاقل من قيمته  
 ومن ارشده اهل المعتمد يوم الجنابة او قيمته يوم اعتاقه **ومنها** الرهن اذا  
 هلك بالاقل من قيمته ومن الدين فالاعتبار قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده  
 يد امانه فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذا مات  
 كما ذكره الزيلعي **ومنها** لو اخذ من الارز والعدس وما الشبه ذكر وقد  
 كان دفع اليه دينارا مثلا لينفق عليه ثم اختصما بعد ذكره في قيمته المتأخوذ  
 هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في **البيضة** يعتبر يوم  
 الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذ منه على انه يدفع اليه  
 ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن  
 انتهى **ومنها** ضمان عتق العبد المشترك اذا اعتقه احدها وكان موسرا  
 واختار الساكن تضيئه فالاعتبار القيمة يوم الاعتاق كما اعتبره هالهم

سواء كان في يده  
 بغيره يوم الاخذ او يوم الاعتاق

اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي **ومنها** قيمة ولد المغرور الحر في  
 الخطا تعتبر قيمته يوم الخصومة واقصر عليه وحكاه في الزاية ثم حكى عن  
 الاسيحي ان يعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم  
 الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يفرق  
 عنه ولهذا ذكر الزيلعي ان لا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء  
 ولم ارمي اعتبار يوم وضعه **ومنها** ضمان جنين الامه قالوا لو كان ذكر واجب  
 على الضارب نصف عشرة قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا في الكنز وفي  
 الخانية وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع **ومنها**  
 قيمة الفيد المتلف في الحرب او الاحرام ففي الكنز في النفي بتقويم عدلين في مقتل  
 لو اقرب موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيها يوم قتله في المتلف **ومنها**  
 قيمة اللقطة اذا تصدق بها او انتفع بها بعد التعريف ولم يجز ما ذكرنا فالاعتبار قيمتها  
 يوم التصديق لقولهم ان سبب الضمان تصرفه مال غيره بغير اذنه ولم اره  
 صريحا **ومنها** قيمته جارية الابن اذا احبها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم  
 ان لا اعتبار لقيمتها قبيل العلوق لقولهم ان الملك يثبت سره لا يثبت عندنا  
 لاحكام **ومنها** قيمة الصداق اذا انصفت بالطلاق قبل المسيس وكان هالكا ولم اره  
 صريحا وينبغي ان يعتبر يوم القضاء به او الفراغ لما قد مر انه لا يعود الى  
 ملك الزوج النصف الا باصدها اذا كان بعد القبض فلهذه تسعة عشر  
 موضعا فاعتبر **الكلام في اجرة المثل** يجب في مواضع **احد** الاجارة في مهور  
**ومنها** الفاسدة **ومنها** لو قال له المأجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها البيع  
 والا فليكر كل شهر كذا وقيل يجب المسمى **ومنها** لو قال مشتري العبد  
 للاجير اعطى كذا كنت ولم يعلم بالاجر بخلاف ما اذا علم فانه يجب **ومنها** لو عمل له



شيء ولم يستأجره وكان الصانع معروفاً ابتلاء الصنعة وجب أجر المثل على قول محمد وبه يفتى **وهنا** في غضب النافع إذا كان المعصوب مالاً يميناً أو وقفاً أو معدة للاستغلال على المفتي به **وليس هنا** ما إذا ظالم المأجر إلى شرط بأن حل أكثر من المشروط فإنه لا يجب أجر ما زاد لأن الضمان والأجر لا يجتمعان **وهنا** إذا فسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل أجر مثله **وهنا** إذا انقضت مدة الإجازة وفي الأرض زرع فإنه يترك باجر المثل إلى أن يستحصد **وهنا** إذا فسدت المضاربة فللعامل أجر مثله إلا أنه مثله الأمثلة ذكرناها في النقود **وهنا** عامل الزكاة يستحق أجره مثل علمه بقدر ما يفيد ويكفي له اعوانه وفائدة أن الماء خوذ أجره أنه لو لم يعمل بأن حمل أرباب الأموال أموالهم إلى الامام فلا أجر له **وهنا** الذي ظفر على الوقف إذا لم يشترط له الواقف فلا أجر مثل علمه حتى لو كان الوقف طامحاً يستغنى الموقوف عنهم فلا أجر له فيما كاتبة الخيرية وهذا إذا عيّن القاضي له أجره فإن لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له كذا في القنية ثم ذكر بعده أنه يستحق وإن لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له أجر النظر والعناء لو عمل مع العبد انتهى **وهنا** الوصي إذا نصبه القاضي وعيّن له أجره بقدر أجره مثله جاز **واقفاً** وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما في القنية **وهنا** القسام لو لم يستأجر بعين فإنه يستحق أجر المثل **وهنا** يستحق القاضي على كسبه المحاضر والسجلات أجره مثله **تنبيهات** الأولى قولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الإجازة يترك باجر المثل معناه بالقضاء أو الرضا، والثاني فلا أجر كما في القنية **الثاني** إذا وجب أجر المثل وكان هناء مسمى في عقد فاسد فإن كان معلوماً لا يزداد عليه وينقص منه وإن كان مجهولاً وجب بالغائب بلغة **الثالث** يجب أجر المثل

اجر المثل من جنس الدراهم والديناير **الرابع** اذا وجب اجر المثل وكان متقا وتامهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احد عشر وجب احد عشر بخلاف التقويم لو اختلفت المقومون في مستهلك فشهد اثنان ان قيمة عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب السرقة **الخامس** اجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السبب حراما والكل من الغيبة وقد ناهى عن زيادة اجرة المثل في الفوائد **الكلام في مهر المثل** الاصل في اعتباره حديث برد بن بزة واشفق وبيتنا في شرح الكنته ما هو وبين يعتبره وانما الكلام في هذه المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم التسمية او تسمية ما لا يصح مهر كالخمر والخنزير والحر والقرآن وخدمه وزوج حر ونكاح اخرى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط الدخول في النكاح والموت واما اذا طلقها قبله فالمنفعة ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطئ بشبهة ان لم يقدر المكرسا بقا كما في امه ابنة اذا احبها فلا مهر عليه **ما يتعدد فيه المهر** يتعدد الوطئ وما لا يتعدد اما في النكاح الصحيح فجعله ابو حنيفة رحمه منقسما على عدد الوطئات بقدرها ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الاب جارية ابنة اذا لم تحبل وكذا بوطئ السيد مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطئ الابن جارية ابية او الزوج جارية امه وافتي والد الصدر الشفيع بالمتعدد في الجارية المشتركة وتامه في شرحنا على الكنته

قوله الفخاراء وروان بزوجه  
كل من الزوجين بقية او اخته لآخر  
بنيطان بزوجه الاخر بنيت او اخته  
قانه صحيح عندنا وكل من ماهر  
القتل والماستى لان النفور  
هو ارفع والا فلا فكانها بهذا  
النظر نفرا غير اخلاي البضع  
عنه وجب مهر مثل انبساطه  
من در الفخر







ويستثنى من حرمة حروجهما الا باحدهما هجرته من دار الحرب الى دار  
الاسلام ومن احكامه منع الولد منه الا برضاء ابويه الا في الحج اذا استغنيا  
عنه وتحريمه على المديون الا باذن الدائنين الا اذا كان مؤجلا ويختص  
ركوب البحر باحكام **منها** سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريم السفر منه  
وضمان المودع اذا سافر في البحر وكذا الوصي ويستويان في بقية الا  
حكام **منها** فيما اذا غزا في البحر ومع فرس فانه يستحق سهم الفارس  
كافة الثانية **القول في احكام الحرم** لا يدخله احد الا محرما وبكره المجاورة  
به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجة كالتجانب ويحرم التعرض لصدقه  
ويجب الجزاء بقتله ويحرم قطع شجره وعلى حفيثه الا اذا خربس  
العقل لدخوله وتصف عفو فيه الصلوات وصناته كسنيته ويؤخذ فيه  
بالهم ولا يسكن فيه كافر ولا دخول فيه ولا تنج ولا قران لكى ويختص  
الهدايا به وبكره اخراج حجارته وترابه وهوسه وغيره في اللقطه  
والدية على القاتل فيه خطاء ولا حرم للمدينة عندنا فلا تنبت بهذه الحكم  
الا استئذان الغسل لدخولها وكراهية المجاورة بها والله سبحانه اعلم  
**القول في احكام المسجد** هي كثيرة جدا وقد ذكرها اصحاب الفتاوى  
في كتاب الصلوة في باب على حدة **فمنها** تحريم دخول على الجنب والحيض  
والنفساء ولو علم وجه العبور وادخل نجاسة فيه يخاف منها التلويث  
ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع للصلوة الجنازة وان لم  
يكن الميت فيه الا لعذر مطر ونحوه واختلفت في علة فمنهم من علة  
بخوف التلويث ومنهم بانه لم يبين لها وعلى الاول هي تحريمية وعلى الثاني  
تفريعية ورجح الاول العلامة قاسم ولم يعلم احد متا بنجاسة

الميت

الميت لاجراهم على طهارته بالغسل حيث كان مسلما **ومنها** صحة  
الاعتكاف فيه **ومنها** حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب  
تجسيمهم والافكيره **ومنها** منع القاء القلعة بعد قتلها فيه **ومنها** يحرم  
البول فيه ولو في انا واما القصد فيه في انا فلم اره وينبغي ان لا يفرق  
**ومنها** منع اخذ شئ من اجزائه قالوا في ترابه ان كان مجتمعاً جاز اخذ  
منه ومسح الرجل عليه والا **ومنها** حرمة البصاق فيه والقاء النخامة  
فوق الحصى اخذه وضوعه تحته فان اضطر اليه دفعه وتكره المصافحة  
والوضوء فيه الا ان يكون ثم موضع اعد لذلك لا يصح فيه اوفى انا وبكره  
مسح الرجل من الطين على عوده والبراق على صبطانه ولا يحفر فيه بئر ماء  
وتترك القديمة وبكره غرس الاشجار فيه الا لمنفعة ليقبل النثر ولا يجوز  
اتخاذ طريق فيه للمرور الا لعذر وتكره الصناعة فيه من ضباطه وكتابة  
باجر وتعليم صبيان باجر لا بغيره الا لحفظ المسجد رواية وبكره الجلوس  
فيه للمصيبة ويستحب التجمعة لداخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفتة  
ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه ويحرم  
فيه وفوقه كالنخعي وبكره دخوله لمن اكل ذابح كربة ويمنع منه وكذا  
كل مؤذ فيه وتوبلسانه وعمة البيع والشراء وكل عقد لغير المعتكف بقدر  
حاجته ان لم يحضر السلعة وانتشاد الضاعة والاشعار والاكل والنوم  
لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفتح القدير انه يأكل الحسنات  
كما قال الزائر الخطب ورفع الصوت بالذكر الا للمتفكره واخراج الحج  
فيه من الدبر والخصومة ويسكن كنيسه وتنظيفه وتطهيره وفرشه وايقاده  
وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكس عند خروجه ومن اعتاد المرور

فيه



ثالثا ثم وينسق ويكره تخصيص مكان فيه للصلاة ولا يتعين بالضرورة  
 فلا يزج غيره لو سبق اليه ولا يهل المحلة جعل المسجد الواحد المسجدين  
 والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا ولا يجوز  
 اعارة اداءه لمسجد اخر ولا يشغل المسجد بالملتصق الا للتحرق في القينة  
 العامة **خاتمة** اعظم المساجد حرمه المسجد الحرام ثم مسجد المدينة  
 ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع  
 ثم مساجد البيوت **احكام يوم الجمعة** اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة  
 واشترط اهل الجماعة لا وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة لا وكونها  
 قبلها شرط وقراءة السورة المخصوصة لها وتحريم التفرق قبلها بشرط  
 استئذان الغسل للماء والطيب ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق  
 الشعر وكن بعد الافضل والتجوز في المسجد والتكبير لها والاشتغال  
 بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الا برادها ويكره افرادها للصوم  
 وافراد ليلة القيام وقراءة الكهف فيه ونفى كراهة النافلة وقت  
 الاستواء على قول ابي يوسف ر2 المصحح المعتمد وهو خير ايام الاسبوع  
 ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجمع فيه الارواح وتزار فيه القبور  
 ويؤمن الميت فيه من عذاب القبر ومات فيه اولة ليلة امن من فتنة  
 القبر وعذابه ولا تسجد فيه جهنم وفيه خلف آدم وفيه اخرج من  
 الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة ربه سبحانه وتعالى  
**وبما اخر ما اورده من فن الجمع والفرق** مما يكثر دوره ويقع  
 بالفقهاء جهله ولله الحمد والمه والحوول والقوة ثم الان نشرع بحول  
 الله وقوته في الجمع والفرق **ما افرق فيه** الوضوء والغسل يسن

تجدد

في بيان اعظم المساجد  
 حرمه

تجدد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا  
 يمسح فيه الخف فيه وينزع للغسل ويسن الترتيب فيه بخلاف  
 الغسل تسن المضضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل ففريضة  
 يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على طول **ما افرق فيه** مسح الخف  
 وغسل الرجل يتأقت المسح دون ورايت في بعض كتب الشافعية  
 يجوز غسل الرجل المفصولة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المفصولة  
 وصورة الرجل المفصولة ان يستحق قطع رجله فلا يمكن منا يسن  
 تثليث الغسل دون المسح تجب تعميم الرجل دون الخف لا تنقص  
 الجنابة بخلاف المسح هو افضل من المسح لمن رآه **ما افرق فيه**  
 مسح الخف والرأس يسن استحباب الرأس دون الخف لو تثليث  
 مسح الرأس لم يكره وأن لم يندب ويكره تثليث الخف **ما افرق فيه**  
 الوضوء واليتم كونه الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا بعدز  
 ولا يمسح به الخف ويفتقر الى النية ولا يسن تجديده ولا تثليثه  
 ويسن فيه النقص ويسوى فيه الحدث الاصغر والكبير **ما افرق**  
**فيه** مسح الجبهة ومسح الخف لا يشترط شدها على وضوءه ويشترط  
 لبعه على كمال الطهارة ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب  
 تعميمه او اكثره بخلاف الخف وتصح الصلوة بدونه في رواية وهو  
 المعتمد بخلاف المسح على الخف ان لم يغسلهما ولا يقدر بمدة بخلاف  
 ولا ينتقض اذا سقطت عن غير بهر فلا يجب اعادته بخلاف الخف  
 اذا سقط لا تنزع للجنابة بخلاف الخف واذا كان على عضو جبير تاذ  
 فسقطت احدهما اعادها بلا عامدة مسحها بخلاف نزع احد

مطلوب  
 في مسح الجبهة ومسح الخف







بالكفاية ونفقها لا يقطع بعض الزمان بعد التفرير او الاصطلاح  
 بخلاف نفقة بشرط نفقة عساره وزمانه ويسار المنفق بخلاف  
 نفقته **ما افرق فيه** المرتد والكافر الاصلي لا يقر المرتد ولو بجزية ولا يقر  
 نكاهه ولا يخل ذبحته ويهد رده ويوقف ملكه ونصقاته ولا يسبي  
 ولا يقاتل ولا يدين عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر اهل مله  
 ولا يتبعه ولده فيها **ما افرق فيه** العتق والطلاق ويقع الطلاق  
 بالفاظ العتق دون عكسه وهو بغض المباحات الى الله تعالى دون  
 العتق ويكون بدعيًا في بعض الاحوال دون العتق **ما افرق فيه** العتق  
 والوقف العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف  
 الوقف على معين **ما افرق فيه** المدبر واثم الولد ثلاثة عشر كما في فروق  
 الكرابسي لا تفنن بالغصب وبالاتفاق والبيع الفاسد ولا يجوز  
 العتق ببيعها بخلافه وتعتق من جميع المال وهو من الثلث وقبيل ثلث  
 قيمتها لو كانت فنة وهو النصف في رواية والثلثان في اخرى والجميع في  
 اخرى وعليها العدة اذا اعتقت او مات السيد لاعلى المدبر ولو استولد  
 ام ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبها بالضم في بخلاف المدبرة وثبت  
 نسب ولدها بالسكوت دون ولد المدبرة ولا تسعى لدين المولى بعد  
 موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استيلا المدبرة ولا يملك  
 الحر بيعةا ولا يبيعه ولو استولد جارية ولده صح وتوصفيا ولو دبر  
 عبده لا **ما افرق فيه** البيع الفاسد والصحيح يصح اعتاق البايع بعد  
 ما قبض المشتري بتكرار لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو امره  
 المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البايع بخلافه في الصحيح ولو امره  
 بطحن

مدبر المالك لا يملك

مدبر المالك لا يملك

بطحن المنظمة ففعل كان لبايع بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع ثقة  
 ففعل كانت لبايع بخلافه في الصحيح ولو امره ببيع ثقة بعد فسخ العقد  
 ثم انكسر البيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه ولا شفعة فيه بخلاف  
 الصحيح **ما افرق فيه** الامانة العقلية والقضاء يشترط في الامام ان  
 يكون قريشيا بخلاف القاضي ولا يجوز تقديده في عصر واحد وجاز تقديده  
 القاضي ولو في عصر واحد ولا ينزل الامام بالفسق بخلاف القاضي  
 على قول **ما افرق فيه** القضاء والحسبة للقاضي سماع الدعوى عموما  
 وللحسب فيما يتعلق بحسب او تظريف او غش ولا يسمع الدعوى  
 ولا يحلف **ما افرق فيه** الشهادة والرواية يشترط العدد فيها دون الرواية  
 لا يشترط الذكورة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص  
 تشترط الحرية فيها دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصد وفرضه ورفيقه  
 بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا  
 بخلاف القضاء بعلمه ففقد اختلاف الاصح قبول الجرح المبهم من العالم به  
 بخلافه الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعذر الاصل  
 بخلاف الرواية اذا روي بثلاثة رجوع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع  
 من الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة المحدث قد في بعد التوبة **بعد**  
 وتقبل رواية **ما افرق فيه** حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع غائبا  
 لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غائبا عن المص  
 ويلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره قبل اخذ الدين  
 والمرتهن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده  
 بخلاف البايع اذا اعار المبيع او اودعه من المشتري سقط حقه فلا

مدبر المالك لا يملك

ملك



ردّه وهما في بيع السراج الوهاج والبايع اذا قبض الثمن وسلم البيع  
 للمشتري ثم وجد فيه زيوا او بهرجة ورد هاليس له استرداد  
 البيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه المشتري باذن البايع بعد نقد  
 الثمن ونصرف فيه ببيع او بهجة ثم وجد البايع الثمن زيوا فليس له  
 ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الكسبيجا في البيع  
 وقاضيان في الرهن **ما افرق فيه** الوكيل بالبيع والوكيل بقبض  
 الدين صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني صح من  
 الاول قبول الحوالة لانه ان في صح من الاول اخذ الرهن لانه الثاني  
 صح منها اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح  
 ضمان الوكيل بالبيع المشتري في الثمن وتقبل بترأده الوكيل بالقبض  
 بالدين لا الوكيل بالبيع به والمشتري مطالبة الوكيل بما دفع له اذا سلم  
 للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح  
 نهى الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض  
**ما افرق فيه** الكساح والرجعة لا يصح الا بشهود بخلافه لا بد فيه من ضمان  
 بخلافه لانه ربا بخلافه لا تصح الا معتدة بخلافه **ما افرق فيه** الوكيل  
 والوصي يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بطر القبول لا بشرط القبول في الوكالة  
 وبشرط الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي  
 ولا تحق الوكيل اجره عليه بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة بعد الموت  
 الوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بالوصي بخلاف الوكالة وبشرط  
 في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط الوكيل الا

العقل

العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاض غير بخلاف  
 موت الوكيل لا ينصب غيره الا انه مفقود للحفظ وفي ان القاض يعزل  
 وصي الميت لخيانة او تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا به  
 من التركة قادح في المشتري انه معيب ولا يبيته فان يخلقه على البتة بخلاف  
 الوكيل يخلقه على نفى العلم وهي في القينة ولو اوصى لفقراء اهل بلج قال الفصل  
 للوصي ان لا يجاوز بلج فان اعطى في كورة اخرى جاز على المصح ولو اوصى  
 بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص  
 فقال لفقراء هذه التركة لم يجز كذا وصا يا خزانة المفتين وفي الثانية  
 لو قال لله على ان اتصدق على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذكر نفسه  
 جاز ولو اوصى غيره بالتصدق ففعل الماء مور ذكر ضمن المهور انتم  
 فهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي الوصي لتنفيذ الوصية  
 كانت وصية له بشرط العمل وهي في الثانية ولو استأجر الموكل الوكيل  
 فان كان على عمل معلوم صح والافلا ويحتمل ان كلامهما امين مقبول  
 القول مع اليقين وصح ابراء ما وجب بعقدها ويضمنان وكذا يصح  
 حطهما وتأجيلهما ولا يصح ذكرهما فيما لم يجب بعقدها **واعلم** ان الوصية  
 والوارث يشتركان في الخلافة عن الميت في التصرف والوارث اقوى  
 لمكة العين فلوا وصى بعقود عبد معين فلكل منهما اعتاقه لكن يملك  
 الوارث اعتاقه تنجيها وتعليقا وتديرا وكتابة ولا تملك الوصي الا  
 التنجيز وهي في التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة لفقراء الدين  
 وتنفيذ الوصية ولو غيب الوصي الا بامر القاض وهي في الثانية وصي  
 القاضى كوصي الميت ويفترقان في احكام ذكرناها في وصايا القوايد



امين القاض كوصية وبفتر قان في ان الامين لا تلحقه عهدة كالقاضي  
 ووصية تلحق كوصي الميت تلحق المجدلة رت المعاليق ولنختم  
 هذا الفن بقواعد شتى من ابواب متفرقة وفوائد لم نذكرها فيما  
 سبق **قاعدة** اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا  
 ام لا قال المحامينا لقراء القرآن كله في الصلوة وقع فرضا ولو طال  
 الركوع والسجود فبرأ وقع فرضا واختلفوا فيما اذا مسح جميع ركعات  
 فقبل يقع الكل فرضا والمعمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة  
 واختلفوا في تكرار الغسل فقبل يقع الكل فرضا والمعمد لا الاول  
 فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة **ولم ار الا ان** ما اذا اخرج  
 بعير اعرج من ابل هل يقع فرضا وخمسه وما اذا نذر ذبح شاة  
 فذبح بدنة ولعل فايده في النية هل ينوي في الكل الوجوب او لا  
 وفي النوب هل يتأب على الكل ثواب الواجب او ثواب النفل فيما  
 زاد وفي مسئلة الزكاة لو استحق الاستراد من العامل هل يرجع بقدر  
 الواجب او الكل ثم رايهم قالوا في الاضحية كاذكره ابن وهب بن معز يا  
 اي الخلاصة الفتي اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى  
 تطوعا وقيل الاخرى نية انتهى **ولم ار** ما اذا وقف بعرفات ازيد  
 من القدر الواجب او زاد على حالهما في نفقة الزوجة او كشف عورة  
 في الخلاصة زيدا على قدر القدر المحتاج اليه هل يأتى على الجميع او لا  
**قاعدة** تعلم العلم فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض  
 كفارة وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وبأ وهو التبحر في الفقه  
 وعلم القلب وهراما وهو علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والمثل

في هذه النسخة  
 في هذه النسخة

سنة ١٢٠٠  
 في هذه النسخة

وعلم الطب يعين والستور ودخل في الفلسفة المنطق ومنه ان  
 القم علم الحرفي والموسيقى ومكرها وهو اشعار المولدين من الغزل  
 والبطانة ومباها كاشعارهم التي لا تحصى فيها وكذا النكاح يدخل  
 الاحكام الخمسة كما بيناه في شرح الكنت منه وكذا الطلاق تدخل وكذا القتل  
**قاعدة** ذكر البزازي في المنقب عن الامام البخاري الرجل لا يصير  
 محدثا كاملا الا ان يكتب اربع مع اربع مثل اربع في اربع عند اربع  
 باربع على اربع عن اربع لاربع وهذه الرباعيات لا تتم الا باربع مع اربع  
 فاذا تمت لم تكمل هانت عليه اربع وابتلى باربع فاذا صبر اكرمه الله تعالى  
 في الدنيا باربع واثابه في الاخرة باربع **اما الاول** فاخبار الرسول  
 عليه الصلوة والسلام وشرايعه واخبار الصحابة ومقاريرهم والتعيين  
 واحوالهم وسائر العلماء وتواريخهم مع اربع اسماء رجالهم وكناهم  
 واملكتهم وازمنهم كاربعة التوحيد والخطب والدعائم الرسل والشمية  
 مع السورة والتكبير مع الصلوات مع اربع المسندات والمرسلات  
 والوقوفات والمقطوعات في اربع في صفحة في ادراكه في نفيها بركة كونه  
 عند اربع عند شغل عند فرائضه وفقره وغناه باربع بالجمال بالحمار  
 بالبلدان بالبرهان على اربع على الحجارة على الاخراق والجلود والاكثاف  
 الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق في اربع عن من هو نورة ودونه  
 ومثل وغيره كتاب ابيه اذا علم انه خطه لاربع لوجه الله تعالى ورضاه والعلامة  
 ان وافق كتاب الله تعالى ونشرها بين طالبها ولاهية ذكره بعد موته  
 ثم لا تتم لهذه الاشياء الا باربع من كسب العبد وهو معرفة الكتاب  
 واللغة والشرقي والتخوم مع اربع من عظم الله تعالى الصحة والقدرة

في هذه النسخة  
 في هذه النسخة



ما من صيغة

والحرص والحفظ فاذ كانت له هذه الاشياء كان عليه اربع الامل والولد  
 والمال والوطن وابتل باربع بشئائه الاعلاء ومطامه الاصدقا وطعن  
 الجبال وحسد العللاء فاذا صير الله تعالى في الدنيا باربع بعز  
 القناعة وهيبه النفس ولذة العلم وحيوة الابد واتا به في الآخرة  
 باربع بالشفاعه لمن اراد من اخوانه وبفضل العرش حيث لا تفل الاضلة  
 والسيرة من الكوش وجوار النبيين في اعلى عليتين فان لم يعلق احتمال  
 هذه المشاق فعليه بالفقه الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قارئ ساكن  
 لا يحتاج الى بعد اسفار وطى ديار وركوب بحار وهو مع ذكر  
 عمرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعمره اقل من ثواب المحدث وعمره  
 انتهى **قائده** قال في اخر المصنف اذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب  
 مخالفينا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل  
 الخطاء ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب لانك لو قطعت  
 القول لما صح قولك ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سئلنا عن معتقدينا  
 ومعتقدينا في خصوصنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه  
 والباطل ما عليه خصوصنا هكذا نقل عن المشايخ انتهى **قاعدة** المفرد  
 المضى في المعرفة للعلوم صر صوابه في الاستدلال على ان الامر للوجوب  
 في قول الله فليحذر الذين يخالفون عن امره اي كل امر الله تعالى **ومررت**  
**الفقرية** لو اوصى لولد زيدا او وقف على ولده وكان له اولاد ذكور  
 واناث كان لكل ذكره في حقه القدر من الوقف وقد فرغنا على القاعدة  
 ومن فروعها لو قال لامرأة ان كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان  
 انثى فستين فولدت ذكرا وانثى لان الحمد اسم لكل فان لم يكن الكل  
 غلاما

في حقه القدر من الوقف  
 وان كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان  
 انثى فستين فولدت ذكرا وانثى لان الحمد اسم لكل فان لم يكن الكل  
 غلاما

غلاما او جارية لم يوجد الشرط ذكره الزيلعي من باب التعليق وهو موافق  
 للقاعدة ففرغنا عليها ولو قلنا بعدم العموم للزم وقوع الثلاث وخرج عن  
 القاعدة لو قال زوجي طالق او عبدك حر طلقت واحدة وعقد واحد  
 والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل وعقد الجميع وفي البرازية من الايمان  
 ان فعلت كذا فامرأته طالق ولا امرأتان فاكثر طلقت واحدة والبيات  
 اليه انتهى وكان انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب البيهات البينة  
 على العرف كما لا يخفى **قائده** قال بعض المشايخ العلوم ثلاثة علم نفع  
 وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا ينفج ولا احترق وهو البيان  
 والتفسير وعلم نفع واحترق وهو علم الفقه والحديث **قائده** من الجوهرة  
 قال محمد بن ثلاث من الدنائة استقر آرض الجنة والجلوس على باب النجوم  
 والنظر في مراة الحجام انتهى **قائده** من المستطرف ليس في الحيوان من يدخل  
 الجنة الا خمسة كلب اصحاب الكهف وكيش السمعيل وناقته صالح وعمار  
 عزيز وباراق النبي صلى الله عليه وسلم **قائده** منه المؤمن يقطع خمسة  
 ظلة الغفلة وثم الشكر ورجح الفتنة ودخان الحرام ونار الهوى **قائده**  
 في الدعاء رفع الطاعون سئل عن طاعون سنة تسع وستين وسبعائة  
 بالقاهرة **فاجبت** بان امره صريحا وكن صرح في الغاية وعمره الثمن  
 اليها بان اذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول  
 الثوري واحمد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في  
 الصلوات كلها انتهى **وفي فتح القدر** ان شرعية القنوت للنازلة مستمرة  
 لم ينسخه وبه قال جماعة من اهل الحديث وحملوا عليه حديث ابن جعفر عن انس  
 ما ما زال يقنت حتى فارق الدنيا اي عند النوازل وما ذكرنا من اخبار

في حقه القدر من الوقف  
 وان كان حملك ذكرا فانت طالق واحدة وان كان  
 انثى فستين فولدت ذكرا وانثى لان الحمد اسم لكل فان لم يكن الكل  
 غلاما

ما من صيغة

في حقه القدر من الوقف

ان شعبة القنوت للنازلة

مستمرة لم ينسخ

في حقه القدر من الوقف

ان شعبة القنوت للنازلة

مستمرة لم ينسخ



بسم الله الرحمن الرحيم

المختلفاء يفيد تفرقه كفعالهم ذلك بعده صلى الله عليه وسلم وقد  
 قنت الصديق في محاربة الصحابة مسيلة وعند محاربة اهل الكتاب  
 وكذلك قنت عمر وكذلك على رضي الله عنهم في محاربة معاوية ومعاوية  
 في محاربة ابي بكر القنوت عندنا في النازلة ثابت وهو الدعاء اي (فخر)  
 ولا شك ان الطاعون من امثله النوازل **قال** في المصباح النازلة المصيبة  
 الشديدة تنزل بالناس انتهى **وفي** القاموس النازلة الشديدة انتهى  
**وفي** المصباح النازلة الشديدة من شدايد الدهر تنزل بالناس انتهى  
 وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا في غير ليلة  
 فان وقعت ليلة فلا بأس بكما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فانه قنت شهرها فيها يدعوه على رغل وذكوان وبني لحيان ثم تركه كذا  
 في الملتقط انتهى **فان قلت** هل له صلوة **قلت** هو كالحسوف لما في منية  
 المفتي قبيل الزكوة وفي الحسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر  
 والثلج والافراع وعموم المرض يصح وحدانا انتهى ولا شك ان الطاعون  
 من قبيل عموم المرض فتسن له ركعتان فرادى وذكر الزيلعي في  
 حسوف القمر انه ان يتفرغ كل واحد لنفسه وكذا بالظلمة الهائلة  
 بالزهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب  
 والضوء الهائل بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض  
 والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافراع والاهوال لان  
 كل ذلك من الايات المخوفة انتهى **فان قلت** هل يشترع الاجتماع  
 للدعاء برفع كفا يقوله الناس بالقاهرة بما يجمل **قلت** هو كحسوف  
 القمر وقد قال في خزائن الفقه والصلوة في حسوف القمر يؤدي  
 فرادي

في حسوف القمر يؤدي

فرادي وكذلك في الظلمة والريح والفرق ولا بأس بان يصلوا  
 فرادي ويدعوا ويتفرغوا الى ان يزول ذلك انتهى فقط ابره انهم  
 يجتمعوا للدعاء والتفرغ لانه اقرب الى الاجابة وان كانت الصلوة  
 فرادي وفي المجتبى في حسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا  
 لكنها ليست سنة انتهى وفي السراج الوهاج يصل كل واحد لنفسه في حسوف  
 القمر وكذا في غير الحسوف من الافراع كالريح الشديدة والظلمة الشديدة  
 من العدو والامطار الدائمة والافراع الغالبة وحملها حكم حسوف  
 القمر كذا في الوجيز وحاصل ان العبد ينبغي ان يفرغ الى الصلوة عند  
 كل حادثة فقد كان عليه الصلوة والسلام اذا احزنه امر صلى انتهى  
 وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة  
 الهائلة بالزهار والثلج والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار  
 الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من النوازل  
 والاهوال والافراع اذا وقعت صلوا وحدانا وسألوا وتفرغوا  
 وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى فقد صرحوا بالاجتماع والدعاء  
 لعموم الامراض وقد صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على  
 الطاعون كابن حجر بان الوباء اسم لكل مرض عام وان كل طاعون  
 وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى فتصرح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة  
 تصرحهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع  
 للدعاء برفع كفن يصلون فرادي ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاعون  
 وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفع بدعة واطال الكلام فيه  
 وقد ذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من مات به

في الفرق بين الوباء والطاعون

ينوي ركعتي رفع الطاعون



ومن اقام في بلده صاحب المحتبس ومن خرج من بلد هو فيه ومن  
دخله وبذلك علم ان اصحابنا لم يردوا الكلام على الطاعون وقد اوسع  
الكلام فيه الامام الشافعي قاضي القضاة الحنفية كما ذكره شيخ  
الاسلام ابن حجر في كنى به المسمى ببذل الطاعون في فوائد فضل الطاعون  
وقد صالحت في تلك السنة من اوله الى اخره وقد ذكر فيه ان المخرج عند  
مناخري النفا فعية ان الطاعون اذا ظهر في بلد انه مخوف الى ان يزول  
عنه فتعتبر تفرقاته من الثلث كالمريض وعندنا كنية روايتان والمخرج  
منهما عندهم ان حكمه حكم الصحيح **واما الحنفية** فلم ينصوا على خصوص  
المسئلة ولكن قواعدهم تستقتضي ان يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية  
بكذا قال لجماعة من علمائهم انتهى **قلت** انما كانت قواعدنا في حكم  
الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور  
او في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب  
السلامة بخلاف من يارزرجلا او قدم ليقول بقعود اوجهه فانه في حكم  
المريض لان الغالب الهلاك انتهى وشاية الامر في الطاعون ان يكون  
من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة من علمائنا  
لابن حجر ان قواعدنا تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بولده  
**اما** اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو من لم  
يطعن من اهل البلد الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام  
ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستنبط من احاد الواجهة في النهي  
عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منه التعرض في الدخول الى البلد ومن  
الادلة الدالة على مشروعية الدواء التحريم في ايام الوباء من امور  
اوصى

في احكام الطاعون وتفرقاته

اوصى بها خذاق الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل  
الغذاء ولزوم الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكون والهدوء  
وان لا يكسر من استنشاق الهوى الذي عفن وصرح الرئيس ابو علي  
بن سينا بان اول شئ يبدا به في علاج الطاعون الشرط ان امكن  
فيسيل ما فيه ولا يترك حتى يجد فتره داسيته فاذا احتجج الى  
مضته بالمحبة فليصنع بلطف وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض  
ويبرد وباسفنج مغسول في خل وماء ورد او دهن ورد او دهن  
تفاح او دهن آيس ويعالج بالاستفراغ بالقصد بما يحتمل الوقت به  
او يوجره ما يخرج المخلط ثم يقبل على القلب بالحفظ والنقوية على  
المبردات والمعطرات ويجعل على الطبيب من اودية اصحاب الحنفية  
الجباير **قلت** وقد اغفل الاطباء في عصرنا وما قبله هذا التدبير فوق  
التفريط الشديد من تواطئهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون باخراج  
الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار عامتهم يعتقد تحريم ذلك وهذا  
النقل عن رئيسهم يخالف ما اعتمدوه والعقل يوافقه كما تقدم ان الطعن  
بشئ الدم الكاين فيخرج في البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل الى ضرره الى  
فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرط او القصد انه واجب انتهى  
كلام شيخ الاسلام **وفي البرازية** واذا نزلت الارض وهو في بيته يستحب له  
الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تعلقوا بالديكم الى التهلكة **وفي قيل الفرار**  
ما لا يطاق من مسكن المكين انتهى وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل  
بلده والمدينة في الصحيحين بخلاف **وروي** الغلامي في فتاواه انه صلى  
الله عليه وسلم من يهدى ما يله فاسرع المشي فقبل له آتفر من قضاء الله تعالى فقال  
دوار

الصحة المبركة  
وبه المبركة

في نزول الارض والقائمة  
ممن راها في القصة

في بغير جوار الفرار من الطاعون

من النبي صلى الله عليه وسلم  
ما يله في سرعة المشي فقبل له آتفر  
من قضاء الله تعالى فقال  
الى قضاء الله تعالى



صلى الله عليه وسلم فرار الى قضاة الله تعالى ايضا انتهى **قاعدة** نقل الامام  
 السبكي الاجماع على ان الكنية اذا هدمت ولو بغير وجه لا تجوز اعادة ذكره  
 الا سيوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء **قلت**  
 يستنبط من ذكر انما اذا قفلت ولو بغير وجه لا تفتح كما وقع ذكره في عصرنا  
 بالقاهرة في كنيسة بحارة زويلة قفلا الشيخ محمد بن الياس قاض القضاة فلم  
 تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حكمه فتحها ولا يناد  
 مانقلا السبكي من الاجماع قول اصي بنا وبعاد الحكم المهدم لان الكلام فيما  
 الامام لا فيما انهدم فليتا مل **قاعدة** الفسق لا يمنع اهلية الشراة والقضاة  
 جمع اماره والامارة والسلطنة والامامة والولاية في حال الولد والتولية على الاوقاف  
 ولا تحل توليته كالكثبة في الشرح فاذا فسق لا يعزل وانما يستحق معنى  
 يجب عزله ويحسن عزله الا بالاب التقي فان لا ولاية له في مال ولده  
 كما في وصاية الخانية وقسمت عليه النظر فلا نظر له في الوقف وان كان ابن  
 الواقف الشرط لان تصرفه لا ينفذ فكيف يتصرف في غير ملكه  
 ولا يؤمن على ماله ولذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره  
 في محكم فكيف يؤمن على مال الوقف وفي فتح القدير المصالح للنظر من لم يسئل  
 الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج به الناظر  
 ما اذا ظهر به فسق كشراب الخمر ونحوه انتهى والظاهر ان يخرج مبنى لما لم يسم  
 فاعلم فيخرجه القاضي لانه ينزل به لم عرف في القاضي ثم اعلم ان الفقه  
 لا يسلم الفسق لما في الذخيرة من الحجج السفي المبدأ المصنوع لانه سواء  
 كان في الشر بان جميع اهل الشراب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم  
 ويشرق في النفقة ويفتح باب الحايضة والعطى عليهم او في الخيaban  
 يصرف

ان نقل بالضم والفتح  
 كملت كقايمة  
 او در لرا كقايمة  
 ورجوعه الى كقايمة  
 بنها كقايمة  
 جمع اماره

في عدم كراهة الصلوة على الميت  
 الموضوع على دكان

يصرف ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيجوز عليه القاض صيانة المال  
 انتهى وذكر الزيلعي ان السفيه من عادة التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف  
 تصرفا لا لغرض او لغرض لا يعده العقل من اهل الدنيا عرضا مثل دفع  
 المال الى المفق واللعاب وشراء الحمام الطيارة بشئ غيالي والغبن في التجارة  
 من غير محبة واصل المساجد في الترفقات والبر والاحسان مشروع والاسراف  
 حرام كالاسراف في الطعام والشراب انتهى والغفلة من اسباب الخمر عندها  
 ايضا والغافل من ليس بمفسد ولا يقصده ولكن لا يرهدي الى الترفقات  
 الراجحة فيغبن في البياعات لسلاطة قلبه ذكره الزيلعي ايضا **قاعدة**  
 شهادة السفيه ولا شك ان كان مضيعة الماله في الشر فهو فاسق لا تقبل  
 شهادته وان كان في الخير تقبل وان كان مغفلا لا تقبل شهادته كمن اهل المراد  
 بالمغفل في الشراة المغفل في الحج قال في الخانية ومن استندت غفلته لا تقبل  
 شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفيل وهو  
 الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح المغفل غيبه الشئ عن بال الانساق  
 وعدم تذكره وانتهى والظاهر ان المغفل في الحج غيره في الشراة وهو ان  
 في الحج من لا يرهدي الى الترفق في الراجح وفي الشراة من لا يتذكر ما رآه او سمعه  
 فلا قدرة على ضبط المشهور به **قاعدة** لا تكره الصلوة على ميت موضوع  
 على دكان ولا ينافيه قولهم ان حكم الامام وهو يكره انفراد على الدكان  
 لانه معلق بالشبهة باهل الكتب وهو مفقود هنا والاصل عدم الكراهة وبه  
 اقيت **قاعدة** ذكر الاب من القضاة في شرح مسلم الفرق بين علم القضاة  
 وفقه القضاة فرقي ما بين الاحصى والاعم ففقه القضاة اعم لانه العلم  
 بالاحكام الكلية وعلم القضاة الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية

وان الاسراف حرام كالاسراف في الطعام  
 والشراب  
 وان الغفلة من اسباب الخمر عندها  
 من ليس بمفسد ولا يقصده  
 من شهادة السفيه في ان لا تقبل

في عدم كراهة الصلوة على الميت  
 الموضوع على دكان



تتفرع على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق ان اميرا  
 فريقتا استغنى اسدين الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون سائر  
 ولهن فافناه بالجواز لانهن ملكه واجاب ابو مخزوم عن ذكره وقال له  
 ان جازل النظر اليهن وجازلهن النظر اليه لم يجز لهن نظر بعضهن ببعض  
 فاهل اسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبر بالهن فيما بينهن  
 واعتبرها ابو مخزوم والفرق المذكور هو ابيض الفرق بين علم الفتيا وفقه  
 الفتيا ففقه الفتيا هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام  
 مع ترتيبها على النوازل **ولما ولي الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شبيب**  
 قضاء العير وان ومحل تحصيله في الفقه واصوله شريفا فمما جلس الخوص  
 اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما تشا نك فقال لها  
 عشر على علم القضاء فقالت له رأت الفتيا عليك سهره اجعل الخصمين  
 كسفتين سالك قال فاعتبرت ذكر فسهل على انتهى **قاعدة** ذكر  
 الامم ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام  
 الشرعية وان يكون بصيرا بامر الحرب وتدريب الجيوش وان تكون له  
 قوة بحيث لا تهول الامامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم  
 من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغا ذكر آخره فان الحكم مطاعا قادرا  
 على من خرج عن طاعة **واما** المختلف فيها فكونه قريشيا وهاشميا ومعهما  
 وافضل اصل زمانه ذكره الاية من الامامة **قاعدة** كل انسان  
 غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى به لان ارادته غيب عنا الفقهاء  
 فانهم علموا ارادته تعالى بهم بغير الصادق الصدوق بقوله عليه الصلوة  
 والسلام من يراد الله به خيرا يفقهه في الدين كذا في اول شرح الهمزة للبرقي

وان شروط الامامة المتفق  
 عليها ثمانية الاجتهاد

وان كل انسان غير الانبياء  
 لم يعلم ما اراد الله تعالى به

**قاعدة**

قاعدة  
 في الامانة  
 في الامانة

**قاعدة** اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل لم تصح توليته لما قدمنا من ان فعل  
 مقيد بالصلحة ولا مصلحة في توليه غير اهل خصوصا انا نعم من سلطات  
 زماننا انما يولي المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروط وقد قالوا  
 في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق ان عزل لانه لما عقد  
 عدلا لم يمارت كانها مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى  
 فكذا كذا يقال ان السلطان انما اعتمد اهليته فاذا لم يكن موجودة لم يصح تقريره  
 خصوصا ان كان المقر عن مدرس اهل فان اهل لم ينزل وخرج البرازي  
 في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين يمنع المستحق  
 واعطاء غير المستحق وقد مناع رسالة ابي يوسف الى هارون الرشيد ان  
 الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوي  
 قاضيان ان امر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ وفي معية ان امر السلطان انما ينفذ  
 النعم ومبيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم ولا شحوا اذا وافق الشرع  
 انفقها المنزكون معلوما لان مدرستهم شاذرة عن مدرستهم وبذلك قطع  
 النظر عن شرط الواقف في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا به  
 تقريره وان كان اهلا للتدريس لوجوب اتباع شرطه وان كان اهلا للتدريس  
 لا يخفى علمه من له بصيرة والذي يظهر لي انها بعرفة منطوق الكلام ومفهومه  
 اعفاهم وان يكون له سابقة اشتغال على المشيخ بحيث صار يعرف الاصطلا  
 و يقدر على اخذ ما مثل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجيب اذا  
 سئل ويتوقف ذكره سابقا اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف  
 الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ لا يلحق واذا لحن قارى بحرفة ردة  
 عليه **قاعدة** ثلاثة لا يستجاب دعاءهم رجل له امرأة سيئة الخلق فلا

مما  
 مولى السلطان قاضيا عدلا  
 ففسق ان عزل لانه لما عقد

مما  
 مولى السلطان انما ينفذ  
 ان امر السلطان انما ينفذ

مما  
 اهلية المدرسين وعدمه

هات

مما  
 فان ثلاثة لا يستجاب دعائهم  
 رجل له امرأة سيئة الخلق  
 لا يلقى



فلا يظن أن رجل أعطى مالا سقيها ورجل دأب ولم يشهد كذا في حجر المحيط  
**قاعدة** كل شئ يسئل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله تعالى يسأل  
 عنه لانه طلب من بيته ان يطلب الزيادة منه وقل رب زدني علما فكيف يسأل  
 عنه ذكره في الفصوص **حادثة** سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصل فيها احد  
 ولا يدرس والقاض جالس فيه للحكم فهل له وضع خزانة بها لحفظ المحاضر  
 والستجدات للنفع العام ام لا **فاجبت** بالجواز اذا من قولهم لوضف  
 الطريق على المارة والمسجد واسع فلم ان يوسعوا الطريق من المسجد  
 ومن قولهم لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد لخوف في الفتنة العامة  
 جاز ولو كان الجبوب ومن قولهم بان القضاة في الجامع اولى وقالوا لا يظن  
 ان يؤجر فناء للتجارة ليتجر والمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة  
 في فناءه ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ الستجدات من النفع العام  
 فهم يجوز واجعل بعض المسجد طريقا لفعال للضرر العام وجوزوا اشتغال  
 بالحبوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل  
 على رقبته وصرخوا بان القضاة بالجامع اولى من القضاة في بيته وصرخوا بان  
 القاضي يضع قطره عن بيته اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه من الستجدات  
 والمحاضر والوثائق فحوزوا اشتغال بعضهم بها فاذا كثرت وتعدت حمله  
 كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها **قاعدة**  
 معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمفوض رواية والراجح دراية فيكون  
 الفتوى عليه كذا في قضاء الزاوية **قاعدة** اذا بطل الشئ بطل ما في  
 ضمنه وهو معنى قولهم واذا بطل المتضمن بالكلية بطل المتضمن وقالوا  
 لو ابرأه واقر له ضمن عقد فاسد فسد الا برأه كما في الزاوية وقالوا  
 التعاطي

في ان لو وضع اثاث بيته  
 ومتاعه في المسجد  
 لخوف في الفتنة  
 العامة جاز

في ان لو ابرأه  
 واقر له ضمن عقد  
 فاسد فسد الا برأه

فلو قال اقتلني فقتل لا قصاص

التعاطي ضمن عقد فاسدا وبطل لا يعتد به البيع كما في الخلاصة وقالوا  
 لو قال بعته دمي بالدف فقتل وجب القصاص كما في خزانة المفتين  
 ولا يعتبر ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتل لا قصاص  
 لبطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في خزانة المفتين لو اجر الموقرة عليه  
 ولم يكن ناظرا حتى لم يقصم واذا ن للشتاجرة العارة فانفق لم يرجع على احد  
 وكان متطوعا فقلت لان الاجارة للم يقصم لم يصح ما في ضمنه وقالوا لو جدد  
 النكاح لمنكحته بمهر لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في  
 ضمنه من المهر وقد استثنى في الفتية مسئلتين يلزم فيهما الوجهان  
 للزيادة لا للاحتياط ولو قال لرا ان ابرأني فاني امررتك فهو احد  
 فابرأته فيجوز له في هذه الصورة **وقعت حادثة** اشترى جامع عام  
 او قافله ووقفه وضمه الى وقف اخر وشروطه بشرط **فانفتت** بطلان  
 شروطه لبطلان المتضمن وهو شرط الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا  
 لو اشترى يمينه بال لم يجز وكان له ان يستحلفه انتهى **قلت** لان الشراء  
 لما بطل بطل ما في ضمنه من اسقاط اليمين ثم قلت يمكن ان يفرغ عليه لو باع  
 وظيفة في الوقف لم يصح ولا يسقط حقه منها تخربا على هذه وخرج عنها  
 ما ذكره في البيوع لو باع الثمار واجر الاشجار طاب له تركها مع بطلان  
 الاجارة فقتضى القاعدة ان لا يطيب لشئ الاذن ضمن الاجارة  
 وما ذكره في المكاتب لو ابرأه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق  
 وبقي البدل مع ان الابرأ متضمن للعتق وقد بطل المتضمن بالرد  
 ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الشفعة لو صولح الشفع  
 بال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صحيح

يدا



وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعته بما لم يصح وسقطت  
 فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن وقالوا لو قال العتق لأمرة أو الخيرة  
 للخيرة اختاري ترك الفسخ بالغ فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارا  
 فقد بطل التزام المال لا ما في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة  
 على الصحيح فلا يجب المال وتسقط **فايدة** يقرب من هذه القاعدة قولهم  
 المبني على الفاسد فاسد ويستثنى من ذلك الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة  
 صحيح على المختار وقيل لا لأن البناء على الفاسد فاسد ذكره البرزنجي في الدعوى  
 وبشئ في الشرح فائدة صحته بعد فسادها في المسئلة الخ **فايدة** هـ  
 إذا اجتمع الحقان قدم حق العبد لا احتياجه على حق الله لغناه بأذنه إلا  
 فيما إذا حرم وفي ملكه صيد وجب إرساله حق الله تعالى ومنهم من يقول إن من باب  
 الجمع بينهما الرجوع ولذا يرسله على وجه لا يضيغ **تم الفن الثالث من**  
**الاشباه والنظائر** يتلوه الفن الرابع فن الالغاز فن الالغاز فن الالغاز  
**بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاستعانة والتوثيق**  
 الحمد لله أولا وآخرا والصلوة والسلام على من كملت محاسنه باطنا وظاهرا  
**وبعد** فهذا هو الفن الرابع من الاشباه والنظائر وهو فن الالغاز  
 جمع لغز قال في الصحاح الغز في كلامه إذا غمى مراده الاسم اللغز والجمع الالغاز  
 لغاز مثل رطب وارتطاب واصل اللغز حجر النير يوع بين القاصعاء والتا  
 فقهاء يحفر مستقيما إلى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله غروفا يعثر منها  
 فيخفي مكانه بتلك الالغاز انتهى وقد طاعت قديما حيرة الفقهاء والعامة  
 فرائطهم اشتغالهم كثير من ذلك ثم رأيت قريبا الذخاير الاشرافية في الغاز  
 الحنفية لشيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة فانتجت منها احسنها باختصار  
 تاركا

وان الحقان اذا اجتمع قدم  
 حق العباد

فن الالغاز

تاركا لما فرغ على ضعيف او كان ظاهرا **كتاب طهارة** ما افضل المياه فقل  
 ما تبع من اصابع عليه الصلوة والسلام اى حوض صغير لا ينحس بوقوع  
 النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان الغرض منه متداركا اى حيوان اذا  
 خرج من البرهنا نزع الجميع وان مات لا فقل الفارة ان كانت هاربة من  
 الهرة ينزع كله والا اى يترجى نزع دلو واحد منها فقل يبرئ صب فترا الدلو  
 الاخر من يترجى نجست بموت خوفا فارة اى ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص  
 جاز فقل هو ماء حوض اعلاه ضيق واسفله عشرة عشر اى ماء كثير يجوز  
 الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ماء مات فيه ضفدع بجري ونقت **صلوة**  
 اى تكبير لا يكون بشارعا فيها فقل تكبير العجب دون التكبير اى مكلف لا يجب  
 عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فترا طلعت اى مصل  
 تقصد صلوة بقراءة القرآن فقل من سبعة الحديث فقر اذ ذهابه اى صلوة  
 قراءة بعض السورة فترا افضل من سورة فقل التراويح لا تجاب الختم ومضاه  
 فاذا قراء بعض سورة كان افضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال  
 في غيرها ايضا لان البعض اذا كان اكثر ايات كان افضل اى صلوة افسدت  
 خمس واي صلوة صححت خمس فقل رجل ترك صلوة وصلى بعدها خمسا ذكرا  
 للفايتية فان قضى الفايته فسدت الخمس وان صلى السابعة قبل قضائه  
 صححت الخمس وفيه كلام في شرح الكنز اى صلوة فسدت اصلها الحديث  
 فقل صلى الاربع اذا قام الى الخامسة قبل القعود قدر الشتر بد فوضع جهرا  
 فاحدث قبل الرفع تمت ولو رفع قبل الحدث فسد وصوف الفريضة وفيه قال  
 ابو يوسف رحمه الله ذكرا صلوة فسدت اصلها الحديث تعجبا من قول مجبر  
 اى مصل قال نعم ولم تقصد صلوة فقل من اعتادها في كلامه اى مصل

مسند حبيب بن ذريح  
 حبيب بن ذريح  
 درام

ففي حقه الغرض المحمدي



مؤذى رأى الماء فسدت فقل المقتدى بامام متيمم اذا رآه دون  
 امامه اى امرأة تصلح لامامة الرجال فقل اذا قرأت اية سجدة  
 وتبعها السامعون اى فريضة يجب اداؤها وبحرم قضاءها فقل  
 الجمعة اى رجل كثر اية سجدة في مجلس واحد وتكرار الوجوب عليه  
 فقل اذا تلاها خارج الصلوة وسجد لاثم اعادها في الصلوة **زكوة**  
 اى مال وجبت زكوة ثم سقطت بعد الحول ولم يملكه فقل الموهوب  
 اذا رجع الواهب فيه بعد الحول ولا زكوة على الواهب ايضا اى نصب  
 حولى فارغ عن الدين ولا زكوة فيه فقل المهر قبل القبض او مال النصار  
 اى رجل يترك ويحل له اخذها فقل من ملكه نصب سائمة لا تساوي  
 مائة درهم اى رجل ملكه نصبا من النقد وهلك له فقل من له ديون لم يقبض  
 اى رجل ينبغي له اخفاء اقراره باع بعض دون بعض فقل المريض اذا  
 ضاق من ورثته يخرجها سراعهم اى رجل يستحب له اخفاءها فقل  
 الخاف من الظلم لا يعلمون كثرة ماله اى رجل غنى عند الامام الاعظم  
 فلا تحل له فقير عند محذرة فتحل له فقل من له دور يستغله ولا يملك  
 نصبا **الصوم** اى رجل افطر بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من رآه  
 وحده ورد القاضيه شهادته وكذا ان يقول من كان في صحة صوم اختلاف  
 اى رجل نوى رمضان في وقت النية ووقع نفلا فقل من بلغ بعد الطلوع  
 اى صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق جيبه  
 اى صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظنوننا كمن شرع بنية  
 القضاء فبئس ان لا قضاء عليه اى رجل نوى التطوع في وقت ولم  
 يصح فقل الكافر اذا اسلم قبل الزوال ونواه **الحج** اى قارن لادم  
 عليه

**زكوة** اى مال وجبت

**صوم** اى رجل افطر

دليل شري  
 اى عذر شرعي  
 اعظم من ريق  
 المبدل ورد  
 القاضيه شهادته  
 من جيبه  
 لراه الله  
 المرحوم عليه  
 العدم

عليه فقل من احرم بهما قبل وقته ثم اتى بافعالهما في وقته اى فقير  
 يلزمه الاستقراض للنج فقل من كان غنيا وجب عليه ثم استر بكمه اى  
 افا حتى جاوز الميقات بلا احرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول  
 مكة او من جاوز اول المواقيت **النكاح** اى اب زوجه بنته من كفؤ  
 ولم ينفذ عند الامام فقل الاب السكران اذا زوجه باقل مهر فقل  
 اى امرأة اخذت ثلاثة مهور من ثلاثة ازواجه في يوم واحد فقل امرأة  
 حامل طلق ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول  
 ثم تزوجت فأتى رجل مات عن اربع نسوة واحدة منهن تطلب  
 المهر والميراث والثانية لامهر لها والميراث والثالثة لها المهر دون الميراث  
 والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد زوجه مولاه امته ثم  
 اعتقه ثم تزوج حرة ونسبانية اى صغير توقف النكاح على اجازته فقل  
 المكاتب الصغير اذا زوجه مولاه اى اب زوجه بنته فلم يرخص الولي  
 فبطل فقل العبد اى جمل لا يوجب حرمة المصاهرة فقل جماع الصغيرة  
 والميتة اى مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم يحل فقل اذا كان فاسدا اى  
 معتدة امتنعت رجعتا ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت لمعة  
 بلا غسل **الطلاق** اى رجل طلق ولم يقع فقل اذا قال عني الاخبار  
 كاذبا اى رجل قال كل امرأة اتزوجها حتى تقوم الساعة فري طالق  
 فترزوج ولم يقع فقل اذا قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكن  
 اى رجل له امرأتان ارضعت احدهما حبثا حرمت الاخرى عليه وهذا  
 فقل رجل زوجه ابنة الصغيرة فاعتقت فاختارت نفسها فترجعت  
 باخر وله زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج متركها بلبن هذا



الرجل حرمت ضربتها على زوجها لانه صار ابنه من الرضا فصار مترجيا  
 حليته ابنه فلا يجوز **العاقبة** اي عبد عتق بلا عتاق وصار مولاه  
 ملكا له فقل حرمة دخل دارنا مع عبده بلا امان والعبد مسلم عتق  
 واستولى على سيده ملكه ويسأل بوجه اخر اي رجل صار مملوكا لعبده  
 وصار العبد حر اي زوجين مملوكين تولد منهما ولد حر فقل الزوج  
 عبد تزوج بالاذن امة ابية باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه  
 ابن ابنه اي رجل اعترف عبده وباعه جاز فقل اذا ارتد العبد بعد  
 عتقه فسيباه سيده وباعه اي عبد عتق عتقه على شرط ووجد ولم  
 يعتق فقل اذا قال له ان صليت ركعة فانت حر فصلا ثم تكلم ولو صليت  
 ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم اخرى اليها لتكون جايزة اي رجل  
 اقترع بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا اسنده الى حال صباه **الايان**  
 اي رجل قال لامرأة ان خرجت من هذا الماء فانت طالق فما الحيلة  
 فقل يخرج ولا يحنت لان الماء الذي كانت فيه زال بالجرى ان رجل  
 اتى الى امرأته بكيس فقال ان حليت فانت طالق وان قصصته  
 فانت طالق وان لم تخزني ما فيه فانت طالق فاخرجت ما في الكيس  
 ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر او ملح فوضعت في الماء فذاب  
 ما فيه اي امرأة تزيت بالحرير فقال لزوجها ان لم اجامعك  
 في هذه الثياب فانت طالق فترعت وابت لبسها فما الخلاص فقل  
 ان يلبسها هو ويجامعها فلا يحنت اي رجل قال لزوجته ان لم اطاعك  
 مع هذه المقنعة فانت طالق وان وطئها معها فانت طالق ما الخلاص  
 فقل ان يطأها بغيرها ولا يحنت مادامت المقنعة باقية وهما حيان  
 حلف

حلف لا يطأها وارادها فما الخلاص فقل ان ينوي الوطئ لم يجز  
 فيصعد في دياره ثلاث سنوة وله ثريان فقال ان لم تلبس كل واحدة  
 متكن ثوبا منها في هذا الشهر عشرين يوما والا فانك طالق كيف الخلاص  
 فقل تلبس اثنتان منها كل ثوبا تلبس احدا من ثوبا عشرة وتنزع فتلبس  
 الاخرى بقية الشهر حلف انه يشبع من الجماع اليوم ان يفارق حتى انزل  
 فقد اشبع ان وطئت عارية فكذا ولا يسا فكذا ما الخلاص فقل يطأ  
 ونصف مكشوف ونصف مستور **المحذور** اي رجل سرق مائة من  
 حرز ولا قطع فقل اذا سرق على دفعات كل مرة اقل من عشرة اي  
 رجل سرق من مال ابنه وقطع فقل اذا كان من الرضا اي رجل قال  
 ان شربت الخمر طايعا فعبدي حر فشرط طايعا بالبينه وعتق العبد ولم  
 يحذ فقل اذا كانت رجلا وامرأته **البيات** اي رجل امن الفا فقتل ولم  
 يقتل هو فقل حرمة طلب الامان لائق فعذها ولم يعذ نفسه اي ترد  
 لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا او فيه بشرته اي حصين لا يجوز قتله ولا  
 امان لهم فقل اذا كان فيهم ذم لا يعرف فلو خرج البعض حل قتل الباقي  
 اي رضيع يحكم باسلامه بلا تبعيته فقل لقيط في دار الاسلام **المفقود** اي  
 رجل يعد ميتا او حيا ينعم فقل **المفقود** **الوقف** اي شئ اذا فعل  
 بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز فقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز  
 واذا قبضه وكيله جاز **الوقف** وقف آجره انسان ثم مات فانفسحت فقل  
 الواقف اذا آجره ثم ارتد فانت فانه يصير ملكا لورثته وتنفسح بموته  
**البيع** اي بيع اذا عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز  
 فقل بيع المريض بجأبة يسيرة لا يجوز ومن وصية جايزة اي رجل باع



اباه وصح حلاله فقل اذن لعبد ان يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا  
 وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالكه ابية بمهر امه فوكله المولى ببيع  
 ابية واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز اى رجل اشترى امه ولا تحل له  
 فقل اذا كانت موطوءة ابية وابنه او بحوسية او اخته من الرضاع او  
 مطلقته وثنيتين اى خبر لا يجوز بيعه الامم الشافعية فقل ما عجن  
 بماء نجس قليل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا علم له  
 لا يشترونه ولم يجز بغير اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم ظاهر  
 فيجوز منهم بلا اعلام **كفالة** اى كفيل بالامر اذا دى لم يرجع فقل  
 عبد كفل سيده بامره فادى بعد عتقه **قضاء** اى بيع يجزى القاضى  
 عليه فقل بيع العبد المسلم لكافر والمسلم لكافر اى قوم  
 وجبت عليهم يمين فلا حلف واحد سقطت عمه الباقين فقل رجل  
 اشترى دارا بربا في سكة ناذرة وقد كان قديما في سكة غير ناذرة  
 فجد الجيران ولا يئنه حلفوا فان نكلوا قضى له بفتح الباب وان  
 حلف واحد فلا يمين على الباقي لان فايده التناول وقد امتنع الحكم  
 يحلف البعض ذكره العادى عن فتاوى ابى الليث **الشراى**  
 اى شهود شهدوا على شركيين فقبلت على احدهما دون الآخر فقل  
 شهود نصرى وشهود على نصران ومسلم بعثت عبد مشترك اى شهود  
 تقبل شراى دهم ولا يعرفون المشهود عليه فقل في الشراى على الشراى  
 اى شاهد جاز له الكتمان فقل اذا كان المحقق يقوم بغيره او كانت  
 القاضى فاسقا او كان يعلم انه لا يقبل اى مسلمين لم تقبل شراى دهم  
 بشئ وشهد نصرانيا بقتله فقبلت فقل نصران مات له ابنا

مسلمات

مسلمات شهدوا ابناه انه مات نصرانيا ونصرانيا ان مات مسلما  
 قبل النصرانيا **اقرار** اى اقرار لا بد من تكراره فقل الاقرار بالزنا  
 والاقرار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من  
 اعزب ما يكون والظاهر ان لا وجود لتكرار الرواية **صلح** اى صلح  
 لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم البطل اليه فقل حق الصلح  
 عن الشفعة **مضاربة** اى مضارب يعزم ما اتفق من عنده فقل اذا لم  
 يذبه من مال الشئ **هبة** اى اب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان  
 الابن ملوكا اجبت اى موهوب وجب دفع ثمنه الى الوهاب فقل المسلم فيه  
 اذا وهبه رب التمس الى المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال **اجارة** اى  
 المستاجر من فسح الاجارة باقرار المئجر بدين ما الحيلة فقل ان يجعل  
 للسنه الاولى قليلا من الاجرة ويجعل للاخرة الاكثر **وديعة** اى رجل  
 ادعى وديعة فصدة المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل اذا  
 اقر الوارث بان التروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقة  
 الغرماء فيقضى القاضى دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم  
 وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن **عارية** اى مستعير ملك  
 المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في لجة البحر والسيف ليقتل به  
 ظلم او الظير بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا نذيرا او فرس الغازى في دار  
 الحرب او عارية الرهن قبل قضاء الدين اى مودع ضمن بالهلاك فقل  
 اذا ظهرت مستحقة اى مودع لم يخالف وضمن فقل اذا امره بدفعه الى بعض  
 ورثته فدفعها اليه بعد موته **المكاتب** اى كتابه نقض غير العاقرين فقل  
 اذا كان المكاتب مديونا فللغرماء نقض اى مكاتب ومديون جاز بيعه فقل

يبقى



اذا كانت حرة في دار الحرب او تبرئة اخرجه الدار الاسلام او لم يحقن  
 بدار الحرب مرتدين فيئاسها المولى **الناذون** اي عبد لا يثبت  
 اذنه بالسكوت اذا رآه مولاه يبيع ويفترى فقل عبد القاض **الغصب** اي  
 رجل استلمك شيئا فله من شيئا فقل اذا استلمك احد من اهل الباب او زوجي  
 خفا اي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان المالك لا يعقل اي  
 مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب **شفعة** اي مستتر **سليم**  
 الشفيع ولم يبطل فقل هو الوكيل بالبراءة **قسمة** اي شراك فيما يمكن  
 قسمة اذا طلبوها لم يقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لم يقسم  
 وان اجمعوا على ذلك **اضحية** اي مسلم عاقل ذبح وسمى ولم تحل فقل  
 اذا سعى ولم يرد به التسمية على الذبيحة اي رجل ذبح شاة غيره تعزيرا  
 ولم يضمن فقل شاة الاضحية في ايامها او قصا بشفعتها للذبح **الذرية**  
 اي انا من غير النقدين يحرم استعماله فقل المتخذ من اجزاء الادمي  
 اي انا مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما خصه بنفسه اي مكان  
 في المسجد يكره الصلوة فيه فقل ما عينه لصلوة دون غيره اي ماء  
 مسيل لا يجوز الشرب منه فقل ما وضع الصبي فيه كوزا من ماء اي  
 رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمن فقل اذا وقع الحريق في محلة  
 فهدمها لا طفا بآذن السلطان **جنائيات** اي جان اذا مات المجنى  
 عليه فعليه نصف الدية واذا عاش فالدية فقل الثمان اذا قطع حشفة  
 الصبي خطا بآذن ابيه اي رجل قطع اذن الانسان وجب عليه خمسين  
 دينار وان قطع رأسه فعليه خمسون دينار فقل اذا خرج رأس الولد  
 فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه دينار وان قطع رأسه فعليه الفرة  
 اي

اي شئ في الانسان يجب بالتلافه دية وثلاثة اخماس فقل الاستن  
**فرايض** ما قول ميراث قسم في الاسلام فقل ميراث سعد بن الربيع كذا  
 في المحبط اي رجل قتل له اوص فقال بما اوصى انما يرثني عتاك وخالك  
 وجدناك واخاك وزوجناك فقل صحيح تزوج بجدت رجل مريض  
 ام امة وام ابيه والمريض تزوج بجدت الصحيح كذا كذا فولدت كل  
 من جدت الصحيح من المريض بنتين فالبنات من جدت الصحيح ام  
 خالتها والبنات من ام ابيه عتاه وقد كان ابو المريض متزاوجا ام الصحيح  
 فولدت بنتين فهما اختا الصحيح لأمه والمريض لآبيه فاذا مات المريض  
 فلا سرة الثمن وهما جدتا الصحيح وبنات الثمان ومن عتاه الصحيح  
 وخالتها ولجدتيه السدس وهما امرأتا الصحيح ولا خية لآبيه ما بقي  
 وهما اختا الصحيح لآته **المسئلة** تقع من ثمانية واربعين انتهى  
 الفن الرابع يتلوه الفن الخامس فن الحيل يعون الله وقوة ارادة  
 ومشيئة انشاء الله تعالى يا مولاي يا واحد يا مولاي يا علي يا حكيم  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الحمد لله الذي يعلم قايق الامور من غير التباس ويحكم بمقتضى علمه  
 وان جهل الناس والصلوة والسلام على افضل من اعتمد عليه وفوض الاله  
 كلها اليه **وبعد** فهذا هو النفع الخامس من الاشياء والنظاير وهو فن  
 الحيل جمع صيد وهي الخدق في تدبير الامور وهي تقليب الفكر حتى يرتد  
 اليه المقصود **واصلها** الواف واحتمال اي طلب الحيلة كذاة المصالح  
 واختلاف مشايخنا في تعبير عن ذكر فاختر كثير التعبير بكنى بالحيل  
 واختار كثير كن ب الخارج واختاره في الملقط وقال قال ابو سحمان

مور

واحتال الصداقون



كذا بواعظ محمد ليس له كتب الجبل وإنما هو الحرب من الحرام والتخلي  
 منه حسن **قال الله تعالى** وخذ بيدك ضعفتا فاقرب بـ ولا تحنن وذكر  
 في الخبر أن رجلاً اشترى صاعاً من تمر بصاعين فقال عليه الصلوة والسلام  
 أريت هل لا بعث تمر بك بالسعة ثم ابتعت بسبعته تمر **وهذا كله**  
 إذا لم يؤد إلى الضرر بأحد انتهى وفيه فصول **الأول في التعلوات**  
 إذا صلى الظهر أربعاً فاقمت في المسجد فالجيلة أن لا يجلس على رأس الرابعة  
 حتى تنقلب هذه الصلوة نظلاً ويصلي مع الإمام **الثاني في الصوم**  
 التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجلاً وشعبان فإذا شعبان  
 نقص يوماً فالجيلة أن يسافر منه السفر فينوي اليوم الأول من  
 شهر رمضان عما التزم ولو حلف لا يصوم رمضان بهذا يسافر ويفطر  
**الثالث** في الزكوة من له نصاب أراد منع الوجوب عنه فالجيلة أن  
 يصدق بدرهم منه قبل التماس الهرب النصاب لابنه الصغير قبل تمام  
 بيوم واختلفوا في الكهنية ومشايعنا أخذوا بقول محمد دفع للضرر  
 عن الفقراء ومن له على فقير دين وأراد جعله عن زكوة الغير فالجيلة  
 أن يتصدق عليه ثم يأخذه منه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع  
 المديون من دفعه له مديده وتأخذه منه بكونه ظفر بجنس حقه  
 فإن ما بعده رفعه إلى القاضي فيكلف قضاء الدين أو يؤكل المديون  
 خادم الدين بقبض الزكوة ثم بقضاء دينه بقبض الوكيل صار  
 ملكاً للموكل ونظر فيه بامكان عزله قبل دفعه ويأت ما تقدم ودفعه  
 بأن يؤكله ويغيب فلا يسلم المال إلى الوكيل إلا في غيبة ومنع من اختار  
 أن يقول كلما عزلتك فانت وكيل وكيلي ودفع بان في صحة التوكيل به  
 اختلافاً

في الجبل  
 بالساعة

اختلافاً فإن كان للطالب شريك في الدين يخاف أن يشاركه في  
 المقبوض فالجيلة أن يتصدق الدين بالدين ويرهب المديون ما قبض  
 للدين فلا يشاركه والجيلة في التكفين النصة قراً على فقير ثم يوكفن  
 فيكون الثواب لهما وكذا في تعبير المساجد **الرابع في الفدية** أراد  
 الفدية عن صوم أبيه أو صلوة وهو فقير يعطى منون من الحنطة  
 فقير ثم يستوصيه ثم يعطيه هكذا إلى أنه يتم **الخامس في الحج** إذا أراد  
 الألف في دخول مكة بغير إهرام من الميقات قصد مكاناً آخر داخله  
 المواقيت كبستان بنى عامراً إذا أراد أن يكون لبنة محرم في السفر فيجوز  
 من عبده بعلمه فقط **السادس في النكاح** ادعت المرأة نكاحه فأنكر ولا  
 بينة ولا يمين عند الإمام عليه ولا يكتفى بالترقيج ولا يؤمر بتطليق إلا أنه  
 يصير مقرراً بالنكاح فالجيلة أن يأمره القاضي أن يقول أن كنت امرأت  
 فانت طالق ثلاثاً ولو ادعى نكاحاً فأنكرت فالجيلة في دفع البين عنها  
 على قولهما أن تزوج باخر واختلف في صحة إقرارها بنكاح غائب والجيلة  
 في صحة هبة الأب شيئاً من مهر بنته للزوج أنها إن كانت كبيرة فإنه يرسل  
 كذا بازراً على أنها أنكرت إلا أن فأناضاً من فيصح وإن كانت صغيرة  
 يحيل الزوج البنت بذلك القدر على الأب إن كان ملياً فتصح وبغيره  
 الزوج وإذا أراد أن يزوجه عبده على أن يكون الأمر له يزوجه على  
 أن امرأته بيد المولى بطلاق المولى كلاً ما أراد وإذا خافت المرأة الإخراج  
 من بلد ما تنزعه عنه فهو كذا على أن لا يخرجها ببلد ما فإذا أخرجهما كان لا  
 تمام مهر مطلقاً ونظر لا يبرأ أو ولد ما بدين فإذا أخرجهما منعاً المقر  
 فإن خاف المقر أن يحلف الزوج أن لا عليه كذا باعراً بذلك الحال ثانياً

والجيلة في التكفين وكذا في تعبير  
 المساجد وكذا الفدية



فاذا حلف لا يأتى **والاول** ان تشتري شيئا من تنفق به او تكفل بكونه  
على قول الكل فان لم يجد خالف في الاقرار اراد ان يتزوجها وخيف من  
اوليائها توكل ان يزوجه من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت  
المرأة التي جعلت امرها الي بصداق كذا جوزه الخصة فان كانت  
كفوا وذكر المحدث ان الخصة في رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به  
ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى ابيها وخاف انكارها ينكر  
اصل النكاح وجاز له الحلف انه ما تزوجه على كذا قاصدا اليوم  
والاعتبار نيته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحليلة ان يزوجه  
فضولي ويجوز به بالفعل وكذا لا تزوج ولوحلف لا يتزوج بنته  
فزوجها فضولي واجاز له الاب لم يحث **السابع في الطلاق**  
كتب الى امرأة كل امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق ثم محي ذكر فلانة  
وبعث بالكتاب لم يطلق فلانة وهذه حيلة جيدة **والحيلة**  
للمطلقة فلانا ان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك  
فانت طالق فلانا او باينة فيقع بالجماع مرة فان خافت من امسكه  
بالجماع يقول ان تزوجتك وامسكتك فوق ثلاثة ايام ولم اجامعك  
فيما بين ذلك والحسن ان تزوجه على ان امرها بيدها في الطلاق  
بشرط بدائها بذلك ثم قبول **اما** اذا بدا المحلل فقال تزوجتك على  
ان امرك بيدك فقبلت لم يصير بيدها الا اذا قال على ان امرك بيدك بعد  
ما انزوجه فقبلت واذا خافت ظهور امرها في التحليل ترب من  
تنفق به مالا يشتري به مملوكا مراهقا جامع لغيره ثم يزوجه منه فاذا  
دخل بها وبه منها وتقبضه فيفسخ النكاح ثم تبعث به الى بدر سباع  
ونظر

ونظر فيها بان العبد ليس بكفو ويمكن حمله على رضا المولى وانما لا ولي  
حلف ليطلقها اليوم فالحيلة ان يقول لها انت طالق انشاء الله اكمل الف  
فلم تقبل حلف لا يطلقها فحلها اجنبي ودفع له بدله لم يحث لو قال كل  
امرأة انزوجه فزوى طالق فتزوج فاذا حكمنا شافعيًا نكح ببطلان  
اليقين صح ولو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق فلانا فالحيلة ان  
يقول لها انت طالق على الف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى  
انكر طلاقها فالحيلة ان تدخل بيتا ثم يقال لك المرأة في هذا البيت  
فيقول لا اهدم عليه فيقال لكل امرأة كره فيه فزوى باين فيجب بذلك  
فتظهر فيشهدون عليه ان لم تطبخ قد انصرفت هلال ونصرفت حرام فزوى  
طالق فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل  
دار فلان فالحيلة حمله في فية لفة فقال ان اكلتها فزوى طالق وان  
لم حترها فزوى طالق فاكل النصف وي طرح النصف او يأخذها من فية انسان  
بغير امره **الثامن في الخلع** سئل ابو حنيفة روى عن رجل قال لامرأة  
انت طالق فلانا ان سألني الخلع ولم اخلعه وحلفت هي بالعقد  
ان لم تسأل الخلع قبل التيل فقال ابو حنيفة روى للمرأة سليه الخلع فسأله  
فقال له قل خلعتك على الف فقال لها قولي لا اقبل فقالت فقال قومي  
واذهب مع زوجك فقد بر كل منهما وحيلة اخرى ان تبسج المرأة  
جميع مما ليكها من تنفق به قبل مضى اليوم ثم تسترد بعده **التاسع في**  
**الايان** لا يتزوج بالكوفا يعقد خارجا جاز ونحوه سوادها اما  
بنفسه او بوكيله لا تزوجه عبده من امته ثم اراده فالحيلة ان يسيراه  
من نفقة فيزوجهما ثم يسردها لا يطلقها بجاري يخرج منها ثم يطلقها



او يؤكل فيطلقها خارجا حلف لا يتزوجها بعقد مرتين قال ان تزوجها  
فهي طالق فترجوها الاولى ان يطلقها لتحل لغيره بيقين حلفت امرأته  
بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا قربة بعينها صحت نيته  
ولو نوي بالجارية الشفينة صحت نيته ولو قال كل امرأة اتزوجها  
عليك ناويا على رقبته صحت عرض عليه غيره مينا فقال نعم لا يكفي ولا يصح  
حالفا وهو الصحيح كذا في التارخانية وعلى هذا فما يقع من التعاليف  
في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يقع على الصحيح  
ان فعلت كذا فعبدني حرة يبيعه ثم يفعل ثم يسترده الحيلة في بيع مبر  
يعتق بموت سيده ان يقول اذا مت وانت في ملكي فانت حرة انتقض  
البيع باقالة او خيار ثم ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناويا  
مكافاة غيره مكانه او زمانا غير زمانه حلف لا يشتريه باثنى عشر درهما  
يشتريه باحد عشر وثمن اخر غير الدراهم لا يبيع الثوب من فلان  
يضمن ابدا فالحيلة بيع الثوب منه ومن اخر او يبيعه منه بعض او  
يبيعه البعض ويهرب البعض او يؤكل يبيعه منه او يبيعه فضولي  
منه ويحجز البيع لا يشتريه يشتريه بالخيار وفيه نظر او يشتريه مع اخر  
او يشتريه الاسهما ثم يشتري السهم لابنه الصغير عبده حرة ان اخذ دينه  
متفرقا ياخذ الادرها حلف لياخذ من فلان حقه او يقبضه  
نحو اراد ان لياخذ منه ياخذ من وكيل المحذوف عليه او من كفيل  
او حويل وقيل يحسن ان اكلت من هذا الخبز يدق وتلقيه فعصيدة  
وتطبخه حتى يصيرها كفا فتاكله لا تأكل طعاما فلان يبيعه له او يريه  
فيأكله ان صدعت فكذا وان نزلت فكذا يحلها او ينزل بها لا ينقص غيرها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الطيب الطاهر

برسها

جره

برسها ما لا تقتنفقه او يبينها فبطل البين اذا انقضت عدتها او تساجر  
زوجها كل سنة بكذا على ان يتجر لها فحينئذ الكسب وان كان صانعا متاعا  
ليقبل العمل طلبت ان يطلق ضرتها فالحيلة ان يتزوج اخرى اسمها على  
اسم الضرة ثم يقول طالقت امرأت فلانة ناويا الجديدة او يكتب اسم  
الضرة في كف اليد اليسرى ثم يقول طالقت فلانة مشيرا باليمين الى ما في كف اليسرى  
حلفه السارق ان لا يخبر باسمهم تعذ عليه الاسماء فمن ليس بسارق  
يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالي السارق ولا يحسن الخالف  
لا يسكنه وشفق عليه نقل الامتعة يبيعه من يثق به ويخرج ان لم اخذ  
منكر حقي وقال الاخر ان اعطيتك فالحيلة لهما الاخذ جبر العاشر  
**في الاعناق وتوابعه** الحيلة للشريكين في تدبير العبد وكتابتة لهما  
ان يؤكلا من يفعل ذلك بكلمة واحدة الحيلة في عتق العبد في المرض بلا  
ان يبيعه من نفسه ويقبض البدل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى  
ليقبضه منه بحضرة الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض  
اعتقه ولم يشهد حتى مرض فان اقر اعتبر من التثنت فالحيلة ان يقدر  
بالعبد لرجل ثم الرجل يعتقه اذا اراد ان يطاء جارية ولا يمنع بيعه ولو  
برسها لابنه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تكون  
ام ولد **الحادي عشر في الوقف والصدقة** اراد الوقف في مرض  
موت وخاف في عدم اجازة الورثة يقر انها وقف رجل وان لم يسمه وان  
متوليا وهي في يد امانة اراد وقف داره وقفا صحيحا اتفاقا يجعلها  
صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى المتول شتم يتنازعان فيحكم  
القاضي بالزوم او يقول ان قاضيا حكم بصحة فيلزمه او ان ابطاله قاض

ت



كان صدقة **الثاني عشرة في الحيلة** في جوازها بالعروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر ثم يعقدانها وهي معروفة **الثالث عشرة في الهبة** ارادت ابيته المهر من الزوج على انها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة ان يبيعها شيئاً مستوراً بعقد المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرقبة وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين واراد السفر على انه ان مات ببراء المديون والا فهو على حاله يفعل ذلك قال لها ان لم ترهيني صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة تشتري منه ثوباً مملوفاً بمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا حنت **الرابع عشرة في البيع والشراء** اراد بيع داره على انه ان امكنه سلمها والآرد الثمن فالحيلة ان يقر المشتري ان البايع باعها واني في يد ظالم يقر بالغصب ولم يكن في يد البايع ولولا ذلك لكان للمشتري حبس البايع على تسليمها هكذا ذكر الخصاف وعابوا عليه تعليم الكذب وكذلك عيب على الامام الاعظم في قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البايع ان يذبح حبلى وينتقض البيع قال فالحيلة ان يامر البايع بان يقر بان الحبل من عبده او من فلان حتى لو ادعاه لم تسمع واجيب عنها بانها ليس امرها بالكذب وانما المعنى انه لو فعل كذا لكان حكمه كذا اراد الشراء شيئاً وخاف ان يكون البايع قد باعه فاراد المشتري ان يستحق المبيع يرجع على البايع بضعف الثمن ويكون حلالاً له فالحيلة ان يبيع له بضعف الثمن ثوباً كالمائة دينار مثلاً ثم يشتري الدار بمائة دينار ويدفع الثوب له بالمائة فاذا استحققت رجع به بالمائة ثنتين ولو اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافق باع من رجل عزيز ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية يعتقها

يعتقها المشتري ان يقول ان اشتريته فاني حره فاذا اشتراها عتقت وان اراد المشتري ان يتخذ منه زواجا بعد موت فتكون مدبرة اراد شراء اناء ذهب بالفضة وليس معه الا النصف ينقده ما معه ثم يستقرض منه ثم ينقده ولا يفسد بالتفرق بعد ذلك لم يرغب في القرض الا بريح فالحيلة ان يشتري منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اذا اراد البايع ان لا يتخاصم المشتري بعيب ثأمره البايع ان يقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة وان اراد البايع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحققت فالحيلة ان يقول المشتري بانه باع من البايع **الخامس عشرة في الاستبراء** الحيلة في عدم لزومه ان يزوجه البايع او لا من ليس تحت حرة ثم يبيعها ويقبضها ثم يطلقها قبل الدخول ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح اوزير المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها بيده كاملاً شاء وانما قلنا كاملاً لئلا يقتصر على المجلس او يتزوجها المشتري قبله ثم يشتريها ويقبضها واختلفوا في ارضية الحيلة لا سقاطه **السادس عشرة في المداينات** الحيلة في ابراء المديون ابرأ باطلا او تأجيله كذلك او صلحه كذلك ان يقر الدين بالدين لرجل يتق به ويشهد ان اسمه كان عارية ويؤكله بقبضه ثم يذهب ان القاضى ويقول المقر انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر للقاضى اضع هذا المقر من قبض اموال وان يحدث فيه حدثاً واحجر عليه في ذلك فيجوز القاضى عليه وينعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابرأ او اجل او صلح كان باطلا وانما احتجج الى حجة القاضى لان المقر هو الذي يملك القبض فلا نفيد الحيلة فثبتت فانه يفعل عنه ثم قال الخصاف بعده

بيع

وجزا



وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز قبض الذبي كان باسمه المال بعد اقراره  
وثأجيله وابراءه وهبته لانه لا يرى الحجر جائز **الحيلة** في تحوّل الدين  
لغير الطالب اقالا اقرار كما سبق او الحوالة او ان يبيع رجل من الطالب  
شيئا بما له على فلان او يصحح عن ماعط المظلوب بعده فيكون الدين  
لصاحب العبد اذا اراد المديون التأجيل وخاف ان الدين ان اجله  
يكون وكيدا في البيع فلم يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر ان  
المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا اذا اراد احد الشريكين  
في دين ان يؤجل نصيبه وارب الاخر لم يجز الا برضا فالحيلة ان يقر  
ان حقه من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا واذا اراد المديون  
التأجيل وخاف ان يكون الطالب اقر بالدين لغيره واخرج نفسه  
من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للمظلوب ما يدركه من درك من  
قبله من اقرار تلجئة وهبة وتوكيل وتلكر وحدث احده بيطل به  
التأجيل الذي استحقه فهو رضاء من حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما يلزمه  
فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه اقر بالمال قبل التأجيل واخذ المال منه كان الحق  
الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله **وحيلة اخرى** ان يقر الطالب  
بقبض الدين بتاريخ معين ثم يقر المظلوب بعده ببيع بمثل الدين  
للتأجيل مؤجلا فاذا خاف كل من صاحبه احضر الشهود وقال لا تشهدوا  
علينا الا بعد قراءة الكتمانين فاذا اقر احدهما وامتنع الاخر لا تشهدوا  
على المقر ونظر فيه فان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد  
**وجوابه** ان محله فيما اذا لم يقل له المقر لا تشهد على المقر اما اذا قال  
لا يسع الشراء **الحيلة** في تأجيل الدين بعد موت من عليه فانه لا صح  
اتفاقا

اتفاقا على الامتحة ان يقر الوارث بانه ضمن ماعط الميت في حياته مؤجلا  
الى كذا الوعيد قد الطالب انه كان مؤجلا عليهما ويقر الطالب بان الميت  
لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته فيؤمر الوارث بالبيع لقضاء الدين  
وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على  
كفيل **التي يبع حشر في الاجارات** اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها  
والحيلة ان ينظر قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره المؤجر  
بصرفه اليها فيكون المستأجر وكيله بالاتفاق فان ادعى المستأجر  
الاتفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو اشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة  
لم يقبل الا به والحيلة ان يجعل المستأجر قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر  
ثم المؤجر يدفعه الى المستأجر ويأمره بالاتفاق في المزمة فيقبل بلا بيان  
او يجعل مقدارا في يدفعه له ولو استأجر عرصه باجرة معينة واذا له  
رب العين بالبناء فيها من الاجرة جاز واذا انفق في البناء استوجب  
عليه قدر ما انفق فيلنقيان قصاصا ويترك ان الفضل ان كان والبناء  
للمؤجر ولو امره بالبناء فقط فبني اختلفوا قيل للاجر وقيل للمستأجر  
**الحيلة** في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع من  
المستأجر او لا ثم يؤجره وقيده بعضهم بما اذا كان يبيع رغبته اما اذا كان  
يبيع الهزل وتلجئة فلا يبقا يبيع مكد البيع وعلامة الرغبة ان يكون  
بقيمة او باكثر او بنقصان يسير اشتراط خراج الارض على المستأجر غير  
جائز كما اشتراط المزمة والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذنه  
بصرفه وفيه ما تقدم في المزمة واشتراط العلف وطعام الغلام على  
المستأجر غير جائز **الحيلة** ما تقدم في المزمة الاجارة تنفسح بموت



احدها واذا اراد المشتك جره ان لا تنفسه يموت المتاجر يقر المتاجر  
 بانها للمشتك جره عشر سنين يزرع فيها ما شاء وما خرج فهو له ويقر بانها  
 آجرها لرجل من المسلمين ويقر المشتك جره بانها استأجرها لرجل من المسلمين  
 فلا تبطل يموت احدها واذا كان في الارض عين فقط او قبر فاراد ان يكون  
 للمشتك جره يقر بها انرا للمشتك جره عشر سنين وله حق الانتفاع عشر سنين  
 فيجوز اذا آجر ارضه وفيه نخل فاراد ان ينسج النمر للمشتك جره يدفع النخل الى  
 المشتك جره معاملة على ان ترب الارض جزا من الفضة الثمرة والباقي للمشتك جره  
**القسم عشر في منع الدعوى** اذا ادعى عليه بشي باطلا فالحيطة لمنع البين  
 ان يقر به لانه الصغير والاجنب وفي التنا اختلافا وبعينه لغيره  
 خفية فيعرضه المستعير للبيع فبسا ومه المدعي فتبطل دعواه وكوادي  
 عدم العلم به ولو صبح الثوب فسا ومه بطلت وكوادي لم اعلم به او يبيع  
 المدعي عليه ممن يثق به ثم يريه للمدعي ثم يستحقه المشتري بالبيعة **القسم**  
**عشر في الوكالة** الحيطة في جواز شراء الوكيل بالمعين لنفسه ان يشتره  
 بخلاف جنس ما امر به او باكثر مما امر به او يصرح بالشراء لنفسه بخفة  
 مؤكله او يؤكل في شرائه الحيطة في صحة ابر الوكيل عن الثمن اتفاقا  
 ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اراد الوكيل ان  
 اذا ارسل المتاع للمؤكل لا يضمن فالحيطة ان يأذن له في بيعه وكذا  
 لو اراد الا يبيع يستأذنه او يرسل الوكيل مع اجيره لان الاجير الوجه  
 من عياله او يرفع الوكيل الامر الى القاض فيأذنه في ارساله **القسم**  
**في الشفعة** الحيطة ان يهرب الدار من المشتري ثم هو يوصيه قدر الثمن  
 وكذا الصدقة او يقر لمن اراد شراها بها ثم يقر الاخر له بقدر ثمنه او يصدق  
 عليه

عليه بجزء ما يلي دارا لجار يطبقه ثم يبيعه الباقي **القسم**  
**في البيع** مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالحا  
 على مال فان صالحا على غير اقرار فالمال عليها انما نال والدارينها انما نالا  
 فالمال عليها نصفان كالدار والحيطة في جعل الاقرار كغيره ان يصالح به  
 اجنبى عنها على اقرار على ان يسلم لها الثمن ولو سبعة او يقر المدعي بانها  
 الثمن والباقي للابن **القسم الثاني والعشرون في الكفالة الثالث والعشرون**  
**في الحوالة** الحيطة في عدم الرجوع اذا افلس المحال عليه او مات مفلسا  
 ان يكتب ان الحوالة على فلان مجبول والحيطة في عدم برأة المحيل ان يضمن  
 المحال عليه **القسم الرابع والعشرون في الرهن** الحيطة في جواز رهن المتاع ان  
 يبيع منه النصف بالخير ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع الحيطة في جواز  
 انتفاع المرتهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل  
 بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستحله فاذا فرغ عاد الضمان  
**الحيطة** في اثبات الرهن عند القاض في غيبة الراهن ان يذكر عليه اشات  
 فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضي القاض بالرهنية ودفع الخصومة  
**القسم الخامس والعشرون في الوصية** الوصايا لا تقبل التخصيص بنوع ومكان  
 وزمان فاذا خصص زيدا عمر وعمره بالتمام و اراد ان ينفر ذلك فالحيطة  
 ان يشترط لكل ان يؤكل ويجعل براءه او يشترط له الانفراد الحيطة في ان  
 يكرر الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصى في وقت الايصاء  
**الحيطة** في ان القاض ان لم يعزل وصي الميت ان يذكر ديناعلم الميت  
 فيخرجه القاض ان لم يبرأ منه انتهى **القسم الخامس** يتلوه الفن  
 السادس فن الفروق من الاشباه والتظاير



**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فهذا هو الفرق  
 السادس من الاشياء والنظائر وهو من الفروق ذكرت فيها من كل باب شيئا  
 جمعها من فروق الامام الكرابسي المسمى بتلخيص **كتاب الصلوة**  
**وفيه بعض مسائل الطهارة** البعرة اذا سقطت في البئر لا تنجس الماء  
 ونصفها نجس **والفرق** ان البعرة عليها جلدة تمنع من الشيع والاكاذ  
 النصف وفي الحطب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضئ امرأته المبرضة  
 بخلاف عبده وامته **والفرق** ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه لامرأته  
 لا يزوج ماء البئر كله بالفارة وينزع ذنبا **والفرق** ان الدم يخرج من ذنبا  
 فخرج الكل له ولو نقله المصل الى المصحف وقراءته فسدت لال فرج امرأته  
 بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيه لا الثاني قال الامام بعد شهر كنت مجوسيا  
 فلا اعاده عليهم ولو قال صليت بلا وضوء او بنجس نجس اعادوا وان كان  
 متيقنا **والفرق** ان اخباره الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل اقيمت  
 بعد شروعه متنفلا لا يقطعها ومفترضا يقطعها ويأثم **والفرق** ان  
 الثاني لا صلاحا له الاول سور الفارة نجس لا بولها للضرورة وبعد ميتنا  
 في دار الحرب مع زنا وفي حجره مصحف يصلى عليه وفي دار الاسلام لا لانه  
 في دار الحرب قد لا يجد امانا لا لانه بخلافه في دار الاسلام **كتاب الزكوة**  
 يجوز تعجيله عن نصب بعد ملكه نصيب وقيل الحول ولا يجوز تعجيل  
 العشر بعد الزرع قبل النبات **والفرق** انه في تعجيل بعد وجود  
 السبب وفيه قبل الوكيل بدفعه له دفعها لقربته ونفسه وباببيع  
 لا يجوز **والفرق** ان مثنى الصدقة على المسامحة والمعاوضة على  
 المضايقة

متن  
 سورة الفارة نجس لا بولها  
 للضرورة

على المضايقة شكره اذا رآه بعد الحول اذاها وفي اداء الصلوة بعد الوقت  
**والفرق** ان جميع العمر وقتها فهي كالصلوة اذا سكت في اثناء الوقت  
 زعفرانا يجعل على كعك التجارة لا زكوة فيه ولو كان يتسما وجبت له  
**والفرق** ان الاول مستهلك دون الثاني والملك والمحطب للطبخ والحرض  
 والصابون للقصر والنبت والقرظ للذباغ كالزعفران والعصفر  
 والزعفران للصباغ كالشمس والفرق ظاهرة **كتاب الصوم** نذر  
 صوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمته  
 والفرق امكن ان حجتين في نفسه وبالناب بخلافه ذاق في رمضان من الملح  
 قليلا كفا ولو كثيرا الا ان قليلا نافع وكثيره مضر وقضى وكفرا باتباع  
 من خارج لان مضغها لانه تلتا شئ بالمضغ دون الابتلاع **كتاب الحج** لو كان  
 الحجرة بالبع جاز وبالجواهر لا لان في الاول استخفافا بالشيطان وفي الثاني  
 لو ذل المحرم على قتل صيد لزمه الجزاء ولو ذل على قتل مسلم لا **والفرق**  
 ان الاول محظور احراره والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت  
 الوقوف لا اعادة وفي الصوم والاضحية اعادوا **والفرق** ان تداركه في  
 الحج متعذر وفي غيره متيسر اعتق العبد بعد حجة حجة الاسلام ولو استغنى  
 الفقير كفاه **والفرق** انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد والصبي  
 كالعبد والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم كالفقير **كتاب النكاح** النكاح  
 يثبت بدون الدعوي كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لا **والفرق**  
 ان النكاح فيه حق الله تعالى لان المحل والحرمة حق سبحانه وتعالى  
 بخلاف الملك لانه حق العبد للاب قبض صداق قبل الدخول وهي بكم  
 بالغة لا قبض ما وهب الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد **والفرق**

كعك  
 بسم الله

اعزازه



انما تستحي من قبض صداقها فكان اذا نادى بالطلاق بخلافه في الموهوب  
 لو ميس امرأة بشهوة حرم اصولها وفروعها وان انزل الله  
 لان الاول داع للجماع فاقم مقامه بخلافه في الثاني ميس الدرر  
 حرمة المصاهرة لاجتماعه لان الاول داع الى الولد لان الثاني تنزوح  
 امه على ان كل ولد تلده حرم صحيح النكاح والشرط ولو اشترها كذلك  
 فدل ان الثاني يفسده الشرط لا الاول **كتاب الطلاق** قال ليست  
 امرأت وقع ان نوي ولوزاد والله لا ومن نوى لاحتمال الاول  
 الاشارة في الثاني تحض للاخبار بحلل وطئ المطلقة رجعت لا السفه  
**والفرق** ان الوطئ رجعة بخلاف المسفرة تقبيل ابن الزوج المعتدة  
 عن باين لا يحترم ولو النفقة وفي حال قيام النكاح بخلافه لعدم  
 مصداقته النكاح في الاول بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت  
 الدار عشرة فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشرة ولو قال انت طالق ان  
 دخلت الدار ثلثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول بالصل  
 للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للموكل عزل وكيد بالطلاق  
 ولو وكلها بطلاق لا لانه تليده لا يقع الطلاق والعناق والابراء والتبني  
 والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلفيق بخلاف البيع والرهبة والاجارة والاقالة  
**والفرق** ان تذكر المتعلقة بالانفاذ بلا رضى بخلاف الثانية **كتاب**  
**العناق** لو اضا في فرجه عتق لا الى ذكره لان الاول يعتبر به عن العتق  
 بخلاف الثاني ولو قال عتق على واجب لا يعتق بخلافه في طلاقه على وجب  
 لان الاول يوصف به دون الثاني ولو قال صل عبد اشترته فهو حر فاشتره  
 فاسدا ثم صحيحا لا يعتق وفي النكاح تطلق لانحلال البيمين في الاول بالطلاق

مستحب  
 لو ميس امرأة بشهوة حرم  
 اصولها وفروعها وان انزل الله  
 وان نزل لا

مستحب  
 في ان العتق بالدرر موجب  
 حرمة المصاهرة لاجتماعه  
 في الدبر

بخلاف الثاني اعتقد احد عبده ثم قال لم اعن بهذا يعتق الاخر وكذا في  
 الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يعتق الاخر لان البيمين واجب فيه فكما  
 تعيينا اقامة له تتم الفرية الشا دس يتلوه الفين الساج  
**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذا هو الفين الشا  
 من الاشياء والنظير تمامه وهو فن الحكايات والمراسل وهو فن واسع  
 قد كنت طالعته فيه واخر كتب الفتن وى وطالعته من قب الكردري  
 مرارا وطبقات عبد القادر كنني اختصرت في هذا الكراسي من الزبد مقتصر  
 غالبا على ما اشتمل على احكام **لما جلس ابو يوسف ر** للتدريس من غير اعلام  
 اب حنيفة فارسل اليه ابو حنيفة رجلا فثما له عن ثل خمسة **الاول**  
 قص رجعد الثوب وجاء به مقصورا هل يستحق الاجرة ام لا فاجاب  
 ام لا فاجاب ابو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال  
 لا يستحق الاجر فقال اخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصة قبله  
 الجحد استحق والآلة **الثانية** هل الدخول في الصلوة بالفرض ام بالسنة  
 فقال بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فتجبر ابو  
 سف فقال الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة **الثالثة** طير سقط  
 في قدر على النار فيه لحم ومرقى هل يؤكلان ام لا فقال يؤكل فخطاءه فقال  
 لا يؤكل فخطاءه ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط الطير يغسل ثلثا  
 ويؤكل وتركى المرقى والا يرمى الكل **الرابعة** مسلم له زوجة ذمية ماتت  
 وهي حامل منه هل تدفن في اي المقابر فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين  
 فخطاءه فقال في مقابر اهل الذمة فخطاءه فتجبر فقال تدفن في مقابر

بح



اليهود ولكن يقول وجهه من القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان  
 الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر امه **الخامسة** ام ولد له رجل تزوجت  
 بغير اذن مولاهما فأتى المولى هل تجب العدة من المولى فقال تجب  
 فخطاه فقال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب  
 والا وجبت فعلم ابو يوسف تفصيله فعاد الى اب حنيفه فقال زينت  
 قبل ان تحصرم كذا في اجارة الفيض **وفي مناقب الكه دري** ان سبب  
 انفراجه انه مرض مرضا شديدا فعاده الامام وقال لقد كنت اؤمرك  
 بعدي للمسلمين ولئن اصبحت يموت علم كثير فلما برأ اعجب نفسه  
 وعقد له مجلس الامالى وقال له حين جاء ما جاء بك الا مسئلة  
 القصص رسيحان الله من رجل يكلم في دين الله ويعقد مجلسا لا يحسن  
 مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى عن التعلم فليبدل علمه  
 انما و قال في اخر الخادي الحصري مسئلة جليكة ان البيه تكرر  
 مع البيه او بعده قال ابو القاسم الصفار جرى الكلام بين سفيان  
 وبشر في العقود متى يملك المالك بها معا او بعد اكل الاخر الى ان قال  
 سفيان ان اريت لو ان رجلا سقطت فالكسرت كان الكسر مع ملاقات  
 الارض او قبل او بعدها وان الله تعالى خلق نار في قطنه فاحترقت  
 امع الخلق احترقت او قبل او بعده **وقد قال** غير سفيان وهو الصحيح  
 عند اكثر اصحابنا ان الملك في البيه يقع معه لا بعده فيقع البيه والملك  
 جميعا غير تقدم ولا تاخر لان البيه عقد مبدئ ومعاوضة فيجب  
 ان يقع الملك في الظرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من النكاح  
 والخلع وغيرهما عقود المبادلات الى اخر ما ذكره **وفي مناقب**

الكه دري

الكه دري قال الامام الاعظم خذعتني امرأة وفقرتني امرأة وزيد  
 امرأة **الحادي** قال كنت مجتازا فاشارت الي امرأة الى شئ مطروح  
 في الطريق فتوضعت انما خرسا وان الشئ لها فكأ رفعت اليها قالت حفظ  
 حتى تسلم لصاحب **الثانية** سئالتني امرأة عن مسئلة في الحيض فلم اعرفها  
 فقالت قولنا نعلت الفقهاء من اجل **الثالثة** مررت ببعض الطرقات  
 فقالت امرأة بهذا الذي يصلي الفجر بوضوء العنته فتحدثت ذكر حتى صار  
 دأب **وسئل الامام** رة عن من قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف  
 الله لكلا واكل الميتة وأصلي بلا ركوع وسجود واشهد بآله وابعض الحق  
 واجبت الفتنة فقال اصحابه امر هذا الذي الرجل مشكل **فقال الامام** رحمه  
 الله هذا رجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار ولا يخاف الظالم الله  
 تعالى عذابه وبأكل السمك والجراد ويصلي على الجنائز ويشهد بالتوحيد  
 وبعض الموت وهو حق ويحب المال والولد وها فتنة فقام السائل  
 وقبّل رأسه وقال اشهد انك للعلم وعاء انتهى **وفي اخر الفتاوى** الظهيرة  
 سئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن من يقول اننا لا اخاف النار  
 ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارصوه فقال قوله لا اخاف النار ولا ارجو  
 الجنة غلط فان الله خلق في عباده بالنار بقوله تعالى فانتم النار التي اُعزّت  
 للكافرين **ومن قيل** رخص ما خلق فكذلك الله تعالى فقال لا اخاف ردة الذكوك  
 انتهى **وفي مناقب الكه دري** قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس  
 فقال سلوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول  
 عمر بن عبد الله اربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتزوج بما شاءت قال فان  
 جاء زوجها الاول وقال تزوجت وانا حي وقال الثاني تزوجت ولكن

مطلب  
 يجب الحال والولد وها فتنة



زوج ابهما بلا عزة فغضب قتادة وقال لا أجيبكم بشئ **قال الامام** **ع**  
**الله** خرجنا مع حماد بن عثمان بنسب الاغثن واعوزنا لصلوة المغرب فافتنى  
حماد بالتيمم لا قول الوقت فقلت يؤخر الى اخر الوقت فان وجد الماء  
والآتيتم ففعلت فوجد في اخر الوقت وهذه اقل مسئلة خالف فيها  
استاذة **وكان** للامام جارة لها غلام اصحاب فزادون الفرج فحبست  
فقال اهلها كيف تلد وهي بكر فقال بل لها احد تنفق به قالوا عتقها فقال  
تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا ازال عذرتها ردت الغلام اليها  
فيبطل النكاح **وخرج الامام** رحمه الله الى بستان فلما رجع مع اصحابه  
اذا هو بابن ابى ليلى راكبا على بغلة فتسارعا فرأى على سوة يغنيان فسكتن  
فقال الامام احسنتن فنظر ابن ابى ليلى في قطرة فوجد قضية فيها  
شهادة فدعاها ليشهد في تلك القضية فلما شهدا سقطت شهادته وقال  
قلت لليغنيات احسنتن فقال متى قلت ذلك حين سكتن ام  
حين كن يغنيان قال حين سكتن قال اردت بذلك احسنتن  
بالسكوت فامضى شهادته **كان ابو حنيفة** رحمه الله في وليمة في الكوفة وفيها  
العلماء والاشراف وقد زوج صاحب ابنيه من اختين فغلط النساء  
فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتنى سفيان بن علقمة  
منهما المهر ويرجع كل الى زوجها **فُسئل الامام** رحمه الله فقال على بالغلام  
مين فالت بهما ايجبت كل منك ان يكون المصايب عنده قال نعم فقال  
لكل منهما طلق اتى عند اخيك ففعل ثم امر بتجديد النكاح فقام **ع**  
فقبل بين عينيه **وحكى** الخطيب الخوارزمي ان مكر الروم ارسل الي  
الخليفة ما لا جبر بلا على يد رسوله وامر ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل  
فانهم

الخطيب الخوارزمي

فانهم اجابوا بذي لهم المال وان لم يجيبوه طلب من المسلمين الخراج  
فسأل العلماء فلم يأت احد بما فيه مقنع وكان الامام اذ ذاك صبيحا حيا  
مع ابيه فاستاذنه في جواب الروم فلم يأت ذن له فقام واستاذنه من الخليفة  
فاذن له وكان الرومي عن المنبر فقال له اسئل انت قال نعم قال انزل مكانك  
الارض ومكان المنبر فنزل الرومي وصعد ابو حنيفة فقال بسل فقال  
اى شئ كان قبل الله تعالى قال بل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد  
قال هو الاول ليس قبل شئ قال اذا لم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي شئ  
فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي اى جهة وجه الله تعالى قال  
اذا اوقدت السراج فالى اى وجه نوره قال ذاك نور يستوي في الجهات  
الاربعة فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزايل لا وجه له الجهة  
فنور خالق السموات والارض والباقي الدائم المقيض كيف يكون له  
جهة قال الرومي بماذا يشغل الله تعالى قال اذا كان على المنبر مشبه مثلك  
انزله واذا كان على الارض موصدا هل يرفع كل يوم هوذا بشان فترك المال  
وعاد الى الروم **احتاج** الامام الى الماء في طريق الحاقبة فسأله اعرابيا  
قربة ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشتراه بها ثم قال له كيف انت بالسويق  
فقال اريده فوضعه بين يديه فاكل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم  
يعط حتى اشترى منه شربة بخمسة دراهم **وصية امام الاعظم** **عليه السلام**  
**رحمه الله** بعد ان ظهر له منه الرشد وحسن السيرة والاقبال على الناس به  
فقال يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزله واتيالك والكذب بين  
يديه والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك حاجة عليه فالتك اذا كثرت  
اليه الاخلاط تروا ون بك وصغرت منزلك عنده فكن منه كما انت



من ان رتفع وتباعد ولا تدن منها فان السلطان لا يري لاحد  
 ما يري نفسه واياك وكثرة الكلام بين يديه فانه ياخذ عليك  
 ما قلته ليرى من نفسه بين يدي حاشية انه اعلم منك وان يخطبك  
 فتصغر عين قومه ولكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك  
 ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم من لا تعرفه فاكر ان كنت اذون حالا  
 منه لعلك ترفع عليه فيفرك وان كنت اعلم منه لعلك تخطئه فتسقط  
 بذكر من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من اعمال فلا تقبل منه الا بعد  
 ان تعلم انه يرضاك ويرضى من سبكه في العلم والقضاء يا كيلا يحتاج الى كتاب  
 مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل اوليا السلطان ولا حاشية بل تقرب  
 اليه فقط وتباعد عن حاشية ليكون مجدك وجاهلك باقيا ولا يتكلم بين  
 يدي العامة الا بما تشاء عنه واياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرفع  
 الى العلم كيلا يوقف على خطبك ورجبتك في المال فانهم سيئون الظن بك  
 ويعتقدون ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفكر ولا تتبتم بين يدي  
 العامة ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا تات  
 ان تكلم الاطفال وتسمع رؤسهم ولا تنس في قارعة الطريق مع  
 المشايخ والعامة فاكر ان قد مرهم ازدي ذكر بعلمك واخرتهم ازدي  
 بك من حيث انهم استن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يرهم  
 صغيرا ولم يؤقره كبيره فليس منا ولا تفعد على قوارع الطريق فاذا دعاك  
 ذكر فاقعد في المسجد وتأكل في الاسواق والمساجد ولا تشرب من  
 السقايات ولا من ايدي السقاين ولا تفعد على الجوانب  
 ولا تبس الديبايج والحلى وانواع الابرسيم فان ذكر يقضي الى العونة  
 ولا تكثبه

قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 من لم يرهم صغيرا ولم يؤقره  
 كبيره فليس منا

فانك لو اقبلت  
 على السلطان  
 فانه لا يري  
 الا وجهك

ولا تكثبه الكلام في بيتك مع امرائك في الفرائض الا وقت حاجتك اليها  
 بقدر ذلك ولا تكثبه ليك وميترا ولا تقربها الا بذكر الله تعالى ولا تنكلم  
 بامر نسائهم غير بين يديها ولا بامر الجوارى فانها تسبب اليك في كلامك  
 ولعلك اذا تكلمت عن غير ما تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تنزق زوج امرأة  
 كانت لها بعل او اب او بنت ان قدرت الا بشرط ان لا يدخل عليها  
 احد من اقاربك فان المرأة اذا كانت ذمالة يدك ابوها ان جميع مالها  
 وان عارية في يديها ولا تدخل بيت امرا ما قدرت واياك ان ترضى ان  
 تنزق في بيت ابوها فانهم ياخذون اموالهم ويطلعون فيما غايه الطبع  
 واياك وان تنزق زوج بذات البنين والبنات فانها تنزق جميع المال لهم  
 وتسرق من ماله وتنفق عليهم فان الولد اعز عليك منه ولا تجمع بين  
 امرأتين في دار واحدة ولا تنزق الابعد ان تعلم انك تقدر على القيام  
 بجميع حوائجها واطلب العلم ولا تجمع المال من الحلال ثم تنزق  
 فاكر ان طلبت المال في وقت العلم عجزت عن طلب العلم ودعاك  
 المال الى شراء الجوارى والغلمان وشتغل بالدينا والنساء قبل  
 تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك الولد وتكثر عيالك فتحتاج  
 الى القيام بمصالحهم وتترك العلم واشتغل بالعلم في غفلة ان تشاكر  
 ووقت فراغ قلبك وخاطر كتم اشتغل بالمال ليجمع عندك فان  
 كثرة الولد والعيال شيقش البال فاذا جمعت المال فنزق زوج عليك  
 بتقوى الله تعالى واداء الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة  
 ولا تتخلف بالسلطان ووقرت نفسك ووقرتهم ولا تكثر معاشرتهم  
 الا بعد ان يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كانت

مك

العلم

فانك لو اقبلت  
 على السلطان  
 فانه لا يري  
 الا وجهك



من اهل اشتغل بالعلم وان لم يكن من اهل احتك **واياك** ان تكلم  
العامة بامر الدين في الكلام فانهم قوم يقدون ويكرهون فيستغلون بك  
ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب الا عن سؤاله ولا تنضم  
اليه فانه يشوق بش عليه جواب سؤاله وان بقيت عشر سنين بغير  
كتب ولا قوة فلا تعرض عن العلم فانك اذا عرضت عنه كانت معيشتك  
ضئلا واقل متفقرتك كالكرا اتخذت كل واحد منهم ابنا ولد التزهد  
رغبة في العلم ومن تافكتك من العامة والسوقة فلا تناقشه فانه يرب  
ماء وجهك ولا تختشم من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا تعرض  
لنفسك من العبادات الا بكثر مما يفعل غيرك وتتعاطاها فالعامة  
اذا لم يروك منك الاقبال عليها بكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة  
الرغبة واعتقدوا ان علمك لا ينفعك الا ما ففهم الجرحل الذي هم فيه  
واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم فلا تتخذها لنفك بل كن كواحد من  
الاهل ليعلموا انك لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك باجمعهم ويطعنون  
في مذهبك والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك باعينهم فخير  
مطعوناً عندهم بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تناقشهم  
في المناظرة والمطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح  
ولا تقعن في استاذتهم فانهم يطعنون فيك وكن من الناس على حذر  
وكن لله في سر كما انت له في علانية ولا تصلي امر العلم الا بعد ان  
تجعل سركه كعلانية واذا اولاك السلطان علما لا يصلي لك  
فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يوتيكيه ذكر لعلك **واياك**  
ان تتكلم في مجلس النظر على حق فان ذكر يورث الخلل في الاطباع

والكحل

العلم

والكحل في اللسان **واياك** ان تكلم الضحك فانه يبيت القلب ولا  
الاعلى طمانينة ولا تكن عجولاً في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه  
فان البراءة تنادي من خلفك واذا تكلمت فلا تكلم صياحك وترفع صوتك  
واتخذ نفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك  
واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليتعلموا ذكر منك واتخذ نفسك  
وردا خلف الصلوة تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وشكره على ما آؤ  
من الصبر واولادك من النعم واتخذ لنفسك اياما معدودة من كل شهر تقوم  
فيها ليقندي غيرك بكر وراقب نفسك وحافظ على الغير لتنتفع من دنياك  
واخرتك بعلمك ولا تشتر بنفسك ولا تتبع بل اتخذ كرم صلياً يقوم به  
باشغالك وتعم عليه في امورك ولا تطلبن الى دنياك والامانت فيه  
فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر الغلان المردان ولا تظهر  
من نفسك التقرب الى السلطان وان قربك فانه ترفع اليك الحواشي  
فان قت اهانك وان لم تقم عابك ولا تتبع الناس في خطاياهم بل  
الجمع في صوابهم واذا عرفت انسانا بالنشر فلا تذكره به بل اطلب منه  
خير فاذا ذكره به الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذكر فاذكره  
للناس كيلا يتبعوه ويحذروه **قال عليه الصلوة والسلام** اذكروا  
الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجاه ومنزلة والذي يري  
منه الخلل في الدين فاذكر ذلك ولا تبالي من جاهه فان الله تعالى معيك  
وناصر وناصم الدين فاذا فعلت ذلك مرة بأبوك ولم يتجاسر احد على  
اظهار البدعة في الدين واذا رايته من سلطانا لم يوافك العلم له  
فاذكره ذلك مع طاعتك اياه فان يده اقوي من يدك تقول له انا اطيع

دك

تمش



لك في الذي انت فيه سلطان ومسلط على غيري ان اذكر من سكر  
 مالا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاهك لانه اذا  
 واظبت عليه ودمك لعلهم يتبعونك فيكون في ذكر رفع الدين  
 فاذا فعل ذكر مرة او مرتين ليعرف منك الجهد في الدين والحرص  
 في الامر بالمعروف والنهي بالنكر فاذا فعل ذكر مرة اخري فاضل  
 عليه وحدك في داره وانصح في الدين وناظره ان كان مبتدعا  
 وان كان سلطانا فاذكر له ما يحضرك من كتاب الله وسنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فان قيل منك والافاسئل الله تعالى ان يحفظك  
 منه واذا ذكر الموت واستغفر للاستذكار ومن اخذت منهم العلم  
 ودوام على التلاوة واكثر من زيارة القبور والمشايخ والمواضع  
 المباركة **واقبل** من العاقبة ما يعرضون عليك من رؤياهم في  
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد  
 والمنازل والمقابر ولا تجالس احدا من اهل الاهواء الا على سبيل  
 الدعوة الى الدين ولا تكثر السبب والشتم واذا اذن المؤذن  
 فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك العاقبة ولا تتخذ دارك  
 في جوار السلطان وما رايت على جارك فاستره عليه فانه امانة  
 ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شئ فابشر عليه بالعلم انه  
 يقربك الى الله تعالى **واقبل** وصيته بزه فانها تنفع به اولادك  
 واخرتك انشاء الله تعالى **واياك** والبخل فانه يفضي به المرء  
 ولا تكثر طمعا ولا كذبا ولا صاحب تخاليط بل احفظ مروتك  
 في الامور كلها وابس من الثياب البيض في الاحوال كلها واظهر  
 غنى

غنى القلب مظهر من نفسك قلته المحرص والرغبة في الدنيا واظهر  
 من نفسك ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهية فان من ضعف  
 همة ضعف منزلة واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شاما  
 بل دوام النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلا تقامم الناس في  
 اجرة الحمام والمجلس بل ارجع على ما تعطى العاقبة لتظهر مروتك  
 بينهم فيعظونك ولا تسلط الامتعة الى الحايك ولا ساير الصناعات بل اتخذ  
 لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تعاكس بالمحبات والدقائق ولا تزن  
 الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان ما  
 عند الله خير منها وول امورك غيرك ليتمكنك الاقبال على العلم فذكر  
 احفظ لحاجتك **واياك** ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة  
 والنجمة من اهل العلم والذين يطلبون الجاه ويستغفرون بذكر المسائل  
 فيما بين الناس فانهم يطلبون تحذرك ولا يباليون منك وان عرفوك  
 على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم مالم يرفعوا  
 لئلا يلحق بك منهم اذية واذا كنت في قوم فلا تتقدم عليهم في الصلوة  
 مالم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغدا  
 ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك  
 اذا قلت شيئا ينزلون في قولك بالحق فانهم ان فعلوا مالا يحل ولا  
 عندهم ريبا لا تمك منعه وبظن الناس ان ذكر حق لسكونك  
 فيما بينهم وقت الاقدام عليهم **واياك** والغضب في مجلس العلم ولا  
 تقصص على العاقبة فان القاص لا بد له ان يكذب واذا اردت اتخاذ  
 مجلس لاحد من اهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك



وأذكر فيه ما نقله كيلا تغتر الناس بحضورك فيظنون انك على صفة من العلم  
وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذكر منه ذكر والأفلا  
ولا تقعد ليدرس احد بين يديك بل انزل عنده من اصحابك ليخرج  
ليكيفية كلامه وكيفية علمه ولا تحقر مجالس الذكر او مزيجها بمجلس  
عظيمة بجاهدك وتزكيتك لرببل وجه اهل محلته وعامة من الذين يعتمد  
عليهم مع واحد من اصحابك وفوض امر المناجاة الى خطيب ناصيته  
وكذا صلوة الجنائز والعبيدين ولا تشنى من صالح دعائك **واقبل**  
لهذه الموعظة مني وانما اوصيك بالصبر ومصلحة المسلمين انتم  
وفي اخر تلقى المحبوب قال الحاكم نظرت في ثلاثمائة جزء مثل الامالي  
ونوادير ابن سماعه حتى انتقيت كتاب المتقى وقال حين ابتلى  
بمحنة القتل بمر ومن جرته الا انك هذا جزء من اثر الدنيا على الاخرة  
والعالم متى اخفى علمه وترك حقه خيف عليه ان يتحصى بما تسوءه **قيل**  
كان سبب ذلك انه لما راى في كتب محمد بن الحسن مكررات  
وتطويلات جسرهما وحذف مكررها فراى محمدا في منامه فقال لم فعلت  
هذا بكتابتى فقال لان في الفقهاء كسلا فحذفت المكرر وذكرت المقر  
شبه افعضب وقال قطعك الله كما قطعت كتبي فابتلى باللائك  
حتى جعلوه على رأس شجرتين فتقطع نصفين رحمه الله تعالى **وهذا**  
**اخر ما اوردنا** في كتاب الاشباه والنظائر والفقهاء من مذهب الامام  
الاعظم اب حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وارضاه الجامع للفتوى  
السبعة التي وعدنا بها في خطبة الفريد في نوعه بحيث لم اطلع على نظير  
في كتب اصحابنا **وكان الفراغ** من تأليفه في السابع والعشرين من جمادى  
الآخرة

۱۔ بکری

الآخرة لسنه تسع وستين وتسعائة **وكانت مدة تأليفه ستة اشهر**  
مع تغفل ايام بؤعه المجد والمجد لله على التمام وعلى نبيه افضل الصلوة  
والسلام وصحبه البررة الكرام وتابعيه باحسان الى يوم القيام وكتبه  
مؤلفه بيد الغانية زين بن نجيم الحنفى غفر الله له ذنوبه وسرعيوبه  
ورحم والديه وكشف كرمه وضم له بالخير عبد امين امين امين  
**هذا اخر ما قاله المؤلف** رضي الله تعالى عنه وارضاؤه وجعل الجنة له  
مقابلة ومثله بجاه محمد نبيه ومصطفاه وآله وصحبه ومن آله **هـ**

ووافق الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك حادي عشرين

جمادي الاخرة سنة سبع وتسعين وثمانية على يد العبد الفقير

الجامع المعترف بالعجز والتقرير على ابن عباس رضي الله عنهما قد

قع في تسويده عن يد العبد الضعيف المحتاج الى رحمة

الله وغفرانه عثمان بن احمد بن محمد المؤذن في يوم

استب في اليوم الرابع عشر من شهر شعبان  
المعظم سنة ثمانه عشر ومائة والف غفر  
الله له ولوالديه وحسن اليهما واليه  
رحمة واسم  
امين  
خير يا رسول الله  
دعا اليك انك اسئلك عن كتاب  
انظروني زفاف الكتاب  
صاحب وجم

درونی آتشنا اول طغش دات بیکانه مانسو نلر  
بوهر اوزگرویشدر عاقل اول دیوانه مانسونلر



[illegible]